تصدر عن
الهيئة المصرية العامة للكتاب

النظم المالية في مصر والشام

زمن سلاطين المماليك

د. البيومي إسماعيل

الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة
١٩٩٨

الاشــراف الفنى

محمــود الجــزار

تقـــديم

يسرنى أن أقدم للقارىء العزيز هـذا الكتـاب عن « النظم المـالية فى مصر والشـام فى عصر سـلاطين المماليك » الذى أعده الدكتور البيومى اسماعيل الشربينى • والكتاب فى الأصل رسـالة علمية حصل بها صاحبها على درجة المـاجستير فى التاريخ الاسلامى، تحت عنوان : « ديوان النظر فى العصر المملوكى » والمقصـود به « ديوان المـالية العامة » • وتتوافر فيه ـ بالتـالى ـ المقـاييس العلمية المطلوبة للدراسات التاريخية •

وأهمية الكتاب تنبع من معالجته لموضوع ينفر منه الكثير من الباحثين وهو الناحية الاقتصادية والمـالية ، لقلة المعلومات الواردة عنه فى المراجع المختلفة ، ومن هنا فهو يغطى جانبـا مهما من تاريخ عصر سلاطين المماليك •

وقد كانت هذه الرسالة مقدمة أتاحت للباحث كتابة رسالته الدكتوراه التى نشرناها فى هذه السلسلة ، وهى « مصادرة الأملاك فى الدولة الاسلاميـة فى عصر سـلاطين المماليك » ، فى جزءين • وها نحن ننشر رسـالته للماجستير للاستفادة من بحثه وتنقيبه فى عصر سلاطين المماليك •

ويتناول الكتاب فى الفصل الأول أصل نشأة ديوان المـالية فى العصر العباسى ، متبعا أخباره فى الدويلات التى قامت بمصر حتى

عصر المماليك ، ثم منتبعا بدقة أخباره فى العصر المملوكى من ناحية مقره ، والدواوين والفروع التابعة له ، وموظفوه وغير ذلك ٠

وفى الفصل الثانى تناول الكاتب علاقة ديوان المالية بغيره من الدواوين الأخرى فى الدولة المملوكية ٠ مثل ديوان الانشاء والمكاتبات ، وديوان الأوقاف ، ونظام الحسبة وغيرها ٠

أما الفصل التالث فقد خصصة للكلام عن موارد ديوان المالية ، مثل الخراج ، والزكاة ، والمواريث ، وتكلم أيضا عن الموارد غير الشرعية التى لم ينص عليها الشرع ، مثل الضرائب الصاعدة والمصادرات ٠

أما الفصل الرابع ، فقد تناول فيه نفقات ديوان المالية من خلال دواوين الجيش والخزانة وبيت المال والبيوت السلطانية وغيرها ٠

وقد اختتم البحث بالفصل الخامس الذى تحدث فيه عن علاقة ديوان المالية بالنظام الاقطاعى السائد فى العصر المملوكى ، وأصحاب الاقطاعات والتزاماتهم وعوامل تدهور النظام الاقطاعى ٠ ثم زيل البحث ببعض الجداول والوثائق الهامة ٠

والكتاب على هذا النحو يسد فراغا فى المكتبة العربية ، نأمل أن يفيد منه الباحث الأكاديمي والمثقف العادى ٠

والله الموفق ؟

رئيس التحرير

أ٠ د٠ عبد العظيم رمضان

اهـــــــداء

الى والدى ووالدتى

نبع لا ينضب

اطال الله فى عمريهما

واليهما اهدى باكورة اعمالى

البيومى

تقـــــديم :

الحمد لله الذى علم الانسان ما لم يعلم ، وأسبغ على عباده نعما باطنة وظاهرة واستخلفهم فى ماله فهم به يتنعمون . وصلى اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سيد البشر وعلى آله وصحابته والتابعين .

وبعـــــد

فان المعيار الحقيقى لقياس قوة الدول فى الوقت الحالى يرجع فى الدرجة الأولى الى ثراء هذه الدول وضخامة اقتصادها وثبات سوق نقدها ، ومن ثم فقد عنيت الدول منذ القدم بمراعاة ذلك ، وجدت فى البحث عن موارد تكفل نفقاتها وتدعم اقتصادها لمواجهة ما يقابلها من عوارض طارئة . لذلك كان الاهتمام ينصب على ايجاد وحدات تنظيمية تابعة للدولة لتقوم بالادارة المالية ، وتعيين عاملين بهذه الوحدات يتولون الشئون الادارية .

وقد ظلت هذه الوحدات الادارية بمصر — التى اصطلح على تسميتها بالدواوين — فى تطور دائم منذ عصر الخلفاء الراشدين حتى بلغت أوج ازدهارها فى عصر المماليك ، وأصبح لها قواعد ثابتة وأماكن محددة ، واختص كل منها بناحية معينة من نواحى نشاطات الدولة .

وقد تناولت العديد من الدراسات عصر سلاطين المماليك ، والقى الضوء على العديد من جوانبه كالنواحى السياسية والاجتماعية والمعمارية وغيرها ، الا أن هذه الدراسات لم تف النواحى الاقتصادية والمالية حقها حيث تحدثت عن بعض جوانبها بصفة عامة وعابرة . ولعل عزوف الباحثين عن الخوض فى النواحى المالية يرجع الى عدة عوامل منها :

أولا : قلة المعلومات الواردة عنها فى بطون المصادر والمراجع التى اهتم غالبها بالحديث عن سير السلاطين الذاتية وأعمالهم الحربية وجهودهم فى النواحى المعمارية مع تطرق بعضها للحديث عن النواحى الاجتماعية ، ولم تورد هذه المصادر عن النواحى المالية سوى معلومات مقتضبة تحتاج الى بحث دقيق ومقارنات حتى يمكن الخروج منها بنتائج صحيحة .

ثانيا : لم يقبل الكتاب فى عصر سلاطين المماليك على كتابة كتب متخصصة عن النظام المالى ، ويستثنى منهم النويرى صاحب موسوعة نهاية الأرب الذى اختص ما يقرب من نصف السفر الثامن للحديث عن النظام المالى المملوكى ، ومع ذلك آثر النويرى الابتعاد عن لغة الأرقام واتصفت كتاباته بالعمومية .

ثالثا : مبدأ التعددية والاندماج الذى كانت عليه موارد ونفقات سلاطين المماليك مما يسبب صعوبة لدى الباحثين تتمثل فى عدم القدرة على حصر هذه الموارد وتلك النفقات ، وأيضا عدم القدرة على فصل موارد الدولة العامة ونفقاتها عن موارد ونفقات السلاطين الخاصة .

رابعا : رغم تخصيص ديوان للمالية العامة فى عصر المماليك ـ وهو ديوان النظر ـ فان ذلك لم يجنب أى دارس من الخوض فى تفصيلات الدواوين الأخرى بسبب ارتباطها المالى بديوان النظر ،

حيث كان هذا الديوان بمثابة هيئة مالية عليا مهمتها الاشـــراف على النواحى المالية الموزعة فى الدواوين الأخرى ، التى يعتبر كثير منها بمثابة مصدر ايراد ونفقات للمالية العامة فى الدولة .

خامسا : مازال كثير من المصـــــادر التى تهتم بالنواحى الاقتصادية والمالية فى عصر سلاطين المماليك مخطوطة لم تحقق بعد ، ولم تلق حقها من العناية والاهتمام .

ولأهمية هذه الدراسة وارتباط ديوان النظر فى عصـــــر المماليك بالنظام المالى فى مصر خلال العصور الوسطى ، ولخلو المكتبة العربية الاسلامية من الدراسات المتخصصة لهذا الموضوع المهم .. من أجل هذا وغيره تقدمت بهذا البحث لاظهار أحد الجوانب المضيئة فى عصر سلاطين المماليك . وقد أسميته « ديوان النظر فى العصر المملوكى » . وابيت الواقع مدى نجاح سياسة المماليك المالية الحكيمة فى تجنيب البـــــلاد ويلات الدمار على يد المغول والصـــــليبيين ، وايضا مدى استفادتهم من مواردهم فى اعداد الجيوش والانفاق على العمائر ، ومعالجة الأوبئة والمجاعات التى انتشرت فى تلك الحقبة من الزمان .

والمعروف أن عمر أية دولة مرتبط بالدرجة الأولى بمدى نجاح ديوان مالها فى تنفيذ سياستها ، وأن الانسجام والتوافق بين نظم الدولة جدير بأن يجنبها ويلات كثيرة أبســــطها مشكلة الديون ، وأن نجاح المسئولين عن أموال الدولة فى عملهم كفيل بتجنيب البلاد موجات الغلاء ، وضمان توزيع عادل للأموال بين الناس ، وأخيرا الحد من الفجوة العميقة بين الفقراء والأغنياء .

وقد جاء اختيارى لعصر سلاطين المماليك بالذات لما يتميز به هذا العصر من رقى وازدهار فى شتى نواحى الدولة ، وأيضا لما كانت تتمتع به المملكة المصــــرية من مكان مرموق بين الدول

المعاصرة حيث اصبحت زعيمة العالم الاسلامى بعد احيائها للخلافة العباسية بها ، فضلا عن تحكمها فى الطرق التجارية عبر الشرق والغرب ، واخيرا لأبين كيفية حصر الأموال بدقة ، وكيفية عمل الميزانيات والموازنات العامة فى ذلك العصر .

ولا يسعنا سوى الوقوف أمام تاريخ هذه الدولة وقفة اجلال واحترام لما أدته للبلاد من خدمات جليلة ، ومازال بعضها حتى الآن شاهدا على ذلك .

— وقد قسمت البحث الى : مقدمة وخمسة فصول وخاتمة اتبعتها بعدة ملاحق ثم فهرس المصادر والمراجع التى استندت عليها فى دراسته .

المقـــــــدمة :

تناولت بالحديث فيها نشأة الديوان مع اعطـــاء نبذة عن التطورات التى لحقت به .

— أما أول فصول هذه الرسالة فقد تناولت فيه بالدراسة نشأة وأصل ديوان النظر فى العصر المملوكى بدءا من ظهوره فى عهد العباسيين ، متتبعا أخباره فى الدويلات التى قامت بمصر حتى عهد المماليك ، وفى هذا العصر محل البحث تمت مناقشة كل ما يتصل بالديوان من خلال اثنتى عشرة نقطة هى : حتمية وجود الديوان ، مقر ديوان النظر المملوكى ، الدواوين والفروع التابعة لديوان النظر فى عصـــر المماليك ، عمال ديوان النظر المملوكى ومباشروه ، الشروط الواجب توافرها فى كتاب المال ، أزياء موظفى ديوان النظر وأرزاقهم ، سلطة تعيين الموظفين بديوان النظر ، الوصايا التى يوصى بها كتاب دواوين الأموال ، أنواع الورق المستخدم فى

ديوان النظر ، الدفاتر المستعملة فى دواوين المال المملوكية ، ثم تسجيل البيانات داخل فروع ديوان النظر المملوكى ، وأخيرا التقارير المالية السنوية .

ــ أما الفصل الثانى فقد تناولت فيه ديوان النظر وعلاقته بالدواوين الأخرى حيث عالجت فيه علاقة ديوان النظر بكل من الدواوين والنظم التالية :

ديوان الانشاء والمكاتبات ، ديوان الأوقاف ، نظام الحسبة ، ديوان الخاص ، ديوان المفرد ، ديوان النظر فى المظالم ، نظام الولاية والشرطة .

ــ أما الفصل الثالث فقد دار حول موارد ديوان النظر المملوكى .. وفيه تناولت الموارد الشرعية وغير الشرعية حسبما قسمها كتاب وفقهاء العصر آنذاك . فالموارد الشرعية اشتملت على سبعة أنواع هى : الخراج ، الزكاة ، الجوالى ، المواريث الحشرية ، ما يتحصل من المعادن ، آدر الضرب ، وأخيرا الثغور . أما الموارد غير الشرعية فقد اشتملت على جميع الضرائب التى لم ينص عليها الشرع وتمثلت فى العديد من المكوس والمقررات المالية ، والمصادرات ، وما يتحصل من بيع أملاك بيت المال . واتبعت ذلك بذكر مميزات وعيوب هذه الموارد .

ــ وفى الفصل الرابع تحدثت عن نفقات ديوان النظر المملوكى من خلال الفروع التى قامت بالصرف كل فى مجاله وهى دواوين : الجيش والخزانة وبيت المال والأمراء والبيوت السلطانية والصندوق والخراج والأوقاف والجوالى ثم المواريث الحشرية وأخيرا الزكاة . وأعقبت ذلك بتعليق على سمات النفقات العامة فى عصر المماليك والقائمين عليها .

ـــ وأخيرا الفصل الخامس وقد دار حول علاقة ديوان النظر بالنظام الاقطاعى المملوكى وفيه تحدثت عن أصـــحاب الاقطاعات وســـــلطة منحها ، ثم مثلث التوزيع الاقطاعى ، ثم العملة التى يحاسب بها المقطعون ، ثم التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة ، ثم الموارد الاقطاعية وديوان النظر ، وأتبعت ذلك بذكر عوامل تدهور النظام الاقطاعى وأثر ذلك على ديوان النظر ، واختتمت هذا الفصل بعمل جداول الموازنة العامة لما كانت عليه مالية سلاطين المماليك .

ـــ وقد اختتمت الرسالة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التى توصلت اليها من خلال دراسة موضوع « ديوان النظر فى العصر المملوكى » ، كما ذيلت الرســـــالة ببعض المـــلاحق التى وجدتها ضرورية لاستكمال موضوع البحث وهى :

الملحق الأول : واشتمل على جدول لسلاطين المماليك أعقبته بتعليق .

الملحق الثانى : واشتمل على نسخة توقيع بنظر الدواوين أعقبته بتعليق عليه .

الملحق الثالث : جدول بأســـــماء نظار الدولة فى العصر المملوكى .

الملحق الرابع : كشاف بالمصطلحات التى وردت بالرسالة .

ثم أعقبت ذلك بفهرس للمصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى هذا البحث ، وقد تنوعت ما بين : وثائق ومخطوطات ومصادر مطبوعة ومراجع حديثة : عربية وأجنبية ، وتناولت النواحى المالية والتاريخية والفقهية والدينية واللغوية .

وفى الختام ارجو أن أكون قد وفقت فى دراسة هذا الموضوع وما يتصل به من نقاط ، وان أكون قد أمطت اللثام عن مفخرة من مفاخر النظام المالى الاسلامى فى عصر المماليك .

ولا يسعنى فى هذا المقام الا أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان الى أستاذى وسطمى الجليل الأستاذ الدكتور / حسنين عبد الرحيم عليوه أستاذ التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية وعميد كلية الآداب جامعة المنصورة لتفضل سيادته بالاشراف على هذه الرسالة ومنحى من وقته وعلمه الكثير فجزاه الله عنى خير الجزاء .

وكذلك اتوجه بالشكر الى أساتذتى بقســـم التاريخ بكلية الآداب جامعة المنصورة وجامعة القاهرة ، وكذلك زملائى بقسم التاريخ والأقسام الأخرى بالكلية لمدهم يد العون والمساعدة لى أثناء فترة البحث والدراسة ، والى موظفى الدراســـات العليا والعاملين بالكلية .

والله ولى التوفيق ،،،،

واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

البيومى اسماعيل الشربينى

مقدمــــة

استطاع الرسول عليه الصــلاة والســلام بعد هجرته الى المدينة أن يضع النواة الأولى لتكوين الدولة العربية الاســلامية وكان الرسول صلى الله عليه وسلم على رأس هذه الدولة الفتية الناشئة ، ومن الرسول وخلفائه الذين تولوا ادارة الدولة من بعده تم تكوين أول جهاز ادارى للدولة . لكن بعد ذلك طرأت على هذه الدولة تغيرات كبيرة تمثلت فى اتســاع حدودها وكثرة جندها وأيضا كثرة مواردها المالية الأمر الذى اســـتدعى الخلفاء بعد الرسول صلى الله عليه وسلم الى التفكير فى وضع تقسيم ادارى منظم لدولة وهذا ما تم فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب .

وقد تمثلت التقسيمات الادارية فى الدولة الاســلامية فى اطارين :

(أ) تقسيمات ادارية اقليمية وهى تقسيم الدولة الى ولايات تقسيما جغرافيا .

(ب) تقسيمات ادارية مصلحية وهى المصالح العامة التى تتولى مباشرة مختلف أنشطة الدولة سواء كانت مصالح مركزية تتبع وتخدم الأجهزة المركزية للحكم ، أو مصالح اقليمية تتبع وتخدم

حكام الاقاليم وهذه المصالح العامة هى ما يطلق عليها فى الادارة الاسلامية اسم الدواوين(١) .

وقد انشأ عمر بن الخطاب الدواوين نتيجة لاتساع الدولة الاسلامية ، واتصال المسلمين الفاتحين عن قرب بالنظم الادارية الفارسية والبيزنطية فى الأقاليم المفتوحة(٢) والدين الاسلامى دين يتميز بالمرونة حيث قبل أنظمة حضارية جديدة رأى انها صالحة للمجتمع . فاقتبس الحكام المسلمون العديد من النظم وطبقوها فى دولتهم نظرا لأنها لا تتعارض مع العقيدة الاسلامية وهذا لا يعيبهم فالاقتباس ظاهرة مشروعة ومعترف بها .

ومن الجدير بالذكر ان الفرس والرومان أنفسهم أخذوا كثيرا من نظم الشعوب التى احتلوها ، كاليونانيين والكلدانيين والبابليين وغيرهم(٣) .

والديوان : جريدة الحساب ، ثم أطلق على الحساب وأيضا على موضع الحساب ، وهو معرب والأصل دوان(٤) . وقد ذكر عبد النعيم حسنين فى قاموسه الفارسى(٥) أن الديوان مكان السجلات ، دفتر الحساب ، ديوان الشعر ، وأنه يتكون من شقين — ديو : تعنى شيطان ، وكلمة ديوانه تعنى مجنون ، عديم العقل ، فاقد الادراك والتمييز . ومما يؤيد أن لفظة ديوان هذه فارسية عدة امور :

١ — أن لفظة ديوا أو ديوه تعنى الجن بالحقيقة ، والافرنج يكتبونها ديفة او ديفاس .

٢ — ليس فى لغة العرب مادة يرجع اليها معنى هذه اللفظة كذلك ليس فى لغتهم اسم على وزن فعال أو فيعال ، فما ورد منه مثل ديوان ودينار وقيثار ونيشار وغيرها فلابد أن يكون معربا(٦) .

خلاصة القول ان كلمة الديوان اعجمية وليست بعربية واطلقت على الكتاب وعلى مكان جلوسهم وأيضا على مجموعة من القوانين المسجلة التى يسير الكتاب عليها فى أعمالهم والتى وضعها ساسة البلاد وأن الديوان هو ما يقابل فى الاصطلاح الحديث لفظة الوزارة .

وثمة اتفاق بين العديد من الكتاب(٧) أن عمر بن الخطاب هو اول من وضع الدواوين التى سارت عليها الدولة الاسلامية وان كان بعضها قد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم أسسه من قبل لكنها لم تأخذ طابع الرسمية التى نالته فى عهد عمر بن الخطاب . ويذكر الماوردى(٨) أن تدوين الدواوين كان فى المحرم سنة ١٠ هـ ، وبالطبع هذا غير صحيح لأن عمر تولى الحكم من (١٣ — ٢٣ هـ/٦٣٤ — ٦٤٤ م) وقد تباينت الروايات حول تاريخ وضع الديوان حيث ذكر كل من ابن الأثير(٩) والطبرى(١٠) ان عمر دون الدواوين سنة ١٥ هـ . بينما ذكر البلاذرى(١١) والنويرى(١٢) وابن خلدون(١٣) أن سنة وضع الديوان هى ٢٠ هـ والمرجح أن رأى البلاذرى وروايته هى الأقرب الى الصحيح اما باقى الروايات التى تشير الى سنة ١٥ هـ فيمكن القول بأن عمر بدأ التفكير فى التدوين منذ ذلك التاريخ ثم أجرى بعد ذلك المشاورات مما استغرق وقتا هذا عدا الوقت الذى استغرقه الكتاب فى القيام باجراءات التدوين حتى اذا كان عام ٢٠ هـ أصبح الديوان قائما .

وأول ديوان أنشىء فى الاسلام هو ديوان الجند ويطلق عليه أيضا ديوان العطاء بينما يرى البعض أن أول ديوان أقيم فى الاسلام هو ديوان الانشاء وقد أقامه الرسول صلى الله عليه وسلم(١٤) .

وظلت الدواوين فى تطور حتى عهد الأمويين فازداد عددها واتسعت مجالاتها واستعان معاوية بأهل الذمة فى ادارتها(١٥) حيث عهد الى سرجون بن منصور ثم الى ابنه منصور بن سرجون من نصارى الشام بادارة دواوين المال وقد سادت اللغة العربية فى دواوين مقر الخلافة بينما كانت اللغة الفارسية سائدة فى دواوين البلاد التى أخذها المسلمون من الفرس وأيضا كانت اللغة الرومية بدواوين البلاد التى أخذت من الروم أما مصر فكانت الدواوين تكتب فيها باللغة اليونانية والقبطية .

وفى العصر الأموى ازاد عدد الدواوين حتى بلغت خمسه دواوين هى : دوابن الخراج ، ديوان الجند ، ديوان الرسائل ، ديوان الخاتم ، ديوان البريد . أشرف كل منها على مجالات معينة وظل هذا الوضع سائرا حتى عهد عبد الملك بن مروان الذى قام بخطوة كبيرة فى سبيل نصرة اللغة العربية اذا أقدم على تعريب الدواوين وجعل اللغة العربية هى اللغة السائدة فيها وذلك بمساعدة مجموعة من المسلمين الذين لهم دراية باللغات الفارسية والرومية والقبطية(١٦) .

ومنذ ذلك الحين غدت الدواوين فى ازدهار واستجد العديد منها ليواكب حركة التقدم والاتساع التى ظهرت فى الدولة فيما بعد ، ومن هذه الدواوين الجديدة ، « ديوان النظر » وهو ما يدور عنه الفصل الأول .

هوامش المقدمة

(١) عمر شريف : نظام الحكم والادارة فى الدوله الاســــلامية (معهد الدراســات ـــ الاسلاميه ، القاهرة ١٩٨٦) ص ٢٤٤.

(٢) فتحية النبراوى : تاريخ النظم والحضارة الاسلامية (ط ١ ، القاهرة ١٩٧٩) ص ٧٢ .

(٣) حسان على حلاق : تعريب النقود والدواوين فى العصــــر الأموى (ط ٢ ، بيروت ١٩٨٦) ص ٨٣ .

(٤) احمد بن محمد المقرى : المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى (حـ ١ ، ط ٢ : مصر ١٩٠٩) ص ٣١٣ .

(٥) (ط ١ ، دار الكتاب المصرى بالقاهرة ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ١٩٨٣) ص ٢٧٥ .

(٦) بطرس البستانى : دائرة المعارف (ج ٨ ، مطبعة المعارف ، بيروت ١٨٨٤) ، ص ٢٥٦ .

(٧) محمد بن جرير الطبرى : تاريخ الأمم والملوك (ج ٤ ، ط ١ ، المطبعة الحسينية المصرية) ، ص ١٦٢ ، على بن محمد بن حبيب البصرى الماوردى : الأحكام السلطانيه ، (ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٨٣) ص ١٧٢ ، ابو العباس احمد بن على المقريزى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ج ١ (دار صادر بيروت ، ب ت) ص ٩٢ ، عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة (ط ٥ ، بيروت ١٩٨٤) ص ٢٤٤ ، محمد بن على بن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية ، (مكتبة صبيح ، القاهرة ١٩٦٢) ص ٦٨ ، محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد بن الاثير : الكامل فى التاريخ ، (ج ١ ، ط ١ المطبعة الأزهرية المصرية ، القاهرة ١٣٠١) ص ٢٤٧ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(٩) المرجع السابق .

(١٠) المرجع السابق ص ١٦٣ .

(١١) أبو الحسن البلاذري : فتوح البلدان (راجعه رضوان محمد رضوان ، بيروت ١٩٨٣) ، ص ٤٣٦ .

(١٢) أحمد بن عبد الوهاب النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب (جـ ٨ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٣) ، ص ١٩٨ .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) حلاق : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(١٥) قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، عصر سلاطين المماليك (ط ٢ ، دار المعارف ١٩٨٣ ص ٧٢ .

(١٦) أنظر عن ذلك : حلاق : المرجع السابق ، ص ١٠٣ — ١٢٠ وما استند اليه من مراجع .

* * *

الفصل الأول

ديوان النظر فى عصر المماليك

ان المعيار الحقيقى لقيـــاس قوة اى دولة من الدول عبر العصـــور ، يرجع فى الدرجة الأولى الى مدى قوة هذه الدولة واتساع نفوذها وثرائها المادى . لذلك عنيت الدول دائما بوضع نظام مالى دقيق يضمن لها التحكم فى شتى أنحائها وضمان موارد دائمة تساعدها فى الحفاظ على قوتها . ومن ثم فقد كانت من أهم الوظائف الضرورية فى أى دولة هو أن يكون بها ديوان يقوم بأعمال الجبايات وذلك حفاظا على حقوق الدولة فى الايرادات والمصروفات، وذلك حسب قوانين مقررة(١) وقد كان الديوان القائم بذلك فى مصر المملوكية يسمى « ديوان النظر » ، أو « ديوان نظر الدولة » وكلمة النظر تعنى : حس العين وايضا : الفكر فى الشىء تقدره وتقيسه منك(٢) . وربما ســـمى دوان النظر بهذا الاسم لعدة أسباب :

١ ـــ أن معظم الحساباب والأعمال التى كانت متداولة فى هذا الديوان تعتبر نظـــرية . أى تعتمد فى بحثها على التفكير والتأمل لا الى تجرية عملية .

٢ ـــ نظر على كذا : أقامه عليه ناظرا(٣) . فكان الديوان هو المشرف على عدة دواوين مالية تعتبر فروعا له ـــ سواء كانت هذه الدواوين جهة موارد أو نفقات ـــ أى كان بمثابة الناظر على عدة دواوبن .

٣ ـــ النظر هو : رأى العين ، فسمى بذلك لأن ناظر الديوان يدير نظره فى أمور ما ينظر فيه(٤) .

٤ — شاع فى العصر المملوكى اطلاق كلمة « نظر » على المسئول الأول عن أى ديوان — أى الناظر — فمثلا كان هناك : نظر بيت المال ، نظر الخزانة .. الخ .

نشأة وأصل الديوان :

من الملاحظ أن أول اشارة وردت بالكتب التاريخية عن «ديوان النظر » ترجع الى عصر الفاطميين حيث كان يعتبر من أجل دواوين المال وله الاشراف عليها(٥) .

الا أن البعض(٦) يرى أن تاريخ نشأة هذا الديوان ترجع الى العباسيين حيث كان فى عهدهم ديوان يسمى « ديوان النظر أو بالمكاتبات والمراجعات » وكان ينقسم الى أربعة اقسام :

(أ) ديوان الجيش ، وفيه الاثبات والعطاء .

(ب) ديوان الأعمال ، ويتولى الرسوم والحقوق .

(جـ) ديوان العمال ، وكان مختصا بالتولية والعزل .

(د) ديوان بيت المـــال وكان عليه النظـــر فى الايرادات والمصروفات .

والحقيقة أنه اذا ما نظرنا الى الرأى السابق واضعين فى الاعتبار اقسام ديوان النظر فى عصر المماليك وجدنا أن هذا الرأى على جانب كبير من الصواب . الأمر الذى يرجح أن ديوان النظر ترجع نشأته الى عصر العباسيين ومن الأسباب الأخرى التى تؤيد هذا ما يلى :

١ — أن المؤرخين امثال المقريزى والقلقشندى الذين عاصروا المماليك قد نقلوا عن مؤرخ سابق لهم يدعى ابن الطوير الذى يبدو أن كتاباته قد فقدت ولم تصـــل الينا وعند حديثهم عن « ديوان المجلس » أحد فروع ديوان النظر فى عهد الفاطميين

نقلوا عن المؤرخ آنف الذكر أن ديوان المجلس هو أصل الدواوين المالية قديما(٧) فان كان ديوان المجلس التابع لديوان النظر موجودا منذ القدم فان ذلك يوحي بأن ديوان النظر أيضا كان موجودا في الفترة السابقة على الفاطميين وليسوا هم مستحدثيه .

٢ — بالنظر الى اختصاصات وأقسام ديوان النظر في عهد العباسيين يتضح انها كانت على جانب كبير جدا من التشـــابه باختصاصات وأقسام ديوان النظر في العصر المملوكي كما سيتضح فيما بعد .

٣ — يبدو أن الديوان كان موجودا لكنه لم يصل الى الشهرة التي تجعله بارزا على غيره من الدواوين خاصة أنه كان يوجد في عهد العباسيين دواوين كثيرة جداً . اما بعد ذلك فقد تقلص عدد الدواوين مما أتاح له مجال الشهرة في عهد الفاطميين ومن تلاهم .

وفيما يلي عرض لديوان النظر منذ عهد العباسيين حتى قيام دولة المماليك .

أولا : ديوان النظر في عهد العباسيين : سبق القول بأن ديوان النظر في عهد العباسيين كان ينقسم الى أربعة أقســـام وتفصيلها كما يلي :

١ — ديوان الجيش :

اجمع المؤرخين على ان اول ديوان وضع في الاســلام هو ديوان الجيش وان اول من قرر قواعده هو عمر بن الخطاب وذلك بعد أن رسم له الرسول صلى الله عليه وسلم الطريق الي ذلك(٨) . وفي هذا الديوان كان يثبت أسماء الجند ومقدار الأعطية المقررة لكل منهم .

أما فيما يختص باثبات الجند فى الديوان فقد كان يراعى فيهم عدة أوصاف منها : البلوغ ، والحرية ، والاسلام ، والسلامة من الآفات ، وعند ترتيبهم فى الديوان كان يراعى ترتيب القبائل حسب الانساب وقربهم من النبى صلى الله عليه وسلم فى حالة ما اذا كان الذى يراد ترتيبهم عربا . أما اذا كانوا عجما فكانوا يثبتون إما بالأجناس واما بالبلاد وهذا يعتبر ترتيبا عاما أما الترتيب الخاص فكان يراعى فيه : السابقة فى الاسلام ثم الدين ، ثم السن ، ثم الشجاعة ، ثم القرعة(٩) .

أما بالنسبة لعطاء الجند فكان يرجع الى ديوان العطاء إلا انه كان يثبت مقدار عطاء كل جندى أمام اسمه فى ديوان الجيش واتبع فى تقدير العطاء المرتب أو الأجر أو الاعتبار بالكفاية(١٠) . أى ما يكفى الشخص ونفقاته لستغنى عن العمل فى أى ناحية اخرى ويتفرغ للجهاد .

٢ — ديوان الأعمال وما يتعلق به من رسوم وحقوق :

يعتبر ديوان الأعمال — الفرع الثانى من ديوان النظر — هو المسئول عن البلاد ما يتحصل منها من رسوم وحقوق كالخراج والجزية وغيرها . ففى عصر العباسيين وضعت نظم محكمة لتحيط بجميع الجزئيات مثل احسن النظم الحديثة وكان من تلك النظم ديوان الخراج الذى يعتبر المركز الرئيسى للضرائب ويمثل الادارة المالية(١١) . وكلف عامل الخراج بتحصيل الأموال من الرعية ، سواء كانت تلك الأموال جزية أو خراجا او صدقات او غير ذلك متبعا الحق والعدل(١٢) . ومن الملاحظ أن تنظيم الأمور بالدواوين كانت تترك لولى الأمر خاصة الأمور التى لم تتعرض لها الشريعة الاسلامية بأحكام تفصيلية(١٣) . أما بالنسبة للرسوم

والحقوق فقد كانت تتصل من الأعمال وفق أسس ثابتة فى سجلات الدواوين وجرى العمل على مقتضاها . ومن هذه الأسس ما يلى :

(أ) تحديد كل عمل بما يتميز به وتفصيل نواحيه اذا دعا الى ذلك اختلاف الأحكام .

(ب) ذكر حال البلد : هل فتح عنوة أو صلحا وما استقر عليه حكم أرضه عشرا أو خراجا .

(جـ) ذكر أحكام خراج البلد سواء كان خراج مقاسمة أو رزق مقدر على خراجه .

(د) ذكر أهل الذمة بكل بلد وما استقر عليهم فى عقد الجزية .

(هـ) ذكر ما بكل بلد من المعادن وأجناسها وأعدادها ، لكى تحدد نسبة ما يؤخذ منها حقا لبيت المال .

(و) ذكر أموال غير المسلمين التى دخلت فى البلاد المتاخمة لدار الحرب ، وما يستحق عليها نتيجة عقود الصلح معهم(١٤) .

٣ ــ ديوان العمال ويختص بالتقليد والعزل :

هذا الديوان هو الفرع الثالث من ديوان النظر وكان يشرف على تعيين وعزل العمال وفيه كان يتم وضع القواعد العامة التى تخص العمال : كالشروط الواجب توافرها فى المتولى ، والجهة الموجه اليها ومدة ولايته ، والأجر المقدر له مقابل قيامه بمهام منصبه وغير ذلك . وقد قسم الماوردى(١٥) هذه القواعد الى ستة أقسام :

(أ) سلطة تقليد العمال وكان ذلك ينحصر فى ثلاثة أشخاص : السلطان ، وزير التفويض ، والى العمل .

(ب) شــروط متقلد العمل وقد روعى فيه الكفاءة والأمانة والاسلام والحرية .

(جـ) تحديد العمل والبلد المتوجه اليه العامل بما يميزه عن غيره مع ذكر نوع العمل المكلف به العامل وكذلك الرسوم والحقوق الموجودة به .

(د) مدة الولاية حيث كان يعطى للعامل تقليد مطلق يباشر بموجبه عمله ويحدد فيه نوع العمل ومدة الولاية .

(هـ) جارى العامل على عمله ويقصد به المرتب المخصص له مقابل قيامه بمهام منصبه .

(و) فيما يصح به التقليد حيث كان يعطى للعامل تقليد أما لفظا واما كتابة .

نخلص من ذلك الى أن ديوان العمال انحصرت مهامه فى تعيين موظفى البلاد ثم مراقبتهم وتحديد نوع عملهم ومكان ذلك العمل مع توجيه نظر العامل الى ما يميز عمله عن الأعمال الأخرى ثم يحدد راتب كل منهم .

وبمقارنة هذه المهام الديوانية سنجدها تنطبق تماما على مثيلاتها التى كانت سارية فى عصر المماليك كما سيأتى بعد ذلك الأمر الذى يظهر جليا بين ثناياه أن معظم القواعد التى كان يسير عليها ديوان النظر فى عصر المماليك ترجع نشأتها الى عصر العباسيين .

٤ ــ ديوان بيت المال ويختص بالايرادات والمصروفات :

كان بيت المال بمثابة مستودع لأموال الدولة حيث كان يستقبل الأموال المحصلة من البلاد ومنه كانت تخرج النفقات للصرف على جميع أوجه نشاطات الدولة ، تلك النشاطات التى ازدادت فى عهد العباسيين لدرجة كبيرة حتى بلغت نفقات دار

الخلافة فقط عدا الولايات فى اليوم سبعة آلاف دينار(١٦) وبالطبع ترجع هذه النفقات الى بذخ الخلفاء وتحرر بعضهم نوعا ما من التقاليد الدينية والانغماس فى اللهو . وقد تنوعت موارد بيت المال فاشتملت على عدة أنواع هى :

الزكاة ، والخراج ، والجزية ، والعشور ، وخمس المعادن والغنائم ومال اللقطة ، وتركة من لا وارث له(١٧) .

وكانت هذه الموارد تنفق على مصالح المسلمين ، والقرآن الكريم قد حدد مصارف الزكاة وخمس الغنائم حيث قال الله تعالى عن الزكاة « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم »(١٨) وما كان يجرى على أموال الزكاة كان يجرى على عشور الأرض ومايؤخذ من تجار المسلمين(١٩) . أما خمس الغنائم فقد بين الله تعالى مصارفها بقوله « واعلموا أنما غنتم من شىء فان لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شىء قدير »(٢٠) . أما باقى الموارد فكانت تصرف على مصالح المسلمين سواء كانت مرتبات عمال أو اصلاح طرق أو عمارة مساجد أو أرزاق جند وأثمان السلاح(٢١) .

وقد ظل ديوان بيت المال كما هو على حاله هذا الى عصر المماليك وشاركه فى تخصصه ديوان آخر هو ديوان الخزانة وكلاهما كانا فرعين من فروع ديوان النظر .

ومن هذه الدواوين الأربعة ــ ديوان العمال ، وديوان الجيش ، وديوان الأعمال ، وديوان بيت المال ــ كان يتكون ديوان

النظر فى مهد نشأته فى عهد العباسيين . وفى الحقيقة رغم الكتابات المتعددة التى تناولت عصر العباسيين فاننا لم نهتد الى سنة قيام الديوان ، وان كان من المرجح انه نشأ فى العصر العباسى الأول والذى كانت فيه الدولة مزدهرة ومتماسكة فى الفترة ما بين ١٣٢ و ٢٣٢ هـ .

ونتتبع فيما يلى بايجاز وضع ديوان النظر قبل عصر المماليك :

ثانيا : ديوان النظر فى عهد الطولونيين والاخشيديين :

يبدو أن ديوان النظر استمر فى عهد هاتين الدولتين ، وان كانت أحواله يكتنفها الغموض ولم تورد المصادر التاريخية عنه الا معلومات مقتضبة . ففى عهد الطولونيين زادت موارد الديوان وبلغ خراج مصر فى عهدهم ٤٫٣٠٠٫٠٠٠ دينار هذا عدا المكوس التى كانت موجودة ، وتلك المكوس التى ألغاها أحمد بن طولون حين تولى مصر بعد أحمد بن المدبر(٢٢) . كما يبدو أن نفوذ جامعى الخراج قد ازداد ، وتحكموا فى مالية الدولة خاصة الأسرة الماذرائية(٢٣) . ولعل هذا التحكم جاء بسبب عدم وجود وزير للدولة يشرف على ماليتها فى عهد الطولونيين ونتيجة للزيادة التى طرأت على مالية الدولة الطولونية فقد اهتم أحمد بن طولون وخلفاؤه بتكوين جيش قوى يدافع عن الدولة بلغ فى عهده حوالى ٥٩٫٠٠٠ جندى ويقال ٧١٫٠٠٠ جندى . وفى عهد خمارويه بلغ عدد الجيش ٤٠٠٫٠٠٠ جندى ، وكان ينفق عليهم سنويا ٩٠٠٫٠٠٠ دينار(٢٤) .

أما فى عهد الاخشيديين فقد وضح دور الديوان نوعا ما ، ورغم أنه كان هناك وزراء أخشيديون فانه يبدو أن هؤلاء الوزراء لم يكن لهم اشراف مالى ، بل رجعت الشئون المالية الى طبقة

الكتاب(٢٥) حيث كلف هؤلاء الكتاب بعمل الايرادات وغيرها ، أما مهمة جمع الضرائب فكان يقوم بها عمال الخراج يعاونهم فى ذلك كبار الكتاب من أهل الذمة(٢٦) .

ثالثا : ديوان النظر فى عهد الفاطميين :

وفى عهد الفاطميين ظهر ديوان النظر بجلاء ، وغدا من أجل الدواوين المالية ، التى بلغ عددها أربعة عشر ديوانا . وهى كما يلى :

١ ـ ديوان النظر وكان بيد ناظره سلطة ولاية وعزل الموظفين ، وعرض المرتبات أو الأرزاق على الخليفة والوزير ، كذلك كان يطالب باستخراج الأموال ويحاسب عليها .

٢ ـ ديوان التحقيق ، ويتبع ديوان النظر وكانت مهمته محاسبة الدواوين ، ومراجعة وتنظيم مصروفات الحكومة .

٣ ـ ديوان المجلس ، ويتبع ديوان النظر ، وكانت مهمة صاحبه مباشرة الاقطاعات ونفقات الدولة .

٤ ـ ديوان خزائن الكسوة .

٥ ـ ديوان الطراز وكان مقره دمياط وتنيس والبلاد الأخرى التى يعمل فيها الطراز ، ثم يحمل الى خزانة الكسوة .

٦ ـ ديوان الأحباس .

٧ ـ ديوان الرواتب وكانت سجلاته تشتمل على أسماء جميع المرتزقين فى الدولة .

٨ ـ ديوان الصعيد . وكان يجبى الخراج من الصعيد .

٩ ـ ديوان أسفل الأرض وكان مختصا بالوجه البحرى .

١٠ ـــ ديوان الثغور .

١١ ـــ ديوان الجوالى والمواريث الحشرية .

١٢ ـــ ديوانى الخراجى والهلالى .

١٣ ـــ ديوان الكراع .

١٤ـــ ديوان العمائر والجهاد(٢٧) .

هذه هى دواوين المال الفاطمية التى كان على رأسها ديوان النظر . واذا أطلعنا على مهام عمل صاحب ديوان النظر فسنجدها عبارة عن نفس الأعمال التى كانت تقوم بها الدواوين العباسية التابعة لديوان النظر ، وهذا يؤكد مرة أخرى أن ديوان النظر ترجع نشأته الى العصر العباسى . كما يمكننا أن نخلص الى عدة نتائج:

ـــ كان لديوان النظر الفاطمى رئيس أو متول يرجع فى شئونه الى خليفة الدولة وكذا الوزير .

ـــ زادت روافد ديوان النظر عما كان عليه الحال فى بدء نشأته ، وكان بكل فرع ناظر وعدة مساعدين وكان أغلب هؤلاء المباشرين من أهل الذمة بسبب براعتهم فى الأعمال الحسابية(٢٨) .

ـــ لتلافى اختلاف طرق جباية الخراج فى الوجهين البحرى والقبلى أنشأ الفاطميون لكل وجه ديوانا مختصا به . وذلك تسهيلا لجباية الخراج والضرائب الأخرى(٢٩) .

ـــ يبدو أن عائدات الدولة الفاطمية كانت كبيرة من بيعها للملابس والمنسوجات الأخرى وهذا ما جعلها تنشىء لذلك ديوان الطراز(٣٠) .

وقد كان ديوان النظر فى عهد الفاطميين يقوم بجمع أيرأداته عن طريق القبالات أو الالتزام(٣١) . وقد ظلت هذه الطريقة متبعة فى عصر المماليك فى بعض الموارد . وظل ديوان النظر يؤدى دوره بنجاح فى دولة الفاطميين حتى زوالها وقيام الدولة الأيوبية . ومن الجدير بالذكر أن ديوان النظر وغيره من الدواوين الفاطمية كان مقرهم فى دار الامارة ، فى أوائل الدولة ، تم انتقلوا الى دار الوزير يعقوب بن كلس فى عهد العزيز بالله ، ثم نقلها العزيز بعد ذلك الى القصر ، ولما تولى الأفضل بن أمير الجيوش نقلها الى دار الملك بمصر ، ولما قتل الأفضل عادت الدواوين الى القصر وظلت هناك حتى زالت الدولة(٣٢) .

رابعا : ديوان النظر فى عهد الأيوبيين :

بعد قضاء صلاح الدين الأيوبى على الخلافة الفاطمية بمصر واقامة دولته ، ورثت هذه الدولة معظم النظم الفاطمية السابقة وظلت سـارية بها رغم ما أدخل عليها من تعديلات ، ومن بين تلك الموروثات ديوان النظر . وفى عهد بنى أيوب ظل ديوان النظر هو المشرف على دواوين المال ، وشاركه فى ذلك ديوانا التحقيق والمجلس(٣٣) وكان بديوان النظر هيئة ديوانية كبيرة من الموظفين بلغت ثمانية عشـر فردا هم « النـاظر ــ متولى الديوان ــ المستوفى ــ المعين ــ الناسخ ــ المشارف ــ العامل ــ الكاتب ــ الجهبذ ــ الشاهد ــ النائب ــ الأمين ــ الماسح ــ الدليل ــ الجائز ــ الخازن ــ الحاشر ــ الضامن »(٣٤) .

واشرف ديوان النظر على موارد ونفقات الدولة الأيوبية ، التى زادت مواردها على ستة واربعين موردا حسب ما ذكره ابن مماتى(٣٥) وربما زادت عن ذلك(٣٦) . وفى عصر الأيوبيين طرا تغير على ديوان النظر وهو أن صلاح الدين الأيوبى قام بالغاء

ديوان التحقيق ، لكنه اضطر الى الابقاء على وظيفته المجلسية لضرورة استمرار أعمال المقابلة المالية، فاستعاض عن ذلك الديوان « بمجلس أصحاب الدواوين »(٣٧) .

أما عن مقر ديوان النظر الأيوبى فقد كان فى أوائل دولتهم بالقصر الفاطمى الكبير ثم نقل بعد ذلك الى القلعة(٣٨) ويبدو ان ديوان النظر كان قد طرأ عليه فى أواخر عهد الأيوبيين الفساد وكثرت الرشاوى ، الأمر الذى دعا النابلسى(٣٩) الى تقديم برنامج اصلاحى الى الملك الكامل يبين له فيه عيوب نظام ادارة الدواوين وما يجب اتخاذه فيها . وظل ديوان النظر يؤدى دوره فى مصر حتى زوال دولة بنى أيوب واستيلاء مماليكهم على السلطة فى عام ٦٤٨ هـ/١٢٥٠ م .

خامسا : ديوان النظر فى عصر المماليك :

١ ــ حتمية وجود الديوان :

كان لابد من وجود ديوان النظر فى دولة المماليك ذات الصبغة العسكرية ليشرف على اقتصادها الاقطاعى من ناحية الموارد والنفقات . فالملك يحتاج فى انتظام أمور سلطانه الى ثلاثة اشياء :

(أ) رسم ما يجب أن يرسم لكل من العمال والمكاتبين عن السلطان ومخاطبتهم بما تقتضيه السياسة من أمر ونهى .

(ب) استخراج الأموال من وجوهها واستيفاء الحقوق السلطانية فيها .

(جـ) توزيع هذه الأموال على مستحقيها من أعوان الدولة الذين يدافعون عن الدولة وعن رعاياها(٤٠) .

٢ ــ مقر ديوان النظر المملوكي :

كان الأيوبيون قد نقلوا الدواوين الى القلعة بعد تعميرها ، وعندما زالت دولتهم وتولى المماليك حكم مصر ، أبقوا على الدواوين ــ ومنها ديوان النظر ــ فى قلعة الجبل(٤١) وظلت هناك حتى استيلاء العثمانيين على مصر ١٥١٧ م .

٣ ــ الدواوين والفروع التابعة لديوان النظر فى عصر المماليك (المباشرات) :

رأينا فيما سبق أن ديوان النظر كان يشرف على اربعة دواوين فى العصر العباسى ، ثم ازدادت هذه الدواوين لتصبح ثلاثة عشر ديوانا فى العصر الفاطمى ، الا أنه فى عصر المماليك انحصرت الدواوين التى كانت ذات سمة مالية ويشرف عليها ديوان النظر فى تسعة دواوين وكان ديوان النظر هو أرفع الدواوين المالية ، وكان يثبت فيه التواقيع والمراسيم السلطانية ، وباقى الدواوين المالية تعتبر فروعا من هذا الديوان وترفع حساباتها اليه ، وكان يرجع الى هذا الديوان أمر الاستئمار(٤٢) الذى يشتمل على أرزاق ذوى الأقلام(٤٣) أما أرزاق أرباب السيف فكان يختص بها ديوان الجيش الذى يمثل الفرع الأول من ديوان النظر .

وفيما يلى عرض للفروع التى كان ديوان النظر يشرف على مباشرتها فى عصر المماليك :

١ ــ ديوان الجيش :

وكان يقوم بالأعمال المالية التى تخص الجيش مثل اثبات أسماء الأمراء والجند بمختلف طبقاتهم(٤٤) . وكذلك اقطاعاتهم وغير ذلك .

٢ ــ مباشــــرة الخـــزانة :

وكانت الخزانة هى مستودع أموال المملكة ، وقد ظلت على هذا الوضع حتى استحدث السلطان الناصـــر محمد بن قلاوون « ديوان الخاص » فضـعف أمر الخزانة ولم يبق بها الا بعض الملابس ، وقليل من المال الذى كان ينفق أولا بأول وظلت على هذا الحال حتى عام ٧٩٠ هـ فتحولت الى سجن(٤٥) . وأحيانا كان يتولى فرد واحد منصب الوزارة ونظارة الخزانة(٤٦) .

٣ ــ مباشــــرة بيت المال :

لم تختلف النظم التى كانت سارية فى بيت المال الأيوبى عنها فى العصر المملوكى . فكان يوجد ببيت المال كاتب يعد جريدة بها أسماء من لهم راتب على بيت المال ، ويذكر الجهات التى ترد منها الايرادات الى بيت المال(٤٧) كذلك كان ناظـــر بيت المال مكلفا بمراقبة الوارد والمنصرف ، لذلك روعى فى اختياره الأمانة ، ولما كان الوزير هو المسئول عن تعيين ناظر بيت المال فقد تسـرب الفســاد الى المنصب واصبح يشترى بالرشوة(٤٨) ومثال ذلك شخص يدعى « تاج الدين محمد الحســبانى » تولى وكالة بيت المال عام ٨١٢ هـ/١٤١٠ م بعد دفع مبلغ ألف دينار(٤٩) .

٤ ــ مباشرة أهراء الغلال :

الأهراء هى شون غلال الدولة ، وكان متوليها مسئولا عن الغـلال الواردة اليها ، وكذلك ما يصــرف منها كمرتبات أو للبيوت(٥٠) .

٥ ــ مباشرة البيوت :

كانت هناك مجموعة من الحواصل المملوكية يعبر عنها بالبيوت وقد أضـــيف اليهــا اللفظ الفارسى « خاناه » ويعنى البيت ،

مثل الشراب خاناه أى بيت الشــراب وتحوى جميع الأشــربة الخاصة بالســلطان ، والحوائج خاناه وتحوى الأطعمة واللحوم المخصصة للمطبخ وغير ذلك ، وكان المشرف على هذه البيوت الاستادار(٥١) .

٦ ــ مباشــــرة الهلالى :

وهى عبارة عن ضرائب أو مكوس(٥٢) تجبى على حكم الشهور العربية(٥٣) وقد استحدث معظمها منذ عهد العباسيين ، وظلت فى التكاثر حتى أصبحت من أهم موارد الدولة المملوكية .

٧ ــ مباشــــرة الجـــوالى :

الجوالى جمع جالية وتطلق على أهل الذمة لأن عمر بن الخطاب اجلاهم عن جزيرة العرب ، ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية من اهل الذمة وان لم يجلوا عن أوطانهم(٥٤) ومنذ عهد عمر بن الخطاب أصبح للجزية ــ الجالية ــ ديوان مختص يجمعها .

٨ ــ مباشــــرة الخـــراجى :

ويقصد بها الضرائب أو المقررات المالية التى كانت تحصل على الأراضى الزراعية سنويا ، وكذلك ما كان يؤخذ من الفلاحين كهدايا وغيرها(٥٥) .

٩ ــ قصب السكر والمعاصر :

وقد أوردها النويرى(٥٦) عقب الخراجى ، الا انه لم يشــر الى كونها مباشرة قائمة بذاتها كالجوالى والخراجى وغيرها . ولا ينفى ذلك كونها احد موارد الدخل لديوان النظر ، حيث كان بها مباشر مكلف بأخذ الضرائب من زراع القصب وأصـــحاب

المعاصر وقد كان هناك مطابخ للسكر تابعة للدولة ، ومطابخ أخرى تابعة للسلطان ، ومطابخ ثالثة خاصة بالشعب بلغ عددها سبعة وخمسين مطبخا(٥٧) .

هذه هى الادارات المالية التى كانت تابعة لديوان النظر فى عهد المماليك ، والتى قامت بتحصيل وصرف موارد الدولة . وقبل بيان نظام العمل الداخلى ، والدفاتر المستعملة فى تلك الدواوين ، فان من الجدير هنا ان نعرض لموظفى الديوان الذين تحملوا عبء ادارة الشئون المالية فى الدولة .

٤ ــ عمال ديوان النظر الملوكي ومباشروه :

(أ) الـــــوزير :

وهو المتحدث للملك فى أمر مملكته(٥٨) ، أى أنه كان ينوب عن السلطان فى العديد من النواحى الادارية ومن الملاحظ ان الوزير فى مصر فى عصر المماليك كان دائما من ارباب الأقلام ، ونادرا ما كان يتولى الوزارة صاحب سيف . كما أن الوزراء المماليك كانوا وزراء تنفيذ لا تفويض .

وقد اختص اسم الوزير عند المماليك بالنظر فى الجباية ، حيث كان المكلف الأول بجباية الأموال وتصـــــريفها. كما كان له الحق فى تولية وعزل المباشرين القائمين بالجبابة(٥٩) ومن هذه النقطة يجدر الاشارة الى كتاب المال الذين كان للوزير الحق فى توليتهم وعزلهم وقد بلغوا عشرة أتباع حسب ترتيب الخالدى(٦٠) لهم كما يلى :

١ ــ نظـــــر الدولة :

وهو ناظر الدواوين ورئيس ديوان النظر ، ويتحدث فى كل ما يتحدث فيه الوزير ، واذا كان الوزير من أرباب السيف ، كان ناظر الدولة هو المسئول عن الحسابات وما يتعلق بها .

٢ ــ استيفاء الصـــحبة :

ولمتوليها أيضا الاشراف على النواحى المالية فى الدولة ، وكذلك تعيين صغار العمال .

٣ ــ نظر بيت المال :

ومتوليه يشرف على الايرادات والمصروفات .

٤ ــ نظر دار الضيافة والأسواق :

وصاحبها مسئول عما يتحصل من ضرائب عن الأســـــواق وانفاقها على اقامة الرسل والمبعوثين بدار الضيافة وكانت هذه مهمة المهمندار(٦١) .

٥ ــ نظر المرتجعات :

وكان متوليها مسئولا عن مواريث الأمراء والدفاع عن الفلاحين ضد أطماع المقطعين ، وفض النزاعات بين الأمراء والجند .

٦ ــ نظر المواريث الحشرية :

وكان صاحبها مســـئولا عن ايراد مال من يموت ولم يترك له وارثا الى بيت المال وكذا الأراضى والعقارات وغير ذلك .

٧ ــ نظر البيــوت والحاشـــية :

وكان على صاحبها توفير احتياجات البيوت السلطانية .

٨ ــ نظــــر الجهــات :

وصاحبها مكلف بحمل الضرائب المحصلة من التجار الى بيت المال .

٩ ــ نظــــر الأمــــراء :

وصاحبها او متوليها مسئول عن شون غلال الدولة من حيث الايراد والنفقات .

١٠ ــ استيفاء الدولة :

ومتوليها يقوم بضـــــبط حســـابات الدولة . وقد زاد عدد مستوفى الدولة فى عهد المماليك وكانوا يكتبون التذاكر والمربعات وغيرها ، وكان الوزير يواليهم(٦٢) .

مما سبق يتضح ان الوزير كان من أهم أعماله الاشراف على النواحى المالية ، ومراقبة ايرادات ونفقات الدولة وتعيين المباشرين القائمين بالأعمال المالية . كما يتضح أنه كان هناك موظفان مهمان جدا يساعدان الوزير وهما : مستوفى الدولة ، ومســـــتوفى الصحبة(٦٣) هذا بالاضافة الى صاحب الديوان . والى جانب هؤلاء الأربعة ــ الوزير وناظر الديوان ومستوفى الصحبة ومستوفى الدولة ــ الذين كانوا يشكلون الادارة العليا للمالية ، كان هناك موظف خامس يسمى الشاد أو شاد الدواوين ، وهذا الأخير كان يرافق الوزير دائما ، وله التفتيش على مالية الدواوين ، وعلى موظفيها ، وكانت رتبته أمير عشرة ، وكان يشارك ناظر المال فى القيام بالشئون المالية وقت الغاء الوزارة(٦٤) .

وقد كان الوزير يباشر الاختصاصات المالية السابقة حتى استحدثت نيابة الســـلطنة(٦٥) فتأخرت الوزارة وانقســمت مهام

الوزير على ثلاثة أفراد : ناظر المال ، وناظر الخاص(٦٦) ، وكاتب السر(٦٧) . ثم فى عهد السلطان الظاهر برقوق استحدث ديوان المفرد(٦٨) وتوزعت مرة أخرى مهام الوزير على أربعة أفراد هم :

كاتب السر ، ناظر الخاص ، الاستادار ، الوزير(٦٩) . وترتب على ذلك أن الوزير لم يبق له الا الاشراف على تحصيل بعض المكوس ، والاشراف على مطبخ السلطان ، ولم يبق من أتباعه — التى يرجع أمرها اليه — الا ناظر الدولة وشاد الدواوين وناظر بيت المال وناظر الأهراء ، ومستوفى الدولة ، وناظر الجهات(٧٠) .

(ب) الناظـــــر :

ويعنى المشرف ، خاصة المشـــرف المالى(٧١) . فهو الذى ينظر فى الأموال — الايرادات والمصــــــروفات — وترفع اليه حساباتها ، ويختلف باختلاف ما يضاف اليه كـ « ناظر النظار » الذى يعبر عنه بناظر الدولة ، ويشارك الوزير فى أعماله ، أو « ناظر النظار بدمشق » وهو يماثل الوزير بديار مصـــر(٧٢) . والناظر دائما ترفع اليه ضرائب أصول الأموال(٧٣) ، وأوراق الحاصل(٧٤) ، والباقى(٧٥) ، والفائض والمتأخر ، والعديد من التقارير المالية الأخرى ، ومكلف بعمارة البلاد ، وتمييز نواحيها ، واختيار المباشرين فيها(٧٦) . وهو بذلك يشبه الناظر فى عهد الأيوبيين(٧٧) وان كانت قد تزايدت اختصاصاته فى عصر المماليك نظرا لتعقيد نظم الدولة المالية وكثرة مواردها ونفقاتها .

ومن خلال احدى نسخ التوقيع التى أوردها القلقشندى يمكننا معرفة المهام التى كان يكلف بها ناظر الدولة عند توليه(٧٨) . وكان ناظر « ديوان النظر » له عدة أسماء منها : ناظر المال ، ناظر النظار ، ناظر الدواوين ، ناظر الدولة ، الصاحب الشريف(٧٩) ،

وتلى رتبته الوزارة ، واذا غاب الوزير قام ناظر الدولة بتدبير الدولة بمســـاعدة شـــاد الدواوين(٨٠) . ولما كان ناظر الدواوين هو المسئول الأول عن المالية فانه يشبه فى عصرنا الحالى وزير المالية .

ومن خلال المعلومات المتناثرة فى متن المصـــادر والمراجع التاريخية ، أمكننا التوصل الى أسماء ثمانية وستين ناظرا ممن تولوا ديوان نظر دولة المماليك عبر ما يقرب من ثلاثة قرون(٨١) وبالنظر اليهم يمكن الخروج بعدة نتائج هى :

١ ــ لم يكن هناك قاعدة ثابتة يستند اليها فى تولية النظار أو عزلهم . فاذا قسم عدد النظار على سنوات الدولة اتضح لنا أنه كل اربع سنوات كان يتولى ناظر دولة جديد . وهذا غير حقيقى فنجد مثلا أحد النظار يدعى شرف الدين هبة الله صاعد الفائزى قد استمر فى شغل منصبه كناظر للدولة لمدة تزيد على عشرين عاما (٦٥٠ هـ ــ ٦٧٨ هـ/١٢٥٢ ــ ١٢٧ م) ، بينما هناك ناظر آخر يدعى مجد الدين بن منقورة الأسلمى لم تزد مدة ولايته على ثلاثة أيام وقبض عليه وغرم ستة آلاف دينار ٨٦٧ هـ/١٤٦٢ م .

٢ ــ اذا دققنا النظر فى أســـماء متولى ديوان نظر دولة المماليك اتضح لنا أن معظمهم ينتمى الى أســـرات محددة مثل : جمال الدين بن صصرى ، وأمين الدين بن صصرى ، كريم الدين عبد الكريم بن مكناس ، وفخر الدين بن مكناس ، سعد الدين بن الهيصم ، وابراهيم بن الهيصم ... الخ ، كما يلاحظ أن بعضـــهم قد تولى أكثر من مرة مثـــل : أبو طالب النابلسى ، وتاج الدين السنهورى وأكرم بن الخطيرى ، سعد الدين بن الريضة ، وقاسم شغيته ، وهذا الأمر يبين أنه كانت هناك أســـرات معينة امتهن

افرادها العمل فى الادارات المالية ، أو الدواوين ذات الصلة بمالية الدولة ، ومن ثم فقد توارث أفرادها العمل بديوان النظر .

٣ — من ابسط وأدق قواعد الادارة الحديثة أن يكون بكل مصلحة حكومية كبرى شخص واحد يتولى رئاستها ، والى جانبه مجموعة من المساعدين . وبتطبيق ذلك على ديوان النظر فى عهد المماليك يتبين لنا عكس ذلك ، فقد رأس الديوان أحيانا شخص واحد ، وأحيانا أخرى شخصان كما حدث فى أعوام : ٦٨٢ هـ ، ٧٠٣ هـ ، ٧٠٨ هـ ، ٧١١ هـ ، ٧١٦ هـ ... الخ بل انه فى عام ٦٨٧ هـ/١٢٨٨ م وجد أن ديوان النظر كان يتولاه أربعة أفراد وهذا التعدد يعكس اضطراب شئون الدولة المالية فى كثير من الأوقات .

٤ — بالنظر الى ألقاب نظار الدولة يتضح أن معظمهم ينتمى الى أهل الذمة مثل موفق بن القمص ، وشمس الدين غبريال وغيرهم .

٥ — من الملاحظ فى عصر المماليك أن ناظر الدولة عند ترقيته يصبح وزيرا — مثل أمين بن الهيصم وفرج بن النحال وغيرهما — وأيضا كانت هناك قاعدة ثابتة مؤداها أن الوزير اذا انفصل عن عمله كان يعين ناظر للدولة طوعا أو كرها(٨٢) .

٦ — نظرا للثراء الذى كان يتمتع به موظفو ديوان النظر — ومن بينهم النظار — فقد تعرضوا دائما للمصادرات . لذلك نجد أن القليل منهم توفى وفاة طبيعية مثل ابن الكويز ٨٨٥ هـ ، بينما نجد أن الناظر تقى الدين بن نصر الله ٨٥٨ هـ/١٤٥٤ م كان مصيره الشنق ، أما شرف الدين بن البقرى فقد مات مسمما فى عام ٨٩٣ هـ كذلك قاسم شغيته مات فى عام ٩٠٠ هـ من شدة العذاب الذى

تعـــرض له ، كما أننا نجد أفرادا آخرين كان مصــــــيرهم العزل والمصادرة والضرب أمثال : مجد الدين بن منقورة ، ومحمد بن شمس الأهناسى ، وموفق بن القمص ، وشرف الدين بن البدر ، ومجد الدين بن كراوية(٨٣) .

٧ ــ تذكر بعض المصادر(٨٤) أن السلطان المملوكى الناصر محمد بن قلاوون قد قام بابطال وظيفتى النظر والاستيفاء من سائر أعمال مصر فى عام ٧١٥ هـ ، كذلك أبطل فى عام ٧٢٧ هـ/١٣٢٦ م وظيفتى الوزارة ونيابة السلطنة الا أن من الواضح أن الوزارة والنيابة قد عادت بعد ذلك بمدة يســــــيرة ، كذلك عادت وظيفتا النظر والاستيفاء وهذا ما نستطيع أن نتبينه من تتابع أسماء نظار الدولة حتى عام ٩٢٣ هـ/١٥٥٧ م الذى يؤكد أن ديوان النظر ظل قائما حتى دخل العثمانيون مصر .

(جـ) المشــــد أو المتولى :

ويبدو من اسمه أنه كان يتولى أمور الديوان ويساعد الناظر فى كثير من أعماله حيثكانت مهام منصبيهما متشابهة الى درجة كبيرة .

والمشد أو شاد الديوان كان له سلطان المراقبة والاشرافا والتفتيش ، وربما لجأ الى الشدة فى عمله(٨٥) . وكان قبل ذلك يتسلم عمله بالأمانة أو بالبذل أو بالضمــــان(٨٦) أى أن المتولى كان يحصل على هذا المنصب اما عن طريق سمعته الحسنة وأمانته، واما عن طريق دفع رشوة ، واما عن طريق الضمان كأن يضمن الا يتأخر شىء من مال الديوان ، وان تأخر شىء قام بسداده .

أما فى عصر المماليك فقد كانت ترفع اليه كشوف ضــرائب الأموال ليتحقق من جملة الايرادات والمتأخرات ، كذلك كان المشد

مكلف بالاجتهاد فى جباية الأموال من سائر نواحى البلاد وايضا عليه عمارة البلاد وتعيين الخفراء عليها ، والفصل فى النزاعات القائمة بين القوى والضعيف ، والعمل على تطبيق العقوبات على أصحاب الجرائم ليحد من ضرر المفسدين(٨٧) .

(د) صــــاحب الديوان :

وهو لقب مستحدث فى عصر المماليك ، وكان صاحب هذه الوظيفة قبل ذلك هو « متولى الديوان » والدليل على ذلك أن نفس اختصاصاتها واحدة(٨٨) . وفى عصر المماليك كان يشغلها أحد المدنيين ، ويعتبر المسئول الأول بعد الناظر(٨٩) . وصاحب الديوان كان يضبط كل ما يجرى فى الديوان من معــاملات ، ويأمر باثبات الحسابات الصادرة عن المباشرين فى الديوان بعد مراجعتها والموافقة عليها(٩٠) .

(هـ) مقــــابل الاســـــتيفاء :

كان فى الدواوين الفرعية ترفع اليه الحسابات قبل ارسالها الى الديوان العالى وهو ديوان النظر(٩١) . أما مثيله فى ديوان النظر فكان يكتب على الحسابات الواصلة من جهة المباشرين تاريخ حضورها للديوان قبل اثباتها به ، وكان يراجع كل ما يصدر عن المستوفى ، ويكتب لشد الدواوين فى كل يوم ما هو مطلوب منه ، واذا لم يكن بالديوان مقابل قام المستوفى بوظيفته(٩٢) .

(و) المســـــتوفى :

وكان عليه مراجعة حسابات المباشرين والتأكد من صحتها ، وعليه عمل المقايسات ، ومحاسبة أصــحاب النقد والكيل على استحقاقاتهم ، وكذلك التنبيه على حمل موارد الجهات الى بيت

المال ، وعليه محاسبة أصحاب الاقطاعات التى أنحلت عن اصحابها(٩٣) وفى مصر كان السلطان هو الذى يولى المستوفين ، ويصدر لهم ولايات من ديوان الانشاء ، أما فى الشام فكان يوليهم نواب البلاد الشامية(٩٤) .

(ز) المشارف :

وتلخصت مهامه فى الاشراف على الحاصل ، والختم عليه ، وعمل جميع الحسابات اذا توفى العامل ، والتوقيع عليها(٩٥) .

(ح) الشاهد :

اسم فاعل من شهد ، وهو من كتاب الأموال وغير مكلف بعمل الحسابات(٩٦) . الا أنه يوقع عليها ، « ويشهد بمتعلقات الديوان نفيا واثباتا »(٩٧) .

(ط) العامل :

سمى كذلك ربما لتوليه على الأعمال والولايات ، وقد عرف العامل بدلالات وظيفية أخرى ، فمثلا فى عصر المماليك كان من كتاب المال(٩٨) ، وكان فى عهد الأيوبيين يعمل الحسابات ويرفعها للديوان ، وكلف الناظر والمشارف بمراقبته والاشراف عليه(٩٩) ، وقد كان لقب العامل فى الأصل يقع على الأمير المتولى العمل ، ثم اختص بعد ذلك بهذا الكاتب(١٠٠) . وفى عصر المماليك كلف العامل بنظم واعداد الحسابات(١٠١) .

(ى) الماسح :

وهو كاتب بالديوان ، كان قبل المماليك برافق القصاب — رجل بقيس الأرض بالقصبة — ويقوم هذا الماسح يجمع عدد الأقصاب

وضربها ويعمل بذلك مكلفات(١٠٢) أما فى عصر المماليك فقد اختلف الأمر بعض الشىء ، حيث كان الماسح هو الذى يتصدى لقياس الأرض الزراعية(١٠٣) . أى انه قام بدور القصاب الأيوبى ، وربما قام أيضا بعمل المكلفات .

(ك) المعـــــين :

وهو مساعد الكتاب فى الكتابة(١٠٤) أى انه اســـم على مسمى حيث كان يعاون المباشرين السابقين فى اعمالهم .

(ل) الصـــــيرفى :

جاء ترتيبه التاسع والأخير من كتاب الأموال الذين ذكرهم القلقشندى(١٠٥) بينما لم يذكره النويرى ، اما صاحب القوانين فلم يذكر كاتبا بهذا الاسم(١٠٦) ، الا أن اختصاصات هذا الكاتب فى عهد المماليك هى نفسها الاختصـــاصات التى كان يقوم بها أحد كتاب المال الأيوبيين ويدعى « الجهبذ » وقد اشـــــار الى ذلك آخرون(١٠٧) .

والصيرفى هو الذى يتولى تحصيل الأموال وصـــرفها(١٠٨) ورغم أن الفقهاء حرموا أن يولى الذمى صيرفيا فى بيت المال ، فان كثيرا من أهل الذمة قد اشتغلوا بهذه الوظيفة ، وحصلوا على كثير من الربح والنفوذ من ورائها(١٠٩) . ولكى يربح الصيرفى كثيرا لجأ الى العديد من أساليب الغش والخداع ، الأمر الذى جعل أحد معاصريهم يصفهم بأنهم « جملة حرامية وقطاع طرق وهم أشد الناس حراما »(١١٠) ثم شرع بعد ذلك فى سرد أساليبهم الملتوية فى الغش ، ومن هذا الأساليب أن بعضهم له ميزان مجوف القصبة ويضع فيها زئبقا ، فاذا أراد أن يقبض من أحد الأشخاص ذهبا

يمسك الكفة التى فيها الصنج ، فيجرى الزئبق الى ناحية الصنج ، فيأخذ الصيرفى بوزن الزئبق ذهبا ، والعكس صحيح(١١١) .

والى جانب ما سبق من المباشرين فقد انفرد ابن ظهير(١١٢) بذكر مجموعة أخرى هى :

(م) الموقع :

وهو مكلف بكتابة التوقيعات والمراسيم ، وتعرض عليه الأجوبة .

(ن) الكاتب :

وهو شبيه بالعامل ، ويقوم بعمله ، اذا لم يكن عامل معه .

(س) النائب :

وهو كاتب يتبع صاحب الديوان ، ويطالب بالحسابات ، والاجابة عن الرسائل .

(ع) الأمين :

وهن كاتب ثان يتبع صاحب الديوان ، ويساعد الشاهد ، وينوب عنه فى غيابه .

(ف) الدليل :

وهو مكلف برفع القوانين والسجلات عند المساحة ، ويميز أنواع الأراضى وأسماء مزارعيها .

(ص) الحائز :

وهو كاتب مكلف بحراسة الأجران ، ويمنع الفلاحين من التصرف فيها الا باذن كتابى من العامل .

(ق) الخـــازن :

مكلف بقبض وتخزين الغلال واخراجها وقت الطلب .

(ر) الحاشـــر :

أحد الكتاب المكلفين باحصاء أهل الذمة .

من العرض السابق يتضح أن الوزير كان يمثل السلطة العليا فى النظام المالى ، وأن ناظر الدولة ورئيس ديوان النظر كان هو المسئول الأول عن مالية البلاد اذا كان الوزير من أرباب السيف . وأن كل ديوان ــ مثله مثل ديوان النظر ــ له ناظر ومجمـوعة مباشـــرين يعملون على استخلاص الأموال الخاصة به . ولعل كثرة موظفى دواوين الأموال المملوكية ترجع الى كثرة الضرائب المحصلة ، وسيادة مبدأ التخصص فى العمل . وقد كان النظام الداخلى فى الدواوين يسير على درجة عالية من الدقة ، فهناك ناظر للاشراف ويليه مراجعون للحسابات ، ثم طبقة كتاب عليهم اجراء العلميات الحسابية ومن الملاحظ أن غالبية كتاب المال فى الدواوين المملوكية كانوا من أهل الذمة وهذا بسبب براعتهم فى الأعمال الحسابية منذ القدم ، وأيضا لعدم خوف السلاطين منهم على العرش(١١٣) الا أنه فى بعض الأوقات القليلة قـام بعض السلاطين بالتشدد تجاه أهل الذمة وأمروا بعدم استخدامهم فى الدواوين والأعمال(١١٤) ، الأمر الذى تسبب عنه ضـــرر لمعظم الذميين الذين احتكروا الأعمال الديوانية منذ القدم ، لذلك لجـأ بعضهم الى اتخاذ احدى وسيلتين لفك هذا الحصار من حولهم وهما :

١ ــ ادعاؤهم كذبا الدخول فى الاسلام ، واتخاذهم أسماء المسلمين والقابهم ومن أمثال هؤلاء الوزير بهاء الدين بن حنا وزير

السلطان بيبرس ٦٥٨ هـ(١١٥) وناظر الدولة تقى الدين أسعد بن أمين الملك المعروف بكاتب برلغى ٧١١ هـ — ١٣١٢ م(١١٦) . وقد أطلق البعض على وزارة هؤلاء — حيث كان برلغى وزيرا قبل نظارة الدولة — اسم « وزارة الأقباط »(١١٧) .

٢ — ابراد مبلغ من المال للخزائن الشريفة حتى يرضى عنهم السلطان ويبقيهم فى مناصبهم(١١٨) .

ونظرا لتعدد مجالات عمل الوزير المملوكى فقد كان له مساعد يشرف على أعماله وعلاقته بالدواوين — ويمكن تسميته بوكيله ، أو مدير مكتبه للشئون الديوانية ويسمى هذا المساعد « مقدم الدولة »(١١٩) لذلك اذا تأخر صرف رواتب العمال كانوا يقدمون شكوى ضد الوزير ومقدم الدولة لارتباط عملهما معا(١٢٠).

٥ — الشروط الواجب توافرها فى كتاب المال :

أيهما الأفضل ؟ أهل السيف أم أهل القلم ، سؤال اختلف حوله الكتاب . فهناك البعض(١٢١) يفضلون أهل القلم عن أهل السيف ، ودليلهم فى ذلك أن السيف يحفظ القلم ويجرى معه مجرى الخادم الحارس ، بينما يرى البعض الآخر أن أهل السيف أفضل وحجتهم فى ذلك أن القلم يخدم السيف ويحصل لأصحاب السيوف أرزاقهم ، فهو كالخادم له وقوم قالوا هما سواء لا غنى لأحدهما عن الآخر .

وبالنظر الى أن كتاب التصرف والأموال ينتمون الى أرباب الأقلام ، فقد راعى ساسة الدولة المملوكية فى اختبارهم العديد من الشروط ، لأنه بهؤلاء تقوم الدولة بتحصيل مواردها ، والانفاق على مصالحها . ومن ثم كان من أهم شروط تعيين كاتب المال

أن يكون : حرا ، مسلما ، فقيها ، حاضر الحس ، حاد الذهن عظيم النزاهة ، لا يقبل هدية ، لا يجيب عما يوجه لغيره من الأسئلة وان كان أعلم بها منه ... الخ(١٢٢)، كما يجب على الكتاب أن يكونوا على دراية بالجمع والطرح والقسمة وأنواع الكســـــور واستخراج المجهولات(١٢٣) ويبدو أنه فى ذلك العصر لم يكن لديهم الطرق المستخدمة حاليا عندنا فى الحساب ، بل كانت طرقهم معقدة يصعب فهمها ، وتحتاج الى خبرة كبيرة بالحساب ، وحس حاضر ومما لا شك فيه أنهم كانوا معتادين عليها ويتقنونها فمثلا يقول أحدهم فى ضرب ٣ × ٥ :

كضربك الخمســـة فى الثلاثة   فكرر الخمســـة فى ثلاث مرة

أو كرر الثلاث قدر الخمســـة   يبدو جوابه بغير لبس(١٢٤)

ولا شك أن هذه الطريقة كانت بســيطة وســـهلة وأى كاتب يمكنه تعلمها بسرعة وهي تبسط العلميات الحسابية على شكل قصائد من الشعر يمكن تعلمها وحفظها بسرعة كذلك اشترط فى كتاب المال أن يكونوا متميزين فى مسائل القسمة ، وقد شرح أحدهم عدة أمثلة للقسمة منها هذا المثال :

لو حضر ثلاثة رجال لأحدهم ٦٣ دينارا ، والثانى ٣٥ دينارا وللثالث ٢١ دينارا وتاجروا فربحوا ٥١ دينارا فما حصة كل منهم فى الربح ؟ وجاء الحل كما يلى : ترد حصة كل واحد منهم الى السبعة ، فيجتمع لك ١٧ ثم يقسم الربح ــ ٥١ ــ على ١٧ يكون الناتج ٣ ، يضرب فيها ما لكل فرد فيكون للأول ٢٧ والثاني ١٥ ، والثالث ٩ ... وهكذا(١٢٥) .

ويبدو أن أكبر رقم عرفه المماليك كان الألف ، واذا زادت الأرقام عن ذلك كرروا الألف عدة مرات . ودليل ذلك ما ذكره أحد

الكتاب انه اذا ضرب اربعين الفا فى ستين الف الف نجد اننا ذكرنا الالوف فى العدد الأول مرة واحدة ، وفى الثانى مرتين ، فهنا يجب علينا ان نجرد العددين عن لفظات الالوف الثلاثة ، ثم نضرب اربعين فى ستين ونعرف الحاصل ، ثم نضرب أربعة فى ستة فيكون الحاصل اربعا وعشرون مائة ، فأضف الحاصل وهو الفان واربع مائة الى لفظات الألوف الثلاثة المحفوظة ، فيكون الجواب الفى الف الف الف اربعا وأربع ماية الف الف الف ثلاثا(١٢٦) .

٦ — ازياء موظفى ديوان النظر وأرزاقهم :

كان ارباب المناصب فى مصر المملوكية ينقسمون الى قسمين : ارباب سيف ، وأرباب قلم وهؤلاء الأخيرون كانوا قسمين :

(أ) قسم يمثل الوظائف الديوانية : ومنها الوزارة ، ونظر الدواوين ، ونظر بيت المال وغيرها .

(ب) قسم يمثل الوظائف الدينية ومنها القضاء ووكالة بيت المال ، والحسبة وغيرها(١٢٧) ومن ذلك يتضح أن مباشرى ديوان النظر ينتمون الى ارباب الاقلام بشقيه الديوانى والدينى وبالتالى فقد جرى عليهم ما كان يجرى على أصحاب هذا القسم سواء فى الأزياء أو الأرزاق ، مع الوضع فى الاعتبار تباين المناصب واهميتها .

وكان زى الوزراء — من ارباب القلم — وكبار الكتاب ونظار الدواوين عبارة عن : ثوب واسع طويل الكمين من الصوف يسمى (جوخة) وفوقه يلبس ثوب واسع الكمين مشقوق من الأمام (جبه) وكان فى كم الجبة فتحات تسمى « باذهنجات » ، وأيضا كانوا يلبسون معاطف ذات اكمام ضيقة فوق الفراجى تسمى « البغلطة » ، وعلى مناكبهم كانوا يضعون اردية مشرشرة تشبه

الطيلسان تسمى « طرحة »(١٢٨) أما وكيل بيت المال فكان يلبس ثوبا واسعا طويل الكمين ومفتوحا من الأمام مسمى « فرجية مفرجة » وكان مزودا بصف من الأزرار ، وفى الشتاء يرتدى ملابس من الصوف الأبيض أو الملون ، وكان حذاؤه من الجلد وبدون مهاميز — حديدة تكون فى رجل الفارس ليخز بها الحصان فيسرع — وكان يضع فوق رأسه عمامة(١٢٩) .

وقد تشبه كبار كتاب المال بالوزير فى زيه ، الا أنه كان هناك تباين فى الملبس خاصة فيما يتعلق بتوزيع الخلع والتشاريف عليهم . حيث كانت هذه الخلع أربع طبقات :

الطبقة الأولى : للوزير ونظار الدواوين ، وكان يصرف لهم ثوبان ، الأول ويسمى فوقانى وكان من القطيفة الحرير — كانت تسمى الكمخا أو الكنجى الأبيض — ومطرز بخطوط ومحلى بفرو قندس وشعر سنجاب ، والثانى ويسمى تحتانى وكان من الحرير الأخضر .

الطبقة الثانية : وكانت ملابسهم تشبه الطبقة الأولى ، لكن بدون شعر سنجاب .

الطبقة الثالثة : لم يرتدوا الطرحة .

الطبقة الرابعة : كانت خلعهم الفوقانية من الكمخا الا انها لم تكن بيضاء(١٣٠) .

أما ركوب هؤلاء المباشرين فيقال انه كان يشبه ركوب الجند(١٣١) . أى يركبون الخيول المرتفعة الأثمان ، وهذا لكبار الكتاب من أصحاب الوظائف الديوانية . أما كتاب الوظائف الدينية فكانوا يركبون البغال النفيسة التى تقارب الجياد فى أثمانها ، بينما كان يركب أهل الذمة الحمير(١٣٢) . وكان أحيانا يصدر

السلاطين أوامرهم بالا يركب متعمم فرسا ولا بغلا الا الحمير ، وهذا ما حدث عام ٨١١ هـ فى سلطنة الناصر فرج(١٣٣) . ومن الملاحظ أن ارزاق موظفى الديوان قد قلت كثيرا عما كانت فى عهد الفاطميين . حيث كان مرتب الوزير الفاطمى شهريا خمسة آلاف دينار ، أما ناظر الدولة فكان راتبه ٧٠ دينارا ، بينما وصل راتب اقل مباشر فى الديوان الى خمسة دنانير(١٣٤) . أما فى عصر المماليك فكان مرتب الوزير شهريا ٢٥٠ دينارا ، وكان ثمن الغلة التى تصرف له تعادل هذا المرتب ، كما كان له رواتب جارية يوميا من لحم وخبز وزيت وشعير وغيرها أما باقى المباشرين فكان أكبرهم يحصل على ٥٠ دينارا شهريا ، هذا الى جانب الرواتب الجارية اليومية(١٣٥) . ورغم قلة المرتب عينا وغلة فقد قام بعض السلاطين بقطع رواتب المباشرين من الغلال التى كان يبلغ مقدارها سنويا ١٥ اردبا(١٣٦) . والى ديوان النظر كان يرجع أمر الاستيمار الذى يشتمل على أرزاق ذوى القلم وغيرهم(١٣٧) .

٧ ـ سلطة تعيين الموظفين بديوان النظر :

لقد كانت مهمة تعيين الموظفين بديوان النظر تقع على كاهل السلطان المملوكى ، لاسيما فيما يختص بكبار الكتاب . فمثلا كان السلطان هو الذى يعين الوزير ، الا أن الوزير كان من حقه أن يعين أو يعزل العديد من الموظفين . وقد رأينا آنفا أنه كان يتبع الوزير عدة دواوين منها ديوان النظر . فكان الوزير هو المسئول عن تعيين ناظر الدولة أو ناظر المال . الا أن ذلك لم يكن قاعدة ثابتة فأحيانا كان السلطان هو الذى يعين المباشرين ــ خاصة فى الأوقات التى لم تكن للوزارة فيها سلطة سوى الاسم ــ وأحيانا اخرى كان ناظر الخاص هو الذى يعينهم ، أما نائب السلطنة والديار المصرية فلم يكن بيده عزل أحد بل كان عليه أن يعتمد بخطه كل ما يكتب عليه السلطان(١٣٨) .

هذا ما كان متبعا فى مصر . أما فى النيابات الشامية التى كان يبلغ عددها سبع نيابات (دمشق — حلب — طرابلس — حماة — صفد — غزة — الكرك — هذا عدا المملكة الحجازية وتوابعها) — فنجد أن الأمر مختلف بعض الشىء . فأكبر المناصب الديوانية مثل ناظر الجيش وناظر المال وغيرهما — كان يوليهم السلطان . أما المناصب المتوسطة مثل وكالة بيت المال فكان السلطان يوليها تارة والنائب تارة أخرى ، والوظائف الصغرى فكانت من اختصاص النواب بالملك الشامية(١٣٩) .

من ذلك نخلص الى أن سلطة تعيين الموظفين بديوان النظر كانت تنحصر فى يد مجموعة أفراد هم : السلطان والوزير وناظر الخاص بمصر والنائب بالشام .

وقد كان فى العصر المملوكى القاب تطلق على العمال الديوانيين مثل « المقر » وكان يطلق على السلطان فى بداية الدولة الا أنه منذ أوائل القرن ٨ هـ اخذت رتبة هذا اللقب فى الانحدار ، وأصبح يطلق على الوزراء وكبار الأمراء مثل ناظر الدولة وناظر الخاص(١٤٠) . كذلك كان هناك لقب « مجلس » وقد صنفه كتاب المماليك وجعلوا أعلى درجاته « المجلس العالى » وكان يطلق على الوزراء وناظر الدولة والعديد من الأمراء(١٤١) وكان هناك أيضا لقب « جناب » أطلق على الوزراء وكبار كتاب الوظائف الديوانية(١٤٢) .

٨ — الوصايا التى كان يوصى بها كتاب دواوين الأموال :

لقد جرى العرف فى دولة المماليك أنه عند كتابة ولايات الكتاب من ديوان الانشاء أن تزود هذه الولايات — وهى تقابل فى وقتنا قرار التعيين — بعدة وصايا حسب نوع الوظيفة . فكان

لكل مباشر مهام عمل معينة مسئول عنها ، لذلك ركز كتاب ديوان الانشاء على ابراز هذه الأعمال ، وتوجيه نظر المباشر اليها .

وفيما يلى يمكننا عرض جملة من الوصايا لمجموعة من مباشرى ديوان النظر :

(أ) الوزير :

فنظر لأنه المسئول الأول عن أموال الدولة ، نجد أن الوصايا التى كان يوصى بها عـــديدة وذات صلة قوية بعمله ومن تلك الوصايا : العمل على استخلاص الأموال من البلاد ، وأن يطهر بيوت الأموال من الدراهم الحرام ، وأن يهتم بالموظفين ويبعـد العاجز والخائن منهم ، وأن يعمل على صـــرف المرتبات وعدم تأخيرها ، وعليه مراعاة الأوقاف والا يتوانى فى حقوق بيت المال لكيلا تضيع(١٤٣) . وعليه بخلط الأموال الحرام ــ ويقصد بها المكوس ــ بالحلال لكيلا يفسد المال كله ، وعليه كف أذى السلطان عن أموال الرعية(١٤٤) .

(ب) مشد الدواوين :

عليه استخلاص الأموال الديوانية ممن يناوىء فى دفعها متبعا فى ذلك الرفق(١٤٥) .

(جـ) مستوفى الصحبة :

فعليه أن يلزم الكتاب بأعمالهم ، وعمل المكلفـات وتقـدر المساحات بكل بلد وما يصلح منها للزراعة(١٤٦) وعليه تصـفح الحساب ومراقبة الكتاب وتحرير الكشوف(١٤٧) .

(د) وكيل بيت المـــــال :

وهى من الوظائف التى كان يليها ذوو العلم(١٤٨) . وكان يوصى بالا يبيع شـيئا من أملاك بيت المال فى بقائه منفعــــة للمسلمين(١٤٩) . اما فيما يختص بالمواريث الحشرية فعليه أن يسهل لمن له حق فيها الحصول على نصيبه ، وعليه أن يطالب بحقوق بيت المال ، وأن يختار له نوابا فى البلاد من العدول(١٥٠) . وعليه مراعاة الأوقاف وعقود البيع أو الايجار لمرافق الدولة(١٥١) . وعند تولية أرباب المال كانوا يحلفون أى يؤدون قســــم اليمين بعدة أشياء أوردها العمرى وهذا نصها(١٥٢) :

« ... وانني احفظ أموال مولانا الســـلطان فلان خلد الله ملكه من التبذير والضياع والخونة وتفريط أهل العجز ، ولا استخدم فى ذلك ولا فى شىء منه الا أهل الكفاية والأمانة ، ولا أضمن جهة من الجهات الديوانية الا من الأمناء القادرين او ممن زاد زيادة ظاهرة واقام عليه الضمان النقات ، ولا أؤخر مطالبة أحد بما يتعين عليه بوجه حق من حقوق الديوان المعمور والموجبات السلطانية على اختلافها ، وانني والله العظيم لا أرخص من تسجيل ولا قياس ولا أسامح أحدا بموجب يجب عليه ، ولا أخرج عن كل مصلحة تتعين لمولانا السلطان فلان ودولته ، ولا أخلى كل ديوان يرجع الى امره ويوكل لى أمر مباشرته من تصفح لأحواله واجتهاد من تثمير أمواله وكف أيدى الخونة عنه وغل أيديهم أن تصل الى شىء منه ، ولا ادع حاضرا ولا غائبا من أمور هذه المباشرة حتى أجد فيه وأبذل الجهد الكلى فى اجراء أموره على السداد وحسن الاعتماد ، وانني لا أستجد على المستقر اطلاقه ما لم يرسم لى به الا ما فيه مصلحة ظاهرة لهذه الدولة القاهرة ونفع بين لهذه الأيام الشريفة ، وانني والله أؤدى الأمانة فى كل ما وكل بى ووليت من

القبض والصـــــرف والولاية والعزل والتقديم والتأخير والتقليل والتكثير وفى كل جليل وحتير وقليل وكثير » .

وقد كانت النيابات الشامية تشبه مصر فى نظامها المالى لكن بدرجة اقل سواء فى رتب المباشرين أو مرتباتهم — الأرزاق — او أنيابهم أو تعيينهم . فقد كان بكل نيابة عدة موظفين يمثلون ديوان نظر الدولة . ففى بعض النيابات كان يوجد وزير ، وفى البعض الآخر كان يوجد شد الدواوين لاستخراج الأموال ومراقبة المباشرين الا أنه لم يطلق عليه وزير ، وفى نيابات أخرى كان يراس الجهاز المالى بها ناظر المال ، وهؤلاء — الوزير والشاد والناظر — كان يعينهم السلطان كما سبق ذكر ذلك .

نخلص من ذلك الى ان ديوان النظر بنيابات الشام كان يمثله الوزير ، وناظر الدولة ووكيل لبيت المال ، وصاحب ديوان بمثابة وكيل لديوان النظر وعدة مباشرين ومساعدين(١٥٣) .

ومن الملاحظ أن مباشرى ديوان النظر فى عصر المماليك قد اثروا ثراء فاحشا بسبب ما كانوا يحصلون عليه من زيادة فى جباية المكوس(١٥٤) . وبسبب ما كانوا يحصلون عليه من أموال طائلة من ذوى الجاه والنفوذ نتيجة السعى لهم فى زيادة القيمة الايجارية لاقطاعاتهم الأمر الذى يعـود بأمـوال طائلة على هؤلاء الأمراء لذلك كانوا يراعون هؤلاء المباشرين فى متطلباتهم(١٥٥) . وبسبب ثراء المباشرين فقد أصبحوا هدفا للمصادرات والنهب من قبل العامة وقت الشدائد ، وفرض الأموال عليهم من قبل السلطان حينما يقل النقد داخل الخزائن(١٥٦) . والحقيقة التى تطـالع المتصفح لتاريخ المماليك أن هذه الدولة كانت على جانب كبير جدا من الثراء نتيجة مواردها الكبيرة — سواء شرعية أو غير شرعية —

ومع ذلك فقد كانت تحل بها الكوارث والمحن ولم يجد ساسة الدولة لديهم فائضا يواجهون به هذه الطوارىء ولعل ذلك يمكن تفسيره فى عدة نقاط :

١ — انعدام التخطيط السليم الذى يقتضى أن تنفق الدولة جزءا من مواردها وتختزن الجزء الآخر لمواجهة أى طارىء يستجد عليها .

٢ — فساد الادارة الداخلية داخل دواوين الأموال بصفة خاصة والدولة ككل بصفة عامة ، فكان الحكم داخل الدولة للأقوى دون احترام لمبدأ وراثة العرش .

أما داخل الدواوين المالية ، فرغم أن ديوان النظر يتزعمه ناظر الدولة ويساعده عدة مستوفين — مستوفى الصحبة ، مستوفى الدولة ، مقدم الدولة ، الشاد وغيرهم — وعلى رأس هذا الجهاز الوزير ، فان ذلك الأمر لم يكن سوى مظهر خارجى يوحى بالهيبة لكنه فى حقيقة أمره كان قائما على فساد . فمنذ القدم وفى عهد عمر بن الخطاب كان يحاسب العمال قبل وبعد مدة عمالتهم ويستخلص الزيادة منهم متبعا فى ذلك نظاما اسلاميا سليما وقد حذت حذوه دول أخرى وسارت على هذا النهج السليم مثل الغزنويين(١٥٧) لكن فى عصر المماليك تبدل الحال بعض الشىء ولم يوجد لديهم نظام كالسابق ، الأمر الذى عاد على المباشرين وجعلهم يقتنون ثروات طائلة . كما أن الرشوة عمت جميع المناصب جليلها وحقيرها حتى أخذت شكل التقنين الرسمى وتسامع بها جيران مصر واتهموا سلاطينها بأنهم يقبلون الرشوة وهذا ما حدث فى عام ٧٩٦ هـ عندما ارسل تيمور لنك خطابا للسلطان برقوق واتهمه بذلك(١٥٨) . فعلى سبيل المثال لا الحصر

دفع كريم الدين ابن الرويهب مبلغ مائة الف درهم ليتولى منصب الوزارة عام ٧٧٨ هـ(١٥٩) . وامتدت الرشــوة الى باقى فروع ديوان النظر فمثلا دفع شخص خمسين الف دينار رشوة ليتولى نظر الجوالى بدمشـــق(١٦٠) وهذا ما حدا بالمؤرخ المقريزى الى اعتبار الرشوة التى سرت داخل كيان الدولة المملوكية أول الأسباب التى أدت الى فساد نظمها(١٦١) .

ومن اللافت للنظر أن المصادرات التى تعرض لها المباشرون وكذلك المتوبات لم تأت نتيجة خطئهم فى عملهم ، لكن غالبها جاء نتيجة وشاية أو مكيدة لهم عند السلطان . ففى عام ٨٨٢ هـ اتهم وكيل بيت المال بالاختلاس ، فقبض عليه واستخلص كل ماله ثم عذب لدرجة أنه قلعت أضراسه ودقت فى رأسه(١٦٢) .

وقد كان من الطبيعى أن يلجأ المباشر الراشى الى سلوك طرق عديدة لكى يجمع المال الذى دفعه فى سبيل الحصول على عمله . وسلك غالبهم طريق المصادرات ، والســلب والنهب من أضلاع المسلمين(١٦٣) وكان رجال الدولة يتركونه ، أما اذا خرج عن الحد فكان يرفع أمره الى السلطان لكى يعزله(١٦٤) .

٩ ـ أنواع الورق المستخدم فى ديوان النظر :

كان يستعمل للكتابة فى الدواوين منذ صدر الاسلام القراطيس والطوامير(١٦٥) ، وظل ذلك ساريا طوال عهد الأمويين ، وكان ثمن الطومار آنذاك درهما(١٦٦) . وفى بداية الدولة العباســـبة حين استوزرأبو العباس السفاح خالد بن برمك ، جعل الأخير الدفاتر(١٦٧) فى الدواوين من الجلود ، الا أن ذلك تغير فى عهد الرشــــيد واتخذوا الكاغد(١٦٨) وتداوله الناس من بعده حتى نهاية عصر المماليك(١٦٩) .

١٠ ـ الدفاتر المستعملة فى دواوين المال المملوكية :

لقد كانت دولة المماليك دولة متسعة ، وذات موارد ضخمة ، لذلك وضع سـلاطينها نظما دقيقة داخل الدواوين المالية لكى يستطيعوا ضبط مالية وموارد البلاد حتى يمكنهم الاستفادة بها فى مواجهة نفقاتهم ، ولم تترك هذه النظم الداخلية كل صغيرة أو كبيرة الا احصتها . حيث كان بكل ديوان من دواوين المال مجموعة من الدفاتر الخاصة به ، وكذلك مجموعة من المصطلحات المتداولة به دون غيره من الدواوين استخدمها عماله كلغة خاصة بهم . ومن الملاحظ من خلال نظام العمل بديوان نظر دولة المماليك ، أن الدولة كانت تتبع فى تنظيمها الادارى نظام اللامركزية الادارية ، الذى يتلخص فى تعدد الهيئات الادارية بالدولة ومشاركة هذه الهيئات المحلية للحكومة المركزية فى أداء وظيفتها الادارية بصورة مستقلة تحت رقابة الدولة(١٧٠) .

وفيما يلى ذكر لمجموعة من الدفاتر التى كانت سارية فى الدواوين بصفة عامة والتى انفرد بذكرها الخوارزمى(١٧١) :

الأوراج :

لفظ فارسى معناه المنقول ، لأنه ينقل اليه من قانون الخراج ، فيثبت فى الأوراج ما يدفعه كل فرد على دفعات حتى يستوفى ما عليه(١٧٢) . فالواضح هنا أن الأوراج يتصل بالخراج وتسديده على أقساط ويؤيد ذلك ما ذكره ابن اياس(١٧٣) وابن حوقل(١٧٤) أن الخراج كان يسدد على أقساط بدءا من شهر طوبة حتى شهر مسرى . وعند سداد أى فرد لأحد الأقساط كان يسجل ذلك تحت اسمه فى الأوراج .

البـــــــراءة :

وهى حجة يعطيها الخازن للمؤدى بما يؤديه اليه . أى انها بمثابة ايصال سداد يعطى للدافع(١٧٥ .

التـــــاريج :

لفظ فارسى معناه النظام ، وهو دفتر يحتوى اسماء الأفراد وما يسدده كل منهم مكتوبا تحت اسمه حتى يسهل محاسبتهم . وهو بهذا يشبه الأوراج .

الجـــريدة الســـوداء :

من دفاتر ديوان الجيش ، ويكتب فيها أسماء الرجال وأنسابهم وارزاقهم وسائر أحوالهم(١٧٦) .

الجــــريدة المســــجلة :

وهى المختومة بخاتم السلطان .

الدســــتور :

وهو نسخة منقولة من الجريدة الســـــوداء . وقد جاء فى احدى وثائق وقف الســــلطان قلاوون(١٧٧) بمعنى الملف الخاص بكل مريض ويحتوى على اسمه ، ونوع مرضه وما يحتاج اليه من اطعمة واشربة .

الرجعـــــة :

وهى حساب يعده الكاتب اذا رجع عطاء أحد العساكر الى الديوان .

الصك :

عمل يجمع فيه أسماء المستحقين للعطاء وعدتهم ويوقع السلطان فى آخره بالسماح لهم بصرف مستحقاتهم .

العريضة :

تشبه التأريج لكنها تعدل لأبواب يحتاج معرفة فضل ما بينها، فينقص الأقل من الأكثر ، ويوضح ما ينفضل فى باب ثالث ، وهو الذى تعمل العريضة من أجله . أى أنها عبارة عن كشف حساب للباقى من الدين يستخرج بعد سداد كل قسط .

الفهرست :

ويذكر فيه جميع الأعمال والدفاتر الموجودة فى الديوان .

قانون الخراج :

وهو الذى يرجع اليه فى أمور الجباية . حيث كان يفصل به أنواع الأراضى وأسماء مزارعيها ذلك ، وسيرد ذكرها عند الحديث عن تسجيل البيانات فى ديوان الخراج .

الرزنامج :

لفظة فارسية وتعنى الجريدة أو كتاب اليوم ، وكان يكتب فيها ما يجرى يوميا مثل تعلبق المياومة التالى .

المؤامرة :

عمل تجمع فيه الموافقات الصادرة لأصحاب الرواتب ، والموقعة من السطان باجازة ذلك .

الموافقة والجماعة :

حساب جامع يرفعه العامل عند الانتهاء من العمل ، واذا تم رفع هذا الحساب باتفاق بين الرافع والمرفوع اليه سمى موافقة ، واذا وافق طرف دون الآخر سمى : محاسبة(١٧٨) .

وبالاضافة الى مجموعة الدفاتر والأعمال السابقة ، هناك ثلاثة أعمال أخـــــرى تتم فى الدواوين وتدخل فى عداد الدفاتر السابقة وهى :

(أ) تعليق المياومة :

نوع من الدفاتر يضعه المباشر ، ويسجل فيه كل ما يحدث له فى يومه . فيذكر فيها تاريخ اليوم والشهر حســـب الســـنة الهلالية ، ويذكر جميع ما يتجدد فى ذلك اليوم فى الديوان من صادر أو وارد أو ايجارات وغيرها .

(ب) المخــــزومة :

وهى نوع من الدفاتر كان يضعه المباشر ويســــجل فيها المصروف والمستخرج والمحضر ، وكان ناظر الديوان يوقع عليها ، وكذلك كان يسجل بها أسماء الأفراد وأجورهم سواء كانت شهرية أو سنوية ، عينا وغلة ... الى غير ذلك .

(جـ) الشـــاهد :

وهو بمثابة ايصال ذى عدة صور ، تعطى صــورة منه لصاحب الحق ، وصورة تبقى مع كاتب الديوان ويثبتها فى الديوان وكان السلطان ونائبه يوقعان عليها ثم تثبت بعد ذلك فى باقى الدواوين(١٧٩) .

يتضح من خلال الموجز السابق عن أنواع الدفاتر والايصالات التى كانت متداولة فى دواوين المال أن نظـــام العمل فى هذه الدواوين كان يسير وفق نظم دقيقة ومحكمة حيث كانت الجرائد التى يكتب فيها مختومة بخاتم السلطان اى مسجلة ورسمية وكان لكل نوع من الحساب دفاتر خاصة به ، ومن كان له حق على الديوان أعطى « شاهدا » بحقه ، ومن سدد الضـرائب المقررة عليه للدولة أعطى « براءة » تفيد سداده . كما يبدو أن معظم الدفاتر ليست من استنباط المماليك حيث ان معظمها فارسى الأصل، ويرجع تاريخ استعماله الى أزمنة بعيدة .

وفيما يلى عرض لعمليات التســجيل التى كانت تتم داخل الدواوين المالية المملوكية(١٨٠) .

١١ ــ تسجيل البيانات داخل فروع ديوان النظر المملوكى :

أولا ــ ديوان الجيش :

كان التسجيل فى ديوان الجيش فى بدء انشائه بسيطا ، حيث كان يقسم الناس الى اقسام ، ويختار على كل قسم عريف يرأسهم ويكلف بتوصيل الأعطيات اليهم(١٨١) . أما فى عصـــر المماليك فقد تعقد ديوان الجيش ، وازداد عدد جنده وتغير النظام المالى من الاقتصاد النقدى الى الاقتصاد الاقطاعى . وفى ضوء هذه المتغيـرات الجـديدة زاد ديوان الجيش اتســاعا ، واستجدت به أعمال وجرائد جديدة لتناسب ذلك التغير ، وازدادت مهام الأعمال التى كلف بها مباشرو الديوان ، ومن الجرائد التى كانوا يعدونها ما يلى :

(أ) الجـــــريدة الجيشـــــية :

وهى جريدة مقفاة على حروف المعجم ، كان يكتب فيها اسماء الأمراء أصحاب الاقطاعات والنقود على اختلاف رتبهم وكذلك أسماء الجند ، ومقادير اقطاعاتهم ، وكان يرمز أمام كل اسم الى عبرة(١٨٢) اقطاعه رمزا لا تصريحا(١٨٣) . ويبدو هنا مدى الحذر الذى اتخذه المباشرون من الاشارة الى العبرة بالرمز لا التصريح وذلك ضمانا للسرية ، ولتجنب وقوع هذه الأوراق فى يد عدو يستطيع من خلالها معـــــرفة عدد الجيش ، ومدى قوته من خلال ما يملكه أفراده من اقطـــــاعات .

(ب) جـــــريدة الاقطـــــاع :

وكان يكتب فيها جميع البلاد ، وتوابعها ، وحدودها ، وعبرتها واموال الهلالى والجوالى المقررة عليها ، ثم يشطب(١٨٤) أمام كل جهة أسماء مقطعيها ، وعلى كاتب الديوان أن يطالب مباشـــــره المعاملات والبلاد والبرور(١٨٥) بالكشـــــوف الجيشـــــية فى كل ثلاث ســـــنين ليقارنها بما عنده حتى يتســـــنى له تمييز الزيادة والنقص(١٨٦) .

(ج) جريدة أسماء أرباب النقود والمكيلات :

وفيها يفرج(١٨٧) لكل منهم فى كل ســـــنة عن نقده وكيله بمقتضى ما شهد به منشوره ، وبعد ذلك يشطب تاريخ الافراج أمام الاسم لكى يضبط تواريخ قبوضهم(١٨٨) .

(د) جـــــريدة عـــــدة :

وفيها يكتب الأمراء وعدتهم ــ الجند التابعين لهم ــ وعبرة المخصص لأتباعهم(١٨٩) . ولعل أوضح مثال لجرائد العدة تلك

القائمة التى أوردها العمرى وآخرون لتشـــــير الى عدد وعدة الأمراء واقطاعاتهم(١٩٠) .

والى جانب الجرائد السابقة كان على كاتب ديوان الجيش تحرير شواهده ـــ سبق التعريف بالشاهد ـــ واثباتها فى الديوان، وكذلك تحرير كل ما يتصل بأصحاب الاقطاعات : من مات منهم ، أو انفصل من الخدمة ، أو انتقل لاقطاع آخر ، ويكتب بذلك حوطة جيشية ـــ تشبه الحافظة فى وقتنا ـــ يذكر فيها اسم صـــاحب الاقطاع ، ونواحى اقطاعه ، وحق الديوان عليه ثم يصدر هذه الحوطة الى ديوان التصرف ـــ ويقصد به ديوان بيت المال ـــ بعد شمولها بالعلامة(١٩١) وثبوتها(١٩٢) .

ثانيا : ديوان الخـــــزانة :

كانت الخزانة مستودع أموال المملكة المصرية ، ومن ثم كان على مباشرها ضبط ما يصله من أموال وأصناف أخرى(١٩٣) ، وعليه التأكد من ذلك بالوزن ، أو العد ، أو الأحمال ، ويضـــيف كل صنف الى مثيله ، وكذلك كان عليه معرفة مصاريف أصحاب المناصب عند ولاياتهم ، وكذلك الكساء المقرر لهم سنويا(١٩٤) .

ثالثا : ديوان بيت المال :

ويتلخص عمل مباشر بيت المال فى ثلاث نقاط : حســـاب الدخل ، حساب المصروفات ، وعمل ختمة جامعة(١٩٥) ومن ثم كان يشترط فى هذا المباشـــــر أن يكون خبيرا فى أوضـــــاع الحسابات(١٩٦) .

(أ) حســــاب الدخـــل :

وقام المباشر بعمله عن طريق اعداد أوراق خاصة بكل بلد ويكتب فيها جملة الأموال المقررة على هذا البلد ، فاذا ما وصل

اليه المال وضعه فى تعليق المباومة ، ثم يكتبه بعد ذلك فى أوراق الجهة الوارد منها ، ويعطى لمباشر تلك الجهة رجعة — قسيمة أو ايصال — تفيد بالسداد اذا كان المبلغ كاملا ، أما اذا كان المبلغ ناقصا ذكر ذلك النقص فى رجعة مباشر الجهة ، ثم يثبت ذلك النقص فى بيت المال(١٩٧) .

(ب) حســـــاب المصــــروف :

يعد لذلك جريدة يكتب فيها أســــماء ذوى الاستحقاقات والجامكيات(١٩٨) ، والمبلغ المنصـــرف لكل منهم ، وذلك وفق القواعد المقررة لهم داخل بيت المال(١٩٩) . أى أن حساب الدخل كان عبارة عن مجموع الحمول الواردة لبيت المال ، مع مراعاة وضع كل صنف مع ما يشابهه . أما حساب المصروف فهو عبارة عن جملة نفقات الدولة ، التى كانت عبارة عن مرتبات وانعامات ومشـــتربات وغيرها والجملة الكلية لهذه النفقات هو ما يمثل المصروف .

(جـ) الختمة الجــامعة :

وفيها يذكر جملة المال الوارد اليه من البلاد ، ثم يضيف اليه جملة المال المتبقى من العام السابق ، ثم يذكر المباشــــر جملة الحساب التى تعرف بالحاصل ، وبعد ذلك يخصم من جملة هذا الحاصل المصروفات ، وما يتبقى بعد ذلك يضـــاف الى المجموع الكلى(٢٠٠) .

وبناء على الكلام السابق يمكن تصور شكل الختمة الجامعة كما يلى(٢٠١) :

مسلسل	الناحية	المواريث	الجوالى	الخراج	الأخماس
١	×	×	×	×	×
٢	× ×	× ×	× × ×	× ×	× ×
٣	× × ×	× × ×	× ×	× × ×	× × ×
الجملة		× × ×	× × ×	× × ×	× × ×

جملة الوارد من مختلف النواحى × × × × برسائل رقم × ، × ×

جملة المتبقى من السنة الماضية × × × ×

الجملة × × × ×

ما حمل منه الى المقام على ـــــــ وتسلمة ـــــــ × ×

ما حمل الى الخزانة برجعة رقم ـــــــــــــــ × ×

ما حمل الى البيوت السلطانية بايصالات رقم ـــــ ، ـــــ × ×

ما انفق فى المرتبات والجوامك بتواقيع رقم ـــــ ، ـــــ × ×

الجمـــــلة × ×

جمـــلة الوارد × × ×

جملة المنصرف × × ×

البـــــــاقى × × ×

رابعا: مباشرة أهراء الغلال :

وهى قريبة الشبه بمباشرة بيت المال ، وكان على المباشر فيها أن يسجل الوارد اليه من الغلال وغيرها ، وكذلك تسجيل ما يصرف من حاصله(٢٠٢) . وبالنسبة للوارد كان يضع له جريدة يسجل فيها أسماء البلاد والكميات الواردة منها . اما بالنسبة للمصروفات : فكان يسجل الكميات التى يصرفها سواء كانت تقاوى للفلاحين ، أو انعامات أو غلالا للطواحين أو عليقا للمناخات، وكان يورد كل ذلك فى الختمة الجامعة(٢٠٣) ويبدو أنه فى عصر المماليك كانت هناك مراقبة شديدة على مباشرى أهراء الغلال لكيلا يختلسوها ويبيعوها فى السر ، حيث لم يذكر واحد من المعاصرين آنذاك أى نوع من ذلك . وهذا على العكس مما كان ساريا فى دولة الأيوبيين بمصر(٢٠٤) .

خامسا : : مباشرة البيوت السلطانية :

(الحوائج خاناه — الشراب خاناه — الطشت خاناه — الفراش خاناه — الطباخاناه) فقد كان لكل بيت اختصاص معين ، وعلى كل بيت مباشر للاشراف عليه ويساعده فى ذلك مجموعة غلمان . الا أنه من الناحية المالية فقد كانت هناك ارتباطات بين هذه البيوت وديوان النظر فمثلا :

الحوائج خاناه : كان على مباشرها محاسبة المتعاملين معه سواء كان تاجرا أو بائعا أو غير ذلك ممن يمدون البيت بما يحتاج اليه ، ثم يحيل هؤلاء التجار الى بيت المال للحصول على مستحقاتهم ، التى كانت عادة كبيرة ، حيث بلغ ثمن اللحم وحده

الذى يدخل هذا البيت يوميا ٣٠٫٠٠٠ درهم(٢٠٥) وقد كان لدى مباشر الحوائج خاناه جريدة يسجل بها أسماء أصحاب الرواتب الذين لهم مرتبات جـــارية يوميا من هذا البيت ، وكانت عادة عبارة عن لحوم وتوابل وغيرها(٢٠٦) .

وعلى منوال الحوائج خاناه كانت باقى البيوت السلطانية .

سادسا : مباشرة أموال الهلالى :

أموال الهلالى هى الأموال التى تحصلها الدولة شهريا نتيجة تأجير مرافقها كما سبق أن بينا ذلك . وكان مباشر هذه الأموال يقوم بعدة اجراءات فى ديوانه لتحصيل لتلك الأموال ، منها : أن يختار مستأجرا لكل جهة ويلزمه بكتابة اجارة شرعية لمدة معلومة ، وبأجرة معلومة ، ثم يثبتها فى ديوانه ، كذلك يطالب المستأجر بضامن — كفيل يلتزم بسداد ما قد يقصر فى أدائه(٢٠٧) — اما من ذوى الجاه ، واما من ذوى الأموال(٢٠٨) . وفى هذا دليل على مدى حرص الدولة على تحصيل مستحقاتها مما لا يدع مجالا لهروب أحد من سداد ما عليه من ضرائب .

وبعد أن يقوم المباشـــر بتأجير الأملاك ويجمع عقـــود الايجارات ، كان يعد جريدة لذلك يسجل بها أسماء الجهات ، وأسماء مستأجريها ، ومدة الايجار ، ومقداره فى اليوم والشهر والسنة(٢٠٩) . ويمكن تصور تلك الجريدة على هذا الشكل :

مسلسل	اسم المستأجر	اسم الجهة	مدة الايجار	مبلغ الايجار الكلى	مبلغ الأجرة المقسطة		
					اليوم	الشهر	السنة
١							
٢							
٣							

وبعد أن تمر سنة الابجار ، يقوم المباشر بعمل محاسبة لكل جهة ، فان كان المحصل من تلك الجهة نظير — أو يعادل — مبلغ الأجرة تكون هذه الجهة قد تم تحصيل ما عليها فى تلك السنة ، وان وجد أن المبلغ المجموع أكبر من مبلغ الأجرة المقررة ، وضع المباشر الزيادة فى حسابه تحت باب : « زائد مستخرج » وأدخله فى حساب السنة القادمة(٢١٠) .

سابعا : ديـــوان الجـــوالى :

فقد كانت الجزية تستخرج فى عصر المماليك سلفا(٢١١) وتعجيلا ، وأوردها الكتاب فى حساباتهم بعد الهلالى وقبل الخراجى، وحجتهم فى ذلك أن سبب تأخيرها عن الهلالى أنها تؤخذ سنويا ، وسبب تقدمها على الخراجى أنهم كانوا يرون وجوبها شهريا(٢١٢). وقد كانت هناك بعض الاجراءات التى يتخذها مباشر الجوالى فى ديوانه لتحديد الايرادات والمصروفات ومن مثال ذلك ما يلى :

(أ) كان يعمل جريدة يكتب فيها أسماء أهل الذمة بادئا باليهود ثم السامرة — فرقة من اليهود — ثم النصارى ثم المجوس والصابئة فاذا استخرج جالية من أحد كتبها فى تعليق المياومة كتب بها وصلا للمسدد ثم سجلها فى الجريدة أمام اسمه ويوقع على ذلك .

(ب) كان يلزم رئيس اليهود وقسيس النصـــارى بكتابة رقاع(٢١٣) بمن عندهم من المقيمين والنزلاء والنشء الصغير ، ومن أسلم منهم ومن هلك ومن هاجر من البلد والى أى جهة توجه . ثم يراجع المباشر هذا الرقاع ويسجله فى جريدته(٢١٤) .

ثامنا : ديـــوان الخـــراجى :

فالخراجى كان عبارة عن الضـــرائب المقررة على الأرض سنويا وكذا الطواحين وما يحصل من الفلاحين كهدايا كما سبق الاشارة الى ذلك .

وقد اختلف الخراج فى مصر عنه فى الشام بسبب أن مصر تعتمد فى زراعتها على الرى من النيل بينما تعتمد الشـــــام فى زراعتها على المطر وبالتالى فقد ترتب على ذلك اختـــــلاف نظم التسجيل داخل ديوان الخراج فى كل من مصر والشام .

أولا ـــ مصـــر :

وكان بها نوعان من الخراج :

١ ـــ خراج الزراعة

٢ ـــ خراج الراتب

١ ـــ خـــراج الزراعـــة :

وكان غلة ونقدا لكن كانت هناك طرق معينة يتبعها المباشر فى الديوان لتسجيل كل نوع منها :

(أ) خـــراج الغـــلة :

كان كل مباشر اذا شمل الرى أراضى الجهـة التى يشرف عليها ألزم خولة(٢١٥) تلك الجهة بأن يرفعوا اليه قانون الرى ، الذى يمكن تصـــوره على هذا الشـــكل من خـــلال ما رواه النويرى(٢١٦) :

قانون رفعه ـــ ، ـــ ، ـــ الخولة والمشايخ بناحية ـــ
بما شمله الرى من أراضى الناحية لســـــنة ـــ ، ـــ
الخراجية .

عدد الأفدنة بالجهة × × ×| × وتفصيلها كما يلى :

الرى			الشــــــراقى
نوع الجهة	اسم الضامن	مبلغ الضمان	
الباق			
رى الشراقى			
البروبية			
اليقماهة			
البرش			
النقا			
الوسخ			
الخرس			
المستبحر			
السباخ			

نقر نحن رافعى هذا القانون بصحة ما جاء فيه ـــ

توقيع الأول   الثانى   الثالث   ٥

بعد ذلك يقوم المباشـــر بتوزيع الأرض على الفلاحين ، ويسجل ذلك عنده ، وكذلك يســجل الضــريبة المقررة على كل قطعة ، ثم يصرف لهؤلاء الفلاحين التقاوى اللازمة للزراعة ، وبعد الزراعة يقوم المباشر بانتداب مجموعة من القصابين لمسح الأراضى بالقصبة الحاكمية(٢١٧) ، ويحددون أنواع المزروع ، ويكتبون ذلك فى مكلفات تسلم للمباشر حتى يتسنى له مراجعتها على ما لديه من سجلات ، ويشير فيها بعد ذلك الى من سدد ما عليه ، والى من تخلف عن السداد(٢١٨) .

(ب) خـــراج النقــــد :

ويبدو أنه يختلف عن خراج الغلة ، حيث كان يدفع نقـــدا لا حبوبا(٢١٩) . وهذا ما سوف نلاحظه عند الحديث عن الخراج كمورد من موارد الدولة فى الفصل الثالث ، حيث يتبين أن معظم خراج الوجه القبلى كان من الغلال ، بينما كان خراج الوجه البحرى من النقـــد .

٢ ــ خــــراج الـــــراتب :

وهو عبارة عن ضـــريبة معينة يؤديها بعض الناس نظير قيامهم باســـتئجار مجموعة من الأفدنة ــ من ديوان الخراج ــ ويزروعونها أو يستغلونها لحسابهم كيفما شاءوا(٢٢٠) . ولعل وجه الخلاف بين خراج الزراعة وخراج الراتب أن الأول يكون غالبه من الحبوب والغلال ، أما الثانى فكله يكون نقدا لا غير .

ثانيا ــ الشـــــام :

وكانت نظم الخراج به تشبه النظم المستعملة فى مصر . حيث كان يوجد خراج راتب وكذلك خراج زراعة ، الا أن الأخير

اختلف عن نظيره المصرى فى النظام المتبع فى التسجيل داخل الديوان ، وكذلك فى تقسيم المحصول ، حيث كان يشترط فى الشام أن يزرع نصف مساحة الأرض هذا العام ، والنصف الآخر فى العام القادم بالتبادل(٢٢١) أى أنهم اتبعوا نظام الحقلين .

وذلك نقلا عن الرومان تجنبا لاجهاد الأرض(٢٢٢) . وقرب نضوج المحصول كان المباشر يرسل وكلاء من قبله لحراســـــة الأراضى ، وبعد الحصـــاد يقســـم المحصـــــول بين الديوان والفلاح(٢٢٣) .

تاسعا ــ مباشرة الأقصاب والمعاصر ومطابخ السكر:

كان على مباشر الأقصاب أن يراقب الخطوات المتخذة فى زراعتها ويتعهدها بالرعاية وأخيرا يقوم بتحصيل حق الديوان من المستخرج منها والضرائب المقررة عليها(٢٢٤) وهذه الضرائب سيرد ذكرها فى الفصل القادم .

من خلال الموجز السابق لنظام العمل الداخلى فى دواوين الأموال المملوكية ، وما كان يجب على كل مباشر أن يتبعه فى تسجيل البيانات يتضـــــح لنا أن ديوان النظر وروافده كانت على درجة عالية من الدقة بحيث أنها أحاطت بأدق جزئيات المـــوارد العامة للدولة . كما يبدو أن مباشرى الدواوين كان يقع على كاهلهم العبء الأكبر من أعمال الديوان ، وكلف كل مباشر باعداد دفتر خاص به يسجل فيه كل ما يحدث له فى يومه من وارد أو منصرف

أو غيره كان يسمى « تعليق المياومة » ، كما يبدو من خلال بعض الكلمات التى وردت فى ثنايا العرض السابق أنه كان هناك بعض الاصطلاحات الخاصة بكل ديوان اتفق المباشرون فيه على تداولها كلغة خاصة بينهم مثل : الهلالى — الجوالى — الخراجى — المكلفات — القنداق — البراءة — الختمة — الشاهد — وغيرها .

كما أن المباشر كان ملزما بالتوقيع على أى عمل يقوم به وذلك لكى يتحمل المسئولية اذا ما وجد فى هذا العمل خطأ أو اخلال بنظام القواعد المتبعة داخل الديوان الذى يعمل به . ولعل من أهم الأعمال التى كان يقوم بها المباشرون — ويظهر براعتهم من خلالها فى نظم الحسابات — تلك التقارير المالية التى كانوا يعدونها يوميا — كتعليق المياومة — أو شهريا — كالختمة — او سنويا . وفيما يلى صورة للتقارير المالية السنوية التى كان يعدها المباشرون .

١٢ — التقارير السنوية المالية :

قد سبق القول بأن الختمة هى كتاب يعده الجهبذ شهريا للوارد والمنصرف أما الختم أو الختمة الجامعة فتعمل كل سنة ، وتختص بجهات العين من سائر الأموال ففى مقدمتها تعقد جملة بالمستخرج ، ثم تذكر أسماء المباشرين ، ثم يضاف الى الحاصل ما يراد اضافته ثم الفذلكة(٢٢٥) وبعد ذلك تخصم المصروفات من جملة الحاصل الكلى . وايضا يمكن توضيحها — بناء على كلام النويرى(٢٢٦) — على هذا الشكل :

ختمة بمبلغ المستخرج من أموال الجهات ــ لاستقبال ــالى ــ
(محرم ــ ذى الحجة) بولاية ـــــ ونظر ـــــ ومشـــارنه
ـــــــ واعداد

جملة ما استخرج من تلك الجهات فى تلك المدة × × × × ×

الجهة	جملة المحضر	السنة	أسماء أربابه	تاريخ احضاره
١ ــ				
٢ ــ				
٣ ــ				

المضاف الى ذلك :

١ ــ ما قبله (الباقى من العام الماضى) × × × ×
٢ ــ جملة القروض والحواصل المسروقة وغيرها × ×
٣ ــ أثمان المبيعات والخدمات والمصالحات × ×
٤ ــ المحصل من المواريث الحشرية × ×
٥ ــ جملة المنقول بين الجهات × ×

الفذلكة (جملة الأصل والمضاف) × × × × ×

الخصومات :

١ ــ المنقول الى جهة أخرى × × بتاريخ ــ رقم الرسالة ــ الناقل ــ
٢ ــ المصـــــــــروف × × أربات الصرف ــ،ــ،ــ بتاريخ ــ
٣ ــالمحمول الى جهة أخرى × × بتاريخ ــ ورسالة ــ الحامل ــ

الجمــــــــــلة × × ×

جملة الحاصل المتبقى بعد الخصومات × ×

(ب) التـــالى :

وهو على النقيض من الختم فالأخير يعمل للعين أما التالى فيعمل للغلة ، ويتبع فى طريق عمله نفس الطريقة المتبعة فى عمل الختم مع مراعاه الفرق حيث يذكر الغلة بدلا من النقــــد ويذكر الاستبدالات(٢٢٧) والاضــــافات والخصومات ثم يذكر فى النهاية الحاصـــل(٢٢٨) .

(جـ) الأعمــــال :

وكانت كثيرة ولكنها تختلف تبعا لنوع العمل الذى خصصت من أجله فمثلا كان هناك :

عمل الغـــلال والتقـــاوى :

يعمله المباشر ليبين متحصل الغلال من مختلف النواحى وعمل الاعتصار يعمل لكى يبين كمية القناطير التى حصل عليها من السكر بمختلف نواحى مصر والشام ، وعمل المبيع ويبين فيه ما بيع من الغلال وغيرها لصالح الديوان ، وعمل المبتاع ويبين فيه ما اشتراه الديوان من الأشياء اللازمة له ، وعمل الجوالى ... الخ(٢٢٩) . وهذه صورة توضيحية لعمل الغلال والتقاوى بناء على معلومات المصدر السابق(٢٣٠) .

عمل بما تحصل من الغلال بالناحية ـــ لمغل ســـنة ـــ ، ـــ الخراجية المدرك فى شهور سنة ـــ ، ـــ الهلالية ما تحصـــل من الغـــــلال .

اسم الفلاح	نوع الغلة	الكمية بالكيلة
١ ـــ		
٢ ـــ		
٣ ـــ		
٤ ـــ		
٥ ـــ		

جملة المتحصل × × × × ×

جملة المضاف (المعاد من التقاوى والقروض والرسوم) × × ×

الفذلكة × × × × ×

جملة الخصومات وما أنفق فى مدة التحصل × ×

الحاصل (الباقى) × × ×

(د) السـيـاقات :

وهى أيضا كثيرة مثل الاعمال فكانت للأسرى لتبين عددهم ، وتعمل للكراع(٢٣١) لتبين أعداد الخيل وغير ذلك .

وبناء على الأنواع السابقة من التقارير ـــ الختم والتالى والعمل والسياقة ـــ كان يتم وضع تقرير آخر يسمى الارتفاع ، وهذا الأخير كان عبارة عن تقرير سنوى يبين ايراد الدولة المالى

ويبين فيه الكاتب تفصيل جميع الأموال التى حصلها كل فرع من فروع ديوان النظر — جيش وجوالى وهلالى وخراجى وغيرها — والنواحى التى أنفقت فيها هذه الأموال ، ثم يذكر ما بقى بعد ذلك وأودع بيت المال . هذا ما يمكن استنتاجه مما رواه النويرى عن كيفية اعداد الارتفاع ، الذى كان على هذا الشكل(٢٣٢) .

عمل بما اشتمل عليه المعاملة — لمدة سنة كاملة أولها المحرم سنة وآخرها سلخ ذى الحجة منها :

ما مبلغه من :

الذهب	××
الدراهم	××
الغلات	××
الأقصاب	××
الأصناف	××
الكراع	××
الفذلكة	×××

وتفصيل ذلك كما يلى :

أولا : جهات أصول الأموال

١ — مال الهلالى

أسماء الجهات	اسم المستأجر	بداية عقد الايجار	الواجب على المستأجر دفعه	
			شهريا	سنويا
١ —				
٢ —				

٢ ــ مال الخراجى

اسم الجهة	الاســـم	المقدار المحصل
١ —		
٢ —		
٣ —		

ثانيا : المضاف : وأضيف الى ما سبق ما يلى :

الجملة الكلية للمضاف × × × ×

جملة الحاصل من العام الماضى × × ×

جملة الباقى من العام الماضى(٢٣٣) × × ×

الجهة	اسم المدين	السنة	المباشر	المقدار المستخرج	الباقى
١ —					
٢ —					
٣ —					

ــ مضاف السنة الحاضرة:

الأموال المعتاد تحصيلها .

من جهات المضاف ××

الواصل من الأموال ××

الواصل من الغلال ××

الاسم	الكمية المحصلة
—	××

أثمان المبيعات	
	××
المواريث الحشرية	××
الجنايات والتأديبات	××
القروض	××
الأصناف المبتاعة	××
اضافات أخرى	××

— ما يضاف بالقلم (لا أصل لها بل يكملها الكاتب ليطرد نظيره الى الباقى ويصح ميزان العمل)

نظير التقاوى	××
نظير القروض	××
— المستعاد نظير المعاد	×××
(فروق فى المحاسبات)	
فذلكة الأصل والمضافة	××××
— المنقول والمعدوم	
ما صرف من نقد الى نقد	×××
ما بدل من صنف الى صنف	×××
ما انتقل من سنة الى سنة	×××
ما وقع من مبيع ونافق ومستهلك	×××
الفذلكة	×××
الجملة بعد خصم المنقول والمعدوم	×××
— المستخرج والمحصل	
بمقتضى الختم	××
بمقتضى الأعمال	××
بمقتضى التوالى	××
بمقتضى السياقات	××

ـ الخصومات

المحمول من الغلال والأصناف ××

المحمول من الأموال ××

المسوق من الكراع ××

المنقول على معاملة أخرى ××

الحاصل من المستخرج بعد الخصومات ×××

ـ المحسـوب

من عطلة ×× أسبابها ١ ـ ٢ ـ

نتيجة كوارث ××

الجهة	المستأجر	تاريخ الكارثة	تاريخ المرسوم بحمل الأمر على حكمه
ـ	ـ	///	

ما سومح به من البواقي المساقة ××

تلك جملة المستخرج والمتحصل والمحسوب (مذكلة الواصل) ××××

البـاقى ××××

وما انعقد عليه الباقى واشـتملت عليه مذلكة الواصل هو خصم ما استقرت عليه جملة الارتفاع .

ومن خلال القائمة السابقة التى تسمى الارتفاع يمكننا أن نخلص الى عدة ملاحظات :

(أ) يرد كل نوع من موارد الدولة خاص بنفسه فى قائمة الارتفاع مشتملا على كل جوانبه وان كانت القائمة قد ذكر فيها تحت بند « أصول الأموال » نوعان فقط فهذا لا يعنى أن هذه الأنواع فقط هى التى تمثل موارد الدولة ، ولكن جاء ذكر ذلك على سبيل الاختصار لا الحصر .

(ب) كان يضاف الى مجموع المال المحصل من موارد الدولة أموال أخرى اصطلح مباشرو المماليك على تسميتها بـ «المنساف» وهى عبارة عن مكوس ورسوم وهدايا كانت مفروضة على كل شىء .

(جـ) الارتفاع هو التقرير المالى السنوى الذى يبين حجم ايرادات ونفقات الدولة .

(د) كانت ايرادات الدولة تحسب عن طريق جمع المال المتبقى من العام السابق مضافااليه جملة الأموال المحصلة من نفس عام عمل الارتفاع ، وكذلك اضافة المستخرج المحصل بمقتضى التقارير السنوية ــ الختم والتالى والعمل والسياقة ــ والى هذه الأنواع كان يضاف أيضا الموارد المعبر عنها بـ « المضاف » . ومن جملة هؤلاء كان يحسب حجم دخل الدولة . وكان يعبر عن الدخل من النقد بـ « الختم » والدخل من الغلال بـ « التالى » .

(هـ) أما النفقات والمصاريف فكانت تحسب عن طريق جمع المصاريف والخصومات والمحسوب . وتحت هذه الأنواع الثلاثة تدخل نفقات الجيش والموظفين والبيوت السلطانية وغيرها .

ولم يكن الارتفاع ثابتا فى مصر عبر العصور بل كان متذبذبا تبعا للعديد من العوامل التى كانت تؤثر فيه مثل ارتفاع النيل والكوارث العامة ومدى نجاح المحصول أو فشله وغير ذلك . فمثلا بلغت جملة الارتفاع بمصـــــر فى عهد عمرو بن العـــاص ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ دينارا(٢٣٤) . أما فى عهد الناصر محمد بن قلاوون بعد أن راك البلاد (فك زمامها) فقد بلغ ارتفاعها عشرين ألف ألف دينار ومثلها كانت ببلاد الشام(٢٣٥) .

وقد كان النظام المالى المتبع فى ديوان النظر وادارة الدولة هوأقرب الى مانسميهالآن باللامركزية Desentralization Pover حيث كانت كل ولاية من ولايات مصر تنفق ايراداتها على مرافقها الخاصة ، أما الفائض فكان يحمل الى الخزانة العامة التى كانت موجودة فى القلعة بالقاهرة(٢٣٦) .

هوامش الفصل الأول

(١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون : المقدمة (ط ٦ ــ دار القلم ، بيروت ١٩٨٦) ص ٢٤٣ .

(٢) ابن منظور : لسان العرب (عدد ٤٩ ، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرين ، دار المعارف ، ب ت) ص ٤٤٦٦ .

(٣) مجمع اللغه العربيه : المعجم الوجيز ، ص ٦٢٢ .

(٤) أبى العباس أحمد بن على القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا (جـ ٥ نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ــ القاهرة) ص ٤٦٥ .

(٥) تقى الدين أبى العباس أحمد بن على المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (جـ ١ ، دار صادر بيروت ، بدون تاريخ) ص ٤٠ ، القلقشندى ، المصدر سابق ، جـ ٣ ص ٤٨٩ ،حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين (مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ م) ص ١٥ .

(٦) حسن ابراهيم حسن ، على ابراهيم حسن : النظم الاسلامية (ط ٤ ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، ١٩٧٠) ص ١٩٣ . نقلا عن :

Ven Kromer : Orient under the Caliphs. PP. 234 — 238 0

وبالرجوع الى العديد من المكتبات لم نعثر على المرجع الأجنبى الذى نقل عنه الدكتور حسن ابراهيم وعلى ابراهيم بل عثرنا لنفس المؤلف على كتاب آخر له بعنوان :

Von Kromer, Alfrad : Cultureschichte orents unter den Chalifen, 2 vols (Vienna, 18752) Vol. 1, PP. 198 — 200.

وفى الجزء الأول من هذا الكتاب ذكر العديد من دواوين العباسيين الا أنه لم يذكر شيئا عن ديوان النظر لكن من الواضح أن ما كتبه عن هذا الديوان منقولا عن الماوردى على بن محمد حبيب البصرى الماوردى : الأحكام السلطانية (ط ١ ، دار الفكر بالقاهرة ١٩٨٣) ص ١٧٥ ، حسن الباشا : دراسات فى الحضارة الاسلامية (القاهرة ١٩٧٥) ص ٥٧ .

(٧) أحمد بن عبد الوهاب النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب (جـ ٢٦ ، مخطوط) ورقة ٨١ ، القلقشندى بمصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٤٩٠ .

(٨) أبو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشيارى : كتاب الوزراء والكتاب (تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط ٢ ، مكتبة مصطفى البابى الحلبى ١٤٠١ هـ — ١٩٨٠ م) ص ١٦ ، النويرى : المصدر السابق ، جـ ٨ ، ص ١٩٧ ، ابن خلدون : المصدر السابق ، ص ٢٤٤ ، المقريزى : الخطط ، جـ ١ ، ص ٩٢ ، أبو الحسن على بن محمد الخزاعى التلمسانى : تخريج الدلالات السمعية على ما كان فى عهد الرسول من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية (تحقيق أحمد محمد أبو سلامة ، القاهرة ١٤٠١ هـ — ١٩٨١) ص ٢٤٠ ، جرجى زيدان : تاريخ التمدن الاسلامى (جـ ١ ، ٢ ، مصر ١٩٢٢) ص ١٥٤ ، محمد حلمى اسماعيل : ديوان الجند والجندية فى عهد عمر بن الخطاب (رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسلامية بالقاهرة ، ١٩٨٦) ص ٦١ .

(٩) الماوردى : المصدر سابق ، ص ١٧٥ — ١٧٧ ، صبحية النبراوى : تاريخ النظم والحضارة الاسلامية (ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩) ص ٨٠ — ٨١ ، عمر شريف : نظام الحكم والادارة فى الدولة الاسلامية (معهد الدراسات الاسلامية ١٤٠٦ — ١٩٨٦) ص ٢٦٣ — ٢٦٤ ، عيسى عبده : النظم المالية فى الاسلام (معهد الدراسات الاسلامية بالقاهرة ١٣٩٦ هـ) ص ١٠٤ .

(١٠) محمد بن بن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية (مكتبة صبيح بالقاهرة ١٣٨١ — ١٩٦٢) ص ٦٨ — ٦٩ أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الجزرى : الكامل فى التاريخ (جـ ٢ ، ط ١ ، المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٠١ هـ) ص ٢٤٧ ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى : تاريخ الأمم والملوك (جـ ٤ ، ط ١ ، المطبعة الحسينية المصرية) ص ١٦٢ — ١٦٣ ، الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٧٧ فون كريمر الحضارة الاسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبيه (تعريب مصطفى طه بدر — الجيزة ١٩٤٧) ص ٥٩ .

(١١) حسين فوزى النجار : الدولة والحكم فى الاسلام (كتاب الحرية ، عدد ٤ ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) ص ٩٠ .

Syed Ameir Ali : A short History of the saracens (London, 1949) P. 414.

(١٢) أبى يوسف يعقوب ابراهيم : الخراج (نشر قصى محب الدين الخطيب ط ٦ ، القاهرة ١٣٩٧) ص ١٥ ١٧ .

(١٣) صوفى أبو طالب : تطبيق الشريعة الاسلامية فى البلاد العربية (ط ٣ ، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٨٦) ص ٢٢٥ .

(١٤) أبى بكر عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى (ت ٧٩٥) : الاستخراج لأحكام الخراج (ط ١ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥) ص ٥٣ ، أبى يوسف : المصدر السابق ، ص ٦٩ ، ٧٥ ، ١٣١ ، ١٤٢ ، الماوردى ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ ـ ١٨٠ ، عمر شريف : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

(١٥) المصدر السابق ، ص ١٨٠ ـ ١٨٤ .

(١٦) أبى الحسن الهلال بن المحسن بن ابراهيم الصابى : تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء (بيروت ١٩٠٤ م) ص ٩ ـ ٢١ .

(١٧) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٩ ، ٢٥ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ١٣١ ، ١٤٢ الجهشيارى : المصدر السابق ، ص ٢٨١ ـ ٢٨٨ ، الماوردى : المصدر السابق ، ص ٩٩ ـ ٣٣ ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ ، الحنبلى : المصدر السابق ، ص ١٩ ـ ٥٣ ، على حسن الخربوطلى ، حضارة العالم الاسلامى (معهد الدراسات الاسلامية ، بدون تاريخ) ص ٢٠٠ ـ ٢١٢ ، حسن ابراهيم على ابراهيم : المرجع السابق ص ٢٣٧ ـ ٢٦٢ ، فتحية النبراوى ، المرجع السابق ص ١٢٧ ـ ١٤٤ ، عيسى عبده ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ، عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية (دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٧) ص ١١٤ ـ ١٢٨ ، جورجى زيدان : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ٢١١ ، محمد ضياء الدين الريس الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية (ط ٤ ـ دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٧) ص ١٠٤ ـ ١٢٩ ، مصطفى طه بدر : مصر الاسلامية (جـ ١ ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ م) ص ٤٣ ـ ٤٧ ، سيدة اسماعيل كاشف : مصر فى عصر الولاة (الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٨ م) ص ٣٥ ـ ٤٦ ،

Pool, S.L. : A History of Egypt in the Middle Ages (fourth edition, London 1925) PP. 18 — 19; Grohmann ' Arabic Papyri in the Egypt Library (Vol. 111, Cairo 1955) PP. 16 — 17.

والزكاة : البركة والنماء وفى الشرع : جزء من المال ونحوه يوجب الشرع دفعه للفقراء بشروط خاصة . معجم اللغة الوجيز ، ص ٢٨٠ ، أما الخراج : نحو ما يخرج من غلة الأرض المرجع السابق ، ص ١٩٠ ، والجزية : ما يؤخذ من أهل الذمة . المرجع السابق ص ١٠٥ ؛ والعشور : هى ما يحصل من زكاة الأرض التى أسلم أهلها عليها وهى التى أحياها المسلمون من الأرضين والقطائع . المرجع السابق ، ص ٤١٩ ، أما خمس المعادن والغنائم : فهو المال المحصل من المعادن المستخرجة وكذلك ما يؤخذ من مخلفات الحرب ومال اللقطة : هو المال الذى يعثر عليه ولا يعرف له صاحب . وتركة من لا وارث له : هو الميراث الذى لا يعرف له صاحب أو له ورثة لا يستوفونه جميعا وكل ذلك شرح فى الفصل الثالث .

(١٨) التوبة : آية ٦٠ .

(١٩) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٢٠) الأنفال : آيه : ٤١ .

(٢١) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٥ ، خلاف : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٢٢) محمد بن أحمد بن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور (تحقيق محمد مصطفى ، ج ١ ق ١ ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٢) ص ١٦٢ ،
Pool : Op. Cit., P. 71.

(٢٣) Pool : Op. Cit., P. 77.

(٢٤) Zaki Hassan : Les Tulunides (Paris 1933) P. 167 ; Pool : Op. Cit., P. 47.

محمد بن محمد بن خليل الأسدى : التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار (تحقيق عبد القادر أحمد طليمات ، دار الفكر العربى) ص ٦٧ .

(٢٥) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٢٦) سيده اسماعيل كاشف : مصر فى عهد الاخشيديين القاهرة ١٩٥٠ ، ص ١٧٧ .

(٢٧) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٨٩ — ٤٩٢ ، النويرى : المصدر السابق ، ج ٢٦ ، ورقة ٨١ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩٧ — ٤٠٢ ، راشد البراوى : حاله مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين (ط ١ ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٨) ص ٣١٥ — ٣١٩ ، زكى محمد حسن : كنوز الفاطميين (القاهرة ١٩٣٧) ص ٢٧ — ٦٦ .

(٢٨) حسن ابراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية (ط ٣ ، القاهرة ١٩٦٤) ص ٢٩٣ .

(٢٩) البراوى : المرجع السابق .

(٣٠) الطراز : كلمة فارسية الأصل ، تعنى « التطريز » ، ثم صارت تطلق على الثوب الموشى الذى يرتديه الملوك والأمراء ، وأخيرا أطلق هذا اللفظ على الدار التى يصنع فيها الثياب ، وأيضا على المادة المستخدمة فى التطريز ، وأيضا على الكتابة التى كانت تكتب على درج البردى فى دار صناعة أوراق البردى . ادولف جروهمان : أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية (السفر الأول ، تعريب حسن ابراهيم ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٤) ص ٣ — ٤ .

(٣١) البراوى : المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

(٣٢) المقريزى : نفس المصدر ، والجزء ، ص ٣٩٧ ، حسن ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .

(٣٣) عثمان بن ابراهيم النابلسى : لمع القوانين المضيئة فى دواوين الديار المصرية (مخطوط بدار الكتب) ورقه ١٢ ، حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين (مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤) ص ٨٠ .

(٣٤) الأسعد بن مماتى : قوانين الدواوين (القاهرة ١٢٩٩ هـ) ص ٧ — ١٠ ، عبد الرحيم بن على بن شيث القرشى : معالم الكتابة ومغانم الاصابة (نشره الخورى قسطنطين الباشا — بيروت ١٩١٣) ص ٢٦ — ٣١ ، النابلسى : المصدر السابق .

(٣٥) المصدر السابق ، ص ١٠ — ٢٦ .

(٣٦) حسنين ربيع : المرجع السابق ، ص ٤٠ — ٥٥ .

(٣٧) حسنين ربيع المرجع السابق ص ٨٣ .

(٣٨) حسنين ربيع : المرجع السابق ص ٨١ .

(٣٩) المصدر السابق ، ورقة ١٨ — ٢٥ .

(٤٠) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩ .

(٤١) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٤٢) الاستيمار : أوراق رسمية كانت تستخدم فى دواوين الدولة وتشتمل على العطاء والرسوم المقررة فى بداية كل سنة ، وكذا باقى النفقات . القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٩ .

(٤٣) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٢٤ ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ ،

The Encyclopoedia of Islam. Vol. 11, P. 326.

(٤٤) كانت الأمراء على عدة طبقات : (أ) أمير مائة مقدم الف لديه مائة فارس . (ب) أمير الطبلخاناه وله أمرة أربعين فارسا ، (ج) أمير عشرة له الامرة على عشرة فوارس (د) أمير خمسة له الامرة على خمسة فوارس . أما الجند فكانوا من ثلاث طبقات : (أ) المماليك السلطانية وكانوا تابعين للسلطان ، (ب) أجناد الحلقة وهم عصب الجيش ، (ج) أجناد الأمراء وكانوا تابعين لأمرائهم . شهاب الدين بن فضل الله العمرى : مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار (ط ١ ، تحقيق دوروتيا كرافولكى ، المركز الاسلامى للبحوث ، بيروت ١٩٨٦) ص ٩٣ ، غرس الدين بن شاهين الظاهرى : زبدة كاشف الممالك وبيان الطرق والمسالك صححه بولس راويس ، باريس ١٨٩٤) ص ١١٣ ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٦ — ١٧ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٥ ، عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر (جـ ١ ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٩) ص ١٤٥ — ١٥٠ ، أنطون خليل ضومط : الدولة المملوكيه (ط ٢ ، بيروت ١٩٨٢) ، ص ٦٠ — ٦٣ ،

Poliak, A.N. : Feudalism in Egypt, Syria, Palestin and the Lebanon (London 1939) PP. 2 — 3

(٤٥) جلال الدين السيوطى : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة (ج ٢ ، المطبعة الشرقية بالقاهرة) ص ٨٣ ، العمرى : المصدر السابق ، ص ١٢١ ، المقريزى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢٧ .

(٤٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٧٦ .

(٤٧) ابن شيث : المصدر السابق ، ص ٢٧ ، النويرى : المصدر السابق ، س ٨ ، ص ٢١٨ ؛
Demombyes : La Syrie a l'epoque des Mameouks (Paris 1923) P. LxxIII.

(٤٨) عبد الله بن لطف الله محمد بهاء بهاء الدين الخالدى : المقصد الرفيع والمنشا الهادى لديوان الانشا (مخطوط مصور بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٤٠٤٥) ورقة ١٣٥ ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣١ ، المقريزى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢٤ .

(٤٩) أحمد عبد الرازق : البذل والبرطله زمن سلاطين المماليك (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) ، ص ٢٠٣ .

(٥٠) ابن شاهين : المصدر السابق : ص ١٢٢ ، الخالدى : المصـــدر السابق .

(٥١) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١١ — ١٣ ، النويرى : المصدر السابق ، س ٨ ، ص ٢٢١ — الاستادار : هو المتحكم فى أمر البيوت السلطانية كلها من مطبخ وحاشية وخدم ، وله استدعاء ما تحتاج اليه هذه البيوت من حاجات ونفقات وكساوى ، العمرى : المصدر السابق : ص ١١٨ ، السيوطى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣١ ، القلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٠ .

(٥٢)المكوس : مفردها مكس ويعنى فى اللغة الضريبة التى تؤخذ على التجار القادمين الى البلاد . وفى عصر المماليك تنوعت هذه المكوس حتى شملت كل شىء كالبيوت والمراعى وغيرها . القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٧ ، والوجيز ، ص ٥٨٧ ، ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٧٣ .

(٥٣) النويرى : المصدر السابق ، نفس السفر ، ص ٢٢٨ ، محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن (مطبعة مصر ١٣٥٥ هـ — ١٩٣٦ م) ، ص ٧٣ .

(٥٤) ابن مماتى : المصدر السابق ، ص ١٣ ، محمد قنديل البقلى : التعريف بمصطلحات صبح الأعشى (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص ٩٤ .

(٥٥) المقريزى : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١٠٣ .

(٥٦) المصدر السابق : نفس السفر ، ص ٢٦٤ — ٢٧٢ .

(٥٧) ابراهيم بن محمد بن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار (تقديم Vollers ، ط ١ ، ج ٤ ، مصر ١٨٩٣ م) ص ٤١ — ٤٦ .

(٥٨) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٤٨ .

(٥٩) ابن خلدون : المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

(٦٠) المقصد الرفيع ، ورقة ١٣٥ — ١٣٦

Demompyeins : Op. Cit., P. Lxix

(٦١) المهمندار : كلمة فارسية مكونة من لفظين : مهمن : الضيف ، دار ممسك ، أى القائم على أمره . والمهمندار عليه لقاء الرسل الواردين على السلطان وانزالهم دار الضيافة ويتولى أمرهم ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٥٩ ،

Dozy, R. : Supplement aux Dictionnaires Arais (Tome secoid, Daux-Edition, Paris 1927) P. 17.

(٦٢) الخالدى : المصدر السابق ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٩ — ٣٠ ، العمرى : المصدر السابق ، ص ١٢٠ — ١٢١

Quatremere, M. : Histoire. des Sultans Damlouks, de L'Egypte (Tome Premier, Paris 1873) Tome 1. P. 203.

(٦٣) مستوفى الصحبة : كان يلزم الكتاب بتحرير اعمالهم وعمل الكلفات وتقدير المساحات والتمييز بين الأراضى الزراعية ، وتتشابه اعماله مع مستوفى الدولة ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ٩٤ .

(٦٤) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، العمرى : المصدر السابق ، ص ١١٩ ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢ .

(٦٥) النائب : هو نائب السلطان ، وكانت النيابة فى عصر المماليك على نوعين : (أ) نائب كافل وينوب عن السلطان فى كل اختصاصاته ، (ب) نائب الغيبة ويتولى اذا غاب السلطان والنائب الكافل . وقد ألغى السلطان الناصر محمد بن قلاوون النيابة الا أنها عادت بعد وفاته . العمرى : التعريف بالمصطلح الشريف (مطبعة العامة ، القاهرة ١٣١٢ هـ) ص ٦٥ ، ابن شاهين : المصدر السابق ، ص ١١٢ ، المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٤ ، على ابراهيم حسن : دراسات فى تاريخ المماليك البحرية وفى عصر الناصر محمد بوجه خاص (ط ٢ ، القاهرة ١٩٤٨) ص ٢١٤ ، سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر فى عصر دولة المماليك البحرية (سلسلة الألف كتاب ، كتاب رقم ٢٢٧ ، ب ت) ص ١٤٠ .

(٦٦) ناظر الخاص : هو المشرف على مال السلطان . الخالدى : المصدر السابق ، ورقة ١٣٥ . وللمزيد انظر الفصل الثانى ص

(٦٧) كاتب السر : هو المسئول عن قراءة الكتب للسلطان ، والرد على الرسائل ، وقراءة القصص بدار العدل . السيوطى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٤ .

(٦٨) ديوان المفرد : أنشـاه الظاهر برقوق للنفقة على مماليكه وخصص له عدة بلاد . القلقشندى المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٣ ، ابن شاهين : المصدر السابق ، ص ١٠١ ، ١٢ .

(٦٩) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٧٠) المقريزى : المصدر السابق ، تاج الدين عبد الوهاب السبكى : معيد النعم ومبيد النقم (ط ١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٦ م) ص ٢٨ .

(٧١) حسن الباشا : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية (ج ٣، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٦٦) ص ١١٧٧ .

(٧٢) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ .

(٧٣) ضرائب أصول الأموال : تعمل سنويا وتشمل ذكر الموارد الموجودة بالجهات . فمثلا يذكر فيها جهات الهلالى واسماء مستأجريها ومدة ومبلغ الاجارة ، ويذكر فيها جهات الخراجى ، والجوالى ، والخاص ... الخ ، النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٩٤ .

(٧٤) الحاصل : ما يكون فى بيت المال . محمد بن أحمد الخوارزمى : مفاتيح العلوم (تحقيق ابراهيم الابيارى ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٤) ، ص ٨٦ .

(٧٥) الباقى : ما هو باق على السرعية لم يستخرج بعد . الخوارزمى : المصدر السابق .

(٧٦) محمد الحبيب الهيلة : النظم الادارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى من خلال كتاب روضة الأديب ونزهة الاريب لأحمد بن ابراهيم بن ظهير الحنفى الحموى (ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، القاهرة ١٩٧١ م) ، ص ١٠٨٣ ، النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٩٩ .

(٧٧) ابن شيث : معالم الكتابة ، ص ٢٨ ، ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٧ .

(٧٨) أنظر ملحق رقم (٢) .

(٧٩) استخدم لفظ الصاحب أولا كنعت شخصى ، ثم كلقب فخرى عام وأسم وظيفة ، وكذلك كان لقب « صاحب » يطلق على الوزراء المدنيين . الباشا : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٥١ .

(٨٠) الأسدى : المصدر السابق ، ص ٧٣ ، المقريزى : المصدر السابق ، على حسن : دراسات ، ص ٢٥٦ .

(٨١) أنظر ملحق رقم (٣) .

(٨٢) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ١ ، ص ٤٣٨ .

(٨٣) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٠ ، جـ ٣ ، ص ١١ ، ١٧٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٣٠٧ ، جـ ٤ ، ص ٢٢ .

(٨٤) محمد بن محمد بن بهادر : فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر (مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٦٦ ، جـ ٢) ورقة ٢٣٥ ، المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك (جـ ٢ ، ق ١ ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٧١) ، ص ١٥١ ، النويرى : نهاية الأرب ، (جـ ٣٠ ، مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦٠٨٥) ، ورقة ٩١ .

(٨٥) الباشا : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٠٤ — ٦١١ .

(٨٦) ابن مماتى : المصدر السابق ، ص ٨ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .

(٨٧) النويرى : المصدر السابق ، جـ ٨ ، ص ٢٩٨ .

(٨٨) ابن مماتى : المصدر السابق ، ص ٧ ، القلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٦٦ .

(٨٩) الباشا : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٦٦ .

(٩٠) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣٠٠ .

(٩١) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣٠١ .

(٩٢) النويرى : المصدر السابق ،
Quatramere : Op. Cit., T. 1. P. 203 No. 85.

(٩٣) ابن مماتى : المصدر السابق ص ٨ ، النويرى : المصدر السابق ، القلقشندى : المصدر السابق ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .

(٩٤) الباشا : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ١٠٨٨ — ١٠٨٩ .

(٩٥) النويرى المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣٠٤ ، الباشا : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٩٢ .

(٩٦) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢ ، ص ٦٢٢ .

(٩٧) القلقشندى : المصدر السابق ، ابن مماتى : المصدر السابق ، ص ٩ ، النوير ، المصدر السابق ، الهيلة : المرجع السابق .

(٩٨) الباشا : المرجع نفسه ، ص ٧٤٥ .

(٩٩) ابن مماتى : المصدر السابق .

(١٠٠) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٣٠٥ .

(١٠١) القلقشندى : المصدر السابق .

(١٠٢) ابن مماتى : المصدر السابق ، المكلفة : اوراق تبين مساحة الأراضى التى تخص كل مزارع ، وتفصيل أنواع ما يزرع فيها . مجمع اللغة العربية : الوجيز، ص ٥٣٩ ، ماجد : نظم المماليك ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(١٠٣) القلقشندى : المصدر السابق .

(١٠٤) الباشا : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١١١٦ .

(١٠٥) المصدر السابق .

(١٠٦) ابن مماتى ، ص ٧ .

(١٠٧) القلقشندى : المصدر السابق ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1. P. 199 N 79

(١٠٨) القلقشندى : المرجع نفسه .

(١٠٩) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧٢٤ — ٧٢٥ .

(١١٠) زين الدين عبد الرحيم بن عمر الجوبرى : المختار فى كشف الأسرار (١٣٠٢) ، ص ١٣٣ .

(١١١) الجوبرى : المصدر نفسه .

(١١٢) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ — ١٠٨٤ .

(١١٣) Pool : Op. Cit., P. 311.

(١١٤) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ (تحقيق محمد مصطفى ، ط ١ ، القاهرة ١٩٥٨) ، ص ٩٥٩ .

(١١٥) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣١١ .

(١١٦) Irwin, Ropert : The Middle East in the Middle Ages. the early Mamlouk Sultanate (London 1986 P. 110.

(١١٧) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ٤٧ .

(١١٨) السبكي : المصدر السابق ، ص ١٠٧ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٢ .

(١١٩) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٨ .

(١٢٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٦٥ .

(١٢١) ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ٤٢ ، مصطفى الشكعة : معالم الحضارة الاسلامية (ط٤ ، بيروت ١٩٨٢) ، ص ٢٤٣ .

(١٢٢) ابن مماتي : المصدر السابق ، ص ٥ ــ ٦ ، أحمد ابراهيم أبو سن : الادارة فى الاسلام (ط ٣ ، القاهرة ١٩٨٤) ، ص ٨٠ ــ ٨١ .

(١٢٣) مؤلف مجهول : بغية الطلاب فى اعمال الحساب (مخطوط بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٥٧) ورقة ١ ــ ٥ ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي : الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب (ق ١ ، تحقيق مصطفى السقا ، حامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامه للكتاب ١٩٨١) ص ١٤٢ .

(١٢٤) المؤلف المجهول : المصدر نفسه ، ورقة (٦) .

(١٢٥) زين الدين على بن محمد الشهير بالقلصادي : غاية الشرور فى اعمال المحاطات والكسور (مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة ، ضمن مجلد رقم ٢٤٠٥٧) ورقه ٨ .

(١٢٦) محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الدمشقي المعروف بسبط المارديني : شرح اللمع فى علم الحساب لابن الهائم (مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ النسخ ٩٠٢ هـ ، الرمز والرقم حساب ٣١٥ ، ميكروفيلم ٤٥٢٠٠) ورقة ٥ .

(١٢٧) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٨ ــ ٣٩ .

(١٢٨) العمري : مسالك الأبصار ، ص ١١٢ ، حاشية (٤) ، ١١٣ ، حاشية (٥) ، القلقشندي : المصدر نفسه ، ص ٤٣ ، السيوطي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٨ ، المقريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٩ ، أبو المحاسن : المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ج ٣ (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) ص ١٦٠ حاشية ٤ ، ماير . ل . أ : الملابس المملوكية (ترجمة صالح الشيتي ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ١٩٧٢) ص ٤٤ ــ ٤٥ ، ٩١ ، المعجم الوجيز ، ص ٩١ ، ٤٦٥ .

Quartremere : Op. Cit., T 2, P. 75 N 93, Dozy : Dictionnaire detaille, des Noms des Vêtements Chez Les Arabes, (Amsterdam 1845) PP. 81 — 84; Demombyens : Op. Cit., P. xciv.

(١٢٩) القلقشندي : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٦ : ماير : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(١٣٠) القلقشندى : ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر (ط ١ ، مصر ١٣٢٤ هـ — ١٩٠٦ م) ص ٢٦٠ العمرى : المصدر السابق ، ص ١٣٢ ، ماير : المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ١٠٧ ، ماجد : نظم المماليك ، جـ ١ ، ص ٥٢ ، Dozy : Op. Cit., P. 85, Demomyens : Op. Cit.b, P. XCVI

(١٣١) العمرى : المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

(١٣٢) القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٤٢ ، العمرى : المصدر نفسه ، قاسم عبده قاسم : هل الذمة فى مصر العصور الوسطى ط ٢ ، دار المعارف — القاهرة ١٩٧٩) ص ١٥٧ .

(١٣٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٧٩٢ .

(١٣٤) القلقشندي : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٥٢١ .

(١٣٥) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٢٤ ، العمرى : المصدرى السابق ، ص ١١٠ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(١٣٦) ابن اياس : المصدر نفسه ، جـ ٢ ، ص ٩٨ .

(١٣٧) المقريزى : المصدر نفسه .

(١٣٨) القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ٢ ١ ، ص ٥ .

(١٣٩) المصدر السابق ، ص ٦ .

(١٤٠) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ١١٧ ، حسن الباشا ، الألقاب الاسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار (دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٥٧) ص ٤٩٠ .

(١٤١) العمرى : التعريف : ص ٧٥ ، الباشا : المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .

(١٤٢) العمرى : نفسه ، القلقشندى : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٤٩٨ ، الباشا المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(١٤٣) ابن شاهين : زبدة ، ص ٩٥ ، ابن اياس : بدائع ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٧٦٧ ، العمرى : التعريف ، ص ٩٣ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ١١ ،

ص ٩٢ ، الحسن بن عمر بن حبيب : درة الاسلاك فى دولة الأتراك (مخطوط محفوظ بجامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦١) ، ج ٣ ، ورقة ٤٩٩ .

(١٤٤) السبكى : معيد النعم ، ص ٢٨ .

(١٤٥) المصدر السابق ، ص ٢٩ ، الباشا : الفنون ، حـ ٢ ، ص ٦١١ .

(١٤٦) القلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٩٤ .

(١٤٧) العمرى : المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(١٤٨) العمرى : مسالك الأبصار ، ص ١١٤ ، ١٢٢ .

(١٤٩) السبكى : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(١٥٠) القلقشندى : مصدر سابق ، ج ١١ ، ص ٩٧

(١٥١) العمرى : التعريف ، ص ١٣٢ .

(١٥٢) المصدر السابق ، ص ١٤٩ — ١٥٠ .

(١٥٣) ابن شاهين : زبدة ، ص ١٣١ — ١٣٥ ، القلقشندى : مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ١٨٦ ، ١٩٣ ، حـ ١٢ ، ص ١٠١ ، ١٥٥ ، ١٨٥ ، ٢٠٤ .

(١٥٤) الأسدى : التيسير ، ص ٩٤ — ٩٥ ، المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ٨٨ .

(١٥٥) المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة (نشر محمد مصطفى ، جمال الشيال ، القاهرة ١٩٤٠) ص ٤٥ — ٤٦ .

(١٥٦) ابن اياس : بدائع ج ١ ق ٢ ، ص ٤٦٦ ، المقريزى : المصدر السابق ، ص ٢٣ ، قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ٨٨ .

(١٥٧) عصام عبد الرؤوف : تاريخ الاسلام فى جنوب غرب آسيا فى العصر التركى (دار الفكر العربى ١٩٧٥) ص ١٦٧ .

(١٥٨) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٤٦٦ .

(١٥٩) أحمد عبد الرازق : البذل ، ص ٧٤ .

(١٦٠) محمد بن عبد الرحمن السخاوى : التبر المسبوك فى ذيل السلوك (مكتبة الكليات الأزهرية — القاهرة) ص ٣٠٣ .

(١٦١) المقريزى : اغاثة الأمة ، ص ٤٣ .

(١٦٢) ابن اياس : المصدر السابق ، حـ ٣ ، ص ١٢٩ .

(١٦٣) أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(١٦٤) الأسدى : المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(١٦٥) الطومار : ورقة كبيرة كاملة ، كانت تسمى فى عصر المماليك بالفرخة ، وكان أكبر نوع منه يسمى البغدادى بطول ذراع ونصف وعرض ذراع ، وأقل نوع يسمى القطع الصغير وهو سدس ذراع مصرى . القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٦ ص ١٩٠ ؛ حسين عبد الرحيم عليوة : الكتابات الأثرية العربية ، دراسة فى الشكل والمضمون (ط ٢ ، ١٤٠٨ — ١٨٨) ص ١٧ ، ٤٣ ، حاشية رقم ٥٤ .

(١٦٦) الجهشيارى : المصدر السابق ، ص ٥٣ ، ١٣٨ .

(١٦٧) الدفتر : يقال أنه عربى لا يعرف له اشتقاق ، وينطق دمتر بالكسر ، ويقال أيضا تفتر ، وفى القاموس الدفتر : هو الكراسة وهى اضمامة من أوراق تهيأ للكتابة فيها أى أن الدفتر جرائد مسطوحات تعد للكتابة ، المقريزى ، الخطط ج ١ ، ص ٣٩٨ ، الوجيز ص ٢٢٩ . ٥٣١ ، علاء الدين على بن عبد الله الغزولى : مطالع البدور فى منازل السرور (ج ٢ ، مصر ١٢٩٩) ، ص ١٧٦ .

(١٦٨) الكاغد : ورقة رقيقة كبيرة . عبد النعيم حسنين : (قاموس الفارسية (ط ١ ، دار الكتاب المصرى ، ١٩٨٢) ص ٥٢٨ .

(١٦٩) البطليوسى : الاقتضاب ، ص ١٧٩ ، المقريزى : نفس المصدر والجزء ص ٩١ ، زكى صالح : الخط العربى (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣) ، ص ٥٧ .

(١٧٠) سليمان محمد الطماوى : المطول فى مبادىء القانون الادارى (دار الفكر العربى) ، ص ١١ .

(١٧١) مفاتيح العلوم ، ص ٧١ — ٨٣ ، لم تورد المصادر المملوكية عنها اية معلومات توضح ماهيتها .

(١٧٢) الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨١ .

(١٧٣) نزعة الأمم فى العجائب والحكم (نسخة مخطوطة مصورة بجامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦٣ . ورقة ٢٣٣ .

(١٧٤) كتاب صورة الأرض (ط ٢ ، ليدن ١٩٦٧) ، ص ١٣٧ .

(١٧٥) The Encyclopaedia of Islam, Vol. 1. PP. 1026 — 1028.

(١٧٦) الخوارزمى : المصدر نفسه ، ص ٨١ — ٨٣ ، محمود المرسى لاشين : التنظيم المحاسبى للاموال العامة فى الدولة الاسلامية (ط ١ ، بيروت ١٩٧٧) ٢١٣ — ٢١٤ ه

(١٧٧) وثيقة رقم ١٥ محفظة ٢ المحفوظة بدار الوثائق بالقاهرة وتتضمن كتابى وقف السلطان قلاوون . على مصالح البيمارستان المنصورى . نشر وتحقيق محمد محمد أمين فى كتاب : الحسن بن عمر بن حبيب : تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه (ج ١ ، تحقيق محمد محمد أمين (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة) ، ص ٣٦٦ .

(١٧٨) الخوارزمى : المصدر السابق ، لاشين : المرجع السابق .

(١٧٩) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٨ — ٢١٠ ، ٢٧٣ — ٢٧٤، ابو المحاسن : المنهل الصافى ، ج ٣ ، ص ١٦٧ حاشية (٥) ، لاشين : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(١٨٠) قبل أن نخوض فى ذلك فانه يجب علينا ان ننوه الى أن من المؤسف اننا لم نعثر على مصادر فى تلك الفترة محل البحث تعرضت لنظام العمل الداخلى فى دواوين المال المملوكية باستثناء مصدر واحد وهو نصف السفر الثامن من موسوعة نهاية الأرب للنويرى .

(١٨١) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٣ .

(١٨٢) العبرة : اصطلاح مالى قديم يعنى مقدار المربوط من الخراج او الأموال على كل اقطـــاع من الأرض وما يجبى عن كل قرية من عين او غلة . الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨٦ ، عاشور : العصر المماليكى فى مصـــر والشام (ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٦) ص ٤٥٦ ، ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى الوسطى الوسطى (دار الكتاب العربى — القـــاهرة ١٩٦٨) ص ٤٩٨ .

Rabie, H. M. : the size and Value of the Iqta, in (ed. M. Cook : studies in the Eonomic History of the Middle East Oxford 1970) P. 131.

(١٨٣) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٠ — ٢٠٢ ،
Pollak : Op. Cit., P. 20, Quatremere : Op. Cit., T. 1. P. 204 N 85

(١٨٤) الشطب : كلمة تعنى فى اصـــطلاح الدواوين التقيد والنقل من المستندات الى الدفاتر وهى تقارب فى ذلك كلمة التحرير . الخوارزمى : المصدر نفسه ، ص ١٠٠ ، النويرى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٠٢ حاشية(٦) ، المعجم الوجيز ، ص ٣٤٣ .

(١٨٥) يبدو أنها كلمة عامية وتعنى الجهة او الناحية وترددت بهذا المعنى فى ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٨٥ هـ

(١٨٦) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ ـــ ٢٠٣ ، لاشين : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ ـــ ٢٤٣ .

(١٨٧) يفرج : اى يعطى من بيت المال . محمد بن ابى بكر الرازى : مختار الصحاح (رتبه محمود خاطر ـــ نشر دار الحديث بالقاهرة) ، ص ٣٩٥ .

(١٨٨) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٣ .

(١٨٩ النويرى : المصدر نفسه .

(١٩٠) مسالك الأبصار ، التمهيد ، ص ٦٤ ـــ ٦٦ .

(١٩١) العلامة السلطانية : عبارة عن توقيع السلطان على مناشــــير الاقطاعات وغيرها . وقد تنوعت هذه العلامة تبعا لتنوع السلاطين ، فمثلا كانت شجرة الدر علامتها : « والدة خليل المستعصمية » ، أما السلطان محمد بن قلاوون فكانت علامته « الله أملى » . بدر الدين محمود العينى : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (ج ١ ، تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـــ ١٤٠٧هـ ـــ ٢٩٨٧ م ص ٢٩ ، المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(١٩٢) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢١١ .

(١٩٣) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٥ ، العمرى : مسالك . ص ١٢١ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٢ ، ص ٤٠٠ .

(١٩٤) ابن شيث : المصدر السابق ، ص ٢٨ : النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢١٥ ـــ ٢١٦ .

(١٩٥) الختمة الجامعة : تقرير ســــنوى يكتبه المباشــر بجملة الوارد والمنصرف . الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨١ .

(١٩٦) ابن شيث : المصدر نفسه ، ص ٢٦ .

(١٩٧) النابلسى : لمع القوانين ، ورقة ١٢ ، ابن شيث : المصدر نفسه ، النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢١٧ ، ٢٧٣ .

(١٩٨) الجامكيات : مفردها جامكية ، وتعنى الرواتب . البقلى : المرجع السابق ٨٢ .
السابق ، ج ١ ، ص ٥٤ .

(١٩٩) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢١٨ ـــ ٢١٩ ، القلقشندى : المصدر

(٢٠٠) النويرى : المصدر نفسه ، لاشين : المرجع السابق ص ٢٤٤ ـــ ٢٤٦ .

(٢٠١) جميع الجداول الوارد فى هذا الفصل أو غيره من تصور الباحث استنادا لما ورد قبلها فى المتن من معلومات مأخوذة عن مصادر أو مرجع .

وهذا الجدول ــ كما وضح فى حساب الدخل والمصروف ــ بمثابة كشف جرد سنوى يعده مباشر ديوان بيت المال ــ الذى اصطلح على تسميته بالختمة الجامعة ــ وفيه يذكر أسماء البلاد والنواحى التابعة له ، وجملة المبالغ الواردة منها مفصلا ذلك بأنواع الموارد فيها ، ثم يضيف هذا الايراد الى جملة الفائض لديه من العام الماضى ليقف على جملة ايراد السنة . ثم يشرع فى طرح جملة الخصومات ــ المتمثلة فيما يأخذه السلطان والخزانة والبيوت والمرتبات ــ من الايراد الكلى ليعرف كمية الباقى لديه . ويحتفظ بهذا الباقى حتى العام القادم فيضيفه الى الايراد الجديد ويكرر ما سبق .

(٢٠٢) الخالدى : المقصد ، ورقة ١٣٥ .

(٢٠٣) النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ ــ ٢٢١ .

(٢٠٤) النابلسى : المرجع السابق ، ورقة ٢٠ ــ ٢٤ .

(٢٠٥) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٤ ، ص ١٣ ، النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢٠٦) القلقشندى : المرجع نفسه .

(٢٠٧) المعجم الوجيز ، ص ٣٨٣ .

(٢٠٨) النويرى : المرجع السابق ، نفس السفر ، ص ٢٢٩ .

(٢٠٩) النويرى : المرجع السابق .

(٢١٠) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٣٢ .

(٢١١) السلف : أخذ الشىء قبل موعد استحقاقه . الخوارزمى : مفاتيح ، ص ٩١ .

(٢١٢) المقريزى : خطط ، جـ ١ ، ص ١٠٧ ، القلقشندى : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٤٥٨ .

(٢١٣) الرقاع : أوراق يكتب فيها أهل الذمة أسماءهم : حسنين ربيع : نظم ، ص ٤٦ .

(٢١٤) النويرى : مصدر سابق ، ص ٢٤٢ ــ ٢٤٣ ، قاسم عبده ، أهل الذمة ، ص ٦٨ ، ١١٣ .

(٢١٥) الخولة : مفردها خولى ، وعرفه محقق السفر الثامن من نهاية الأرب ص ٢٤٧ ، حاشية (١) بأنه الشخص الذى يقيس الأرض بقصب المساحة ، الا أن النويرى قال بعد ذلك أن هؤلاء القياسين يسمون بالقصابين ، ولم نعثر على معنى لكلمة الخولى فى كتب اللغة الا أن هذا اللقب مازال ساريا فى عصرنا ويطلق على الشخص الذى يتولى مراقبة العمال أثناء عملهم خاصة اذا كان هذا العمل متصلا بالحكومة . وأغلب الظن أن الخولى المملوكى يشبه فى عصرنا مدير الجمعية الزراعية حيث انه مكلف بحصر اراضى ناحية ومعرفة مساحتها وأنواع الزروع بها والاشراف عليها وارسال كشوف بذلك الى المديريات الكبرى ليتم وضع الضرائب المقررة على تلك الأراضى .

(٢١٦) النويرى : المصدر السابق ، نفس السفر ، ص ٢٤٧ . أما بالنسبة لأنواع الجهات التى وردت فى القانون فهى تدل على أنواع أرض مصر فى تلك الحقبة وجاءت على هذا الشكل تبعا لدرجة الخصوبة وامكانية الرى . وقد ذكر ابن مماتى فى عهده ١٣ نوعا من الأرض ، أما النويرى فقد ذكر ٦ أنواع ، بينما القلقشندى نقل عن ابن مماتى ما ذكره وتبعه المقريزى فى ذلك . وقد كان أحسن أنواع الأرض هو ما يسمى بالباق ويزرع فيه القمح : أما أقلها فهو السباخ ويزرع به القصب الفارسى، ابن مماتى : قوانين ، ص ٢٨ ، النويرى : نهاية س ٨ ، ص ٢٤٧ ، القلقشندى : الصبح ، ج ٣ ، ص ٤٤٦ ، المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٠

(٢١٧) القصبة الحاكمية : يرجع نسبها الى الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وكانت تستعمل فى قياس الأراضى ، وكان طولها ٥ أذرع بالنجارى ، و ٦ أذرع بالهاشمى ، ويبلغ الفدان ٤٠٠ قصبة حاكمية أى ٢٠ + ٢٠ ، وبالحساب نجد أن طول القصبة آنذاك ٤ مم ٨٨ سم٣ م ومساحة الفدان ٦٠٣٤،١٨٢ م٢ .

جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تعرى : بردى النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ج ٩ (دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٤٢ م) ص ٩٠ ح((٣)) .

(٢١٨) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٤ ، النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٤٩ — ٢٥٣ ،
Irwin : Op. Cit., P. 137.

(٢١٩) النويرى : المصدر نفسه .

(٢٢٠) النويرى : المصدر ، القلقشندى : المصدر السابق ، حسن ابراهيم حسن النظم الاسلامية (ط ٥ ، مصر ١٩٥٢) ص ١٣٦ .

(٢٢١) النويرى : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

(٢٢٢) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٤٢ .

(٢٢٣) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ — ٢٦٠ .

(٢٢٤) ابن مماتى : المصدر السابق ، ص ٣٠ ، المقريزى : المصدر السابق : حـ ١ ، ص ١٠٢ .

(٢٢٥) الفذلكة : وتعنى مجمل ما فصل وخلاصته أو حاصل الحساب ، الوجيز ، ص ٤٦٥ .

(٢٢٦) النويرى : نفس المصدر والسفر ، ص ٢٧٥ .

(٢٢٧) الاستبدالات وكانت شائعة فى عصر المماليك فكان يتم استبدال المحصول بما يساوى قيمته من محصول آخر فمثلا كان يستبدل أردب القمح بأردبين من الشعير أو أردب ونصف من الفول وهكذا . القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ .

(٢٢٨) النويرى : نفسه ص ٢٧٦ — ٢٧٨ .

(٢٢٩) النويرى : المصدر نفسه .

(٢٣٠) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢٨٢ — ٢٨٥ .

(٢٣١) الكراع : قال البعض أنها تعنى ذخيرة الحرب والأطعمة والمؤن ، لكنها فى الواقع تطلق على الدواب والخيل وآلات الاصطبل والعلوفات : الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨٥ ، البقلى : المرجع السابق ، ص ٢٨ ، الباشا : الفنون ، ج ٣ ، ص ١٠٨٦ ،
Quartemere : Op. Cit., T. 2, P. 126.

(٢٣٢) النويرى : نفسه ، ص ٢٨٥ ، الأسدى : التيسير ، ص ٧٤ ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٢٣ .

(٢٣٣) الباقى : هو ما يتأخر كل عام من مال الخراج وغيره على الضمان والمتقبلين . الخوارزمى : مفاتيح ، ص ٨٦ .

(٢٣٤) Poole. S.L. : Op. Cit., P. 19.

(٢٣٥) الأسدى : التيسير ، ص ٧٦ .

(٢٣٦) الأسدى المصدر السابق .

***

الفصـــــل الثـــانى

ديوان النظر وعلاقتـــه بالدواوين الأخـــرى

بعد زوال دولة الأيوبيين اعتلى مماليكهم عنان السلطة فى مصر ، وظلوا يحكمون البلاد قرابة ثلاثة قرون (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ — ١٥١٧ م) وفى خلال مدة حكمهم هذه استجد كثير من النظم الادارية التى كانت بمثابة المصالح العامة التى تولت مباشرة مختلف أنشطة الدولة ، وهذه المصالح العامة هى ما أطلق عليها فى الادارة الاسلامية اسم الدواوين .

وبعد ستمائة وثمانية وعشرين عاما من وضع عمر بن الخطاب للديوان ، غدت الدواوين بمصر فى أسمى مراحل النضج والدقة ، وزادت أعدادها ، وكثر موظفوها ، وأصبحت لهم سمات تميزهم عن باقى عامة الشعب ، وعن أصحاب السلطة العسكرية الحاكمة كما أن هذه الدواوين ونظمها الداخلية ونظم الدولة عامة كانت من الدقة والتعقيد ما يشابه معظم النظم المعاصرة(١) .

وقد بلغت مصر فى عهد المماليك درجة عالية من الثراء ، ذلك الذى انعكس جليا على مخلفات ذلك العصر من عمائر وآثار وعملات تشهد بازدهار مصر — أو المملكة المصرية بما فيها من نيابات — اقتصاديا فى تلك الآونة . وكل ذلك الثراء جاء نتيجة عدم اعتماد المماليك على مصدر واحد للدخل ، بل تعددت مواردهم المالية ، وجاء أيضا نتيجة وجود ديوان قام بضبط مالية الدولة من خلال موظفيه ، وفروعه المختلفة والمنتشرة سواء فى مصر أو فى النيابات التابعة لها . وهذا الديوان هو « ديوان النظر » .

كما سبق القول ، وقد يقال عنه أحيانا بيت المال ، ورغم أن الأخير أحد روافد ديوان النظر ، وربما يكون سبب اطلاق اسم البعض على الكل أن بيت المال كان أكثر مصادر ديوان النظر ايرادات اذا ما قورن بالفروع الأخرى ، ومن ثم جاءت التسمية .

وديوان النظر وصفه المعاصرون آنذاك(٢) بأنه أرفع دواوين المال ، وكل ديوان من دواوين المال يعتبر فرعا له ، والى هذا الديوان ترفع جميع الحسابات . وبناء على هذا الوصف يعتبر مثل وزارة المالية فى هذه الأيام .

ومما لا شك فيه أن ديوانا مثل هذا ، اليه ترد أموال الدولة ومنه تخرج نفقاتها لابد أن تكون له مكانته وعلاقاته العديدة مع غيره من الدواوين الأخرى ، سواء تلك التى كانت قائمة أثناءه ، أو التى استجدت عليه . وفيما يلى عرض لتلك الدواوين لاظهار مدى العلاقة معها :

١ — علاقة ديوان النظر بديوان الانشاء والمكاتبات :

كان ديوان الانشاء من أهم الدواوين الموجودة فى مصر فى العصور الوسطى ، لذلك كانت له ارتباطات شتى مع مختلف الدواوين عامة ، وديوان النظر خاصة . ويرى البعض أن ديوان الانشاء هو أول ديوان وضع فى الاسلام ووضعه النبى « صلى الله عليه وسلم » ، ثم ظل الديوان حتى اشتهر فى عهد الطولونيين ومن تلاهم ، وبلغ أوج عظمته فى عهد المماليك(٣) . وكان يسمى من قبل ديوان الرسائل(٤) . ووصف موظفيه(٥) بأنه كانت لهم الصدارة والوجاهة والأمانة ، وهم كتمة أسرار الدولة ، بينما وصف كتاب ديوان النظر بأنهم أكثر تحقيقا ، واليهم يرجع ضبط الأموال والغلال وحفظها ، وسن قوانين البلاد(٦) .

وفيما يختص بأهمية ديوان الانشاء للدواوين عامة ولديوان النظر خاصة هى تحرير الشهادات التى يحتاج اليها هذه الدواوين ، فصاحب ديوان النظر — أو ناظر المال أو ناظر الدواوين أو ناظر النظار — اذا احتاج الى مكاتبة تختص بتحصيل بعض الأموال ، أو احتاج الى كتابة أمر الى المتصرفين والمباشرين ، كتب من جهته ورقة بما يحتاج الى كتابته ، ويكتب عليها : حرر أو يؤمل ، ثم ترفع هذه الورقة الى ديوان الانشاء فيقوم كاتب الانشاء بكتابة ما يراه صاحب ديوان المال ، ثم يرسل له هذه النسخة المكتوبة ، فاذا رآها ووافقته كتب عليها : يذكر من غير لام — أى ليذكر — وذلك تأدبا مع صاحب الدست ، ثم يقوم بعد ذلك المستوفى التابع لناظر المال بكتابة نسـخة مماثلة للتى وردت للناظر من ديوان الانشاء ، ثم يقوم بعرضها على ذلك الناظر فيقاربها على ما معه ، فاذا وافقته ووجدها مطابقة له كتب : يحرر ان شاء الله ، عندئذ يقوم المستوفى بتبييض ذلك الأمر(٧) .

ونبرز العلاقة أكثر بين ديوانى النظر والانشـاء من كون متوليهما من المتعممين أصحاب القلم لا أصحاب السيف . وكان السلطان يولى كبار الموظفين ، الا أن ولاياتهم — قرار التعيين — كانت تصدر من ديوان الانشاء ، سـواء كان المعين وزيرا ، أو ناظرا ، أو صاحب ديوان ، أو شـهادة (كشـاهد الخزانة الكبرى(٨) ، أو استيفاء (كمستوفى الصحبة والدولة) ، وكانت تسرى هذه الولاية من الديوان على نظار دواوين المال بالشام ، أما من عداهم — كصـاحب الديوان والشـاهد أو المسـتوفى وغيرهم — فكانت ولاياتهم تصدر من نواب الممالك الشامية بتواقيع من دواوين الانشاء بها(٩) .

وقد شارك كاتب السر ناظر الدولة فى العديد من مهامه مثل : الاشـراف على الأوقاف ، واسـتخراج حقوق الدولة من

العاصى ، والاشراف على الغنائم والصدقات ، وتحصيل الخراج وبعض المكوس والاهتمام بوسائل الرى(١٠) . كما كانت بعض النظم الداخلية بديوان النظر لها مثيل بديوان الانشاء ، مثل تعليق اليومية الذى يعده المباشر ، الا ان التعليق الذى يوضع فى ديوان الانشاء يشتمل على نعوت الناس والقابهم(١١) . وذلك تمشيا مع طبيعة عمله . ولما كان ديوان الانشاء هو ديوان المراسلات الرسمى فى الدولة ، فقد كانت ترسل اليه جميع الخطابات والاستفسارات من جميع أنحاء البلاد ونيابياتها لكى يرد عليها . فاذا كانت الخطابات الواردة تختص مضمونها بديوان مالى معين ، كان ديوان الانشاء يحيل هذه الخطابات الى الديوان المقصود لكى يوافيه بالرد ، ثم يقوم ديوان الانشاء بارسال الرد على الخطاب المرسل . أى أن دواوين المال الفرعية لم يكن لها مراسلة ديوان النظر للاستعلام منه عن شىء ، الا من خلال ديوان الانشاء . ولعل ما يؤيد هذا القول هو ما ذكره القلقشندى(١٢) عن الملخصات — تلخيص الرسائل ذات الألفاظ الكثيرة فى اللفظ القليل بما يفيد المقصود دون الاخلال بالمحتوى — من أن الملخص عليه باخراج ما يختص بديوان الخراج ، وارساله الى ديوان الخراج ليقوم متوليه بالرد على هذا الخطاب ، ثم يرسل ديوان الانشاء هذا الرد الى الجهة المستعلمة .

وثمة أمور أخرى يتشابه فيها ديوانا الانشاء والنظر ، كتطبيق نظم واحدة الى أرباب الوظائف الديوانية التى يشغلها أصحاب القلم . بل أن موظفى الديوانين كانوا يحتلون الدرجة الثانية فى السلم الاجتماعى حسب تقسيم العمرى(١٣) . ويبدو أن ذلك استمر بعض الوقت ثم تغير الوضع فى مطلع القرن التاسع الهجرى ، الذى صاحبه انهيار ادارى واقتصادى أصاب الدولة ، وكذلك العديد من الأزمات وسوء الأخلاق . وقد سببت هذه الهزة

تزعزعا فى ترتيب الطبقات الاجتماعية . ويؤيد ذلك أن المقريزى(١٤) قسم الناس فى زمنه الى سبع طبقات ، احتل منها أرباب الوظائف الديوانية الطبقة الخامسة بدلا من الثانية التى احتلها التجار .

كذلك اشترك ديوان الانشاء مع ديوانى النظر والجيش فى توزيع الاقطاعات حيث كان ديوان الجيش يصـــدر المثال(١٥) للجندى المراد اقطاعه ، ثم يرسل هذا المثال الى ديوان النظر لكى يتم تسجيل الاقطاع وما يشتمل عليه من أموال ، ويصدر بذلك ورقة تسمى « مربعة » ترســل الى ديوان الانشـــاء ليكتب بها « منشورا » ويصبح بمقتضاه الاقطاع شرعيا لصاحبه(١٦) .

ما سبق يتضح انه ثمة علاقات كانت تربط ديوان الانشاء بديوان نظر الدولة ، ملخصها أن ديوان الانشاء كان بمثابة كاتب للدواوين الأخرى ، ومنها النظر ، بجانب عمله الأساسى فى اصدار المناشير ، والرد على الخطابات الواردة من الدول الأخرى وبدوره هذا يقترب كثيرا من وزارة الخارجية فى الوقت الحاضر .

٢ ــ علاقة ديوان النظر بديوان الأوقاف :

يقصد بنظام الوقف : حفظ العقار من التبديد ، وتخصيص دخله اما لأسرة مؤسس الوقف واما الى مؤسسة دينية(١٧) ويرى البعض أن تاريخ الأوقاف يرجع الى عصر الفراعنة(١٨) بينما يرى البعض الآخر أن نظام الأوقاف يرجع الى العصـــر الأموى ، ثم انتشر من بعده(١٩) وأيما كان الأمر من حيث نشأة الأوقاف فما يهمنا هنا هو مدى العلاقة بينها وبين ديوان النظر وأيهما تأثر بالآخر فى عصر دولة المماليك بمصر . فمنذ القرن الرابع الهجرى جرى الوقف على الأراضى الزراعية بعد أن كان مقصورا على الدور . وأصبح فى امكان أى شـــخص أن يقف كل شىء .. وفى عام

٦٤٨ هـ/١٢٥٠ م مع بداية قيام الدولة المملوكية انتشرت الأوقاف بمصر ونياباتها ، وبسبب تباين أنواع هذه الأوقاف فقد قسمها المقريزى الى ثلاثة أقسام :

(أ الأحباس : وهو ديوان يشرف على الرزق الأحباسية ، تحت اشراف ناظر الأحباس والدوادار(٢٠) .

(ب) الأوقاف الحكيمة : وكانت بمصر والشام ويشرف عليها قاضى القضاة الشافعى ، بينما كان يتولى مباشرة العمل بها ناظر الأوقاف ، وبسبب اتساعها فقد كان لها ديوانان الأول بمصر أو الفسطاط ، والثانى بالقاهرة ، ولكل دوان كتابه ومباشره أما مصارفها فكانت محبوسة على الحرمين وعلى الصدقات وفداء الأسرى .

(ج) الأوقاف الأهلية : وكان لها ناظر خاص : أما من أولاد الواقف أو من ولاة السلطان أو القاضى وكانت تحوى هذه الجهة مدارس وجوامع وأشياء أخرى كثيرة كالفنادق والحوانيت والدور والأراضى الزراعية(٢١) وكان يلقب مباشرها باسم « متولى الأوقاف » أو « الوالى على الوقف »(٢٢) وعادة كان من علماء الدين(٢٣) .

بعد ذلك يتضح مدى الفرق بين الأحباس والأوقاف ، وأن كلا منهما كانت مرصودة للنفقة على جهة بعينها ، كما كان لكل ديوان ناظر خاص به . ويمكن ايجاز أوجه العلاقات التى تربط بين ديوانى النظر والأوقاف فى عدة نقاط كما يلى :

— انتشرت الأوقاف فى مصر المملوكية حتى شملت بلادا بأكملها فمثلا فى الجيزة كانت هناك بلدة أبورويش وقفها السلطان

الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون على مصالح الخانقاه الصالحية سعيد السعداء(٢٤) وذلك بعد عام ٧٠٠ هـ(٢٥) وفى الدقهلية أيضا كانت هناك بلاد بأكملها موقوفة مثل بلدة بارنبارة التى تلبغ مساحتها ١٧٤٠ فدانا ، وكانت موقوفة على الحرمين ، وأيضا كانت بلدتا بقطارس والشعلية وقفا(٢٦) هذا الى جانب البلاد الأخرى فى الأعمال الأخرى كانت مرصودة للوقف .

وهذا يوضح أن معظم أراضى ودور مصر كانت موقوفة . وبالطبع كان ذلك يرجع الى أن من حق كل شخص أن يقف ملكيته ، أو جزءا منها ويحتفظ بالباقى(٢٧) ونظرا لما كانت تتمتع به هذه الأوقاف من اعفاءات ضريبية(٢٨) فلابد أن ذلك كان له تأثيره على ديوان النظر بالضرر : حيث قلت حصيلته ، وأصبح فى العديد من المرات غير قادر على مواجهة النفقات ، الأمر الذى جعل كثيرا من السلاطين يلجأ الى فرض الأموال على الأوقاف ، أو مصادرة الأوقاف نفسها ، وانعكس ذلك على كثير من كتابات المؤرخين(٢٩) . ولا شك أن الذى حدا بالسلاطين أو الأمراء الى الاستيلاء على الأوقاف هو كثرة متحصلاتها . فمثلا قيل ان متحصل أوقاف مصر فى كل عام ، ينيف عن متحصل مملكة ضخمة(٣٠) كما أنه فى عام ٧٤٠ هـ بلغت الرزق الأحباسية فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون مائة وثلاثين ألف فدان(٣١) .

— وبسبب كثرة الأوقاف ومتحصلاتها ، نجد أنه فى الوقت الذى كانت فيه الخزانة خاوية من الأموال ، وعاجزة عن الانفاق على الجند ومتطلبات الدولة ، كان معظم السلاطين يتجهون الى هذه الأوقاف لتمويل مشروعاتهم ، وسد العجز فى دولتهم سواء رضى نظار الأوقاف وقضاتها أو لم يرضوا ومن السلاطين الذين

لجأوا الى استغلال الأوقاف : قطز ، بيبرس البندقدارى ، الناصر محمد بن قلاوون ، الصالح حاجى ، الظاهر برقوق ، الأشرف برسباى ، الأشرف قايتباى ، قنصوه الغورى(٣٢) .

— والناظر فى تاريخ دولة المماليك يجده مكتظا بالمصادرات للموظفين ، وخاصة الوزراء والمباشرين ، ومتولى الحسبة وأمراء الجيش وغيرهم كالسلاطين المخلوعين . وبالتالى كانت حصيلة هذه المصادرات تعود الى ديوان النظر وبالأخص فرع الخزانة . وهذا الأمر دعا السلاطين والأمراء والمباشرين الى وقف معظم أملاكهم حماية لها من المصادرات ، ولكى يضمنوا موردا ثابتا لأنفسهم ولأولادهم من بعدهم(٣٣) .

الدولة ونفقاتها ، الا وهى حق السلطان فى أن يقف من أملاك بيت المال وما يرى فيه نفعا للمصلحة العامة . فاستغل بعض السلاطين ذلك — كما يتضح من وثائق وقف السلطان قايتباى — ووقفوا أملاك بيت المال على جهات بر تعتبر من مصارف بيت المال(٣٤) وليس بخاف عن أحد مدى الضرر الواقع على بيت المال من جراء تبديد أمواله ، وكان لابد للسلاطين أن يعوضوا ذلك المال المفقود بمصادرة الموظفين ، أو الزيادة من فرض الضرائب وهذا ما حدا بالبعض الى القول بأن كل شىء فى مصر المملوكيه كان يؤخذ عليه ضرائب الا الهواء(٣٥) . ورغم ما كان للأوقاف من تأثير على بيت المال ، فان ايجابياتها كانت أكثر حيث تحملت على عاتقها العديد من الاعباء وتولت الصرف عليها من فائض حصيلتها ، شأنها فى ذلك شأن باقى فروع ديوان النظر . ومن أبرز مجالات نفقاتها اقامة العديد من المدارس والخانقاوات والمساجد والبيمارستانات والجوامع على نحو ما ذكر فى الفصل

الرابع من هذا البحث . ولعل الدافع الذى كان وراء قيام الواقفين بعمل هذه المنشآت هو التقوى ، واشباعا لحاجة اقتصادية(٣٦) فالمساجد نجدها انتشرت بأعداد كبيرة فى العصر المملوكى ، وكان يوجد بها طلاب العلم والمدرسون والمحدثون والخطباء والقراء والمؤذنون وانفق على كل هؤلاء من ريع الوقف حسب ما قرره الواقف فنجد فى عام ٧٤٩ هـ بلغت حلقات التدريس بجامع عمرو ابن العاص بضعا وأربعين حلقة(٣٧) وبذلك ساهمت الأوقاف بدور فعال فى اثراء الحركة العلمية والتعليمية بمصر دون أن تنفق الدولة فى هذا المجال الكثير وأكد هذا المعنى الأسدى(٣٨) حيث بين أن أحد وكلاء بيت المال قام ببيع أراضيه مما تسبب عنه ضياع عطاء المستحقين خاصة طلبة العلم وأهل الدين فتعوض هؤلاء الطلبة عن ذلك بما وضع لهم من أوقاف المدارس والجوامع والجهات . ومثلما ساهمت الأوقاف فى الحركة التعليمية فقد ساهمت أيضا فى الناحية العلاجية ، حيث أقامت العديد من البيمارستانات(٣٩) لعلاج المرضى ومراعاة الشئون الصحية . وتولى الانفاق على هذه البيمارستانات ديوان الأحباس باعتبار أن الرعاية الصحية فى ذلك العهد كانت من أعمال البر والخير أكثر منها من مهام الدولة الحاكمة(٤٠) ولعل أشهر المصحات العلاجية فى مصر فى عهد المماليك هو المنصورى الذى أقامه السلطان المنصور قلاوون ٦٨٣ هـ/١٢٨٤م(٤١) . كما كان هناك بيمارستان آخر أقامه السلطان المؤيد شيخ الا انه لم ينل الشهرة التى بلغها نظيره المنصورى .

ـ وثمة علاقة أخرى بين ديوان النظر وديوان الأوقاف وتختص بالمواريث الحشرية فهذه تعتبر من الموارد الشرعية الثابتة لبيت مال الدولة المملوكية ، ورغم ذلك فانها ساعدت على زيادة الأوقاف وانتشارها . فقد كان من المتبع أن من توفى وترك ارثا ،

يورع على ورثته حسب ما قرره الشرع ، أما من توفى وترك ارثه ولا يوجد له وريث فكان يؤول ارثه الى بيت المال . وفى عصر المماليك حدث تجاوز فى تطبيق ذلك حيث استنبط المباشرون العديد من العراقيل ووضعوها أمام الورثة ، وطالبوهم بأشياء تثبت نسبهم موقنين بأنهم لن يفلحوا فى الحصول عليها . وبالتالى كانت تذهب معظم التركات الى ديوان بيت المال وجزء منها الى ديوان الخاص(٤٢) لذلك قام الكثير من الناس ممن لا ورثة لهم بوقف أملاكهم على أنفسهم فى حياتهم ثم من بعدهم تؤول الى عتقائهم أو أى جهة أخرى للبر(٤٣) .

مما سبق يتبين أنه كانت هناك علاقات عدة تربط ديوان الأوقاف بديوان النظر وفروعه ، وكانت الأوقاف تمثل احدى الركائز الأساسية فى اقتصاد البلاد بما تؤديه من خدمات فى شتى المجالات الا أن ذلك لم يدم طويلا وسرعان ما تسرب الفساد للأوقاف ، وتدهورت وطمع فيها السلاطين ، حتى قاضى القضاة الشافعى المنوط به الاشراف على الأوقاف فى عهد المماليك لم يعد يحصل على وظيفته بسبب الكفاءة ، بل مقابل رشوة أو بذل — وكثيرا ما استخدمت هذه الكلمة فى عصر المماليك لتدل على الرشوة — يدفعه(٤٤) . وبالاضافة الى ما سبق كانت هناك عوامل أخرى أدت الى تدهور الأوقاف منها : استبدال الوقف بما يماثل قيمته(٤٥) وقيام النظار والمسئولين بالاستيلاء على الأوقاف بطريقة أو بأخرى(٤٦) ، وبيعها لمن يريد مقابل مبلغ من المال(٤٧) ، كذلك قيام السلطان وحاشيته باستئجار الأوقاف بمبلغ مالى بسيط ، ثم يقومون بتأجيرها — وهذا ما يسمى حاليا بالايجار من الباطن — لصالحهم بأضعاف المبلغ المدفوع(٤٨) .

وهذه المحاولات التى هدفت الى الاستيلاء على ثروات

الأوقاف أثرت فى بيت المال بصفة خاصة وفى اقتصـــاد الدولة المملوكية بصفة عامة .

علاقة ديوان النظر بنظام الحسبة :

الحسبة هى أحد النظم الاســـلامية التى وضـــعها المسلمون منذ وقت طويل ، وترجع الى أواخر العصر الأموى فى عهد الخليفة هشـــــام بن عبد الملك (١٠٥ ـــ ١٢٥ هـ/٧٢٤ ـــ٧٤٣ م)(٤٩) . والحسبة وظيفة دينية قوامها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر(٥٠) وقد وردت آيات عديدة بالقرآن الكريم تحثنا على ذلك مثل قوله تعالى ((**ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعـــــروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون**))(٥١) . ومن ذلك يتضح أن المقصود بالحسبة شرعا هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . أما معنى الحسبة من حيث اللغة فهى : الحساب ويقال : فلان حسن الحسبة فى الأمر : يحسن تدبيره والمحتسب من يتولى منصب الحسبة(٥٢) .

وأول أوجه العلاقات بين الحسبة وديوان النظر تتضح من خلال أنواع الحسبة التى كانت ثلاثة :

(أ) حق الله . وكان على المحتسب منع ما ينافى الشرع كترك الصلاة وعدم أداء الزكاة .

(ب) حق العباد . ويتمثل فى مراعاة العقود والمعـــاملات والموازين والأثمان .

(جـ) حق مشترك بين حقوق الله وحقوق العباد . كالاشراف على الطرقات والأسواق وغيرها(٥٣) .

وبالنظر الى هذه الأنواع الثلاثة يتضح أن المحتسب كان مطالبا بحث الناس على أداء الزكاة وهو بذلك يشارك ناظر الدولة

فى أعماله ، حيث كانت الزكاه أحد الموارد المالية لدولة المماليك كما سيتضح فى الفصل التالى . يلى ذلك أن المحتسب كان مكلفا بضبط الموازين والتحكم فى الأسعار خاصة وقت وقوع الغلاء ، وأيضا عليه مراقبة النقود المضروبة من الذهب أو الفضة والتشديد على النقود الزغل أو المزيفة وضبط مروجيها وكان طريقه فى ضبط الأسعار هو الاعتماد على الأمناء المساعدين له فى شئون السوق ، كما كان طريقه فى ضبط النقود هو مراقبة دار الضرب واختبار الذهب والفضة ، واستبعاد ما أكلت النار لحامه(٥٤) ، وكان ذلك له مغزاه وهو المحافظة على أموال الناس وعدم هلاكها وفقد قيمتها لما لذلك من تأثير ضار على اقتصاد الدولة وكساده . وكل ذلك اشياء تتصل بمالية الدولة التى كان مسئولا عنها ديوان النظر . وبسبب هذا الدور الاقتصادى للمحتسب فقد أثرت أعماله فى العامة والدولة على حد سواء فمثلا فى شهر ربيع الأول ٧٧٥ هـ ثار العامة واستغاثوا بالسلطان الأشرف شعبان الذى أرسل اليهم بعض أوجاقيته(٥٥) ليتعرف على ما يريدون ، فطالبته العامة بعزل المحتسب فانصاع لهم السلطان وعزله بعد أن اكتشف أن هذا المحتسب يأخذ براطيل السوقة ولم يسعر البضائع مما أثر على العامة فى معاشهم(٥٦) .

والى جانب تأثير عمل المحتسب على العامة كان يؤثر أيضا على الدولة ، فحين يسير سيرا حسنا يجنب الدولة العديد من الاضطرابات ، ويوفر عليها مبالغ طائلة ، تجعل السلاطين يصرفون النظر عن فرض ضرائب جديدة على كل شىء . ومصداقا لذلك قام المحتسب أحيانا ببيع الخبز للعامة بنفسه كل ثلاثة أرطال بأربعة دراهم ، بعد ما كان السعر قد ارتفع وبيع كل رطلين بثلاثة دراهم فضج العامة له بالدعاء(٥٧) .

ـــ ناحية أخرى تشير الى ارتباط ديوان النظر بالحسبة الا وهى الأوقاف فقد كان فى دولة المماليك كثير من المحتسبين يضاف اليهم ـــ بجانب عملهم ـــ نظر الأحباس والاشراف عليها(٥٨) . وكما سبق آنفا أن الأحباس والأوقاف كانت ذات صلة أكيدة بديوان النظر بل يمكن اعتبارها فرعا منه .

ـــ كما أن كثيرا من المحتسبين تولوا أيضا وكالة بيت المال(٥٩) . ولعل مرجع ذلك الى أن كلتيهما كانتا من وظائف ذوى العلم(٦٠) .

ـــ كذلك شارك المحتسب المباشرين بالدواوين المالية فى جمع الأموال من الناس : اما للانفاق على الجند واما لمواجهة عدو يرغب فى احتلال البلاد ، وهذا فى الوقت الذى تشكو فيه الخزانة من قلة الأموال . وقد حدث مثل ذلك فى جمادى الآخرة سنة ٧٨٩ هـ عندما تحركت جيوش تيمور لنك على البلاد الشامية التابعة لسلطان مصر ـــ وكان وقتذاك برقوق ـــ فجمع السلطان القضاة الأربعة، والخليفة ، وأعيان المشايخ ، وسائر الأمراء وعرض عليهم ضرورة أخذ مال الأوقاف للنفقة على الجند حتى يمكنهم الخروج الى حرب تيمور لنك ، وبعد نقاش طويل وافق المجتمعون على أن يؤخذ من مال الأوقاف أجرة الأماكن وخراج الأراضى سنة كاملة وتبقى الأوقاف على حالها ، فعندئذ أمر برقوق محتسب القاهرة بأن يتولى جباية الأموال من الناس ، فجباها منهم غصبا فى يوم واحد(٦١) .

ولعل هذا العمل نيط الى المحتسب بالذات لأن عمله مبنى على الشدة والسرعة فى الفصل(٦٢) . ومن أجل ذلك كان المحتسب يعين من قبل السلطان ثم يقوم هو بعد ذلك باختيار

أعوانه ومساعديه(٦٣) . وبسبب تعدد الجهات التى يشرف عليها المحتسب فى العصر المملوكى ، فقد كان من الصعب أن يقوم بذلك فرد واحد لذلك وجد فى مصر فى عهد المماليك محتسب للقاهرة ويقوم بتعيين نواب له فى الوجه البحرى ، والى جانبه وجد محتسب بالفسطاط ويقوم بتعيين نواب له فى الوجه القبلى ، والى جانب هذين المحتسبين كان هناك محتسب للاسكندرية(٦٤) ، أما فى الشام فقد وجد بكل نيابة محتسب ، وله مجموعة من الأعوان يشبهون فى ذلك النظام القائم بالعاصمة ، الا أن محتسبى الشام كانوا أقل شأنا من نظرائهم فى مصر والقاهرة(٦٥) .

ـ كذلك كان المحتسب يقوم أحيانا بجمع الجزية ــ أحد موارد ديوان النظر ــ من أهل الذمة وكان مقدارها من الفقير دينارا واحدا ومن المتوسط دينارين ، ومن الغنى أربعة دنانير(٦٦) . وفى عهد دولة الصالح اسماعيل ــ تسلطن ١٢ محرم ٧٤٣ هـ . وتوفى ٤ ربيع الأول ٧٤٦ هـ(٦٧) ــ تكفل القاضى ضياء الدين المحتسب بتنظيم الجزية وكان يحمل ما يتحصل منها الى ديوان الخزانة فى أكياس صفر ، وخصصت للصرف على الأسمطة خاصة السماط المسمى بـ « سماط الحلال »(٦٨) .

وأيضا قام المحتسب بجباية الضريبة المعروفة بـ « المشاهرة والمجامعة » التى ألغاها السلطان قايتباى فى رجب عام ٨٧٢ هـ ــ ولكنها عادت بعد وفاته(٦٩) . وكان يتحصل منهما شهريا نحو ألف دينار(٧٠) وهى ضريبة فرضت على التجار والحرفيين والأسواق ، شأنها شأن المكوس الأخرى ، وفرضت حينا وألغيت أحيانا أخرى . وفى حالة جبايتها كانت تترك للمحتسب هذه المهمة .. وظلت تجبى حتى عام ٩٢٢ هـ/١٥١٦ م ثم ألغيت(٧١) .

والمحتسب بمهامه السابقة يمكن القول بأنه يشبه مجموعة موظفين فى عصرنا الحديث منهم : شرطى الآداب ، وشرطى الأمن ، وشرطة الأموال ، وشرطة المطافىء ، ومحصل الضرائب ، ومأمور التموين ومشرف هيئة المساحة ورئيس دار السكة ، ووزير الأوقاف ، بالاضافة الى مساعد وزير المالية .

نخلص من ذلك أن الحسبة كان لها العديد من الارتباطات مع ديوان النظر تتمثل فى مساعدة المحتسب لناظر الدولة فى المحافظة على العملة ومحاربة مزيفيها ، وأحيانا قام بتحصيل بعض الموارد المالية . وذلك عن طريق الضمان(٧٢) . وقام أيضا بفرض التسعير الجبرى ، ومراقبة الموازين ، والاشراف على الأوقاف ، وجمع الأموال الطارئة ، وكل هذه الأشياء ذات اتصال وثيق بديوان نظر الدولة المملوكية فى مصر .

علاقة ديوان النظر بديوان الخاص :

ديوان الخاص هو أحد الدواوين القديمة التى ترجع الى عهد الفاطميين(٧٣) . ثم أحياه السلطان الناصر محمد بن قلاوون مرة ثانية فى عام ٧٢٧ هـ/١٣٢٧ م ، حين أبطل الوزارة ونيابة السلطنة ومهمة هذا الديوان تتضح من اسمه حيث كان بمثابة الادارة الخاصة المسئولة عن الاشراف على أموال السلطان وأملاكه وكل ما يتصل به ، سواء شراء مماليك له أو جياد لاصطبله أو اقامة حفلات أو الانفاق على حريمه .

لذلك خصص السلطان الناصر عدة بلاد لتكون موارد لهذا الديوان وهى : الجيزة وأعمالها ، والكوم الأحمر ومنفلوط والمرج والخصوص وتروجه وفوة ، ونستره ، والاسكندرية وخمس دمياط وبحيراتها ، والبرلس وبحيراتها ، وموجب الكارم ودواليب الخاص

...الخ(٧٤) . كان مال هؤلاء يحمل الى « خزانة الخاص » واشرف على هذا الديوان « ناظر الخاص » كما سبق ذكر ذلك فى الفصل الأول . وناظر الخاص هذا هو اللقب الذى حور الى ناظر الخاصة فى الدول الملكية(٧٥) ، وكان يليه فى الديوان « استيفاء الخاص »(٧٦) ، وكان هناك أيضا ناظر لثغر الاسكندرية تابع للخاص(٧٧) وكذلك ناظر لمواريث الخاص(٧٨) ، وناظر الكارم(٧٩) .

أما عن العلاقة التى تربط ديوان النظر بديوان الخاص فيمكن اجمالها فى عدة نقاط :

— كان الوزير فى دولة المماليك فى الفترة ٦٤٨ — ٧٢٧ هـ/ ١٢٥٠ — ١٢٧٣ م هو المسئول الأول عن الشئون المالية فى الدولة ، ويساعده فى ذلك ناظر الدولة والعديد من المستوفين. وكان من أهم أعماله تحصيل حقوق بيت المال ، وأيضا التوقيع على القصص سواء بالولاية أو العزل فى دار العدل ، والتصرف فى نواحى أرض مصر ، ومراقبة الدواوين السلطانية وكشاف الاقاليم وولاة النواحى(٨٠) . ولما تولى السلطان الناصر محمد بن قلاوون السلطنة للمرة الثالثة (٧٠٩ — ٧٤١ هـ/ ١٣١٠ — ١٣٤١ م) قام بالغاء منصب الوزارة والنيابة كما سبق ذكر ذلك ، مما ترتب عليه تدهور الشئون المالية ، خاصة عندما توزعت المناصب التى يقوم بها الوزير على ثلاثة أفراد هم : ناظر المال أو شاد الدواوين وكلف بتحصيل الأموال وتوزيع النفقات ، ناظر الخاص وأسند اليه تدبير جملة الأمور ، كاتب السر وكلف بالتوقيع فى دار العدل فى كل ما كان يوقع فيه الوزير ، ولم يقدر هؤلاء الثلاثة على عمل شىء الا بعد مراجعة السلطان(٨١) ومن هنا يمكن استنتاج أن ناظر المال قد قام بتحمل مسئوليات الوزير المالية من تحصيل

ونفقات ، الا أن ناظر الخاص استأثر بكل شيء وباشر القسم الأكبر من وظائف الوزير ، وساعده فى ذلك السلطة السياسية الحاكمة فى مصر ، أما كاتب السر فقد أخذ عن الوزير التوقيع فى دار العدل ، وهى وظيفة أقرب الى عمـــــله منها الى ديوان النظر . وبذلك يمكن القول بأن ناظر الخاص كان هو المستفيد من الغاء الوزارة واصبح بعد ذلك هو المتحكم فى مالية البلاد . وهذه أول علاقة له بديوان نظر الدولة .

ــ أما العلاقة الثانية فهى أن ناظر الخاص الى جانب مهامه كان كثيرا ما يتولى وكالة ببت المال(٨٢) ــ شأنه فى ذلك شأن المحتسب كما سبق القول ، ولم يكن ذلك فى فترة الغاء الوزارة ، بل فى أثناء وجودها بعد وفاة السلطان الناصر محمد . وان دل ذلك على شيء فيدل على أن ديوان الخاص أو ناظره قد ارتبط بديوان النظر لدرجة أن ناظر الخاص وصل الى مساعد ونائب ناظر الدولة .

ــ أما العـــــلاقة الثالثة فتختص بخزانة بيت المال ، التى تأتى اليها جميع أموال الدولة المتبقية بعد النفقات ، وتحفظ بها . فمنذ أن أنشىء ديوان الخاص ضعف أمر هذه الخزانة ، وسلبت من ديوان نظر الدولة ، وأصبح المشرف عليها ناظر الخاص ، الأمر الذى جعل المقريزى(٨٣) يرثيها بقوله : « وصارت تسمى الخزانة الكبرى وهو اسم أكبر من مسماه » . كذلك لاحظ هذا التحول صـــــاحب بدائع الزهور(٨٤) وأشار اليه بقوله « وقد أباح له السلطان الناصر محمد بن قلاوون ــ يقصـــد ناظر الخاص ــ التصرف فى خزاين بيت المال من غير مانع وعظم أمره على سائر المباشرين » .

وهاتان العبارتان تؤكدان جليا انه كان من الصعب التفريق بين مالية الدولة المملوكية عامة ومالية السلطان خاصة . لاسيما

أن خزانة الدولة كان يشرف عليها مدبر أعمال السلطان ، أن جاز استخدام هذا المصطح .

وظلت الخزانة فى انحدار واهمل امرها ولم يعد يحفظ بها الا الخلع التى توزع على الأمراء ، وكذلك بعض مرتبات الموظفين(٨٥) . وفى عهد دولة المماليك الثانية وبالتحديد فى عام ٧٩٠ هـ حولت الخزانة الى سجن لمماليك السلطان الظاهر برقوق ، ومنذ ذلك التاريخ نسى أمرها ، وأودع ما كان بها من خلع ومرتبات فى دار ناظر الخاص(٨٦) .

ـــ والعلاقة الرابعة التى تربط الديوانين ترجع الى متوليهما . حيث كان فى الغالب أن يتولى نظارة الخاص والوزارة ـــ باعتبار أن الوزير هو السلطة العليا المشرفة على ديوان النظر ويليه ناظر الدولة ـــ شخص واحد(٨٧) . بل فى عام ٧٧٥ هـ تولى شخص واحد نيابة السلطة بمصر ، والأتابكية(٨٨) ونظر الأحباس والأوقاف ، والتحدث فى الوزارة ، ونظر الخاص ، وكان من حقه أن يخرج الاقطاعات ، والأمريات ، ويولى من يشاء(٨٩) وهذا يبين مدى التداخل ما بين الديوانين . ويبدو أنه كان يطلق على من يتولى الوزارة ويضاف اليه نظر الخاص اسم مشير الدولة ومدير المملكة ووزير الوزراء بدبار مصر(٩٠) . والمفروض فى الشخص المتولى لديوانين أن يكون ماهرا ان لم يكن فذا ، ولابد أن يكون على دراية وخبرة كبيرة لكى يستطيع أن يوفق فى عمله ، ولكن ما يثير العجب أن يتولى شخص منصب الوزير ومنصب ناظر الخاص وهو أمى ، لا دراية له بالقراءة أو الكتابة(٩١) . وهذه الواقعة تثير فى الذهن عدة أسئلة منها . كيف يسير العمل فى الديوانين وناظرهما أمى ؟ وربما يكون التعليل الوحيد لهذه الواقعة هو أن هذا الشخص اشترى هذا المنصب بماله . وليس هذا

بقريب على عصر المماليك ، حيث كانت تباع فيه المناصب وانتشرت الرشاوى وكانت الدولة على دراية بذلك بل مارس ذلك بعض السلاطين .

— والى جانب ما سبق من بيان أوجه العلاقة بين ديوانى النظر والخاص ، يلقى القلقشـــــندى(٩٢) ضوءا آخر على هذه العلاقة خاصة فيما يتعلق بموضوع الخراج ، حيث كان الجارى من الخراج فى الدواوين السلطانية أربعة أصناف ، وما يخصنا هنا صنفان :

الأول : وهو الجارى فى ديوان الوزارة ، وهو عبارة عن أموال وغلال تجبى من عامة البـــلاد وتودع فى بيت المال الذى بدوره ينفقها فى الجهات المخصصة لها .

الثانى : وهو الجارى فى ديوان نظر الخاص ، ويحمل من بلاد الخاص كالاسكندرية وحصيلة هذه البلاد تحمل الى خزانة الخاص .

وبذلك كان الخراج أول الموارد الشـــرعية الدائمة الذى تجبيه الدولة مقسما على الدواوين من بينها ديوان الخاص حيث كان يستأثر بجزء منه وهو المجبى من البلاد التابعة له .

وقد ظل ديوان النظر قائما والى جانبه ديوان الخاص طوال العصرين المملوكى الأول والثانى . واذا كان ديوان الخاص أثر على الوزارة وديوان النظر فى عصر دولة المماليك البحرية فان ديوان المفرد فى عصر دولة المماليك البرجية والجركسية أثر على الديوانين السابقين معا ، وطغى نفوذه عليهما حتى ظن الكثيرون أن ديوان النظر قد الغى فى عهد هذه الدولة .

علاقة ديوان النظر بديوان المفرد :

اقام بعض سلاطين المماليك عدة دواوين مالية خاصة بهم : اما للاشراف على ماليتهم الخاصة والنفقة على مماليكهم ، واما للاشراف على أوقافهم أو عمائرهم أو غير ذلك . ومن بين هذه الدواوين : ديوان الخاص سابق الذكر ، وديوان المفرد .

ومن الملاحظ أن هذين الديوانين ترجع نشأتهما الأولى الى عصر الفاطميين الأمر الذى يشير الى أن معظم النظم التى كانت سائدة فى عهد المماليك انما هى موروثة عن الأيوبيين الذين ورثوها بدورهم عن سابقيهم الفاطميين . وقد أشار الى ذلك نفر قليل من الكتاب(٩٣) . وديوان المفرد تم احياؤه فى عهد المماليك على يد السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك البرجية (٧٨٤ — ٩٢٣ هـ/١٣٨٢ — ١٥١٧ م) وقد أقام برقوق هذا الديوان لكى يشرف على اقطاعه الذى يملكه وأقام بالديوان ناظرا وشاهدين وكاتبا وأسند الاشراف عليه الى الاستادار ، ومن هذا الديوان كان يقبض مماليك برقوق جامكياتهم وعليقهم وكسوتهم(٩٤) وكان من البلاد المربوطة على هذا الديوان ما يزيد على ١٦٠ بلدا ، هذا غير بلاد الحماية والمستأجرات وبلغ ابراده فى احدى السنين اربعمائة الف دينار عين (٤٠٠ر٠٠٠ دينار) وثلثمائة الف أردب غلة (٣٠٠ر٠٠٠ أردب قمح وفول وشعير)(٩٥) .

ويمكن اجمال علاقة ديوان النظر بديوان المفرد فى ثلاث نقاط كما يلى :

— عندما أقيم ديوان المفرد ، اخذ بعض اختصاصات ديوان النظر . فمثلا عملية استخراج النطرون ، كان يتم الحصول عليه من الطرانة بالبحيرة ، ومن فاقوس بالشرقية(٩٦) وظل ديوان النظر يحتكر استخراج هذا المعدن وبيعه للأجانب حتى ظهر ديوان

المفرد فسلب هذا الحق من ديوان النظر وكان الاستادار يشرف على استخراج النطرون وحمله للقاهرة والاسكندرية ثم يتولى عملية تخزينه فى الشون ثم بيعه ، وكان لديه مباشرون لاثبات الواصل والمبيع وعمل حساب بذلك(٩٧) .

— سبق القول عند الحديث عن ديوان الخاص أن جزءا من الخراج كان يجرى بديوان الوزارة والجزء الثانى يجرى فى ديوان الخاص اما الجزء الثالث من الخراج فقد كان يذهب الى ديوان المفرد(٩٨) . وبذلك شارك ديوان المفرد ديوان النظر فى الحصول على جزء من الخراج . ذلك المورد الذى يعتبر أول الموارد الشرعية — أى الموارد التى نص الشرع عليها — لديوان بيت المال أحد فروع ديوان النظر .

— عندما أنشىء ديوان المفرد قام بنفس الدور الذى قام به ديوان الخاص وقت ظهوره بعد الغاء الوزارة . الا ان ديوان المفرد هنا قام فى وقت كانت فيه الوزارة موجودة لذلك عمل السلطان برقوق على تقوية نفوذ هذا الديوان . لدرجة أنه جعل استاداره هو المتحكم فى كل شىء حتى فى الوزير وناظر الخاص ، وصار الأخيران يأتمران بأمره(٩٩) وانقسمت الوزارة فى تلك الفترة بين اربعة أشخاص :

(أ) كاتب الســـر :

واخذ عن الوزير التوقيع على القصص بالولايات والعزل فى دار العدل .

(ب) الاستادار :

أخذ التصرف فى جميع أرض مصر والاشراف على الدواوين وكشاف الاقاليم وولاياتها .

(جـ) ناظر الخـــاص :

أخذ كثيرا من الأموال الديوانية السلطانية لينفقها فى متعلقات الخزانة الســـــلطانية .

(د) الـــوزير :

بقى له التحدث فى المكوس ، وبعض الدواوين ومصــارف المطبخ ، ومراجعة نظار المال(١٠٠) .

وبســـبب تحكم ديوان المفرد ومتوليه فى كافة أمور الدولة المالية وتحــول معظم مــوارد بيت المـــال الى هذا الديوان رثى المقريزى(١٠١) بيت المال فى عبارة نصها :

« ثم تلاشى المال وبيت المال ، وذهب الاسم والمسمى ، ولا يعرف اليوم بيت المال من القلعة ، ولا يدرى ناظر بيت المال من هو » . وهذا دليل آخر على ان السلاطين المماليك كان اهتمامهم الأول هو مصالحهم الشخصية والحفاظ على قوتهم وان استخدموا وسخروا جميع أموال الدولة فى سبيل تحقيق هذا الهدف .

عـــلاقة ديوان النظر بديوان المظـــالم :

قضاء المظالم هو اقتياد المتظالمين الى التناصـــــف بالرهبة والقوة ، وقاضى المظالم هو المكلف تنفيذ ما عجز القضـــاة عن تنفيذه(١٠٢) كأن يكون الخصم صاحب سلطة ونفوذ أو يكون أحد رجال الدولة مثل الوالى أو صـــــاحب ديوان الخراج أو بيت المال(١٠٣) .

وليس المثير للدهشة ان ديوان النظر له علاقة بالقضاء حيث كان من الطبيعى ان يتولى القضاء نظارة الدولة أو وكالة ديوان

النظر أو الانصراف على أحد فروعه وهذا بحكم أنهم ينتمون جميعا الى طبقة المتعممين أو أرباب الأقلام .

وكان مجلس المظالم يتم ترتيبه على النحو التالى : السلطان فى الوسط يجلس على كرسى وعن يمينه يجلس قضاة المذاهب الأربعة ، يليهم وكيل بيت المال ثم المحتسب أما عن يسار السلطان فيجلس كاتب السر بعد الوزير اذا كان من أرباب القلم ثم يليهم ناظر الجيش ويليهم مجموعة من الموقعين كتاب الدست لتكملة الدائرة(١٠٤) هذا الى جانب عدد كبير من السلحدارية — أى سلاح داراية — والدوادارية والحجاب والأمراء .

من ذلك يتبين أنه كان هناك مسئول عن ديوان بيت المال ممثلا ديوان النظر فى مجلس المظالم بصفة دائمة هذا بالاضافة الى الوزير . وعن سبب وجود الوكيل هنا يمكن القول بأنه كان بمثابة مستشار للسلطان فى الشئون المالية ويبدو أن مباشرى المال غالبا ما تعسفوا فى تحصيل الضرائب مما ألجأ الناس الى قاضى المظالم لكى ينصفهم من هذا الظلم ، ومن ثم كان لابد لديوان بيت المال أن يرسل مندوبا من قبله لحضور هذه المجالس للرد على المسائل المتعلقة به .

كذلك يمكن تفسير وجود الوكيل فى هذا المجلس بأنه مندوب لتحصيل الأموال من ذوى الجاه المعارضين فى الدفع ، وذلك بعد الحكم عليهم من قبل قاضى المظالم وقد لخص الماوردى(١٠٥) وآخرين اختصاصات ناظر المظالم فى عدة نقاط هى :

١ — النظر فى تعدى الولاة على الرعية فيفكهم اذا تعسفوا ويعينهم اذا أنصفوا ، ويغيرهم اذا لم يمتثلوا .

٢ — النظر فيما يغتصبه العمال من أموال مخالفين فى ذلك القوانين المثبتة فى الدواوين ، فعليه استرجاع الأموال منهم اذا

كانوا قد استولوا عليها ، أو استردادها من ديوان بيت المال اذا كانوا قد دفعوها اليه .

٣ ــ مراقبة عمال الدواوين ، وملاحظة من تضخمت ثروته منهم ، وملاحظة الدخل والمصروف وتقويم ذلك .

٤ ــ النظر فى تظلم أصحاب الأرزاق ، اذا نقصت أموالهم او تأخرت وعليه رد مستحقاتهم اليهم .

٥ ــ رد المغتصب لصاحبه ، سواء استولى عليه السلطان او ذوو النفوذ .

٦ ــ الاشراف على الأوقاف العامة والخاصة ، ومنع التعدى عليها .

٧ ــ تنفيذ ما يعجز القضاة أو المحتسبون عن تنفيذه من احكام .

هذا الى جانب العديد من الاختصاصات الدينية الأخرى التى ترتبط بالشرع والدين منها عن النواحى الاقتصادية وبالنظر للأعمال السابقة يتضح انها ذات صلة أكيدة بديوان نظر الدولة المملوكية فالبند الأول الخاص بوقف تعدى الولاة على الرعية نجـده كان مطبقا فى عصر المماليك حيث تظلم أحد المستأجرين الى السلطان بيبرس واخبره بأنه يزرع أرضا تابعة للدولة بموجب عقد ايجار وقد انتهت مدة العقد ويرغب فى تركها الا أن القائمين عليها يرفضون اعفـاءه ، فأمر بيبرس بأحقيته فى عدم تجـديد العقـد وترك الأرض(١٠٦) . أما النقطة الثانية التى تتعلق برد ما يغتصبه العمال من أموال لأصحابها فيحكى أن بيبرس قضى لأحد المستأجرين لأرض الدولة بتخفيض نسبة الايجار ، بعد أن تحقق من ان بيت المال يطالبه بايجار مرتفع(١٠٧) . كذلك أمر السلطان السعيد ابن

السلطان بيبرس برفع احدى الضرائب التى قررت من قبل لمواجهة احدى الحملات العسكرية وذلك عندما اشتكى اليه سكان المدينة فى دمشق عندما كان يرأس احدى جلسات المظالم بها عام ٦٧٧ هـ/١٢٧٨ م(١٠٨) وبالنسبة لرد المغتصب فقد اشتكى أحد الرجال للسلطان بيبرس من أن سلفه أيبك اغتصب بستانه ، فلما تحقق بيبرس من ذلك أعاده اليه(١٠٩) وفى مجال الأوقاف فقد تقدم أحد المدرسين للسلطان بيبرس فى مجلس المظالم وادعى بأن قاضى قضاة الحنفية بمصر رفض تعيينه فى احدى المدارس الخاضعة لاشرافه ، ولما تحقق السلطان من الشكوى وجد عدم صحتها فامر بضرب الشاكى بالكرباج(١١٠) .

كذلك نظر قاضى المظالم فى أمر العملة وما تتعرض له من تزييف ، ونظر فى الأملاك والايجارات والأسعار والتركات(١١١) وهذه أمور كلها تتصل بالنواحى الاقتصادية والمالية التى يشرف عليها ديوان النظر .

وقضاء المظالم بذلك يعتبر من النظم الرادعة ، التى توقف الظلم وتقيم العدل وهو يشبه عندنا حاليا القضاء الادارى(١١٢) أو « قضاء الاستئناف »(١١٣) ومازال معمولا به حتى اليوم فى المملكة العربية السعودية .

علاقة ديوان النظر بنظام الولاية « الشرطة » :

ما من دولة قامت فى مصر الاسلامية الا قام معها رجال كانت مهمتهم حراسة أمن الدولة الداخلى وهم من عرفوا باسم الشرطة . فهم حفظة الأمن فى البلاد وصاحب الشرطة هو رئيسها . وربما جاء اسمهم من الشرط أى العلامة(١١٤) بمعنى أنهم اتخذوا لأنفسهم شرطا أو علامات لتميزهم عن غيرهم ، وهذا

ما يتضح بسهولة عند رؤية صورهم أو مجسماتهم المقامة فى المتاحف التاريخية .

وعلى هؤلاء الجند اعتمد الخلفاء والولاة فى استتباب الأمن وحفظ النظام ، والقبض على الجناة والمفسدين(١١٥) وغير ذلك من الأعمال الادارية التى تكفل سلامة الجمهور . وفى عصر المماليك عرف صاحب الشرطة باسم « الوالى » ومن ثم عرفت الشرطة باسم « الولاية »(١١٦) . وكذلك عرف صاحبها باسم « والى حرب »(١١٧) وكان يوجد بمصر فى عصر المماليك ثلاثة ولاة للشرطة : الأول والى القاهرة ، والثانى والى الفسطاط أو مصر ، والثالث والى القرافة ، وتولى كل وال حكم منطقته وضواحيها ، أما والى القرافة فكان يحكم فى قرافة القاهرة والفسطاط بمراجعة والى الفسطاط ثم بعد ذلك ضمت ولاية القرافة الى والى الفسطاط وأصبحتا ولاية واحدة(١١٨) وبسبب اتساع مسئوليات والى الشرطة والمنطقة التى يحكمها ، فقد اتخذ له مساعدين وأعوانا عرفوا باسم الأعوان والخفراء والعسس ، والسجانين ، والمشاعلية ، وقد عرف نائبه باسم « والى الطواف »(١١٩) .

والشرطة شأنها شأن الحسبة من حيث علاقتها بديوان النظر ، لذلك كانت الشرطة والحسبة تسندان لشخص واحد فى معظم الأحيان . حيث تسند حسبة القاهرة الى والى القاهرة ، وحسبة مصر الى والى مصر(١٢٠) . وكان من اختصاص الشرطة الاشراف على المكاييل والموازين ودار العيار ، والنقود ، هذا الى جانب قيامها باخماد الثورات والفتن واطفاء الحرائق(١٢١) . وبالطبع كانت كل الجوانب السابقة ذات اتصال وثيق بديوان النظر ، حتى أن فى اخماد الحرائق ما كان يوفر على بيت المال الكثير من الأموال التى تذهب كتعويضات واعانات للمنكوبين .

والى جانب ذلك قام صاحب الشرطة بالمشاركة فى جمع الضرائب والرسوم لبيت المال(١٢٢) . وبجانب هذا العمل الاقتصادى قام أيضا بتنفيذ أحكام المصادرات التى يحكم بها على موظفى الدولة . ومن المعروف أن هذه المصادرات كان غالبها لصالح الدولة وتذهب حصيلتها الى الخزانة أحد فروع ديوان النظر .

وقد شهد عصر المماليك العديد من الأزمات الاقتصادية ، والمجاعات ، والأوبئة(١٢٣) . وكان على والى الشرطة آنذاك مواجهة تلك الأزمات ، ومنع الاضطرابات ، ومراقبة المكاييل ، ومستوى الأسعار ، وعدم السماح بارتفاعها لذلك اضطر أحيانا الى فرض التسعير الجبرى(١٢٤) . وقامت أيضا الشرطة بمساعدة ولاة الاقاليم فى تحصيل الضرائب من التجار(١٢٥) . كما كان على والى الشرطة أن يجمع أخبار ولايته يوميا من خلال نوابه ، ثم يعرض هذه الأخبار على السلطان ليكون على دراية بما يحدث فى دولته(١٢٦) . ومن جملة ما كان يوصى به والى الشرطة : محاربة الخمر وتجارها وكذلك الحشيش ، ومطاردة مزيفى العملة وتطبيق الحد عليهم(١٢٧) . وبالطبع تجىء محاربة الخمر وغيرها من المحرمات فى الوقت الذى يلغى فيه السلطان الضرائب المقررة عليه ويأمر بابطال ذلك .

أما بالنسبة للحدود التى كانت تطبق فى عصر المماليك فنجدها قد تنوعت واستجد منها أشياء كثيرة لم تكن موجودة من قبل . ومن هذه العقوبات الحد والتعزير(١٢٨) . وقد أقيم الحد على المفرط فى فروض الله وأركان الاسلام ، وكانت عقوباته الرجم ، وقطع بعض الأعضاء كما نصت على ذلك الشريعة وكتب الفقه . أما التعزير فهو أيضا من طرق التأديب لكنه أخف وطأة من الحد ،

وكانت عقوباته التوبيخ والتشهير والضرب والنفى . أما العقوبات التى استجدت فى عصر المماليك فهى : القتل بالنمجاة(١٢٩) ، ودق الضروس فى الرأس ، ووضع الأصابع فى زيت مغلى ثم اشعالها، والتوسيط(١٣٠) ، والعصر(١٣١) ، والتسمير(١٣٢) ، هذا الى جانب السجن ، وكذلك كان هناك الضرب بالمقارع ، ويبدو أن هذه الوسيلة كانت تسبب الما شديدا للمحكوم عليه ، لذلك أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أمرا بابطال الضرب بها(١٣٣) . الا انها عادت بعد وفاته مرة أخرى .

مما سبق يتضح أن الشرطة كان لها دور اقتصادى مرتبط بديوان النظر ، وان كان هذا الدور ليس جوهريا فانه مهم فى احكام قبضة الديوان على الموارد ، والحفاظ على عملاته ، والتخفيف من نفقاته التى كانت تذهب فى القضاء على الثورات أو الحرائق . ويبدو من ذلك أن دور الشرطة يقارب دور الحسبة وما كانت تؤديه من أعمال ذات صلة بديوان نظر الدولة المملوكية .

لعله بعد هذا العرض يكون قد اتضح مدى علاقة ديوان النظر بغيره من الدواوين والنظم الأخرى . ولعل من الجدير بالذكر هنا أنه قد اقتصر على بيان علاقة ديوان النظر بالدواوين الأخرى التى لا تعتبر فروعا له . أما الدواوين الأخرى التى تعتبر فروعا أو روافد لديوان النظر فقد آثرنا عدم الحديث عنها لما ورد عنها من معلومات خلال فصول الرسالة تكفى لبيان أوجه العلاقة بينها وبين ديوان النظر المملوكى . يبقى بعد ذلك كلمة أخيرة وهى أن ديوان النظر لم تخل ارتباطاته مع جميع النظم والدواوين القائمة فى الدولة مشكلين فى ذلك نظاما اقتصاديا متينا وفريدا تفخر به الوزارات المالية الحديثة . وساعد ديوان النظر على تحقيق ذلك هيمنته على جميع موارد الدولة المملوكية : الشرعى منها ، وغير الشرعى ، وهذا ما يدور عنه الفصل القادم .

هوامش الفصل الثانى

(١) Pool. S.L. : Op. Cit., P. 248.

(٢) المقريزى الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٢٤ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٢٩ ، Encyclopaedia of Islam : Vol. 2, P. 326.

(٣) القلقشندى : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٩٥ .

(٤) الخالدى : المصدر السابق ، ورقة ١٠ .

(٥) كان لديوان الانشاء عدة موظفين هم : كاتب السر وهو ناظر الديوان ، يليه نائب عنه ينوب فى الرد على الرسائل والاشراف على أوراق المكاتبات ، هذا الى جانب كتاب الدست وهم كتاب الديوان وسموا بالموقعين ، ويرجع سبب تسميتهم بكتاب الدست نسبة الى دست السلطان وهى المرتبة التى يجلس عليها وهم من حوله للكتابة ، ويليهم كتاب الدرج وعليهم الرد على ملاحظات كتاب الدست وناظر الديوان ، وسموا بذلك بسبب تحريرهم كتبهم على دروج وهو ورق مستطيل مركب من عشرين وصلا متلاصقة ، هذا الى جانب الدوادار مساعد السر .

القلقشندى : المصدر نفسه ، ص ١٣٧ ، الخالدى : المصدر السابق ، ورقة ١٢٥ ، المقريزى : المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ : العمرى : مسالك الأبصار ص ١١٩ ، ابن شاهين الظاهرى : المصدر السابق ص ٩٨ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ص ٨٤ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ق ١ ، ص ٣١٠ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٧٢ ، ٤٨٧ ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٤٣ ، ٧٥ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٧ ، على ابراهيم حسن : دراسات ، ص ٢٤٧ ، ماجد : المرجع السابق : ص ٥٥ . Quatremere : Op. Cit., T 1 . P. 118 , 175.

(٦) النويرى : المصدر السابق ، ص ١٩١ — ١٩٢ .

(٧) ابن شيث : معالم الكتابة ، ص ٢٦ .

(٨) شاهد الخزانة هو ما يشهد بمتعلقاتها . وقد سبق التعريف بهما فى الفصل الاول . القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣١ .

(٩) العمرى : التعريف ، ص ٧٥ ، ٨٤ ، ٩٣ ، ١١٥ ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٥٧ .

(١٠) الخالدى : المصدر السابق ، ورقة ١٠٨ — ١٠٩ .

(١١) ابن شيث : المصدر نفسه ، ص ٤٣ .

(١٢) المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ٢١٣ .

(١١٣ قســــم العمرى الناس فى عهده الى خمس طبقات (أ) ارباب السيوف ، (ب) ارباب الأقلام ومنها الوزارة وكتابة السر ونظر الدولة ، (ج) العلماء كالقضاة والمحتسب ووكيل بيت المال ، (د) العامة ، ومن الفئات الثلاث الأولى كان يتكون اهل الدولة الذين يعتمدون فى معاشهم عليها . العمرى : مســـــالك الابصار ، ص ٤٩ ــ ٥٠ .

(١٤) قسم المقريزى الناس فى عهده الى سبعة اقسام : (أ) اهل الدولة وهم اصحاب السيف ، (ب) التجار ، (ج) العامه والسوقة ، د ــ اهل الفلح ، (هـ) الفقراء ، (و) ارباب الصنائع والمهن ، (ز) ذوو الحاجة وهم السؤال . المقريزى : اغاثة الأمة ، ص ٧٢ ــ ٧٥ .

(١٥) المثال : اول ما يكتب من الوثائق اللازمة لولاية شخص جديد على الاقطاع . المقريزى السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤٤ ، حاشية(٦) .

(١٦) الاسدى : المصدر السابق ، ص ٧١ ، المقريزى : السلوك ج ١ ق ٢ ، ص ٤٩٠ حاشية (٣) ع القلقشندى : المرجع السابق ج ١٣ ، ص ١٥٤ ، النويرى المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٩ ، شوملط : المرجع السابق ص ١٢٢ — ١٢٣ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٣١ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٥ — ١٤٦ ، مارخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (سلسلة الــ ١٠٠٠ كتاب ، كتاب رقم ٢٧٩ ، القاهرة ١٩٦٠ ص ٢١٧ ،

Pollak : Op. Cit., PP. 20 -- 21 , Demombyens : Op. Cit., PXLIV.

(١٧) السيد عبد العزيز سالم : التاريخ والمؤرخون العرب) الاسكندرية ١٩٨١) ص ١٣٩ ، حسين عبد الرحيم عليوة : الكتابات الاثرية العربية دراســـة فى الشكل والمضمون (ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٨ م) ص ٢٧ حاشية (٧) .

(١٨) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر (ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠) ، ص ١١ .

(١٩) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٨ ، السيد سالم : المرجع نفسه .

(٢٠) الدوادار : اسم فارسى مكون من لفظين : دواه وهى دواية الحبر ودار : بمعنى المنزل أو القصر ، أو الدار والمعنى ممسك أو حامل الدواة . وصاحب هذه الوظيفة عليه تبليغ الرسائل من والى السلطان وتقديم البريد ، ويأخذ الخط على عامة الكتب والمناشير وتراوحت رتبته ما بين أمير عشـــــرة وأمير الف . القلقشندى . المرجع السابق ، جـ ٤ ، ص ١٩ ، حـ ٥ ص ٤٦٢ ، المقريزى : الخطط جـ ٢ ، ص ٢٢٢ ، السبكى : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١١٤ ، عبد المنعم محمد حسنين : قاموس الفارسيه (ط ١ ، نشر دار الكتاب المصرى واللبنانى ، القاهرة ، بيروت ١٩٨٢ م) ص ٢٣٢ ، ٢٦٤ .

(٢١) الخالدى : المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٩٥ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، النويرى : المرجع السابق ، حـ ٣ ، ورقة ١٤ ، ابن مماتى : المرجع السابق ، ص ١٥ ، على حسن : المرجع نفسه ص ٢٥٤ ، ماجد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ٧٧ .

(٢٢) حسين عليوة : المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢٣) Ira. M. Lapidus : Muslim Cities and Islamic Societies (in : Middle Eastern Cities, California 1969) P. 53.

(٢٤) الخانقاه : لفظ فارسى يعنى المائدة أو المكان الذى يأكل فيه الملك ، ثم اطلق اللفظ على الدور الضخمة التى يقوم على انشائها الملوك والأمراء من أجل ايواء غرباء المسلمين ، وتعنى أيضا رباط الصوفية : أى مكان ايوائهم وانقطاعهم للعبادة . المعجم الوجيز ، ص ٣١٢ ، عبد النعيم حسنين : قاموس الفارسية ، ص ٢١٣ ، عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول (ط ١ ، القاهرة ١٩٤٧) ص ١٠٤ والخانقاه الصلاحية وترجع الى العصر الفاطمى ، بناها شخص يدعى عنبر وملقب بسعيد السعداء ، وسكنها الصوفية : واهتم بها السلاطين بعد ذلك وبنوا لها مئذنة ووقفوا عليها البلاد ، المقريزى : المرجع نفسه ص ٤١٥ .

(٢٥) ابن دقماق : الانتصار ، جـ ٤ ، ص ١٢٨ .

(٢٦) ابن دقماق : المرجع السابق ، جـ ٥ ، ص ٧١ .

(٢٧) Muir. W. : The Mamlouke or Slave Dynasty of Egypt (Amsterdam 1968) P. 229.

(٢٨) السيوطى : الانصاف فى تمييز الأوقاف (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢ ، مجاميع فقه حنفى) ورقة ٣٦١ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢٩) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ ، ٤٢١ ، ج ١ ، ص ٩٠ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٠٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ج ١ ، ق ٢ ص ٣٨٧ ، ٢٣٥ — ٢٣٦ ، ج ٢ ص ١٧١ ، ج ٣ ص ١٤ ، ٨٥ ، عبد الغنى محمود عبد العاطى : التعليم فى مصر زمن الأيوبيين والمماليك (دار المعارف بدون تاريخ) ص ١٥٤ .

(٣٠) ابن شاهين : المرجع نفسه ، ص ٣١ .

(٣١) المقريزى : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٥ .

(٣٢) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ص ٣٠٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٨٤ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٣٥ ، ٣٨٦ ، ج ٢ ، ص ١٧١ ، ج ٣ ، ص ١٤ ، ٨٥ ، المقريزى : المرجع السابق ج ١ ص ٩٠ ، ج ٢ ص ٤٢١ ، عبد الرحمن محمود عبد التواب : قايتباى المحمودى (سلسلة الاعلام رقم ٢٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨) ص ٥٠ .

(٣٣) محمد أمين : الأوقاف ، ص ٧٢ .

(٣٤) وثيقتا وقف السلطان قايتباى رقم : ٨٨٦ ، ٨٨٩ وقف ، دراسة وتحقيق محمد أمين : المرجع نفسه ، ص ٩٥ .

(٣٥) ماجد : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٣٦) السيد سالم : المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(٣٧) على محمد الشاذلى الخولى : دور المساجد التاريخى فى التثقيف العلمى (القاهرة ١٩٦١) ص ٣٢ وقد حدد المقريزى — الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ — عدد المساجد بـ ١٣٠ مسجدا ، أما ابن شاهين — المرجع السابق ص ٣١ — فحددها بألف مسجد ، بينما القلقشندى عجز عن احصائها — المرجع السابق ج ٣ ، ص ٢٤٣ — ، أما ابن دقماق — المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٩٢ — احصاها بـ ٤٧٨ مسجدا وقال ان مساجد مصر عددها ٣٦ مسجدا ، وانظر ايضا سامى أحمد عبد الحليم : مسجد الأمير آق سنقر الناصرى (مجلة آداب المنصورة ، عدد ٣ ، ٤ ، ١٩٨٢) ص ٢٦٣ .

(٣٨) المرجع السابق : ص ٨١ ، ابن أيبك الدوادارى : المرجع السابق ، ج ٨ ، (تحقيق أولرخ هارمان — القاهرة ١٩٧١) ، ص ١٢٢ .

(٣٩) البيمارستان : كلمة فارسية مشتقة من لفظى : بينما رؤية مريض ، وستان وتعنى المكان أو المواطن أى المكان الذى يوجد فيه المرضى وهو ما نسميه بالمستشفى وأول بيمارستان أقيم فى الاسلام كان فى عهد الامويين فى زقاق القناديل دار أبى زبيد ثم فى عهد الطولونيين اقيم البيمارستان العتيق أو الأعلى اقامه احمد ابن طولون ٢٥٩ هـ ووقف عليه عدة جهات ثم أقام محمد بن طغج الاخشيد البيمارستان الأسفل ٣٤٦ هـ ووقف عليه حوانيت وقيساريات وغيرها ، ثم فى عهد الأيوبيين أقيم بيمارستان سمى بالعتيق أقامه السلطان صلاح الدين الأيوبى ٥٧٧هـ ووقف عليه العديد من الرباع . ابن دقماق : الانتصار ، جـ ٤ ، ص ٩٩ ، المقريزى ، جـ ١ ، ص ٤٠٧ .

(٤٠) محمد أمين : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٤١) لمزيد من التفاصيل عن البيمارستان المنصورى واقسامه واوقافه ونظام العمل به يرجع الى الوثيقة رقم ٢/١٥ محكمة ، والوثيقة ١٠١٠ أوقاف ، والوثيقه ١١٠١١ أوقاف والمحفوظه بدمترخانة وزارة الأوقاف بالقاهرة وقد قام بدراسة هذه الوثائق ونشرها محمد أمين فى تذكرة النبيه للحسن بن عمر ، جـ ١ ص ٢٩٥ — ٣٩٦ .

(٤٢) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٣ ص ٤٦٠ ، المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ، ص ٨٤٤ .

(٤٣) محمد أمين : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٤٤) أحمد عبد الرازق ، البذل والبرطلة ، ص ٩٩ .

(٤٥) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٦٩ .

(٤٦) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٣١ ، (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٥١ ، معارف عامة ، ميكروفيلم ٤٣٣٣٠) ورقة ٢٠ — ٢١ ، الأسدى : المرجع السابق ص ٨٢ .

(٤٧) المقريزى : المرجع نفسه ، ص ٢٩٦ .

(٤٨) المقريزى : المرجع نفسه .

(٤٩) سهام مصطفى أبو زيد : الحسبة فى مصر الاسلامية من الفتح العربى الى نهاية العصر المملوكى (الهيئة المصرية العامة للكتاب ٩٨٦) ص ٤٣ .

(٥٠) الماوردى : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥ ، القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٧ ، المقريزى : المرجع السابق ،

ج ١ ، ص ٤٦٣ ، نتحية النبراوى ، تاريخ النظم ، ص ١٠١ ، ماجد : المرجع السابق ، ١١٤ .

(٥١) آل عمران : آية ١٠٤ .

(٥٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ١٤٩ .

(٥٣) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٩٢ .

(٥٤) المسبكى : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، العمرى : التعريف ، ص ١٢٤ ، السيد سالم : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ ، الخربوطلى : المرجع السابق ، ص ٤٨ ، عاشور : مصر ، ص ١٥٥ ، على حسن ، حسن ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٥٥) الأوجاقية : مفردها أوجاقى وهو لفظ أعجمى ويقصد به من يتولى ركوب الخيل للتسيير والرياضة . القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٥٤ ، العمرى : مسالك ، ص ٩٧ ، ١٠٣ . ويسميهم الوشاقية .

(٥٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٢٦ ، ٢٩٨ ، ويذكر الأسدى المرجع السابق ، ص ١٤٢) أن مصر كانت فى الأصل ١٠٣ كور ، وفى عهده كانت ٨٤ كورة وكانت تحتاج فى كل عام الى ٣٦٠٠٠٠ اردب قمح ، ويرى الأسدى أن ذلك كان يمكن جمعه من كورة واحدة ، وكان على المحتسب مراقبة سعر هذا القمح لكن مع كثرة الغلال كان سعر الخبز مرتفعا فهنا يجىء دور المحتسب ويبحث عن الغلال المخبأة فاذا ما عثر عليها وجد صاحبها كتب عليها بعض أسماء الأعيان وادعى أنها ليست ملكه بل يطالب ناظر الحسبة ، بغلال جديدة لكى يوفى ما عليه من دقيق ، فاذا اكتشف المحتسب خيانة هذا التاجر ضربه ، أما اذا قدم التاجر رشوة للمحتسب واعوانه أعفى من العقاب وهذا يدل على أن الحسبة رغم أنها كانت مهمة لديوان نظر الدولة فانها كانت من العوامل التى أدت الى انهيار الاقتصاد أحيانا وقتذاك .

(٥٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٧ .

(٥٨) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ١٥٧ ، ٣٢٩ .

(٥٩) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٣٠٣ .

(٦٠) العمرى : مسالك الأبصار ، ص ١١٤ ، ١٢٢ .

(٦١) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٣٨٧ .

(٦٢) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٩ .

(٦٣) ابن خلدون : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٦٤) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٧ ، الخالدى : المرجع السابق ، ورقة ١٣٣ ، ابن دقماق : المرجع السابق ، ص ٢ .

(٦٥) القلقشندى : المرجع نفسه ، ص ١٩٣ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٣١ ، العمرى : التعريف ، ص ٧٥ ، مسالك ص ١٧٧ .

(٦٦) عبد الرحمن الشيزرى : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة (تحقيق السيد الباز العرينى ، القاهرة ١٩٤٦) ، ص ١٠٧ .

(٦٧) عبد الباسط بن خليل بن شاهين الملطى : نزهة الأساطين فيمن ولى مصر من السلاطين (ط ١ تحقيق محمد كمال الدين عز الدين على ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م) ص ٩٨ .

(٦٨) الهيله : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .

(٦٩) ابن اياس : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٧ ، الأسدى : المرجع السابق ، ص ١٣٧ ، سهام : المرجع السابق ص ١٨٣ ،
Rabie. H.M. : The Financial system of Egypt
564 — 741 (London 1972) P. 106.

(٧٠) عبد الرحمن محمود : قايتباى ، ص ١٢١ .

(٧١) Rabie : Op. Cit., P. 106.

(٧٢) الضمان : مفردها ضامن ، وهو الكفيل أو الملتزم ، الذى يتولى لحسابه . جمع ضريبة من الضرائب التى يفرضها السلطان ، ويضمن فى مقابل توليه ذلك مبلغا معينا من المال يدفعه للجهة المختصه سنويا . المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ، ص ٩٥٣ (ح) (١) ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٨٢ ، المعجم ، ص ٣٨٣ ، الباشا : الفنون ، جـ ٢ ، ص ٧٢٥ .

(٧٣) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٥٢ .

(٧٤) القلقشندى : المرجع نفسه ، الخالدى : المقصد ، ورقة ١٣٦ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، الأسدى : المرجع السابق ، ص ٧٢ ، ماجد : المرجع السابق ص ٧٩ .

(٧٥) عاشور : مصر ، ص ١٥١ .

(٧٦) استيفاء الخاص ، مكلف بمراجعة حسابات الديوان وضبطها . الخالدى : المرجع السابق ، ورقة ١٣٦ ، القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ١١ ، ص ٣٥٨ .

(٧٧) ناظر ثغر الاسكندرية : له الاشراف على ما يصل الى الميناء من تجارة ، وصرف ريعها على الجند وباقى الجهات . ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، الخالدى : المرجع نفسه .

(٧٨) ناظر مواريث الخاص : يتحدث فى اسماء الترك وابنائهم ومواريث اهل بلاد الخاص ، الخالدى : المرجع نفسه .

(٧٩) ناظر الكارم : الكارم اصـــلها الكانمى نسبة الى الكانم لفرقة من السودان كانوا بمصر يتاجرون فى البهار المجلوب من اليمن فعرف بهم . وناظر الكارم هو المشرف على جباية ضريبة البهار ومرجعه الى ناظر الخاص . الخالدى : المرجع نفسه ، ماجد : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٨٠) رغم أن هذه المهام لم ترد صراحة فى أعمال الوزير لمانها ذكرت فى تقسيم منصبه بعد الغاء الوزارة مما يدل على انه كان يباشرها ومن ذلك انظر المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، ابن شاهين : المصدر السابق ص ٩٤ .

(٨١) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٠ .

(٨٢) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٩٤ .

(٨٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، ابن شيث : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٨٤) ابن اياس : ج ١ ق ١ ، ص ٤٤٤ .

(٨٥) المقريزى : الخطط ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، العمرى : مسالك ، ص ١٢١ .

(٨٦) المقريزى : المرجع نفسه ، العمرى : المرجع نفسه .

(٨٧) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٤٤ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٤ ، ١٦٠ .

(٨٨) الأتابكية : تتألف من كلمتين تركيتين : أطا بمعنى أب ، وبك بمعنى السيد أى السيد الأب أبى الأمراء ومهمته الوصاية على أولاد السلطان وتربيتهم وفى عصر المماليك أطلق على القائد العام لجيوش الدولة . القلقشندى : المرجع السابق ج ٤ ، ص ٢٠ ، الباشا : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣ — ١١ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٢٣ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٠ .

(٨٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٢ .

(٩٠) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٩١) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٦٤ .

(٩٢) المرجع السابق : ج ٣ ، ص ٤٥٢ .

(٩٣) ماجد : المرجع السابق ، ص ٤٩ ، على حسن : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ حاشيه رقم (٣) .

(٩٤) ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، القلقشندى : المرجع السابق ج ٣ ، ص ٤٥٣ ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1. P. 187.

(٩٥) ابن شاهين : المرجع نفسه .

(٩٦) ابن مماتى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ابن شاهين ، المرجع نفسه ص ٣٥ ، ماجد : المرجع نفسه ، ص ٧٦ ، على حسن : المرجع نفسه ، ص ٣١٢ عاشور : مصر ، ص ٢١٦،
Omar Toussoun : Etude sur le Wadi Natroun, ses Moines et se couvents (Aleandrie, 1931) PP. 8 — 10.

(٩٧) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ .

(٩٨) القلقشندى : المرجع نفسه ، ص ٤٥٢ .

(٩٩) المقريزى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

(١٠٠) المقريزى : المرجع نفسه ، ص ٢٢٤ .

(١٠١) المرجع نفســــه .

(١٠٢) الماوردى : الاحكام السلطانية ، ص ٦٩ ، وأخذ المسلمون قضـــاء المظالم عن الساسانيين وأول من نظر فيه من الخلفاء هو على بن أبى طالب ثم ظل من بعده فى عهد الأمويين وكذلك العباسيين ثم باقى الدويلات المستقلة بمصر حتى عهد المماليك ، فاهتموا به وحددوا له أياما ليجلسوا فيها للحكم بين الناس للمزيد عن ذلك يرجع الى : المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ ، سامى أحمد عبد الحليم : قضاء المظالم فى عصر الدولة العباسية (بحث بمجلة كلية الآداب جامعة المنصورة ، عدد ٥ مايو ١٩٨٤) ص ١٧ — ٢٩ حمدى عبد المنعم : ديوان المظالم نشأته وتطوره واختصاصاته مقارنا بالنظم القضائية الحديثة (ط ١ ، دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ص ١٩٨٣) ، ص ٤٩ — ٩٦ .

(١٠٣) سامى عبد الحليم : المرجع نفسه ، ص ٦ — ٧ .

(١٠٤) العمرى : مسالك ، ص ١٠١ ، المقريزى : المرجع نفسه ، حمدى عبد المنعم المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(١٠٥) المرجع السابق ، ص ٧١ — ٨٤ ، النويرى : المرجع السابق ج ٦ ، ص ٢٧١ ، حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٢٢ — ١٣٦ ، سامى عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٥٠ — ٥٣ .

(١٠٦) حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(١٠٧) المرجع السابق : ص ١٢٧ .

(١٠٨) المرجع السابق .

(١٠٩) حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(١١٠) المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(١١١) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ — ٢٠٦ .

(١١٢) عمر شريف : المرجع السابق ، ص ١٤٦ — ١٤٧ .

(١١٣) سامى عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٦ .

(١١٤) البطليوسى : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٩ ، القلقشندى : المرجع السابق ج ٥ ، ص ٤٥٠ ، المعجم الوجيز ، ص ٣٤٠ ، الخربوطلى : المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(١١٥) البطليوسى : المرجع نفسه ، على ابراهيم حسن ، حسن ابراهيم حسن : المرجع السابع ، ص ٢٣٣ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(١١٦) ابن أيبك الدوادارى ، كنز الدرر ، ج ٨ ، ص ١٠٦ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٢ ، القلقشندى : المرجع السابق ، المقريزى : المرجع نفسه ، ص ٢٢٣ ، ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ق ١ ، ص ٣٢٤ ، ٥١٥ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٩ ، ٨٥ ، ٨٨ ، على ابراهيم ، حسن ابراهيم ، المرجع السابق ص ٢٣٥ .

(١١٧) العمرى : التعريف ، ص ١٠١ ، على ابراهيم ، حسن ابراهيم : المرجع نفسه ، ص ٢٣٤ .

(١١٨) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٣ ، ماجد : المرجع السابق ص ١٣٢ .

(١١٩) الأسدى : المصدر السابق ، ص ٣٥ ، ابن شاهين : زبدة ، ص ١٣٠ ، القلقشندى : المرجع السابق ج ٤ ، ص ٦٠ ، المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ، ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٧٩ ، ج ٢ ، ص ٥٤ ، ٣١٢ ، ج ٥ ، ص ٥٤ ، ماجد : المرجع نفسه ، على ابراهيم ، حسن ابراهيم : المرجع نفسه ، الخربوطلى : المرجع السابق ، ص ٥٠ ، احمد عبد السلام : الشرطة فى مصر الاسلامية (ط ١ ، القاهرة ١٩٨٧) ص ١٦٧ .

(١٢٠) بدر الدين محمود العينى : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (ج ١ ، تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصريه العامة للكتاب ١٩٨٧) ص ٣٧٥ ، السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٢٦٢ ، القلقشندى : المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٢١٠ ، المقريزى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ ، ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(١٢١) أحمد عبد السلام : المرجع السابق ،ص ٢٣٩ .

(١٢٢) أحمد عبد السلام : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(١٢٣) المقريزى : اغاثة الأمة ، ص ٣٢ ، ابن خلدون : المرجع السابق ، ص ٣٠١ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١١١ ، ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٢٤ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦، ١٢ ، ٦٧ ، ١١٢ ، محمد حمدى المناوى : نهر النيل فى المكتبة العربية (القاهرة ١٩٦٦) ، ص ١٩١ — ١٩٢ ،

Quatremere : Op. Cit., P. V.

(١٢٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٦٩ ، ج ١١ ص ٦٥ ، المقريزى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٠٥ ، البطليوسى : الاقتضاب ، ج ١ ، ص ١٥٩ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٥٤ ، قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ١٩٤ ، محمد جمال الدين سرور : دولة بنى قلاوون فى مصر الحالة السياسية والاقتصادية فى عهدها بوجه خاص (القاهرة ١٩٤٧) ، ص ١٠٨ ، أحمد عبد السلام : المرجع السابق ، ص ١٩٧ ،

(١٢٥) ابن تغرى بردى : المرجع السابق ، ج ٨ ، (دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٩) ، ص ٧١ .

Quatremere. Op. Cit., T. 1, P. 232.

(١٢٦) العمرى : مسالك ، ص ١٠٦ القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٦٠ .

(١٢٧) العمرى : التعريف ، ص ١٠٢ ، السبكى : معيد النعم ، ص ٤٠ .

(١٢٨) الماوردى : المرجع السابق ، ص ١٩١ ، ابن خلدون : المرجع السابق : ص ٢٢٢ .

(١٢٩) الدمجاة : خنجر صغير مثل السيف ، عبد النعيم حسنين : قاموس الفارسية ، ص ٧٦٦ ،

Quatremere : Op. Cit., T. 11 P. 202.

(١٣٠) التوسيط : وضع الشخص على خشبة تشبه الصليب ، بعد تجريده من ملابسه ، ثم يضربه صاحب السيف بشدة فيقسم جسمه الى نصفين من الوسط . ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٠٠ ،

Ibid : I. P. 72 N 103.

(١٣١) العصر : نوع من التعذيب يوقع على المذنب ، أو من يقع عليه غضب السلطان ، مكان يحضر له آلة تسمى المعصرة يمكنها عصر اى جزء من جسمه ، او تضغط عليه بشدة ، مما يسبب له ألما مبرحا . ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٣٦٦ ، ٣٧٩ .

(١٣٢) التسمير : وقد دكره ابن اياس (المرجع نفسه) عند حديثه عن العصر ، لكن يبدو أن التسمير مثل التوسيط (ماجد : المرجع السابق ، ص ١٣٤) ؛ وربما يكون معناه دق المسامير فى جسد المحكوم عليه .

(١٣٣) الخالدى : المقصد ، ورقة ٧٣ .

ولمزيد عن أنواع العقاب السابقة انظر :

المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٣ ، السخاوى : المرجع السابق ، ص ١٤٦ ، ١٧٦ ابن تغرى بردى : المرجع السابق : ج ٩ ، ص ٩٢ حاشية (٢) ، ابن اياس : المرجع السابق : ص ٣٧٩ ، ٣٩٩ ، ٤٢٥ ، العمرى : التعريف ، ص ١٢٤ ، الأسدى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ابن ابيك : كنز الدرر ، ص ٧٠ ، ١٠٧ ، ٢٥٨ ، عمر شريف ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ ، سرور : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، ماجد : المرجع نفسه ، على حسن : دراسات ، ص ٣٠٩ ،

Pool : Op. it., P. 494.

***

الفصـــــل الثـــالث

مــوارد ديــوان النظر المملوكى

تعتبر الموارد المالية من أهم الركائز التى تقوم عليها الدول ، ومن ثم فقد ازدادت عناية الدول بها ، وعملت على تنويعها والاكثار منها .

وفى عصر دولة المماليك بمصر تحمل ديوان النظر وروافده عبء جباية هذه الموارد ، والاحتفاظ بها لمواجهة نفقات الدولة الكثيرة . وقد درج الكتاب(١) على تقسيم تلك الموارد الى نوعين :

(أ) موارد شرعية « دورية » .

(ب) موارد غير شرعية « غير دورية » .

ولعل السبب الذى حدا بهؤلاء الى هذا التقسيم هو «الشرع» حيث اعتبروا أن الضرائب التى نص الشرع على دفعها — كالزكاة والجزية وغيرها — هى ضرائب شرعية ، واما ماعداها من ضرائب فرضها الحكام على أوجه نشاطات الدولة الأخرى فتعتبر ضرائب غير شرعية لأن القرآن الكريم والسنة لم ينصا عليها .

كما يمكن القول بأن الموارد الشرعية تعتبر دورية لأنها تجبى فى مواعيد محددة من كل عام ، أما الموارد غير الشرعية فيمكن أيضا أن يقال عنها انها غير دورية لعدم معرفة وقت محدد لجبايتها بل أيضا لفرضها .

وقدمنا على عرض للموارد المالية فى عصـــــــر دولة المماليك بمصر :

اولا ــ **الموارد الشرعية** : وهى سبعة أنواع :

١ ــ الخـــــراج :

وهو ما يخرج من غلة الأرض(٢) . ويعنى أيضا المال الذى يحصل فى أوقات معينة(٣) . وثمة اتفاق بين القدماء والمحدثين على ان الخراج هو الضريبة الســـنوية التى تجبى على الأرض المزروعة(٤) . ولما كان الخراج من أهم موارد الدولة المالية فقد ذكر ابن خلدون(٥) أن « الملك بالجنـــد والجنـــد بالمال ، والمال بالخراج » .

وقد كان الخراج فى مصـــر الأيوبية يؤخذ على أصـــــناف المزروعات فى الأرض ، وكانت تختلف قيمة المتحصل باختلاف نوع الأرض ، وباختلاف قيمة ما يزرع فيها . فالقمح مثلا كان يزرع فى اجود أنواع الأرض ــ الباق ــ وكان يؤخذ عن كل فدان ثلاثة ارادب(٦) . وكان هذا المقدار يدفعه المزارع الأيوبى لصــــاحب الاقطاع التابع له ليؤديه الأخير الى خزانة الدولة بعد استقطاع مختلف المصروفات(٧) .

أما فى عصر المماليك فقد قســـم النويرى(٨) الخراج الى نوعين :

(أ) خـــراج الـــزراعة :

وهو عبارة عن مقدار معين من المال أو الغلة فرض على الأرض الزراعية ومحاصيلها ، لذلك كان ينقسم الى نوعين ، **الأول** : خراج غلة وكان يؤخذ حسب طبيعة الأرض وتراوح بين ٣ و١/٦

أردب عن كل فدان . **والثانى** : خراج نقد : وهو مبلـــغ من المال كان يقرر على الأرض ، وكان للمستقبد من الأرض حرية تسديد المبلغ اما جملة واحدة ، واما على أقساط .

(ب) خـراج الراتب :

وهو خراج السواقى والبساتين والنخيل ولا يكون الا بالنقد ، وعلى المنتفع تسديد قيمة الخراج سواء أنتجت أرضه أو لم تنتج .

وقد اختلفت نوعية الخراج فى مصر باختلاف وجهيها : ففى الوجه القبلى كان معظم الخراج من الغلال ، وقد تراوحت كميته من أردبين الى ثلاثة أرادب للفدان ثم كان يحصل مع كل أردب درهم أو درهمان أو ثلاثة بحسب قطائع البلاد والضرائب المقررة عليها(٩) . أما الوجه البحرى فكان على النقيض من جنوبه بالنسبة للخراج حيث كان معظم خراجه من النقد الا القليل كان يخــــرج عينا(١٠) . وقد اختلف الخراج النقدى فى مصر المملوكية باختلاف نوع الأرض عبر السنوات . فمثلا فى عام ٧٩٠ هـ/١٣٨٨ م كان يدفع عن كل فدان من أرض الباق نحو ٤٠ درهما ، وفى أرض البرابى نحو ثلاثين درهما ، أما بعد ذلك فى عام ٨٠٠ هـ/١٣٩٨ م فازداد الخراج وأصبح فدان الباق يدفع من ٤٠٠ الى ٦٠٠ درهم(١١) وكان فى اقليم الغربية أربع مدن بلغ خراج كل منها فى العام اثنى عشر ألف دينار(١٢) .

كذلك كان الخراج ببلاد بمصر ، حيث كان هناك خراج العين يؤخذ من المحاصيل عند ادراكها ، وخراج نقد يؤخذ من المستأجرين حين يأتى موسم الحصاد(١٣) .

كانت أرض مصر فى عصر المماليك مقسمة الى سبعة اقسام :

(أ) قسم يجرى فى ديوان السلطان .

(ب) قسم اقطع للأمراء والأجناد .

(ج) قسم جعل وقفا محبســـــا على الجوامع وجهات البر وعلى ذرارى وعتقاء واقفى تلك الأراضى .

(د) قسم يقال له الأحباس عبارة عن أرض بأيدى بعض الناس يتعيشون منها نظير قيامهم ببعض الأعمال .

(هـ) قسم صار ملكا يباع ويشترى ويورث لكونه اشترى من بيت المال .

(و) قسم قفر لا ترويه مياه النيل .

(ز) قسم لا يزرع فترعاه الماشية(١٤) .

وقد كان الخراج يجبى من ارض مصر كلها ـــ اى من الأقسام السابقة ـــ باستثناء القسم الثالث والمتمثل فى الأوقاف حيث لم يجب منه خراج(١٥) .

وقد كان النيل من أهم العوامل المؤثرة فى كمية الخراج ، لذلك كان الارتباط بين نهر النيل والخراج وثيق الصلة . حيث كانت السنة الخراجية تبدأ عند وفاء النيل ، وكان الخراج يستحق اذا بلغ النيل فى مقياس الروضة(١٦) ست عشرة ذراعا ، وظل ذلك متبعا حتى بعد أن أصبح هذا المقدار لا يكفى لرى الأراضى وأصبحت الأرض فى مطلع القرن التاسع الهجرى لا تروى الا اذا بلغ الماء عشرين ذراعا(١٧) . ونظرا للظروف التى كانت تمر بها البلاد المصرية فى عهد المماليك ـــ كالكوارث الطبيعية أو الاهمال ـــ فقد تباينت العبرة فيما بينها . ففى عام ٧٧٧ هـ/١٣٧٦ م كان عدد بلاد الوجه البحرى فى مصـــر ١٦٥١ ناحية وعبرة جميعه نحـــو ٦٢٨٨٤٥٥ دينارا جيشـــيا(١٨) ، كذلك كان بالوجه القبلى ٩١٢ ناحية وعبرته جميعا ٣٣٥٥٨٠٨ دينارا جيشيا(١٩) اى أنه فى العام

آنف الذكر كانت جملة الخراج بمصـــــر حوالى ٩٥٨٤٢٦٤ دينارا جيشيا .

ولما كانت الأرض بمصر والشام مقطعة ومقسمة بين الأمراء فيبدو أنه كثيرا ما تراكم الخراج على هؤلاء الأمراء ، وعجـــزوا عن سداد متطلباتها المالية ، وايفاء حق الدولة ، لذلك كانوا يتظلمون لدى السلاطين ، ولكى يخرج السلاطين من هذا المأزق لجأوا الى « روك »(٢٠) البلاد ومسحها من جديد ، اى أن الخراج كان من أهم الأسباب التى أدت الى روك البلاد فكلما تحسنت حالة الأرض كان يعيد السلاطين مسحها فى محاولة منهم لزيادة الخراج ، أما اذا ضعفت الأرض أو عجز المقطعون عن سداد الخراج ، أعاد السلطان روك البلاد ليقلل من الخراج .

وفى بعض الأحيان كان يجبى الخراج بأثر رجعى اذا ما تبين أن المنتفع بالأرض لم يقم بسداد ما عليه من أموال عن مدة سابقة. وحدث مثل ذلك فى عام ٨٤ هـ/١٤٤٥ م حينما طولب رهبان دير سانت كاترين بتسديد ما عليهم من خراج متأخر عن أرض يستغلونها منذ زمن بعيد(٢١) . ويبدو أن جميع أمراء دولة المماليك كانوا على دراية تامة بأن الخراج هو أهم موارد الدولة ، ومن ثم فقد استغلوا ذلك الى أبعد الحدود خاصة حينما يثور أحدهم على الدولة ويهيمن على منطقة منها . فكان أول شىء يفعله لجذب القلوب اليه هو حط الخراج عن هذه المنطقة . ومثال ذلك ما حدث فى اقليم البحيرة عام ٨٠٢ هـ/١٤٠٠ م(٢٢) . وفى اطار عناية الدولة بجبـــاية الخراج كان يخرج الدوادار كل عام الى الوجه القبلى لجبايته ، وتطول مدته هناك حتى سبعة أشهر ريثما يكمل التحصيل مستخدما فى ذلك القوة والبطش(٢٣) .

وليس يخاف على أحد تفسير هذا السلوك من قبل الدولة .

فخروج هذا الموظف الكبير كانت تحقق من ورائه الدولة المملوكية هدفين :

الأول : تحصيل الخراج كاملا من شتى بقاع الصعيد .

الثانى : اثارة الرعب فى قلوب العربان الذين يقطنون تلك البقاع ، والذين دأبوا على مناوأة السلطة المملوكية .

وقد كان الخراج من أهم الموارد التى تدر للدولة أموالا كثيرة تساعدها فى أوقات الشدائد ، لذلك كانت تلجأ اليه الدولة دائما . فى عام ٨٩٣ هـ/١٤٨٨ م أخذت الدولة المملوكية خمس الخراج لسنتين مقدما حتى تستطيع أن تجهز جيشها لمحاربة العثمانيين(٢٤). وقد فعلت مثل ذلك فى الشام من قبل عام ٧٠٠ هـ/١٣٠٠ م حيث استخرجت من دمشق أجرة أربعة أشهر من أرباب الأملاك ، وهذا بسبب قلة الانتاج(٢٥) .

ولكى تحافظ الدولة على دخل ثابت لها من الخراج اضطرت فى عام ٨٥٤ هـ/١٤٥٠ م حينما شرقت نصف أراضيها الى الضغط على من رويت أراضيهم فى هذا العام لكى يدفعوا الخراج مضاعفا حتى يعوض نسبة العجز والفاقد(٢٦) .

وقد أوضح عمر طوسون(٢٧) مبلغ الخراج فى عهد دولة المماليك البحرية ، وبين أنه فى عهد السلطان المملوكى بيبرس البندقدارى قد ارتفع الخراج حتى بلغ اثنى عشر الف الف دينار .

كانت الدولة تجبى الخراج على فترات أو اقساط ، حيث ذكر ابن اياس(٢٨) أنه فى أبيب يستتم ثلاثة أرباع الخراج . وليس هذا النظام وليد عصر المماليك بل أنه قديم حيث فصل ابن حوقل(٢٩) مواعيد أقساط الخراج كما يلى : فى شهر طوبة يفتتح

الخراج ويسدد الثمن ، وفى أمشير يســـــدد الثمن الثانى ليكتمل بذلك الربع الأول من الخراج ، وفى برمهات ثمن ، وفى برمودة يدفع ثمن وفى بشنس يدفع الناس الزيادة المقررة على الخراج وفى بؤنة تستوفى جميع الأقساط المتأخرة من نصف الخراج الأول وفى ابيب يستتم ثلاثة أرباع الخراج — أى بدفع الربع — وفى مسرى يدفع الربع ليكتمل بذلك الخراج .

واذا كان خراج مصر يجبى عن طريق اســـــتغلال الناس لأراضيها ، ثم من مجموع الحاصل بدفع هؤلاء الناس ما عليهم من خراج ، فاننا نجد أحد أحياء القاهرة — شبر الخيام — كان يدفع خراجه من حاصل بيعه للخمور التى يبتاعها النصارى فى عيـــد الشهيد(٣٠) . وغالبا ما كان سلاطين المماليك يتشددون فى جباية الخراج ، ولم يتهاونوا فى ذلك ، بل كانوا يزيدونه أوقات الشدة والمجاعات لتحقيق مكاسب لهم(٣١) . كما كانوا يعزلون الوزير اذا تهاون فى جبايته ، كذلك كانوا يطالبون ناظر الدولة بالمتأخرات من الخراج(٣٢) .

٢ — الــــزكاة :

هى البركة والنماء ، وفى الشرع ، حصة من المال ونحوه يوجب الشرع بذلها للفقراء ونحوهم(٣٣) . نص عليها القرآن ، وكذلك كتب الفقه التى أوضحت أن من وجبت عليه الزكاة مخير بين أن يدفعهـــا للامام أو نائبه وأن يوزعها بنفســـــه(٣٤) وقد كانت فى عصـــــر الفاطميين تؤخذ باسم المذهب الشيعى من اتباعه(٣٥) . أما فى عصر الأيوبيين فقد جباها صلاح الدين لأول مرة فى عام ٥٦٧ هـ ثم أنفقها فى مصارفها الشرعية(٣٦) . لكنهم بعد ذلك تشددوا فى جبايتها وجنوا من وراء تحصيلها مبالغ كبيرة

فعلى سبيل المثال بلغت جملة ارتفاع الزكاة بالفيوم فى عام ٦٤١ هـ مبلغا وقدره ١٧٩٥ دينارا وثلثين ونصف قدراط وحبة(٣٧) .

أما فى عصر المماليك فقد قامت الدولة بجباية الزكاة وعينت لها ناظرا وأسمتها « زكاة الدولة »(٣٨) . الا أن أرباب الزكوات فى عهد المماليك كانوا يوزعون الزكاة بأنفسهم ولم يتبق بالدولة ما يؤخذ على صورة الزكاة الا شيئان :

١ – زكاة التجـــــارة :

وكانت تؤخذ من التجار على ما يجلبونه للبلاد من ذهب أو فضة حيث كان يحصل عن كل ٢٠٠ درهم خمسة دراهم ، كذلك اذا كان بالبلد محل تجارى لأحد تجار الكارم وحال عليه الحول أخذوا عليه الزكاة أيضا .

٢ – زكاة العداد :

(مواشى الرعى) وكانت تؤخذ عن مواشى أهل برقة من الغنم والابل عند وصولهم الى البحيرة من أجل الرعى ، حيث كان يصل عدد الأغنام القادمة سنويا عشرة آلاف رأس(٣٩) .

وقد كانت زكاة العداد تتعرض دائما للنقص وغير مستقرة ، وهذا بسبب هجوم العربان على رعاة الأغنام الوافدين من برقة الى أراضى مصر ، ومنعهم من عبور الأراضى وفرض اتاوات عليهم أو سلب ثروتهم ، وهذا الأمر دعا سلاطين المماليك دائما الى شن هجمات على هؤلاء العربان للحد من سطوتهم . وهذا ما حدث عام ٧١٨ هـ حيث أرسل السلطان الناصر محمد بن قلاوون حملة من طرفه للقيام بالمهمة السابقة(٤٠) . وقد ذكر بعض الباحثين(٤١) أن اهتمام سلاطين المماليك بأمر الزكان كان شبه معدوم ، الا أنه من خلال الاشارات الواردة عن أمر الزكاة بين طيات المصادر يتضح

أن الدولة المملوكية اهتمت بأمر الزكاة كغيرها من الموارد . ففى جمادى الآخرة عام ٨٢٧ هـ/١٤٢٤ م — كان السلطان وقتذاك الأشرف برسباى(٤٢) عقد مجلسا بسبب أخذ الزكاة من التجار ، حضره القضاة الأربعة وحضر معهم ابن حجى(٤٣) فقال كاتبه : « أما التجار فانهم يؤدون الى السلطنة من المكوس أضعاف مقدار الزكاة وهم مأمونون على ما تحت أيديهم من الزكاة ، وأما زكاة المواشى فليس فى الديار المصرية غالبا سائمة(٤٤) ، وأما زكاة النبات فغالب من يزرع من فلاحى السلطان أو الأمراء » . وأضاف القاضى الحنفى قائلا : « ومرجع جميع الأموال فى اخراج الزكاة الى أربابها ، الا زكاة التجارة فللامام أن ينصب رجلا يقيم على الجادة يأخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن اهل الذمة نصف العشر ، ولا يأخذ من المسلم فى السنة أكثر من مرة » وانتهى المجلس على ذلك(٤٥) .

من النص السابق نخرج بعدة ملاحظات هى أن زكاة التجارة كانت أحد موارد الدولة الا أنها لم تعتمد عليها اعتمادا كليا ، بل كان التجار يدفعون العديد من المكوس بالاضافة الى الزكاة وسيأتى بيان ذلك عند ذكر الموارد غير الشرعية ، أما زكاة العداد فكانت قليلة بمصر وكان مصدرها الوحيد هو ما يجبى من رعاة برقة الوافدين لمصر ، وأما زكاة النبات فتكاد تكون معدومة وذلك بسبب أن الأرض المصرية كانت موزعة بين السلطان وأمرائه وبالتالى كانت هذه الزكاة تؤول الى دواوينهم الخاصة لا الى ديوان النظر المملوكى .

وقد تفاوتت اهتمامات السلاطين المماليك بمورد الزكاة ، فمنهم من جمعها قبل موعدها ، بل ضاعفها كالسلطان قطز(٤٦) بينما نجد سلطانا آخر هو بيبرس قد قام فى عام ٦٧٠ هـ/١٢٧١ م بجباية الزكاة المقررة على ودائع التجار التى كانت مودعة لدى أحد

القضاة(٤٧) وظل اهتمام السلاطين بأمر الزكاة حتى أواخر دولتهم حيث ذكر صاحب السلوك(٤٨) أن السلطان يوسف بن برسباى ارســل أحد الأمراء ومعه بعض المماليك لتأمين عرب برقة أثناء توجههم الى البحيرة .

هذا ما يختص بمورد الزكاة الشرعية فىدولة المماليك واذا بدا للناظر انه يمثل نسبة ضئيلة فى مجمل الدخل العام للدولة ، فان ذلك الشك يزول اذا علمنا أن الزكاة شأنها شأن باقى الموارد الشــرعية من حيث قلة ايراداتها . ولعل هذا يرجع الى اهتمام الدولة بفرض المكوس والضرائب الأخرى ، وما تدره عليها من أرباح لذلك كان الاعتماد والاهتمام بالموارد الشرعية قليلا نسبيا .

٣ ــ الجــــوالى :

وهى عبارة عن مبلغ من المال يفرض على رؤوس من دخل فى ذمة المسلمين من أهل الكتاب ، وتقابل الزكاة عند المسلمين . وذكر عماد الدين اسماعيل بن كثير(٤٩) وغيره(٥٠) ، أن الأصــل فى فرضها قول الله تعالى : ((**قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورســوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطــوا الجـــزية عن يد وهم صاغرون))(٥١)** . وهذا ما فعله السلطان بيبرس مع أهل النوبة حيث تعهد ملكهم بدفع دينار سنويا عن كل فرد فى مملكته ، وأنشأ بيبرس من أجل ذلك ديوانا للنوبة مهمته الاشــراف على جزيتها وخراجها وأسند اشرافه الى الوزير بهاء الدين بن حنا(٥٢) ويعتبر الكتاب الأوربيون أن غير المسلمين من يهود ومســيحيين لم يكن لديهم سوى الخيار بين الاسلام أو الموت ولكى ينقذوا حيــاتهم عليهم بدفع الجزية وهذا لكى يحصلوا على طمأنينة العيش تحت حكم المسلمين ، ولكن هذه خرافة وليست من تعاليم الدين الاسلامى

الجوهرية ، وأن المسلمين لم يعلنوا الحرب ضد غير المسلمين ليحملوهم على الدخول فى الاسلام ، كما أن الضرائب كانت تؤخذ قبل الاسلام ومازالت حتى اليوم سواء كانت فى الأقطار الاسلامية أو غير الاسلامية بدون أن يكون للديانة أى تأثير على الناس(٥٣) . وقد مثلت الجزية موردا مهما فى عهد الدولة الأيوبية وجنوا منها أموالا كثيرة فعلى سبيل المثال بلغ مقدارها فى اقليم الفيوم ٢٣٥٤ دينارا سنويا(٥٤) .

وقد اختلف نفر من الباحثين(٥٥) فى مقدار هذه الجزية فى عهد الأيوبيين ، الا أن القلقشندى(٥٦) قد حسم هذا الموضوع ووضع النسبة كالتالى : طبقة عليا ٤ ١/٦ دينار ، وسطى ، ٢ر٢ دينار ، دنيا ١ ١/٣ دينار ، بالاضافة الى ٢ ١/٤ دينار كرسم للمباشرين ، وقد بلغت جملة ارتفاع الجوالى فى عهد بنى أيوب عام ٥٨٧ هـ نحو مائة وثلاثين ألف دينار(٥٧) أما فى عهد دولة المماليك بمصر فقد تغير الوضع بعض الشىء حيث انخفضت ايرادات الدولة المجبية من الجزية ، وقد برر المقريزى(٥٨) ذلك بكثرة اظهار النصارى للاسلام . وكانت الجزية بمصر فى بداية عصر دولة المماليك البحرية ديوانا مفردا يختص بالسلطان ، أى كانت موردا خاصا بالسلاطين ولم تكن موردا عاما للدولة ، وظل ذلك حتى عام ٧١٥ هـ حينما أجرى السلطان الناصر محمد بن قلاوون مسحا عاما لأراضى مصر « روك » فأصبحت جوالى كل بلد تضاف الى متحصل خراجها(٥٩) ومنذ ذلك الحين انقسمت الجزية الى قسمين :

(أ) قسم يجبى بحاضرة الديار المصرية من الفسطاط والقاهرة وكان بهذا القسم ناظر جوالى يوليه السلطان ويتبعه عدة مباشرين وتحت يده حاشر للنصارى وآخر لليهود ليخبروه عمن أسلم من أهل الذمة ومن هاجر ، ومن هلك ، ومن ولد .

(ب) قسم خارج حاضره الديار المصرية وكانت جزية أهل الذمة فى كل بلد منه تذهب الى مقطعها(٦٠) . وقد كان مقـــدار الجالية فى عصر دولة المماليك البحرية مضطربا بصفة عامة فحينما كانت تابعة لديوان الخاص السلطانى كان يدفع الفرد ستة وخمسين درهما ، أما منذ عام ٧١٥ هـ وبعد توزيع الجالية على اقطاعات الأمراء فقد قل مقدار الجالية حتى وصل أربعة دراهم فقط(٦١) . ولعل السبب فى هذا هو أن الروك الناصرى عمل على اتساع مجال النصـــارى وأعطاهم حرية التنقل بين القرى والأماكن مما ساعدهم فى التهرب والتحـــايل على دفع الجالية لمقطع البلدة التابعين لها(٦٢) .

وقد بلغت الجزية فى عهد دولة الصالح اسماعيل ١٦٣,٠٠٠ درهم(٦٣) أما فى عصـــر دولة المماليك البرجية فقد طرأ بعض التحسن على مقدار الجالية وصار أعلاها خمسة وعشرين درهما وأدناها عشرة دراهم حسب تقدير القلقشندى(٦٤) لها فى عصره .

وفى عام ٨١٥ هـ/١٤١٢ م وضعت الدولة المملوكية بعض الضوابط لمقدار الجالية وذلك لتستفيد منها فى مواجهة الأزمات الداخلية فى تلك الفترة فقدرت على الغنى أربعة دنانير ، وعلى الوسط ديناران ، وعلى الفقير دينار واحد ، فبلغت الجزية فى هذا العام عشـــرة آلاف دينار بينما كانت فى العام السابق ألفا وخمسمائة دينار فقط(٦٥) ولما تولى السلطان المؤيد شيخ حكم مصر قام بجمع اليهود والنصارى وحصل منهم الجزية المثل مثلين لذلك ارتفعت حصيلة الجالية فى هذا العام ـــ ٨١٦ هـ ـــ وبلغت ١١٤٠٠ دينار(٦٦) . ولم يكن السلطان المؤيد شيخ هو أول من ابتدع تحصيل الجزية مرتين فى العام بل سبقه الى ذلك آخرون . فمثلا فى عام ٧٢١ هـ أصدر السلطان الناصـــر محمد بن قلاوون مرسوما بأن يؤخذ من كل نصرانى جاليتان(٦٧) .

أما عن موعد تحصيل الجزية فكان النظام المتبع هو جبايتها في شهر رمضان من كل عام رفقا بهم ، الا أنه فى عام ٦٨٢ هـ/ ١٢٨٣ م تغير موعد جبايتها واصبح شهر المحرم وظلت على هذا الوضع تجبى سلفا وتعجيلا فى غرة السنة(٦٨) . وفى بعض الاقاليم كانت تجبى قبل السنة بشهر أو بشهرين(٦٩) .

ومن الملاحظ أنه فى عهد دولة المماليك البرجية أخذت جزيرة قبرص في المساومة على دفع الجزية ، الأمر الذى دعا السلاطين المماليك الى تجريد بعض الحملات ضدها . ففى عام ٨٢٨ هـ/ ١٤٢٥ م انتصر الجيش المصرى على القبارصة ، وعاد محملا بالغنائم وحملوا معهم سلطان قبرص فطلب منه السلطان برسباى ٢٠٠,٠٠٠ دينار يدفع نصفها فورا والنصف الآخر عند عودته لبلاده وألزم بحمل عشرين ألف دينار سنويا ، وقرر عليه لبيت المال ألف ثوب صوب قيمتها عشرون ألف دينار سنويا ، فامتثل سلطان قبرص لهذه الشروط وظل يرسل ما عليه من جزية بانتظام لعدة سنوات(٧٠) .

ويبدو أنه قد توانى بعض الوقت فى ارسال ما عليه من جزية بعد ذلك ، فأرسل له السلطان برسباى يحذره من التأخير ، فأرسل القبارصة مع رسل السلطان أربعة وعشرين الف دينار(٧١) كذلك كان السلطان قايتباى يطالب القبارصة بالجزية دائما(٧٢) . وقد استعمل المماليك الشدة فى جمع الجزية حتى وصلت فى عهدهم الى ١٤ مليون درهم(٧٣) . هكذا كانت الجزية من الموارد المهمة لدولة المماليك ، الا أن من الملاحظ أن هذا المورد لم يكن هو الوحيد الذي يحصل من أهل الذمة بل كانت هناك مكوس أخرى تجبى منهم سيرد بيانها فى الموارد غير الشرعية .

٤ ـ المواريث الحشــــرية :

هى تركة من لا وارث له ـ من أصحاب الفروض أو العصبة أو ذوى الأرحام ، أو له وارث لا يستحق كل ميراثه(٧٤) ـ وبنظرة سريعة على هذا المورد قبل عصر المماليك سنجد أنه لم يمثل دخلا ثابتا للدولة أثناء عصر الفاطميين . وقد علل المقريزى(٧٥) ذلك بأن المذهب الشيعى الذى كان عليه الفاطميون كان يورث لذوى الأرحام وان كانت بنتا فلها جميع التركة .

وفى عهد بنى أيوب بمصر غدت المواريث من موارد الدولة المالية . وكان مباشرو ديوان المواريث يشترطون على غســالى الموتى بألا يجهزوا الميت الا بعد اعلامهم ثم يقوم هؤلاء المباشرون بحصر تركة المتوفى وكذلك ورثته ، فان لم يجدوا له ورثة حولت التركة الى بيت المــال ، امــا اذا وجــد له ورثة وزعت عليهم التركة(٧٦) .

أما فى عهد دولة المماليك بمصر فقد كان يعد يوميا بالقاهرة ومصر جريدة بأسماء الذين توفوا من المسلمين والذمة ، تنتهى ساعة العصر ، فاذا لم يظهر لهم وريث آلت تركاتهم الى الدولة وذلك عن طريق ديوان المواريث الحشرية(٧٧) .

انقسمت المواريث الحشرية فى دولة المماليك الى قسمين :

(أ) قسم يجرى بحاضرة الديار المصرية وكان عليه ناظر من قبل السلطان ويساعده مجموعة من المباشــرين ـ شاد وكاتب ومشارف وشهود ـ وكان الوزير يشرف على هذه الجهة ومتحصلها يحمل الى ديوان النظر أو بالأخص بيت المال .

(ب) قسم خارج حاضرة الديار المصرية ، وكان له مباشرون يحصلونه ويحملون هذا الحاصل الى الديوان السلطانى(٧٨) .

ويبدو أن الوزير فى اشرافه على القسم الأول كان يحدث منه بعض التجاوزات مما أساء صاحب الخطط(٧٩) فقال فيه : « فتعدل فبها الوزارة مرة وتظلم أخرى » .

ومما لا شك فيه أن ديوان المواريث الحشرية فى عصر المماليك قد جنى أرباحا طائلة للدولة ولعل مرجع ذلك الى كثرة الأوبئة والطواعين التى انتشرت فى تلك الحقبة من الزمن والتى خلفت وراءها كما لا حصر له من الأمواب والتركات . فمثلا فى عام ٦٩٤ هـ/١٢٩٤ م كان عدد الموتى الذين أثبتوا فى ديوان المواريث نتيجة الوباء أكثر من الف نفس يوميا ووصل عددهم فى مدة الطاعون ١٧٫٥٠٠ عدا من لم يسجل اسمه(٨٠) وفى عام ٧٧١ هـ/١٣٧٠ بلغ عدد الموتى ممن وصلوا ديوان المواريث ثلاثمائة نفس يوميا(٨١) . وفى عام ٧٧٦ هـ كان يسجل يوميا خمسمائة شخص(٨٢) . وفى عام ٨٤٨ هـ/١٤٤٤ م كان يسجل أكثر من ألف شخص شهريا(٨٣) . وفى عام ٨٩٧ هـ سجل الديوان أكثر من ٢٠٠٫٠٠٠ شخص(٨٥) .

لقد كانت الثروات التى خلفها أمراء المماليك وبالا عليهم وعلى ورثتهم من بعدهم ، حيث أثارت هذه الثروات شهوات السلاطين الى الاستيلاء عليها دون وضع أدنى اعتبار للورثة الشرعيين . فمثلا فى عام ٦٥٨ هـ/١٢٦٠ م أخذ السلطان قطز ثلث أموال التركات الأهلية مدعيا تسليح الجيش لمقاومة التتار . ثم أعقب ذلك فى عام ٦٩٥ هـ/١٢٩٥ م وقوع مجاعة وغلاء بمصر فقام وزير السلطان كتبغا — ويدعى فخر الدين بن الخليلى — بالاستيلاء على متحصل المواريث الحشرية ورصدها للنفقة على الطعام ، ووضع فى ديوان المواريث عدة اجراءات مستحيلة التنفيذ ولابد لطالب الارث من اجرائها ، وبالتالى عجز الورثة عن تنفيذها وآثروا عدم

المطالبة بحقوقهم(٨٦) . وفى عام ٧٣٨ هـ نهج السلطان الناصر محمد بن قلاوون نفس النهج الذى اتبع فى عهد سلفه(٨٧) .

كذلك ساءت أحوال المواريث الحشرية بدرجة أكبر فى عهد دولة المماليك البرجية فبعد وفاة السلطان برقوق اختلف الأمراء على تركته : هل تقسم بين ورثته أو تكون لبيت المال ، وفى النهاية استقروا على أن يفرق فى ورثته السدس والباقى لديوان النظر(٨٨) .

وفى عام ٨١٣ هـ/١٤١٠ م قام وزير الدولة فى عهد السلطان فرج بن برقوق بقبض ترك الموتى جميعا من ذوى الأموال سواء من كان له وارث أو لم يكن له . بل أرجع الميراث ممن أخذه بحق(٨٩) .

كذلك لم يكن ديوان المواريث الحشرية مختصا بالمسلمين فقط بل طبق أيضا على أهل الذمة . ففى عام ٧٠٠ هـ/١٣٠١ م صدر مرسوم من السلطان الناصر محمد بن قلاوون نص على ذلك وتضمن أن المواريث الحشرية لأهل الذمة تعامل معاملة المواريث الحشرية للمسلمين ، ومن لم يخلف وارثا منهم تؤول ملكيته الى بيت المال(٩٠) . وفى عام ٨٤٦ هـ/١٤٤٢ م فى عهد السلطان جقمق آلت احدى الدور التى كان يمتلكها شخص من اليهود بعد هلاكه الى ديوان المواريث لأنه « لم يترك ولدا ولا أسفل من ذلك ، ولا عاصبا ولا من يحجب بيت المال عن استحقاقها »(٩١) كذلك حولت أنقاض احدى دور المسيحيين الى ديوان المواريث لعدم العلم بمالكها فاعتبرت مالا ضائعا من حق الدولة(٩٢) .

وقد تسربت الرشوة الى ديوان المواريث — شأنه شأن باقى الدواوين — وكان ناظره يتولى أحيانا بعد دفع رشوة للسلطان أو

لغيره . ففى عام ٨٤١ هـ/١٤٣٧ م ذهب شخص للسلطان الاشرف برسباى وصفه ابن اياس(٩٣) بأنه : « شخص من الأسافل » وطلب من السلطان أن يوليه التحدث فى مواريث النصارى واليهود مقابل أن يحمل له شهريا مبلغا كبيرا من المال ، فولاه السلطان ورفع يد بطريرك الأقباط وحاخام اليهود من التحدث فى مواريثهم .

وما كان يطبق على أهل الذمة فى مصر كان غالبا ما يطبق عليهم فى بلاد الشام ، ومن ثم كان اهتمام الرهبان الفرنسيسكان بالنص فى المراسيم السلطانية الصادرة اليهم على حقهم فى أن يؤول اليهم ميراث من يموت منهم ، وكان يتولى مسئولية ذلك بطريرك الأقباط وحاخام اليهود(٩٤) .

مما سبق يتضح أن المواريث الحشرية كانت تمثل أحد موارد الدولة المملوكية كما أن ديوان المواريث شمل المسلم والذمى رغم أن الأخير كان دائم السعى للخروج من دائرته . وبالرغم من أن المواريث الحشرية كانت مصدر دخل للدولة ، فانها كانت فى نفس الوقت جزءا من دخل دواوين السلاطين الخاصة حيث كان يذهب جزء من هذه المواريث اليهم ، خاصة المواريث التى تقع خارج القاهرة .

٥ ــ ما يتحصل من المعادن :

الى جانب الموارد السابقة اعتمدت دولة المماليك على مورد آخر تمثل فيما تستخرجه من المعادن المدفونة بباطن الأرض ، وقد ورث المماليك ذلك عن أسلافهم الأيوبيين وهؤلاء الأخيرون اعتمدوا فى ايراداتهم على عدة معادن منها الذهب والزمرد والنطرون والشب وان كان الاعتماد على الذهب قليلا جدا بسبب نفاده من مصر قبل مجيء الأيوبيين(٩٥) وحققوا من وراء استخراجها مكاسب

كبيرة من جراء بيع جزء منها للأجانب ، وجزء آخر للصناع المصريين(٩٦) . أما في عهد المماليك فقد ظل الاعتماد على ثلاثة معادن فقط وهي : الزمرد ، الشب ، النطرون أما الذهب فيبدو أن مناجمه قد نضبت بمصر أو قلت حصيلتها لذلك لم تذكر المراجع عنه الا معلومات مقتضبة . بل ان بعضها(٩٧) يذكر أن سلاطين المماليك قاموا باستيراد الذهب والفضة من البندقية لصناعة النقود . ونعرض الى توضيح للمعادن التى اعتمد عليها المماليك :

(أ) الزمـــرد :

وكانت مناجمه تقع بالوجه القبلي في منطقة جبلية تسمى قرشندة تبعد عن مدينة قوص بمسيرة ثمانية أيام ، وكان يوجد في مغارات طويلة متداخلا مع الحجر الأبيض وبعد الضرب على هذه الأحجار كان الزمرد يخرج منها كالعروق(٩٨) . وكانت قبائل البجاه تنزل بالقرب من مناجم الزمرد وتعمل على حفظه وحراسته(٩٩) .

وكانت هناك طرق متعارف عليها يتم بها استخراج الزمرد من الحجر ، فمثلا كان ينخل التراب المحتوى على المعدن ، ثم يغسل هذا التراب ، ثم يلقى في الزيت الحار ، ثم يوضع في قطن ، ويصر ذلك القطن في خرق خام تمهيدا لاستعماله(١٠٠) . وكان للزمرد أربعة أنواع هي : الذبابي ، الريحاني أو الرياني ، السلقي ، الصابوني ، وكان أحسنها الذبابي لأنه قليل الوجود ، وغالي الثمن ويبحث عنه العمال طوال العام ، بينما يقوم المباشرون بتفتيش دقيق لهؤلاء العمال حتى لا يسرقوا منه شيئا(١٠١) . ونظرا لقيمة الزمرد الكبيرة فقد اهتمت به دولة المماليك وأنشأت له ديوانا ليشرف على استخراجه وتحصيله ، وتولى ذلك عدة مباشرين مقابل راتب معين يدفع لهم وكانت جملة المتحصل من الزمرد تحمل الى الخزائن

السلطانية فيباع منه جزء ويبقى جزء آخر لمتطلبات هذه الخزائن(١٠٢) .

وظلت الدولة تقوم باستخراجه قرابة قرن من قيامها ثم أهمل ، ويبرر القلقشندى(١٠٣) ذلك بقلة الكمية المستخرجة منه ، وبسبب كثرة تكاليف استخراجه ويبدو أن مناجم الزمرد عادت للعمل مرة ثانية بعد وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون وظلت حتى عام ٧٦٠ هـ/١٣٥٩ م ثم أبطلت فى عهد السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون(١٠٤) .

وقد كان الزمرد يمثل دائما مطمعا لسلاطين المماليك فيحتكرونه وذلك لقيمته العالية ولشدة طلب الأوربيين عليه ، فكان يباع الى دول أوربا وأحيانا كان سلاطين مصر يهادون به ملوك الفرنج(١٠٥) . فمن مظاهر احتكار السلاطين له ما حكاه ابن اياس(١٠٦) أنه فى عام ٧٠٤ هـ/١٣٠٤ م — فى سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية — ظفر أحد عمال الزمرد بقطعة منه زنتها ١٧٥ مثقالا فلما شاع أمره بعث اليه السلطان رجاله واخذوها منه غصبا فمات العامل من قهره عليها .

ومما لا شك فيه أن الدولة قد تحصلت على ايراد لابأس به من جراء بيع هذا المعدن النفيس لملوك الغرب ساهم بنصيب وافر فى ايرادات الدولة .

(ب) الشب :

وهو من المعادن التى اعتمد عليها المماليك فى مواردهم العامة الا أن من الملاحظ أن مؤرخى مصر فى عهد المماليك اعتمدوا فى حديثهم عن معدن الشب على ابن مماتى ، وبالتالى فان معظم ما

يشيره عن هذا المعدن ما هو الا بيان لحالته فى عهد الأيوبيين لا عهد المماليك . وفيما يلى نتأكد صحة هذا القول ونرى تطابق النصوص فيما يلى :

قال ابن مماتى(١٠٧) : « معادنه بصحراء صعيد مصر ، وعادة الديوان أن ينفق فى تحصيل كل قنطار منه بالليثى ثلاثين درهما ، وربما كان دون ذلك ، وتهبط به العرب من معدنه الى ساحل قوص والى ساحل أخميم وأسيوط والبهنا .. » .

أما القلقشندى(١٠٨) فقد صـــرح بنقله عن ابن مماتى وأورد النص السابق . بينما لم يصـــــــرح المقريزى(١٠٩) بنقله عن ابن مماتى ، وجاء نصه كالتالى : « وأما الشب فان معادنه بالصعيد ، وكانت عادة الديوان الانفاق فى تحصيل القنطار منه بالليثى ما يبلغ ثلاثين درهما ، وكانت العربان تحضره من معادنه الى ســــــاحل أخميم وأسيوط والبهنا » .

ومن ذلك يمكن الاستنتاج بأن معدن الشب ربما نضب من مصر فى عهد المماليك لذلك لم يجد المؤرخون ما يذكرونه حوله ، الا أن ابن دقماق(١١٠) فى حديثه عن الواحات ذكر أن فى أرضها مواضع معدن الشب الأصفر والأبيض . وهنا يمكن القول أنه ربما كان الشب يستخرج بمصر ولكن بدرجة ضئيلة لا تستحق الذكر . ومع ذلك فان هذه الكمية المستخرجة كانت تدر للدولة مالا كثيرا ، حيث كان يحمل المعدن من الصعيد فى المراكب عبر النيل الى الاسكندرية ويباع للاغريق بأثمان تتراوح ما بين ٥ و ٥½ دينار للقنطار(١١١) .

وقد كان الشب يستخدم فى أعمال الصـــباغة ، وكذلك لم يستغن عنه الروم ، فكانوا يشترون منه ســـــنويا ١٢ قنطارا ،

بمبلغ يتراوح ما بين ٤ و ٦ دنانير للقنطار ، وكذلك كان صناع مصر — اللبادون والحصريون والصباغون — يبتاعون منه سنويا ثمانين قنطارا بسعر ½٦ درهم للقنطار(١١٢) .

والشـــب مثله مثـل الزمرد احتكرته الدولة المملوكية ، ونكلت بمن وجد معه أى شىء منه(١١٣) . ومن ذلك يتضح أن الدولة المملوكية كانت تتحصل من عائدات الشب على ما يربو من ستمائة ألف درهم سنويا،عدا ما كانت تستهلكه فى مصالحها . وظل ذلك متبعا حتى انشأ السلطان برقوق ديوانه المفرد واحتكر هذا المعدن .

(جـ) النطـــرون :

وهو المعدن الثالث الذى جنى من ورائه المماليك أرباحا طائلة بلغت فى العام مائة ألف دينار(١١٤) . وقد اسـتفاد الأيوبيون من قبل بهذا المعدن وحققوا من ورائه المكاسب ففى كل عام كانت تستهلك مصر من هذا المعدن ثلاثين ألف قنطار ، وكان ثمن القنطار سبعين درهما(١١٥) . أى فى العام الواحد كان يدخل الخزانة الأيوبية ما يقرب من مليونين ومائة ألف دينار ، هذا غير المبالغ المحصلة من تجار الغرب مقابل ابتياعهم لهذا المعدن .

وفى عصر المماليك كان النطرون يستخرج من مكانين بمصر .

(أ) بركة النطرون :

فى بلدة الطرانة غرب البحيرة ، وكان وافر الانتاج ، وبلغت هذه البركة نحو مائة فدان وتغل نحو مائة ألف دينار .

(ب) الفاقوســـية :

قرب الخطارة ـ وهى من أعمال الشرقية ـ حاليا وعرفت نطرونها بالخطارى ، وكان هذا الحقل قليل الانتاج والعائد عن بركة النطـــرون(١١٦) .

وعندما أجرى السلطان الناصر محمد بن قلاوون روكة للبلاد جرت مناطق انتاج النطرون فى اقطاعات الأمراء . فالطرانة مثلا كانت مساحتها١٦٨١ فدانا وعبرتها خمسة آلاف دينار وجرت فى اقطاع بعض الأمراء ، كذلك الخطارة كانت مساحتها ٦٠٠ فدان وجرت فى الاقطاع(١١٧) . لذلك صار اقطاع النطرون على قاعدة التضمين او القبالات التى كانت معروفة بمصر فى صدر الاسلام ، حيث وكلت الدولة مهمة اســتخراج النطرون الى ضمان ، فكان لهؤلاء أجرة عينية محدودة قدرها ثلاثون قنطارا من النطرون مقابل أن يلتزموا للدولة بايراد كمية محددة كل عام(١١٨) .

وقد ارتفع ثمن النطرون عما كان عليه فى عهد الأيوبيين ، وأصبح القنطار منه يباع بمبلغ ٣٠٠ درهم ، ومنع بيعه فى الوجه البحرى ، بينما ســمح بذلك فى الوجه القبلى(١١٩) . وقد ظل النطرون موردا لدولة المماليك البحرية ، وذهبت حصيلته الى خزانة الدولة . أما فى عهد الدولة البرجية فقد احتكر السلطان برقوق هذا المعدن وأجراه فى ديوانه المفرد(١٢٠) .

وليس بخاف على احد الأسباب التى جعلت برقوق يقدم على تلك الخطوة ، الا وهى كثرة العائد من هذا المعدن ، وشدة الطلب عليه سواء فى الداخل أو الخارج وبذلك فقدت دولة المماليــك الثانية معدن النطرون كمورد دائم لها اذ ظل السلاطين من بعد برقوق يحتكرون هذا المعدن ويبيعونه لصالحهم ، وبالتالى ذهبت ايراداته الى خزائنهم .

٦ ــ آدر الضـــــرب :

آدر : جمع دار ، وآدر الضرب هى دور سك العملة(١٢١) . وقد كانت هذه الآدر تمثل موردا ماليا خلال العصور الاسلامية ، وهذا لأن العملة ــ التى كانت تضرب فى تلك الآدر ــ كانت سلعة كغيرها تباع وتشترى ، وكانت الدول تعهد الى بعض الناس أمر سك النقود فى مقابل دفع مبلغ للدولة فعلى المتعهد الحصول على الذهب والفضة أو غيره بأى طريق ويسكه نقودا صحيحة ويبيعها للناس بسعر العملة الرسمية ويكسب الفرق ، فهذا المبلغ الذى كانت تتقاضاه الدولة من صاحب الاحتكار هو الذى يسمى غلة دار الضرب(١٢٢) . وقد استفادت الدولة الفاطمية من آدر الضرب التى كانت موجودة بها ، ثم تبعتها فى ذلك الدولة الأيوبية وكان بها داران للضرب : الأولى فى القاهرة والثانية فى الاسكندرية تقومان بضرب الذهب والفضـــة نقودا مقابل أجر تتحصـــل عليه الدولة(١٢٣) .

أما فى عصر المماليك فقد حدثت بعض التغيرات الخاصة بآدر الضرب والعملة ، فقد زيد عددها الى ثلاث : الأولى بالقاهرة ، والثانية بالاسكندرية ، والثالثة بقوص ، بالاضافة الى آدر أخرى أقل أهمية من السابقين كانت ببلاد الصعيد(١٢٤) وكان يضرب بهذه الآدر ثلاثة معادن هى : الذهب والفضة والنحاس الأحمر(١٢٥) فكان ايراد دولة المماليك يأتى من آدر الضرب عن طريق فرض مبلغ معين أو نسبة معينة من المعدن المضروب على أصحاب الأموال مقابل قيام الدولة بسك معادنهم وتحويلها الى نقود ــ بعد ضبط عيارها ــ بالسكة الرسمية .

وكان بكل دار للضرب ناظر يشرف عليها وعلى الصناع ،

وعليه منع الغش ، وتحرير الأوزان والحرص على الختم(١٢٦) . ونظرا لخطورة هذا المنصب على الحياة الاقتصادية فى الدولة ، اسندته المماليك البحرية الى قاضى القضاة(١٢٧) . أما فى عهد المماليك البرجية فيبدو أن الفساد الذى عم الوظائف قد تسرب الى آدر الضرب وتولاها أناس ليسوا أهلا لها مما أثار استياء صاحب الخطط(١٢٨) فقال : « ثم رذلت فى زمننا حتى صار يليها مسالمة فسقة اليهود المصريين » .

ومن التطورات الجديدة التى أدخلت على آدر الضرب فى عصر المماليك نظام التخصص . فقد كان لكل صنف من النقود دار خاصة به عليها ضبط عياره وسكه(١٢٩) . أما عن قيمة الرسم المحصل عن ضرب المعادن فلم تورد المصادر عنه شيئا ، ويبدو أن الوضع ظل كما كان فى عهد الأيوبيين . فكانت أجرة كل ألف دينار تضرب بدار القاهرة أربعة وثلاثين دينارا وربع دينار ، يضاف الى ذلك ١ ¾ دينار كرسم للمشرفين على الدار(١٣٠) . أما فى عصر المماليك فقد حدث بعض التغير تبعا لنوع الذهب ، واصبح الرسم يؤخذ عينا لا نقدا . فقد كان يحصل من الذهب المسمى باليعقوبى عن كل مائة مثقال مثقالان ونصف بالاضافة الى خمسة مثاقيل كرسم سكة وأجرة ضرابين ، وفى الذهب السبايك عن كل مائة مثقال خمسة مثاقيل بالاضافة الى خمسة أخرى كأجرة للضرابين ، وفى الذهب الدوقية — والغالب أنه ذلك الذى يحضره تجار الروم وسمى بذلك نسبة الى سلطانهم المسمى «دوق » — عن كل مائة مثقال ثلاثون مثقالا بالاضافة الى خمسة مثاقيل أخرى كرسم للمباشرين والضرابين(١٣١) . أما الفضة فكان يؤخذ مقابل سك كل ألف درهم أربعة عشر درهما ونصف درهم(١٣٢) .

مما سبق يتبين لنا أن آدر الضرب كانت من الموارد المهمة فى

عهد المماليك وتحصلوا منها على اموال كبيرة ، وهذا ما يفسر لنا عملهم على زيادة عدد تلك الآدر ، وتطبيق نظام التخصص فيها ، وتولية رجال ثقات عليها .

٧ ــ الثغــــــور :

لقد فرض موقع مصر الجغرافى عليها أن تكون معبرا للتجارة بين الشرق والغرب ، ومن ثم فقد استفادت مصر المملوكية استفادة كبيرة من جراء مرور التجارة عبر ثغورها وأراضيها ، وذلك من خلال ما كانت تقوم به هذه القوافل التجارية والأساطيل من دفع رسوم وضرائب مقابل المرور أو الاقامة أو المتاجرة ، مما جعل بحق متحصلات التجارة تأتى على رأس موارد الدولة المملوكية . ولعل هذه الاستفادة ترجع الى ما كانت تتمتع به مصر من استقلال واستقرار شــــجع التجار الأجانب الى قصدها والاقامة بموانئها والاشتغال بنقل عروض التجارة الى أوربا(١٣٣) .

كانت مصر بحكم موقعها الجغرافى تشرف على بحرين هما القلزم والمتوسط ، ومن ثم فقد كان لها موانىء ــ ثغور ــ على هذين البحرين . فبحر القلزم كانت به أربعة موانىء :

(أ) عيـــذاب :

وكانت من أكثر الموانىء التى يصل اليها التجار والحجاج من النوبة والحبشة واليمن ، وذلك لقلة الشعب المرجانية بها . . ومن عيذاب كانت تصل البضائع الى قوص(١٣٤) ، ثم الى فندق الكارم(١٣٤) بالفسطاط ، وقد قلت أهمية عيذاب فى نهاية القرن الـــ ١٤ م . بسبب تحويل التجارة الى ميناء الطور(١٣٦) .

(ب) القصير :

شمال عيذاب ، وتصل اليها البضائع ثم تحمل الى قوص ومنها الى فندق الكارم بالفسطاط(١٣٧) .

(جـ) الطور :

تقع على بحر القلزم بجنوب غرب سيناء ، وكانت تأتيه المراكب محملة بالبضائع من اليمن وذلك بعد تحول السفن عن ميناءى عيذاب والقصير منذ عام ٧٨٠ هـ/١٣٨١ م(١٣٨) .

(د) السويس :

وكانت قرب مدينة القلزم، وكان هذا الميناء مهملا ونادرا ما تتجه اليه السفن(١٣٩) كما يمكن أن يضاف الى ذلك ثغر جدة حيث كانت ترد اليه التجارة منذ عام ٨٢٧ هـ/١٤٢٤ م بعد تحولها عن عدن لسوء معاملة أمرائها للتجار(١٤٠) .

أما على البحر المتوسط فكان يوجد ميناءا (دمياط والاسكندرية) :

(ا) دمياط :

وهى مدينة تقع على أحد فرعى النيل المسمى باسمها ، وكذلك تطل على البحر المتوسط لذلك تعتبر ميناء بحريا نهريا ، وعادة كان يقصدها التجار الأوربيون كالبنادقة والبيازنة وغيرهم . وكانت تعتبر ميناء مصر الأول على البحر المتوسط طوال العصور الوسطى لوقوعها على مصب النيل ، ولقربها من بلاد الشام ، وبسبب هذه الأهمية الاقتصادية طمع فيها الصليبيون — تعرضت للغزو عامى

٦١٦ ، ٦٤٧(١٤١) — مما جعل المسلمين يخربون أسوارها عام ٦٤٨ هـ خوفا من استيلاء الفرنج عليها(١٤٢) . ويعتبر هذا الخراب الذى لحق بدمياط من أهم الأسباب التى أدت الىازدهار ميناء الاسكندرية .

(ب) الاسكندرية :

وتقع على مقربة من الفرع الغربى للنيل ، وكان بها العديد من الفنادق والأسواق وقصدها التجار المغاربة ، والفرنج ، وكذلك تجار بلاد الروم والشام(١٤٣) . لذلك كانت الاسكندرية ذات أهمية كبرى ، وتضارع العديد من الموانىء الكبرى فى الأهمية مثل ميناء كيلون بالهند ، وسوداك — سولدايا — فى شبه جزيرة القرم ، وزيتون فى الصين(١٤٤) . ووردت اليها السفن من موانىء أوربا وآسيا وفارس محملة بالأقمشة والبهارات والذهب والسجاد(١٤٥) .

وقد استفاد الايوبيون من ضرائب الثغور ، حيث كانوا يحصلون من بعض اجناس الروم العشر ، والبعض الآخر الخمس ، وذلك فى موانىء الاسكندرية ودمياط ، اما عيذاب فلم يكن يحصل فيها سوى الزكاة والجوالى(١٤٦) . أما فى عصر المماليك فقد كان المقرر شرعا هو اخذ العشر من بضائع التجار ، وللامام — حسب المذهب الشافعى — الحق فى أن يزيد على ذلك أو ينقص حسب ما تقتضيه الضرورة ، وعليه الا يحصل العشر من التاجر الا مرة واحدة فى العام ، الا أن المماليك اتبعوا فى تحصيلهم لهذا المورد اخذ الخمس من تجار الفرنج ، بل ربما زادوا عليه(١٤٧) .

وفى الاسكندرية كان يوجد « نظر الصادر » ومتولى هذه الوظيفة كان مسئولا عن جباية هذا المورد من تجار الفرنج الواردين

للاسكندرية(١٤٨) . كذلك كان بدمشق « شد العشر » وعليه جمع العشر من تجار الفرنج(١٤٩) .

وقد اشتط سلاطين المماليك الجراكسة فى جباية ضرائب الثغور ، ففى عام ٩٢٢ هـ/١٥١٦ م لم يكتف النائب المملوكى بجدة بجباية العشر بل جباه عشرة أمثاله ، واتبع ذلك أيضا فى دمياط والاسكندرية(١٥٠) وكان السلطان المملوكى جقمق فى ٨٤٣ هـ / ١٤٣٩ م قد حذر من قبل أمراء جدة بألا يحصلوا سوى العشر فقط ، ويحملوه من نفس البضاعة لا مالا(١٥١) . كذلك فى عام ٨١٤ هـ/ ١٤١١ م رفع تجار المغاربة بالاسكندرية شكوى الى السلطان فرج ابن برقوق وشرحوا فيها ظلم القبانى لهم ، فأمر بتخفيض الضريبة المحصلة منهم الى العشر بدلا من الثلث(١٥٢) ومما لا شك فيه أن المماليك جنوا من وراء التجارة مكاسب طائلة ، فمثلا فى عام ٨٢٨ هـ/١٤٢٥ م فى عهد السلطان الأشرف برسباى كان مجموع الرسوم التى جمعوها حوالى سبعين الف دينار(١٥٣) ونظرا للرواج التجارى فى جدة وينبع فقد بلغ متحصل ينبع وحده ثلاثين الف دينار سنويا(١٥٤) ورغم استفادة المماليك ماديا من وراء التجارة فانه أيضا يمكن القول بأنهم استفادوا منها من ناحية أخرى تمثلت فى ازدهار حضارتهم من خلال احتكاكهم بالنظم الحضارية للدول الأخرى المتعاملة معهم(١٥٥) .

والى جانب ضريبة العشر أو الخمس التى كانت تحصل من الثغور كانت هناك ضرائب أخرى كثيرة تجبى على الصادر والوارد من والى مصر سوف يأتى بيانها فى الموارد غير الشرعية .

من الانواع السبعة السابقة كانت تتكون موارد الدولة والتى اصطلح كتاب المماليك على تسميتها بالشرعية كما سبق ذكر ذلك الا أن البعض يضيف اليها موارد أخرى كالأحباس والأوقاف(١٥٦)

فالحقيقة أن الأحباس كانت فعلا تعتبر موردا مهما للدولة الفاطمية وليســـــت للمملوكية . فالفاطميون قاموا فى عام ٣٦٣ هـ/٩٧٤ م بتحويل اموال الأحباس الى بيت المال ، بل انهم عينوا ضامنا لجباية اموال الأحباس مقابل أن يدفع للدولة سنويا ما يقرب من مليون ونصف مليون درهم ، ومن جملة المتحصل كان يدفع للمستحقين حقوقهم ويحمل الباقى الى بيت المال(١٥٧) وذلك اعتقادا من الفاطميين بأن اراضى مصر ملك للدولة(١٥٨). اما فى عهد الأيوبيين فيبدو أنهم قد حصلوا على أموال من الأوقاف مثلت لهم موردا دائما وذلك من خلال العديد من المنشآت والاراضى الزراعية التى ضاعت كتب تحبيسها، وكذلك جهات مصارفها بفعل الزمن فصار ريع هذه الأوقاف يحمل الى بيت المال لينفق فى مصالح المسلمين(١٥٩) .

اما فى عهد المماليك فلايمكن الجزم بأن الأوقاف كانت تمثل موردا ماليا ثابتا استفادت منه الدولة بطريق مباشر شأنه فى ذلك شأن باقى الموارد سالفة الذكر . وذلك خاصـــــة اذا علمنا ان الأوقاف كانت معفاة من الضرائب(١٦٠) . كما أن الوقف يعنى على حد قول احد الباحثين(١٦١) : « حبس العين عن أن تملك لأحد من العباد ، والتصدق بمنفعتها ، ابتداء على جهة بر لا تنقطع كالفقراء والمساجد .... أو التصدق بمنفعتها على من يحتمل الانقطاع واحدا أو اكثر مما لا يعتبر الصرف اليه صدقة ثم يجعلها من بعدهم لجهة بر لا تنقطع » . فمن التعريف السابق يتضح أن الوقف كان بمثابة حبس المال من التداول — حسب المصطلح الحديث — وتخصيصه الى جهات معينة ، وبالتالى لا يمكن اعتباره موردا ماليا دائما للدولة المملوكية(١٦٢) .

حقيقة ان الأوقاف ساهمت فى كثير من النواحى الاجتماعية والدينية ، والثقافية والاقتصادية(١٩٣) فى عهد المماليك مما أطمع

السلاطين فيها ورغبوا فى نزعها ممن بأيديهم واضـافتها الى متحصل الدولة ، الا أن ذلك لم يتم(١٦٤) . ولعل السبب الذى حدا بالبعض الى اعتبار الأوقاف موردا شرعيا للدولة هو ما تتصـف به من صبغة دينية ، وكذلك كثرة المصادرات التى كانت تتعرض لها هذه الأوقاف دائما فى عصر المماليك وبذلك يمكن القول بأن الأوقاف كانت تتحصل منها الدولة على كثير من الأموال ولكن بطريق غير شرعى وغير ثابت .

فمثلا فى عام ٦٥٨ هـ/١٢٦٠ م استولى السلطان قطز على ثلث التركات الأهلية للاستعانة بها فى تسـليح الجيش لمحاربة المغول(١٦٥) أما السلطان الناصر محمد بن قلاوون فقد قام فى عام ٧١١ هـ/١٣١٢ م بالاستيلاء على بعض أموال الأوقاف لسداد دين على الدولة لبعض التجار(١٦٦) . كذلك قام فى عام ٧٢٣ هـ/ ١٣٢٤ م ، بمسامحة وقف الجامع الطولونى(١٦٧) بما عليه من عمل الجسور السلطانية وكان يحمل الى بيت المال سنويا من فائض متحصل هذا الوقف نحو عشرة آلاف درهم(١٦٨) . ويبدو أن هذه المسامحة لم تدم طويلا حيث ذكر المقريزى(١٦٩) أن متوفر هذا الوقف فى بعض سنى حكم السلطان الناصـر حسـن بن قلاوون (٧٤٨ ـ ٧٥٢ هـ / ١٣٤٧ ـ ١٣٥١ م) كان مائة ألف درهم . مما يؤكد أن الدولة كانت تتحصل على ذلك المتوفر قياسا بما كان عليه الحال قبل عام ٧٢٣ هـ/١٣٢٤ م . وفى عام ٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥ م قام السلطان شعبان بن محمد بن قلاوون بفرض مائة وخمسين درهما على كل من بيده رزقة من اراضى مصر(١٧٠) أما السلطان برقوق فقد قام فى عام ٧٨٠ هـ/١٣٧٨ م بالاستيلاء على بعض الأوقاف وأقطعها للأمراء (١٧١) كذلك قام فى عام ٧٨٩ هـ/ ١٣٨٧ م بأخذ أجرة سنة كاملة من الأوقاف مدعيا حاجته اليها فى قتال تيمور لنك(١٧٢) أما ابنه السلطان فرج فقد حذا حذوه أيضا

فى الاستيلاء على بعض أموال الأوقاف(١٧٣) أما فى عهد السلطان قايتباى فقد قام بأخذ اجرة سبعة أشهر من الأوقاف مدعيا حاجته اليها فى خروج تجريدة الى العثمانيين(١٧٤) .

من الأمثلة السابقة يتضح أن سلاطين المماليك لم تكن استفادتهم من الأوقاف الا بطريق غير شرعى كفرض مال عليها ، أو مصادرتها وبالتالى كانت عائدات الأوقاف على الدولة محدودة .

من العرض السابق للموارد الشرعية يمكن الخروج بعدة نتائج :

١ — لم تكتف الدولة المملوكية بمورد — شرعى — واحد ، بل تعددت مواردها التى تذهب الى الخزانة العامة ، وبالتالى كانت الدولة فى مأمن من الخوف من قلة الداخل ، فاذا قلت حصيلة أحد الموارد عوضته باقى الموارد . وايضا ادى هذا التعدد الى ضمان زيادة الدخل وتوزيع الضريبة على بعض نواحى المجتمع مما نتج عنه عدم المغالاة فى جباية كل مورد .

٢ — تعتبر الضرائب الشرعية ضرائب ثابتة غير خاضعة للتغير ، مما جعل الدولة تضمن دخلا ثابتا لها .

٣ — يؤخذ على تلك الموارد الشرعية أنه مهما بلغت حصيلتها فانها تعتبر فى نفس الوقت محدودة الدخل .

٤ — أيضا يؤخذ عليها عدم اتسامها بالعمومية الكاملة ، فهذه الموارد تبلغ فى عددها سبعة موارد وبذلك فهى تخص سبع نواح مالية فى الدولة فقط ، وبالتالى لا تحيط بكل الجزئيات التى يمكن أن يتأتى ايراد الدولة المملوكية منها . بل انه فى بعض الأحيان سومح فى سداد بعضها .

٥ — هذه الموارد رغم أن الشرع قد قرر مقدار معظمها ، الا انه نادرا ما تمسك به سلاطين المماليك بل تعدوه فى بعض الأحيان الى المثل او اكثر .

ثانيا : الموارد غير الشـرعية :

فرض المماليك مجموعة من الضرائب على مختلف انشـطة الدولة ، أطلق عليها مجازا لقب « مكوس » وقد وصـفها أحد الباحثين(١٧٥) بقوله « .. وهذه الضـريبة فى عهد المماليك امتدت الى أمور لم تكن موجودة قبلهم وشملت كل شىء الا الهواء الذى اخلى سبيله وحده وبقى حرا » .

فهذه العبارة حقيقية قد اصابت لب الحقيقة ، واظهرت بين طياتها مدى فداحة الضرائب التى كان يفرضها المماليك ، حيث ان هذه الضرائب بالفعل امتدت الى كل شىء فى الدولة .

وقد لا نحيد عن الصواب اذا أطلقنا عليها لفظة ضرائب لأن الضريبة فى تعريفها هى :

« فريضة نقدية تفرضها الدولة جبرا على الأفراد كل على قدر طاقته بما لها من حقوق السيادة ، ويدفعونها دون مقابل بقصد تغطية النفقات العامة »(١٧٦) .

لقد فرض المماليك هذه الضرائب بالقوة على افراد دولتهم ، ومن يتعامل معهم من الغرباء وحصلوها اما نقدا واما عينا وأحيانا ناطوا بجمع بعضها الى ضمان .

والدولة عامة اذا ضاقت جبايتها واحتاجت الى مزيد من المال كانت تلجأ الى عدة طرق :

(أ) فرض مكوس على المبيعات والأسواق .

(ب) الزيادة فى القاب المكوس ان كانت قد استحدثت من قبل .

(ج) مقاسمة العمال، والجباة ، حيث نرى انهم يحصلون على أموال كنبرة لم تدرج فى كشوف المحاسبات .

(د) اشتغال السلطان بالتجارة والفلاحة ، والتضييق على التجار والفلاحين ظنا منه أنه يزيد الجباية(١٧٧) .

وبالنظر الى النقاط الأربع السابقة سنجد انها تنطبق تماما على ما كان يجرى فى عصر المماليك . فالنقطة الأولى كانت تشمل كل شىء فى دولة المماليك . والنقطة الثانية تتضح من كثرة المسميات التى أطلقت عليها المكوس ، بل ان بعض المكوس كانت تحوى فى باطنها مجموعة من المكوس الأخرى . والنقطة الثالثة عبر عنها فى عصر المماليك « بالمصادرات » . والنقطة الرابعة كان يمثلها « المتجر السلطانى » ومايتبعه من احتكارات للعديد من الأصناف .

وفى العرض التالى توضيح لبعض المكوس التى كانت تحصل فى عصر المماليك :

١ — مكوس الصادر والوارد :

تعتبر التجارة من أهم موارد المماليك التى جنوا منها مبالغ طائلة خاصة من الواردات ، وبعيداً عن الخوض فى اجراءات الموانىء وغيرها سوف نشير الى أهم تلك الضرائب المحصلة :

(أ) بالنسبة للمسلمين كان يحصل منهم زكاة التجارة ، وحصل منهم أيضا فى بعض الأحيان « الخمس »(١٧٨) ، كذلك

اخذ منوم « مكس الوكالة »(١٧٩) ويبدو انه حصل مقابل بعض الخدمات واستغلالهم للوكالات والساحات .

(ب) اما بالنسبة للأجانب فقد حصل منهم العديد من المكوس مثل : « رسم السفن » نظير دخول السفن الميناء ، ثم تحصل ضريبة « رسم السماح » حيث يدفع كل تاجر « دوكة »(١٨٠) ليسمح له بدخول المدينة ، ثم « رسم العبور » وكان قيمته دوكتين على الشخص الواحد ، ثم يدفع كل تاجر ٢ ٪ على ما يحمله من مال وبضائع(١٨١) وقد بلغت قيمة الضريبة المحصلة من الأجانب ٧ ٪(١٨٢) .

(ج) ضريبة الترف والعرصة(١٨٣) وكان يدفعها الأجانب على بضائعهم ، بينما أعفى البنادقة من دفعهـــــا فى جمـــرك الاسكندرية(١٨٤) .

(د) ضريبة على مشتريات الاجانب من التجار المسلمين(١٨٥) .

(هـ) ضريبة يدفعها القنصل اذا حمل اكثر من الف بيزانت سنويا ، وهو المبلغ المعفى له من الضرائب(١٨٦) .

(و) ضريبة يدفعها الأجانب مقابل تخصيص الدولة حمامات وكنائس لهم(١٨٧) .

(ز) ضريبة على الذهب والفضة اللذين يسكهما الأجانب فى دار السك(١٨٨) . وكذلك ضريبة على هذين المعدنين اذا بيعا خاما(١٨٩) .

(ح) ضريبة على الخمر والجبن — من الاجانب — اذا كانت للاستعمال الشخصى(١٩٠) .

(ط) ضريبة قدرها بيزانت يدفعها الأجنبى للجمرك اذا باع فيه أية بضاعة(١٩١) .

(ك) ضريبة يدفعها البنادقة فى الجمرك على ما يحملونه من قماش(١٩٢) .

(ل) ضريبة الترجمة يدفعها الأجنبى وقدرها ٢٥ر٪(١٩٢) .

(م) ضريبة قدرها ١٠٪ على البضائع ، ٢٪ على الذهب ، ٢٪ على الفضة ، ٢٪ على النقل(١٩٤) .

(ن) ضريبة مقابل حراسة سفن التجار فى الموانىء(١٩٥) .

(ى) ضريبة يدفعها التجار الأجانب اذا ما بيعت بضائعهم كاملة سواء داخل الجمرك أو خارجه(١٩٦) .

ونظرا لكثرة هذه الضرائب المحصلة من الأجانب فقد قدر لينبول مجموع الضرائب المحصلة من السفينة الواحدة عند دخولها ميناء الاسكندرية بحوالى أربعين ألف دينار(١٩٧) . أما بالنسبة للصادر فيبدو انه كان لا يختلف عن الوارد ، ففى كل ثغر كان يدفع التجار ضريبة قدرها ١٥٪ مقابل السماح لهم بالخروج ، بالاضافة الى رسوم أخرى مقابل الشحن(١٩٨) . كما كان عليهم دفع ضريبة تسمى « الصادر » وكانت عبارة عن رسم معين من مال الفرنج يدفعونه حين يجهزون بضائعهم فى الثغر تمهيدا لتصديرها — أو ارسالها لبلادهم — وكان يجبى هذا المقرر ناظر يسمى « بناظر الصادر »(١٩٩) .

وقد تلخصت واردات الأوربيين من التجار المسلمين فى ثلاثة أصناف :

المنسوجات الحريرية والكتانية ، التوابل والعطور ، المعادن كالشب والنطرون والزمرد(٢٠٠) . كذلك روعى فى فرض الضريبة على الصادرات مدى أهمية كل سلعة مصدرة(٢٠١)

ووضعت السلطات المملوكية قيداً على الصـــــادرات ، حيث لم تسمح للتجار الأجانب بشراء أى سلع الا من ميناءى دميـــــاط والاسكندرية(٢٠٢) .

وهذا يوضح لنا أن تجار الغرب كانوا أحسن حالا من تجار الشرق الأقصى ، وهذا لأن تجار الغرب كانوا يدفعون الرسوم الجمركية مرة واحدة ثم يحملون بضائعهم الى بلادهم . أما تجار الشرق فقد كان لزاما عليهم دفع هذه الرسوم مرة ثانية فى كل ميناء مملوكى ينزلون به فى الطريق الى بلادهم .

وهذا ما دعا البعض الى اعتبار تجارة الهند وغيرها ذات ايراد كبير للمماليك(٢٠٣) وكانت التجارة بمجملها هى أســــــاس الاقتصاد المملوكى(٢٠٤) ومما يؤكد ذلك أنه حينما تحولت التجارة الى طريق رأس الرجاء الصالح كثرت الفتن الداخلية بمصر ، وقلت أرزاق الموظفين ونفقات الجند وانشــغلوا عن الجندية والنظام العسكرى — أساس الحكم المملوكى — مما جعل الدولة المملوكية هشيما لم تبد أية مقاومة فى مواجهة الغزو العثمانى الجديد للعالم الاسلامى .

مكوس اهل الذمة :

الى جانب الجوالى كان يحصل من أهل الذمة عدة مكوس هى :

(أ) مقرر النصـــارى :

فرض فى عام ٦٦٠ هـ فى عهد السلطان بيبرس ، وكان مقدار هذا المقرر حوالى دينار واحد تحصله الدولة سنويا للانفاق منه على الأجناد(٢٠٥) .

(ب) شــــبه الجــــالية :

وهو أيضا مكوس كان يدفعه أهل الذمة ، الا انه لا يعرف متى فرض عليهم ؟ كما يبدو أنه لم يكن معمما فى الدولة كلها بل كان يدفعه أهل البرلس ودمياط وفارسكور وبلطيم ، وكان متداره فى كل عام ستين الف درهم ، وابطله السلطان المنصور على عام ٧٨٣ هـ(٢٠٦) .

(جـ) واجب الذمة :

وهى ضريبة كان يدفعها التجار الأقباط مقابل الزكاة التى يدفعها التجار المسلمون(٢٠٧) .

(د) مكس الحجاج :

فكان يحصل منهم مكس نظير دخولهم الى الأراضى المسيحية المقدسة ، ثم مكس آخر ليسمح بزيارة كنيسة القيامة ، ثم مكس ثالث للخفر القائمين على حراســتهم طوال الطريق ، وقد بلغت مجموع هذه الرسوم حتى عام ٧٦٦ هـ/١٣٦٥ م لكل فرد ٦٣ درهما فضة ، ثم ارتفعت بعد ذلك حتى وصلت ٣٠٨ دراهم فضة فى عام ٨٨٥ هـ/١٤٨١ م ، وقد أبطل ذلك السلطان قنصوه الغورى فى عام ٩١٩(٢٠٧) .

٣ ــ مكس المبشرين :

وهو مبلغ من المال يجمع من الناس اذا حضر الى مصر مبشر يبلغ بانتصار الجيش ، أو فتح حصن ، أو بسلامة الحجاج ، فكان يجمع هذا المكس من أهل مصر على قدر طبقاتهم(٢٠٩) . ويبدو أن هذا المكس كان يجبى منذ بداية الدولة ، الا أن السلطان قلاوون قد أبطله ضمن ما أبطله من مكوس(٢١٠) .

٤ ــ مكس وفاء النيل :

اذا ابتدأ موسم الفيضان كان متولو مقياس النيل يراقبون الزيادة يوميا فى الصعيد ، فاذا أوفى النيل هناك الست عشرة ذراعا خرج بشير من قوص متوجها الى القاهرة ليزف البشرى ، فتهيأ المصريون لانتظار بلوغ الوفاء بالقاهرة بعد ثلاثة أيام(٢١١) .

فى تلك المدة كان يقيم المصريون حفلات ابتهاجا بوفاء النيل . فاستغل المماليك هذه المناسبة وقاموا بفرض مبلغ من المال على الناس ــ لا يعرف قدره ــ لشراء المستلزمات التى تحتاج اليها المناسبة من حلوى وفاكهة وغيرها ، وظل ذلك منذ بداية الدولة حتى عهد السلطان قلاوون فأمر بابطال هذ المكس ، والانفاق على هذه الحفلات من ديوان النظر(٢١٢) .

٥ ــ ضمان القراريط :

لم يترك المماليك الحرية لأفراد دولتهم فى تصريف ممتلكاتهم ، بل قاموا بفرض ضريبة على هذه الممتلكات اذا ما أراد صاحبها بيعها أو التصرف فيها . فكان يحصل من كل بائع لملكه عن كل ألف درهم عشرون درهما كضريبة لاتمام البيع(٢١٣) . وقد ابطل ذلك السلطان الناصر محمد بن قلاوون عند روكه للبلاد المصرية ٧١٥ هـ(٢١٤) الا أن هذه الضريبة عادت بعد ذلك . وأصبحت تحصل من البائع لداره ولو تكرر بيعها فى الشهر الواحد مرارا(٢١٥) . ولم يكن فى مقدور أى فرد شراء أى بيت حتى يطبع له على مكتوب طابع أحمر يشبه الدائرة ، ويعلم حولها المباشرون بعلامة تدل على أنه دفع المكس(٢١٦) . ثم قام السلطان الأشرف شعبان بابطال هذا المكس بعد ذلك مرتين الأولى فى عام ٧٧٥ هـ ، والثانية عام ٧٧٨ هـ/١٣٧٧ م(٢١٦) .

٦ ـ مكس طرح الفراريج :

وكلت الدولة المملوكية بيع الفراريج المنتجة فيها الى ضمان ، وكان على الأخيرين دفع الضريبة التى تريدها الدولة ثم يقومون هم بعد ذلك بتحصيلها من خلال بيعهم للفراريج . ولكى يجمع هؤلاء الضمان هذا المكس قاموا باكراه الناس على الشراء منهم ، بل نكل بأى شخص اذا علم بأنه اشترى أو باع فروجا من غير وجود الضامن(٢١٨) ..

ذلك الأمر الذى دعا البعض الى وصف هذا المكس بأنه يتصف بالشذوذ(٢١٩) . وقد قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالغاء هذا المكس عام ٧١٥ هـ(٢٢٠) . ثم قام بعد ذلك السلطان برقوق بالغائه(٢٢١) . وظل ذلك حتى نهاية الدولة .

٧ ـ زكاة الرجـالة :

وهى ضـريبة فرضها المماليك والبسوها ثوبا دينيا تبريرا لفرضها . وهى عبارة عن ضـريبة سـنوية تؤخذ ممن له مال ، حسبما تقرر عليه فى الدفاتر فان مات صاحب المال أو عدم ماله أخذت الضريبة من أولاده أو ورثته(٢٢٢) . وقد أبطل قلاوون هذه الزكاة(٢٢٣) . ثم عادت من بعده فأبطلها ابنه السلطان الناصـر محمد عام ٧١٥(٢٢٤) .

٨ ـ مكس الحلفاء والدريس :

تعتبر الحلفاء والدريس من أهم الأعلاف بالنسبة للحيوانات ، وبسبب هذه الأهمية فقد فرض عليها المماليك ضريبة . حيث كان هناك سـويقة للدريس تبيعه بباب النصـر أحـد أبواب القاهرة(٢٢٥) . وقد أبطل برقوق هذا المكس(٢٢٦) .

٩ ـ مكس القمح :

وهو من الضرائب التى اعتمدت عليها الدولة سـواء فى الشـام أو فى مصر . ففى الشام كان يؤخذ بدمشق على كل أردب يباع خمسة دراهم ، ثم ابطل ذلك السلطان الأشرف بن قلاوون عام ٦٥٩ هـ/١٢٦١ م(٢٢٧) . أما فى مصر فكان يؤخذ من الفقراء الذين يبتاعون القمح من ثغر دمياط ، الذين يشترون أردبين فأقل ، وقد أبطل ذلك فى مصر وسوريا على يد الناصر محمد عام ٧٢٤ هـ/١٣٢٤ م(٢٢٨) . ثم أبطل مرة أخرى فى مصر على يد السلطان برقوق(٢٢٩) .

١٠ ـ مكس السمسرة :

السمسار : هو ذلك الشخص الذى يتوسـط بين البائع والمشترى ، ويوفق بينهما مقابل أجر يسمى سمسرة او دلالة(٢٣٠). وقد اهتم المماليك بعمل هذا السمسار ، لا تسهيلا لمعاملات الناس، وانما ليحصلوا من ورائه على نصف ما يأخذه من مال ، سواء كان هذا السمسار بمصر أو بالشام .

ففى مصر سمح للسمسار ـ الدلال ـ بمزاولة عمله ، وأن يحصل عن كل بيع قيمته مائة درهم درهمين من المشترى ، على أن يقتطع درهما لنفسـه والدرهم الآخر يورده الى خـزانة الدولة(٢٣١) . ثم قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالغاء هذا المكس ٧١٥ هـ(٢٣٢) .

الا أن السمسار عاد يزاول عمله من جديد ، وكان يأخذ من المبتاعين للغلال عن كل أردب درهمين كسمسرة وكيالة منها درهم للدولة ، فأبطل ذلك للمرة الثانية على يد السلطان برقوق(٢٣٣) .

ولم يلبث أن توفى برقوق فعادت السمسرة من جديد ، الا أن ابنه السلطان فرج شرط على هؤلاء السماسرة الا يأخذوا عن كل أردب سوى نصف درهم وذلك فى عام ٨٠١ هـ/١٣٩٩ م(٢٣٤) . ومن ذلك يتضح أن مكس السمسرة ظل ساريا طوال عصر المماليك حيث لم يتعرض له أحد بعد ذلك بالالغاء .

كذلك كان بالشام رجال يمارسون السمسرة وكانوا يأخذون عما قيمته الف درهم عشرة دراهم ، ومنع النصارى من العمل فى هذه المهنة ، واقتصرت على أبناء السبيل وظل ذلك حتى أبطلت عام ٨٧١ هـ/١٤٦٧ م فى عهد السلطان خشقدم(٢٣٥) .

١١ ــ مكس ســـاحل الغـــلال :

ساحل الغلال : اسم أطلق على احدى الأماكن المختصـــة بتجميع انواع الغلال من سار أقطار مصر لكى تباع فيه ، وكان يقع فى بولاق(٢٣٦) . وفى مصر القديمة كانت توجد الشـــون السلطانية التى توضع بها الغلال(٢٣٧) . ويعتبر هذا الساحل من أهم الجهات التى كانت تحصل الدولة منها على أموال كثيرة منذ بداية عصر المـــاليك حتى قرب نهايـــة دولتهم ســـواء فى مصـــر أو الشـــام .

وكان يبلغ متحصل ساحل الغلال فى العام ما يقرب من أربعة آلاف آلاف درهم(٢٣٨) . ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل الى أربعة آلاف آلاف وستمائة الف درهم(٢٣٩) .

وكان هذا الساحل مقطعا على أربعمائة أمير وجندى ، فكان اقطـــاع الأمير يتراوح ما بين ٤٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ درهم ، بينما تراوح اقطاع الجندى ما بين ١٠٠٠٠ و ٣٠٠٠ درهم(٢٤٠) ،

وكان المقرر على كل أردب فى هذا الساحل درهمين ونصفا ، وأشرف على تحصيل هذا المكس ما يقرب من ستين رجلا من نظار ومستوفين وكتاب وجنود(٢٤١) .

وقد تعددت أنواع الرسوم — التى تكون فى مجملها مقدار المكس آنف الذكر والمحصل على كل أردب — المحصلة فى ساحل الغلال ، فمثلا كان هناك : الخروبة ، الثمن ، الوزانة ، القداحة ، السمسرة ، اللقطة(٢٤٢) . وثمة اتفاق بين العديد من المصادر(٢٤٣) على أن السلطان المملوكى الناصر محمد بن قلاوون قد أبطل هذا المكس من مصر عام ٧١٥ هـ/١٣١٥ م . الا أن هذا الالغاء لم يدم طويلا فأبطلها مرة أخرى فى عام ٧٢٤ هـ(٢٤٤) . ثم عاد هذا المكس مرة أخرى فأبطله السلطان برقوق(٢٣٥) .

وبسبب كثرة متحصلات هذه الضريبة لم تلبث أن عادت مرة أخرى ، ثم أبطلت فى عام ٩٠١ هـ/١٤٩٦ م على يد السلطان قايتباى ، الا أن ابنه السلطان محمد أعادها وجعل على كل أردب يباع نصف درهم فضة(٢٤٦) وظل الأمر يتزايد حتى عهد السلطان قنصوه الغورى ، ففى عام ٩٢٢ هـ/١٥١٦ م كان يحصل على كل أردب غلال درهما ونصفا(٢٤٧) .

١٢ — مكس دار الفاكهة :

قام المماليك بجباية مكس على الخدمات التى يقدمونها لتجار الفاكهة ، خاصة تلك الفواكه التى تباع فى باب زويلة(٢٤٨) . ثم امتد هذا المكس الى الأنواع المختلفة من الفاكهة كالبطيخ وغيره وسرى ذلك المكس على مصر والشام .

وفى عام ٨٠٦ هـ/١٤٠٣ م قام نائب دمشق بابطال مكس الفاكهة والخضراوات(٢٤٩) . ثم قام السلطان المؤيد شيخ فى عام

٨٢٠ هـ/١٤١٧ م بابطال هذا المكس فى مصر(٢٥٠) ويبدو ان هذا المكس قد عاد ثانية فى مصر حيث ذكر ابن اياس(٢٥١) أن السلطان قنصوه الغورى قد ألغى مكس البطيخ فى عام ٩٢٢ هـ/١٥١٦ م .

١٣ — مقرر الجلود ودباغتها :

لم تسلم الحيوانات الميتة من أذى الضرائب المملوكية ، فقد كان هناك ضمان لسلخ جلود تلك الحيوانات . وظل ذلك حتى عام ٧١٥ هـ فأبطله السلطان الناصر محمد من مصر(٢٥٢) . أما بلاد الشام فقد ظل هذا المكس يحصل من طرابلس ويدفعه الدباغون حتى أصدر السلطان قايتباى مرسوما بابطاله عام ٨٨٢ هـ/ ١٤٧٧ م(٢٥٣) .

١٤ — مقرر الأتبان :

من المعروف أن التبن هو بقايا أعواد الغلال المكسرة بعد درسها ، وأن التبن من أهم الأعلاف الغذائية للحيوان شأنه فى ذلك شأن الحلفاء والدريس . وكانت أتبان مصر موزعة على ثلاث جهات : السلطان ، المقطع ، الفلاح ، فكان على الفلاح أن يقدم جزءا من تبنه الى الدولة ، والا فعليه أن يدفع عن كل مائة حمل ١/٤ دينار(٢٥٤) . وقد ابطل ذلك فى علم ٧١٥ هـ على يد الناصر محمد بن قلاوون(٢٥٥) .

مقرر السجون :

لقد كان التركيب الاجتماعى لدولة المماليك فى مصر مصدرا دائما لاثارة الفتن والاضطرابات الداخلية ، والتى نتج عنها دخول العديد من المواطنين الى السجون المملوكية .

ويبدو أن كثرة أعداد المساجين قد أغرى سلاطين المماليك بفرض ضريبة على كل من يدخل السجن ويخرج منه . وذلك فى محاولة من الدولة للاستفادة من دخل تلك الضريبة ، وكجزاء تأديبى للمجرمين . ومن ثم قامت بفرض مقرر مالى مقداره ستة دراهم يدفعه كل من يدخل السجن ولو للحظة واحدة(٢٥٦) . ونظرا لكثرة متحصلات هذه الجهة كان الضمان يدفعون مبالغ طائلة من أجل الحصول عليها(٢٥٧) . وقد قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بابطال هذا المكس من مصر عام ٧١٥ هـ(٢٥٨) . أما بلاد الشام فقد كان يحصل هذا المكس من طرابلس وبلغت جملته سنويا عشرة آلاف درهم ، بالاضافة الى ثلاثة آلاف درهم — ويقال ألفان — كانت تحصل سنويا كرسم « سجن الأقصاب » من الأشخاص الذين لا يريدون العمل فى أرض القصب التابعة للسلطان وقد أبطل جميع ذلك فى عام ٧١٧ هـ/١٣١٧ م(٢٥٩) .

١٦ — مقرر حماية المراكب والمعادى :

شهدت مصر المملوكية رواجا تجاريا كبيرا ، وأصبحت السفن تجوب البحرين : القلزم والمتوسط . فأستغل المماليك ذلك وفرضوا مكسا على السفن مقابل حمايتها ليلا ونهارا ، كما فرض « رسم المعادى » على الناس سواء كانوا فقراء أو أغنياء نظير استغلالهم لهذه المراكب ، وأبطل ذلك عام ٧١٥ هـ(٢٦٠) .

١٧ — مكس الذبيحة :

وهو مكس غير معروف النشأة ، الا أنه كان يحصل على الذبائح من الأغنام والأبقار ، وبسبب قلة عائده للدولة فقد الغى عام ٨٠٥ هـ على يد السلطان الناصر فرج ، ثم أعيد بعد ذلك ولكن بصورة أخرى وهو ترك الصوف والجلد للدولة(٢٦١) .

١٨ ـ ضمان الخمر :

يعتبر عصر المماليك من اهم العصور المليئة بالمتناقضات الاجتماعية والأخلاقية ، ولعل مبعث هذا التناقض جاء من سياسة السلاطين ونشأتهم ، فنجد سلطانا كالناصر محمد بن قلاوون على جانب من الديانة ويهتم بشئون دولته ، ويهتم بابطال الضرائب المفروضة على النواحى المحرمة ، ثم يتبع ذلك بمحاربة هذه النواحى وازالتها بينما نجد سلاطين آخرين على جانب كبير من الفسق والمجون لديهم نهم حب المال مهما كان مصدره . بل أن أحدهم ـ وهو السلطان برقوق(٢٦٢) ـ جعل الخمر شعارا لدولته .

لذلك لم يكن غريبا فى دولة المماليك أن نجد الخمر وغيرها ـ مما سيلى ذكره ـ كانت من الأشياء المصرح بها أحيانا ، بل كان هناك ضمان لها . فكان ضمان الخمر يوميا فى القاهرة ألف دينار(٢٦٣) . وبلغ متحصله فى عهد بيبرس ستة آلاف دينار سنويا(٢٦٤) . وظل يؤخذ هذا المكس حتى ٦٦٧ هـ/١٢٦٨ م فأبطله الظاهر بيبرس(٢٦٥) .

ثم عاد هذا المكس من جديد الا انه ظل لمدة يوم واحد ثم الغاه السلطان قلاوون عام ٦٧٨ هـ/١٢٧٩ م(٢٦٦) . والراجح أن هذا المكس قد ظل الى نهاية عصر دولة المماليك أو على الأقل الى نصفها الأخير ، حيث ذكر ابن حجر العسقلانى(٢٦٧) أنه فى عام ٨٣١ هـ/١٤٢٧ م قام السلطان الأشرف برسباى بابطال ضمان الخمر والحشيش ثم ذكر انه عاد بعد قليل .

١٩ ـ ضمان المغانى والأفراح :

امتدت ضرائب المماليك الى الأفراح التى يقيمها الناس اما بسبب عرس ، أو ختان أو غيرها . ويبدو أن ضريبة الأفراح

كانت تحصل فى مصر منذ القدم مما دعا صاحب السلوك(٢٦٨) الى القول عنها : « لا يعرف لها أصل » . فلم يستطع أحد فى مصـــــر المملوكية أن يقيم فرحا الا بعد دفع الضـــــريبة التى تراوحت ما بين ٢٠ و ٣٠ مثقال ذهب(٢٦٩) وكان هذا المكس يجبى ايضا من بلاد الشام وبلغ متحصله سنويا ســــبعين ألف درهم(٢٧٠) . وقد أبطل الناصر محمد هذا المكس عام ٧١٥ هـ بمصر(٢٧١) ثم أبطل مرة ثانية على يد السلطان الأشرف شعبان عام ٧٧٨ هـ/١٣٧٧ م(٢٧٢) بينما أبطـــل فى بلاد الشــــام عام ٧١٧ هـ(٢٧٣) .

أما ضمان المغانى فقد كان من ابشع المحرمات التى ترتكب فى عصر المماليك وبتصريح منهم مما جعل دولتهم من خلاله تقترب كثيرا من الدول الشيوعية الحالية . ومضمون هذا المكس هو أنه كان من حق كل امرأة سواء كانت جارية أو ملكة أن تمارس البغاء ـــ الذى نسميه حاليا بالدعارة ـــ مقابل أن تدفع ضريبة معينة للدولة .

وغالبا ما كان يقوم بجمع هذه الضريبة امراة أطلق عليها « ضامنة المغانى » وكان يساعدها عدة أعوان(٢٧٤) وعرف ابن اياس(٢٧٥) هذا المكس بقوله :

« لو خرجت اجل امراة من نساء القاهرة تقصد البغاء ونزلت اسمها عند الضامنة ودفعت القدر المتعين عليها ، لما قدر أحد من الحكام على منعها من عمل الفاحشة » .

وقد كانت هناك أماكن معروفة فى شتى أنحاء مصر يمارس فيها الزنا جهرا ، واذا مر بتلك الاماكن اى شخص كانت تلك الخواطىء تجبرنه اما على الزنا ـــ لكى يدفع مالا ـــ واما يحصلن منه على فدية تعينهن فى دفع ما عليهن من ضرائب للضامنة(٢٧) .

ولما كان هذا المكس يترتب عليه انحلال ، وتمزق أسرى فى المجتمع ، فقد قام السلطان الظاهر بيبرس فى عام ٦٧٧ هـ بالغائه ومحاربة البغايا وحبسهن حتى يتزوجن(٢٧٧) ، ثم أعيد هذا المكس ثانية والدليل أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد أبطله عام ٧١٥ هـ(٢٧٨) . ثم أبطله مرة أخرى فى عام ٧٢٤هـ(٢٧٩) . ثم أبطل مرة رابعة فى عهد السلطان الأشرف شعبان ٧٧٥ هـ(٢٨٠) وقام نفس السلطان بابطاله مرة خامسة فى عام ٧٧٨ هـ(٢٨١) . ثم أعيد ذلك فأبطله السلطان المنصور على عام ٧٨٢ هـ من حماة والكرك وبعض أعمال الصعيد(٢٨٢) .

ولم تشر بعد ذلك أية مصادر الى أن هذا المكس تعرض للالغاء ويستثنى من ذلك ابن اياس(٢٨٣) حيث ذكر فى حوادث عام ٩١٤ هـ أنه كان يوجد احد الأحياء بجوار قنطرة الموسكى تسكن به البغايا . وهذا دليل على بقاء هذا المكس موردا دائما للدولة المملوكية حتى نهايتها ، رغم ما به من اساءة الى دولة المماليك راعية الخلافة الاسلامية فى تلك الحقبة من الزمن .

وقد كان لمكس المغانى فرعان آخران يشاركانه فى مضمونه وماهيته وهما :

(أ) حقوق السودان :

وهى عبارة عن نسبة معينة من المال تحصل من كل عبد وجارية عند نزولهم بالحانات لعمل الفاحشة .

(ب) حقوق القينات :

وهى أيضا ضريبة تحصل من الجارية التى ترغب فى عمل الفاحشة . وكلا الفرعين أبطلا عام ٧١٥ هـ(٢٨٤) .

٢٠ مكس القـــرعان :

فى عام ٨٣٠ هـ/١٤٢٧ م عين السلطان برسباى أحد مماليكه « شادا للقرعان » وكتب له مرسوما بذلك ، فكان هذا المملوك يدور على الناس يكشف رؤوسهم ، فمن وجده أقرع أخذ منه ثلاثة دراهم وثلثا و ابطل ذلك بعد مدة(٢٨٥) .

٢١ ـ مكس الـــروث :

لم يقنع السلطان الغورى بما بقى الى عهده من مكوس ، وقام بفرض ضريبة على روث الأبقار حيث قرر على الخولة أن يبيعوا روث الأبقار ، ويوردوا ثمنه الى خزانة الدولة(٢٨٦) .

٢٢ ـ مكس القصـــب والمعاصـــر :

اهتم المماليك بزراعة الأقصاب فى أراضى دولتهم ، ومن ثم اقاموا لها المعاصر ، ويرجع اهتمام المماليك بزراعة القصب فى تلك الفترة الى أنه كان المصدر الوحيد للسكر ، لذلك قاموا بفرض مكس على الأراضى التى تزرع الأقصاب فى مصر والشام(٢٨٧) . ثم تبع ذلك فرض مكس آخر على المعاصر والدواليب القائمة على عصر القصب ، واطلق عليه « زكاة الدولبة »(٢٨٨) وذلك نظير استغلال الناس لهذه الآلات .

وقد أشار ابن دقماق(٢٨٩) الى أنه كان يوجد بمصر العديد من مطابخ السكر منها ما هو خاص بالدولة ، ومنها ما هو خاص بالسلطان ، ومنها ما هو ملك للعامة ، وقد بلغ عدد هذه المعاصر ٥٦ معصرا ، وكان بكل منها شاد ومباشرون لتحصيل الضريبة . ولم تشر المصادر الى مقدار هذه الضريبة ، الا أن النويرى(٢٩٠) ذكر أن فدان القصب كان يتحصل منه ثلاث ضرائب : قند وقطر

ضريبتان ونصف وعسل خابية نصف ضريبة ، مقدارها ٢٤ قنطارا مصريا . وقد قام السلطان قلاوون بابطال زكاة الدولبة اثناء سلطنته(٢٩١) . أما الضرائب التى كانت تؤخذ على القصب ومعاصره فقد ذكر أحد الباحثين(٢٩٢) انها ظلت طوال عصر دولة المماليك البحرية ولم يتعرض لها احد بالالغاء ، الا أن من الثابت أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد ألغى تلك الضرائب عام ٧١٥ هـ ضمن ما لغاه من ضرائب أخرى(٢٩٣) . ثم عادت من بعده الا أن حصيلتها ذهبت الى ديوان الخاص(٢٩٤) . أما مكس القصب والمعاصر ببلاد الشام فقد ظل يحصل منهم حتى ٨٨٩ هـ/ ١٤٨٤ م . ثم أبطله السلطان قايتباى(٢٩٥ .

مكس الحجاج :

لم يسلم الحجاج المصريون والشاميون من فرض المكوس عليهم من قبل أمراء مكة مما جعل السلاطين المماليك يلجأون الى تعويض هؤلاء الأمراء باقطاعات لهم فى مصر مقابل أن يرفعوا أيديهم عن الحجاج .

ففى عام ٧٨٠ هـ/١٣٧٩ م دفع السلطان الأشرف شعبان لأمير مكة مائة وسبعين ألف درهم لكى يلغى المكوس التى تجبى بمكة على الحجاج(٢٩٦) ومنذ عام ٦٨١ هـ/١٢٨٢ م كان يجبى عن كل جمل بركب الحجاج عشرون درهما يدفع من حصيلتها مبلغ عشرة آلاف درهم للعربان لكيلا يتعرضوا للحجاج والباقى كان يدفع لفقراء الحجاز(٢٩٧) وفى عام ٧٦٦ هـ/١٣٦٥ م أبطلت المكوس التى كانت تؤخذ من حجاج العراق وعوض عنها أمير مكة باقطاع فى مصر(٢٩٨) ومن هذا يتضح لنا أن فريضة الحج كانت محاطة بالأخطار فى عصر المماليك فان لم يكن من العربان يكن من أمراء مكة ، وللآخرين عذرهم فى ذلك حيث كانت أراضيهم

قاحلة لا زرع فيها ولا ماء وهذا يفسر لنا سبب الأحباس التى كانت بمصر — والتى كان يذهب ريعها الى سكان بلاد الحجاز — وكذلك كثرة ارسال سلاطين مصر للقمح وغيره من الأغذية الى الحجاز .

ومن عام ٧٨٠ هـ لوحظ أن سلاطين المماليك ورجالهم بدأوا يحصلون على مكوس من الحجاج حيث أنه فى العام آنف الذكر كان بعض رجال الدولة يجلســــــون خارج القاهرة ويطلبون من الحجاج أوراق مشترى جمالهم ، فمن لم يحضرها كان يفرض عليه مبلغ من المال مما جعل معظم الحجاج يعدلون عن الحج فى تلك السنة(٢٩٩) . وفى عام ٨٢٩ هـ — خلال سلطنة برسباى — أخذ مكس على كل حاج قدره عشرة دراهم وكذلك أخذت ضريبة على ما معهم من هدايا(٣٠٠) . ويبدو أن تلك المكوس التى كانت تحصل من الحجاج ظلت حتى نهاية العصر المملوكى ، حيث لم تشر أية مراجع عن الغائها نهائيا فى مصر .

أما فى بلاد الشام فقد كان آخر مرسوم صدر بابطالها عام ٨٧٨ هـ/١٤٧٤ م على يد السلطان قايتباى(٣٠١) . ولم يعثر على أية اشارة تشير الى عودتها ثانية .

وعلى صعيد آخر فقد ساهمت رحلات الحجاج السنوية على ازدهار التجارة الداخلية ما بين مصر والحجاز ، حيث كان الحجاج يسافرون الى الحجاز برا ، أما طرودهم فكانت ترسل بحرا من ميناءى السويس والطور الى ميناء جدة (٣٠٢) .

والى جانب المكوس السابقة كانت هناك مكوس اخرى ، لكنها أقل منها فى العائد والأهمية مثل :

« مكس الجسور » وكان يحصل من الناس لصيانة الجسور العامة المقامة على النيل ، وتبعه مكس آخر « مقرر الجراريف » كرسم لاستعمال الحفارات ، وبلغ مكس الجسور عشرة دنانير سنويا عن الفدان(٣٠٣) . وابطل عام ٧١٥ هـ على يد الناصر بن قلاوون(٣٠٤) . أما « مقرر المشاعلية » فكان يؤخذ من الناس مقابل تنظيف بيوتهم من الأتربة(٣٠٥) وهناك « مكس الحمايات » فرضه السلاطين على من يحتمى بهم(٣٠٦) . وأبطل مقرر المشاعلية والحمـــايات عام ٧١٥ هـ(٣٠٧) ومكس « الأخفاف » فرض على التجار فى عهد قايتباى ، وكان قدره ٤٠٠ درهم شهريا ، ثم رفعها الوزير الى ثلاثة آلاف ، ولما تظلم التجار من ذلك الى السلطان قام بالغائه(٣٠٨) أما مكس العبيد فقد فـــرض فى عام ٩٠٦ هـ/ ١٥٠١ م على يد قنصوه الغورى ، وظل الى نهاية الدولة ، وجلد كثيرون من جراء معارضتهم لهذا المكس(٣٠٩) « مكس القطانة » وكان يؤخذ ممن يقومون بندف القطن فى حماة وأبطله عنهم السلطان اينال الأشرفى كافل حماة بمرسوم فى عام ٨٩٤ هـ/١٤٨٩ م(٣١٠) كذلك كان يوجد مكس الجزارين وابطاله السلطان محمد بن قايتباى عام ٩٠٢ هـ/١٤٩٧ م(٣١١) . وذلك الى جانب مكوس أخرى كانت تؤخذ على المصائد والمراعى والحوائص والبغال وغيرها .

وفى عام ٧١٧ هـ/١٣١٧ م قام السلطان الناصر محمد بابطال عدة مكوس من طرابلس منها : « عفاية النيابة » حيث كان مقررا على كل شخص ستة دراهم للنائب ، وكان يتحصل من ذلك فى العام عشرة آلاف درهم ، « حق الديوان بصهيون » وكان متحصله سنويا ثلاثة آلاف درهم ، « هدة البيادر » حيث كان يدفع عن كل فدان ثلاثة دراهم وجملة ذلك سنويا ألف درهم ، « مكس الحشيش والضيافة » وكانت جملته سنويا ستة آلاف درهم(٣١٢) .

وكان دلالة على أن المكوس كانت ذات عائد كبير للدولة أن عائدها فى عهد السلطان قطز ستمائة ألف دينار(٣١٣) .

الى جانب المكوس السابقة كانت هناك ناحيتان أخريان تدران على الدولة أموالا لابأس بها وهما : المصادرات ، وما يتحصل من بيع أملاك بيت المال .

أولا : المصـــــادرات :

ان من الصعب على أى فرد أن يلم بجملة المصادرات التى تمت فى عصر سلاطين المماليك . بل انه فى هذا العصر غدت المصادرات من أهم سماته العامة . وكانت جملة من هذه المصادرات تؤول الى ديوان الخاص السلطانى ، وبالتالى لا تستفيد منها الدولة ، بل أنفقها السلاطين على حاجاتهم . بينما البعض الآخر كان يذهب الى بيت المال واعتبر من موارد الدولة . كما يلاحظ أن هذه المصادرات كانت تأتى للدولة بمبالغ طائلة تفوق بعض مواردها ان لم يكن جميعها حيث أنه لم يكن يتم مصادرة الا الأثرياء من ذوى المال والقناطير المقنطرة من الذهب والفضـــــة ، لذلك كان أكثر الأشخاص الذين تعرضوا للمصادرة مباشرى ديوان النظر ، وأكابر رجال الدولة .

ونورد فيما يلى بعض الأمثلة عن المصادرات :

(أ) فى عام ٦٥٢ هـ صادر السلطان المعز أيبك ممتلكات أصحاب أقطاى(٣١٤) بعد قتله وذهابهم الى دمشق(٣١٥) .

(ب) فى عام ٨٠٠ هـ/١٣٩٨ م صودر ابن الطبلاوى(٣١٦) . فأخرج من بيته ٢٢ حملا من الملابس والفرو والصوف ، ومبلغ قدره مائة وستون ألف دينار وكذلك ١٢٠٠ قفة فلوس(٣١٧) .

(جـ) فى عام ٨٤٧ هـ/١٤٤٣ م صادر السلطان جقمق كاتب السر بحلب وقرر عليه ثلاثين ألف دينار ، وكذلك نائب قلعة حلب وقرر عليه خمسين ألف دينار ، وكذلك استادار حلب وقرر عليه مائة الف دينار(٣١٨) .

وقد كان القائم بتنفيذ حكم المصادرة هو « شاد الدواوين »(٣١٩) . وقد بلغت المصادرات ذروتها فى عصر دولة المماليك البرجية مما جعل بدر الدين العينى(٣٢٠) يصفها بقوله : « وما كان أحد منهم – العبار – يستجرىء يلبس ثوبا حسنا خوفا على نفسه من المصادرة ، حتى انهم صودروا مرارا عديدة ، وحصل عليهم مالا يوصف ولا يحد » .

ثانيا : ما يتحصل من بيع أملاك بيت المال :

سبق القول فى مطلع هذا الفصل أن أراضى مصر المملوكية كانت موزعة على عدة اقسام ، منها قسم يباع ويشترى ويورث لكونه اشترى من بيت المال . فكانت هناك أراض ملك لبيت المال والدولة ، وتقوم الأخيرة بتأجير تلك الممتلكات نظير مبلغ معين يدفع شهريا الى بيت المال(٣٢١) . الا أنه لأسباب غير معروفة قد تكون مواجهة غلاء ، أو قلة الريع ، كان سلاطين المماليك يبيعون تلك الأملاك للاستفادة منها .

وغالبا كان يتم البيع تحت شعار « ليصرف فى كلفة الغزاة والمجاهدين »(٣٢٢) . وكان القائم بأمر بيع هذه الأملاك وكيل بيت المال(٣٢٣) وهذا دليل على أن الدولة المملوكية استفادت من أملاكها – بالايجار أو البيع – فى جعلها موردا دائما لها .

من العرض السابق للموارد غير الشرعية يتضح أن سلاطين المماليك أولوها اهتماما بالغا مما جعلها تفوق الموارد الشرعية

أهميةوعددا ، كما لوحظ أن فرض تلك الضرائب كان يتفاوت بين السلاطين : فمنهم من يقوم بالغائها ، ومنهم من يقوم بفرض المزيد منها ، دون وضع أدنى عناية بأفراد دولته .

وتتميز هذه المكوس بأنها كانت تدر مبالغ لا حصر لها الى خزانة الدولة ، مما جعلها المورد الأول للدولة المملوكية . كذلك تتميز بالعمومية الكاملة ،حيث ألمت بكل شيء — حلالا كان أم حراما — ولم تدع أى جهة انتاجية أو استهلاكية الا حصلت منها .

ويعاب على تلك المكوس أنها غير ثابتة ، ما جعل حصيلتها دائما عرضة للتغير ، وبالتالى كان دخلها غير مضمون ، وخير مثال على ذلك هو مكس الصادر والوارد ، الذى أدت قلته الى جانب أسباب أخرى الى زوال الدولة المملوكية .

هوامش الفصـــــل الثـــالث

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ ، عاشور : العصـــر المماليكى ، ص ٣١٠ ، ماجد : نظم المماليك ، ج ١ ، ص ٧٣ .

(٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ١٩٠ .

(٣) الحبلى : الاستخراج ، ص ٩ .

(٤) الماوردى : الأحكام ، ص ١٢٧ ، المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٤ القلقشندى : المرجع نفسه ، حسن ابراهيم ، على ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، عاشور : العصر المماليكى ، ص ٣١٠ ، راشد البراوى : المرجـــع السابق ، ص ٣٢٩ ، الريس : الخراج ، ص ٨ ، راسم رشدى : مصر والشراكسة (القاهرة ١٩٤٨) ، ص ١٢١ ، محمد كامل مرسى : الملكية ، ص ٧٣ ، محيى الدين طرابزونى : النظام المالى الاسلامى (بحث منشور ضمن وقائع ندوة النظم الاسلامية بأبو ظبى ، ج ٢ ، نشر مكتب التربية العربى لدول الخليج ١٩٨٧) ، ص ١٠٦ ، Rabie, The Financial. P. 73.

(٥) المقدمة ، ص ٣٩ .

(٦) ابن مماتى : قوانين ص ٢٨ ، Rabie : Op. Cit., P. 76.

(٧) حسنين ربيع : نظم ، ص ٤١ ، Pool : Op. Cit., P. 304.

(٨) نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٥٣ ، الهيلة : مرجع سابق ، ص ١٠٨٦ .

(٩) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٩ — ٤٥٠ .

(١٠) القلقشندى : نفس المصدر والجزء والصفحة .

(11) Pool : Op. Cit., P. 303.

(١٢) ابن شاهين : زبدة ، ص ٣٥ .

(١٣) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٦٠ — ٢٦١ .

(١٤) ابن اياس : نزهة الأمم ، ورقة ١١٣ ، المقريزى : الخطط ، جـ ١ ، ص ٩٧ .

(١٥) يحيى بن الجيعان : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية (تحقيق موريتز ، القاهرة ١٩٧٤) ، ص ٤٧ ، القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٥١ ، عبد المجيد أبو الفتوح بدوى : مصر الاسلامية فى كتابات الرحالة المسلمين (بحث فى مجلة كليه الآداب جامعة المنصورة ــ العدد الثانى ــ ١٩٨١) ، ص ١٠٨ حاشية (١) .

(١٦) مقياس الروضة : ترجع نشأته الى عهد المتوكل ، بناه فى جزيرة الروضة عام ٢٤٧ هـ/٨٦١ م وظل معمولا به طوال عصر المماليك . والمقياس عبارة عن عمود من الرخام الأبيض مثمن الشكل ، يوضع فى موضع يسمح بدوران المياه حوله عند انسيابها والعمود مفصل على ٢٢ ذراعا كل ذراع مفصلة على ٢٤ قسما متساويا تعرف بالأصابع ، ماعدا الاثنتى عشرة ذراعا الأولى فانها مفصلة الى ٢٨ اصبعا لكل ذراع . ابن دقماق : الانتصار ، جـ ٤ ، ص ١١٤ ــ ١١٥ ، القلقشندى : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ ، كمال الدين سامح : العمارة الاسلامية فى مصر (ط ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) ، ص ١٧ ، حسين عليوة : الكتابات الأثرية ، ص ٢٨ .

(١٧) المقريزى : المرجع نفسه ، ص ٦٠ ، المناوى : المرجع السباق ، ص ١٨٢ ، عبد المجيد أبو الفتوح : المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .

(١٨) الدينار الجيشى : لم يكن عملة متداولة بين الناس بل مقياسا لايراد الاقطاعات وقد تم التعريف بماهيته فى الفصل الرابع ، والفصل الخامس .

(١٩) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ٣ .

(٢٠) الروك : كلمة قبطية : اصطلح على استخدامها للدلالة على عملية قياس الأرض وحصرها فى سجلات وتثمينها ــ تقدير درجة خصوبتها ــ لتقدير الخراج عليها ، ويقولون راك البلاد ويروكها أى فك زمامها ، ويقابل الروك فى الوقت الحالى عمليتا فك الزمام وتعديل الضرائب . وقد مسحت أرض مصر حوالى سبع مرات : الأولى : ٩٧ هـ/٧١٥ م على يد عبد الملك بن رفاعة فى خلافة الوليد ابن عبد الملك وأخيه سليمان ، الثانية : على يد عبيد الله بن الحبحاب فى خلافة هشام بن عبد الملك ١١٠ هـ/٧٢٩ م . الثالثة : على يد ابن مدبر فى خلافة المعتز بالله العباسى ٢٥٣ هـ/٨٦٧ م . الرابعة على يد الافضل بن بدر الجمالى فى عهد الآمر بالله الفاطمى فى عام ٥٠١ هـ ويقال فى عام ٤٨٣ هـ فى عهد المستنصر بالله

الفاطمى . الخامسة وهى الروك الصلاحى فى عهد صلاح الدين الأيوبى فى عام ٥٧٢ هـ/١١٧٦ م . السادسة فى عهد السلطان لاجين المملوكى وتسمى الروك الحسامى ٦٩٧ هـ/١٢٩٨ م . السابعة : وهى الروك الناصرى فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون . ٧١٥ هـ/١٣١٥ م . كما عمل هذا السلطان روك طرابلس عام ٧١٧ هـ/١٣١٧ م .

المقريزى السلوك جـ ١ ق ٣ ، ص ٨٤١ حاشية (٣) ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٩٣٥ ، بدر الدين العينى : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٨٤ ، تاريخ ، غير مرقم ، جـ ٢٣ ميكروفيلم ٣٦٤١١) حوادث عام ٧١٥ هـ ، أبو المحاسن : النجوم ، جـ ٩ ، ص ٤٢ حاشية (١) ، النويرى : المرجع السابق ، جـ ٣١ ورقة ٦١ ، والخالدى : المقصد ورقه ٧١ — ٧٣ ، بيبرس المنصور : التحفة المملوكيه فى الدولة التركية (ط ١ ، تحقيق عبد الحميد صالح ، القاهرة ١٩٨٧) ص ١٥٢ ، الباشا : الفنون ، جـ ٢ ، ص ٥٣٩ ، عمر طوسون مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن (الاسكندرية ١٩٣١) ، ص ٢٣٨ ، سعاد ماهر : محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية فى العصر الاسلامى (القاهرة ١٩٦٦) ص ١٠ ،
Demombynes : Op. Cit., P. XXXIX; Rable : Size, P. 133.

(٢١) السخاوى : التبر ، ص ٢١٥ .

(٢٢) شهاب الدين بن على بن حجر العسقلانى : أنباء الغمر بأنباء العمر ، جـ ٢ (تحقيق حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧١) ص ١٠٤ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٥٧٥ ، جـ ٢ ، ص ٧ ، جـ ٣ ، ص ٣٩٨ .

(٢٣) ابن اياس : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٧ ، ٢٠١ .

(٢٤) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٢٥٣ .

(٢٥) ابن ابيك الدوادارى : كنز الدرر ، جـ ٩ ، ص ٤٤ .

(٢٦) ابن اياس : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٢٧) ما لية مصر ، ص ٦٠ . وقد أثبت عمر طوسون أنه أخذ هذا الرقم عن ابن اياس الا انه بالرجوع الى هذ المصدر لم يعثر على ذلك وربما كان هذا التقدير لفترة سابقة على عصر المماليك .

(٢٨) نزهة الأمم ، ورقة ٢٣٣ .

(٢٩) كتاب صورة الأرض (ط ٢ ، ليدن ١٩٦٧) ، ص ١٣٧ .

(٣٠) ابن اياس : المخطوط السابق ، ورقة ٩٤ ، بدائع الزهور جـ ١ ق ٢ ، ص ٥٩٥ . عيد الشهيد : كان يعمله النصارى فى اليوم الثامن من شهر بشنس القبطى وارتبط ذلك العيد بخرافة مؤداها أن النهر لا يفيض الا اذا القى فيه اصبع أحد قديسيهم الذى كان محفوظا فى تابوت باحدى كنائس شبرا ، وفى هذا العيد كانت ترتكب المعاصى وتباع الخمور الكثيرة والتى تصل قيمتها الى ٢٠٠,٠٠٠ درهم فضة يوميا . وأبطل العيد عام ٧٥٥ هـ/١٣٥٤ م .

المقريزى : خطط ، جـ ١ ، ص ٦٩ ، السخاوى : التبرص ١٢ ، قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ١٦٠ ، المناوى : نهر النيل ، ص ١٥٧ .

(٣١) David Ayalon : Gunpowder and Firearms in the Mamlouk Knigdom (London 1956) P. 104.

(٣٢) النويرى : نهاية الأرب جـ ٣١ ، ورقة ١٧ ، المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ق ١ ، ص ٢٥٧ .

(٣٣) المعجم الوجيز ، ص ٢٩٠ ، مادة زكاة .

(٣٤) عاشور : العصـــر المماليكى ، ص ٣١٠ ، مصر فى عصـــر المماليك البحرية ، ص ٢١٤ ، محمد على الجارحى : النظم المالية فى الاسلام (بحث منشور فى وقائع ندوة النظم الاسلامية ، جـ ٢ ، أبو ظبى ١٩٨٤) ، ص ٢٥ ، ٥٧ ،
Abd El Razzak Nofl : Al Zakat (Cairo) P. 7.

(٣٥) ماجد : نظم ، جـ ١ ، ص ٧٦ .

(٣٦) المقريزى : خطط ، جـ ١ ، ص ١٠٨ .

(٣٧) أبى عثمان النابلسى . تاريخ الفيوم وبلاده (تحقيق مورتز ، القاهرة ١٨٩٨) ، ص ٢٣ — ٢٤ .

(٣٨) ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء والصفحة .

(٣٩) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٥٧ — ٤٥٨ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٣٨٧ ، العمرى : مسالك ، ص ١٦٤ ، عبد المجيد . مصر ، ص ١١٥ ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1 P. 189 No. 69, Pool : Op. Cit., P. 304.

(٤٠) ابن اياس : بدائع ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤٤٩ .

(٤١) حمود بن محمد بن على النجيدى : الموارد المالية لمصر فى عهد الدولة المملوكية الأولى (رسالة ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية — السعودية ١٩٨٤) ص ٨١ — ٨٢ .

(٤٢) الأشرف برسباى الدقماقى الظاهر ، هو السلطان التاسع من المماليك الجراكسة تسلطن عام ٨٢٥ هـ وتوفى عام ٨٤١ هـ/١٤٣٧ م وكانت مدة سلطنته ست عشرة سنة وتسعة شهور وعشرة أيام ، عبد الباسط بن شاهين : نزهة ، ص ١٣١ — ١٣٢ .

(٤٣) ابن حجى : هو القاضى نجم الدين بن حجى ، كان يلى وظيفة كاتب السر بمصر آنذاك . ابن اياس : بدائع ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

(٤٤) السائمة : المواشى التى ترعى حيث تشـــاء ولا تعلف . المعجم الوجيز ، ص ٣٣٠ .

(٤٥) ابن حجر : انباء الغمر ، حـ ٣ ، ص ٣٢٧ .

(٤٦) Rabie : The Financial, P. 99.

(٤٧) المقريزى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٠٣ .

(٤٨) المقريزى : ج ٤ ق ٣ ، ص ١٠٦٨ .

(٤٩) تفسير القرآن الكريم (ج ٢ ، نشر دار المعرفة — بيروت ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) ص ٣٤٧ .

(٥٠) وزارة الأوقاف : المنتخب فى تفسير القرآن الكريم (ط ١٢ ، اشرف على اصداره محمد الأحمدى أبو النور — القاهرة ١٩٨٦) ، ص ٢٦٣ حاشية (١) .

(٥١) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٥٢) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٨٢ .

(٥٣) Muhmmad Ali : The Relagion of Islam (Cairo U.A.R) P. 577.

(٥٤) النابلسى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ،
Rabie : Op. Cit., PP. 108 — 110.

(٥٥) قاسم عبده : أهل الذمة ص ٦٩ ، ربيع حسنين : نظم ص ٤٥ ؛ النجيدى : موارد ، ص ٨٥ ،
Quatremere : Op. Cit., P. 111 No. 141.

(٥٦) صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٥٨ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .

(٥٧) المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٥٨) نفســـــه .

(٥٩) المقريزى : السلوك جـ ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٠ ،
Irwin : Op. Cit., P. 109.

(٦٠) القلقشندى : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٨ — ٤٥٩ .
Rable : Op. Cit., P. 111.

(٦١) النويرى : نهاية الأرب جـ ٣٠ ، ورقة ٩١ ، ٣٢١ ، قاسم عبده ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٦٢) المقريزى : الخطط : جـ ١ ، ص ٩٠ .

(٦٣) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .

(٦٤) المرجع السابق . Pool : Op. Cit., P. 304.

(٦٥) ابن حجر : أنباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٥١٨ .

(٦٦) ابن اياس : نزهة الأمم ، ورقة ١٢٢ ، بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٥ ، المقريزى : الخطط جـ ١ ، ص ١٠٧ ، الهيلة : المرجع نفسه .

(٦٧) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٣١ ، ورقة ٦ ، المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ٣ ص ٩٦٠ .

(٦٨) المقريزى : المرجع السابق ، جـ ١ ق ٣ ، ص ٧١٢ ، الخطط ، ص ١٠٧ ، القلقشندى : المرجع السابق .

(٦٩) قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ٧٠ .

(٧٠) K.Kö ffentlichen Lehranstalt : Jahresbericht Für .Oriantalische Sprachen (Wien 1884) P. 11.

(٧١) ابن حجر : أنباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٤٨١ .

(٧٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ١٤٥ .

(٧٣) Charla's Issawi : Egypt (London 1947)) P. 6.

(٧٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٦٠ ، ابن مماتى : قوانين ، ص ١٣ ، ابن شاهين : زبدة ص ٩٦ ، المقريزى : خطط ، جـ ١ ص ١١١ ، خلاف : السياسة ص ١٢٨ . ماجد : نظم جـ ١ ، ص ٧٦ ، على حسن : دراسات ص ٢١٣ ، عاشور : العصر المماليكى ص ٢١١ ، مصر ص ٢١٦ ،

Pool : Op. Cit., P. 304.

(٧٥) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة ،
Rabie : Op. Cit., P. 127.

(٧٦) ابن مماتى : مصدر سابق ، ص ١٤ ،
Rabie : Op. Cit., P. 128.

(٧٧) القلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة ، ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء والصفحة .

(٧٨) القلقشندى . المرجع السابق .

(٧٩) المقريزى : جـ ١ ، ص ١١١ .

(٨٠) فخر الدين محمد بن شاكر الكتبى : عيون التواريخ ، جـ ١٢ (مخطوط بدار الكتب تحت رقم ١٤٩٧ تاريخ ميكروفيلم ٣٤٨٣٢) ، ورقة ٦٣ ، زيترستين : تاريخ سلاطين المماليك (ليدن ١٩١٩) ، ص ٣٦ .

(٨١) ابن حبيب : درة الأسلاك جـ ٣ ، ورقة ٤١٤ .

(٨٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ق ٢ ، ص ١٤١ .

(٨٣) السخاوى : التبر ، ص ٨٧ .

(٨٤) David Naustadt : the Plague and its Effects pjon the Damlouk Army, in (Jurnal of the Royal Asiatic Sociaty, Part 1, London 1946) P. 70.

(٨٥) ابن اياس ، المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٨٩ .

(٨٦) النويرى : نهاية الأرب (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم معارف عامة ٥٥١ جـ ٢٨ ، ميكروفيلم ٤٣٣٣١) ، ص ١ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٣٠٦ . وفرض قطز ضريبة على التركات الأهلية تقترب كثيرا مما جرى الآن من قول البعض بضرورة أخذ ضريبة على التركات . ونظرا لعدم شرعية ذلك فقد جاء الرد على هؤلاء كما يلى : « واذا كان الميت قد دفع جميع ما عليه من التزامات وحقوق للدولة فى حياته وليس لها فى ذمته شىء فلا يصح للدولة أن تأخذ من تركته شيئا » . محمد سيد طنطاوى : ضريبة التركات غير شرعية (فتوى بجريدة الأهرام المصرية ، العدد ٣٧٢٥٧ ، السبت ١٩٨٨/١٢/١٠) ص ١ .

(٨٧) المقريزى : اغاثة الأمة ٣٨ .

(٨٨) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٨٠١ .

(٨٩) ابن حجر : أنباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٤٦٣ .

(٩٠) مؤلف مجهول : مرسوم بعض الملوك الصلاحية فى الزام اهل الذمة بالشروط الشرعية (مخطوط بدار الكتب ، تاريخ ٤٣١٤) ، ص ٤ .

(٩١) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٣٧ .

(٩٢) السخاوى : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(٩٣) بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٨٣ .

(٩٤) احمد دراج : وثائق دير صهيون بالقدس الشريف (القاهرة ١٩٦٨) ، ص ١٤١ — ١٤٢ حاشية (٦٩) .

(٩٥) Rabie : Op. Cit., P. 82.

(٩٦) ابن مماتى : المرجع نفسه ، ص ٢٣ — ٢٤ ، المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، ربيع حسنين . نظم ، ص ٤٥ .

(٩٧) حسين عليوة : دراسة لبعض الصناع والفنانين بمصر فى عصر المماليك (بحث فى مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة ، العدد الأول ، مايو ١٩٧٩) ص ٩٦ — ٩٧ .

(٩٨) يحيى بن ماسويه ، الجواهر وصفاتها (تحقيق عماد عبد السلام ، القاهرة ١٩٧٦) ص ٥٤ حاشية (٢) ، العمرى : مسالك ، ص ٧٨ ، القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ١٩ .

(٩٩) المقريزى : المرجع نفسه ، ص ٢٣٣ ، ابن ماسويه : المرجع نفسه .

(١٠٠) الغزولى : مطالع البدور ، ج ٢ ، ص ١٤٨ ، العمرى : المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(١٠١) الغزولى : المرجع نفسه ، المقريزى : المرجع نفسه ، العمرى : المرجع نفسه ، القلقشندى : المرجع نفسه .

(١٠٢) القلقشندى : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٥ ، العمرى ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ ، Rabie : Op. Cit., P. 87.

(١٠٣) القلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة ، Pool : Op. Cit., P. 304.

(١٠٤) المقريزى : خطط ، جـ ١ ، ص ٢٣٣ .

(١٠٥) جوزيف نسيم يوسف : علاقات مصر بالممالك التجارية الايطالية فى ضوء وثائق صبح الأعشى (بحث مقدم فى الندوة التى أعدت عن أبى العباس القلقشندى — القاهرة ١٩٧٣) ، ص ١٨٢ .

(١٠٦) بدائع الزهور ، جـ ١ ق ١ ، ص ٢٠ .

(١٠٧) قوانين الدواوين ، ص ٢٣ ، Rable : Op. Cit., P. 83.

(١٠٨) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٥٥ .

(١٠٩) الخطط ، جـ ١ ، ص ١٠٩ .

(١١٠) الانتصار ، جـ ٥ ، ص ١٣ .

(١١١) القلقشندى : المرجع نفسه ، ص ٢٨٤ ، Pool : Op. Cit., P. 304.

(١١٢) ابن مماتى : المرجع السابق ، ص ٢٣ ، المقريزى : المرجع نفسه ، القلقشندى : المرجع نفسه ، ص ٤٥٥ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٩٥ ، Rable : Op. Cit., P. 83 No. 1, 84.

(١١٣) المقريزى : المرجع السابق ، الهيلة : المرجع نفسه ، عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى (ط ١ ، دمشق ١٩٨٠) ص ٢٢٩ — ٢٣٠ . Pool : Op. Cit.,

(١١٤) الخالدى : المرجع السابق ، ورقة ٨٦ ، العمرى : التعريف : ، ص ١٧٤ ، Pool : Op. Cit.

(١١٥) ابن مماتى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، Rable : Op. Cit., P. 85.

(١١٦) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٥٦ ، ابن دقماق المرجع نفسه ، ص ١٠٣ ، المقريزى : المرجع نفسه ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٥ ، Rable : Op. Cit., P. 86.

(١١٧) ابن الجيعان : التحفة ، ص ١٧ : ابن دقماق : المرجع نفسه .

(١١٨) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٧٧ .

(١١٩) القلقشندى : المرجع نفسه ، ص ٤٥٦ — ٤٥٧ ، Rable : Op. Cit.,

(١٢٠) المقريزى : الخطط ، جـ ١ ، ص ١١٠ .

(١٢١) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤١٠ .

(١٢٢) لانسين : التنظيم المحاسبى ، ص ١٥٦ ، Pool : Op. Cit., P. 304.

(١٢٣) ابن مماتى : المصدر السابق ، ص ٢٥ — ٢٦ .

(١٢٤) المقريزى : المصدر السابق ، عاشور : المرجع السابق ، ص ٣١٢

(١٢٥) القلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٦١ — ٤٦٤

(١٢٦) الخالدى : المقصد السابق ، ورقه ١٣٣ .

(١٢٧) المقريزى : المصدر السابق .

(١٢٨) المقريزى : المصدر السابق .

(١٢٩) الخالدى : المصدر السابق .

(١٣٠) ابن مماتى : المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(١٣١) منصور بن بعرة الذهبى الكاملى : كشف الأسرار العلميه بدار الضرب المصرية (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١ كيمياء وطبيعة ، ميكروفيلم ١٣٢٥٢ ، ٢٤٧٥) ص ٤ . المخطوط يقع فى عشر ورقات ، الا أن تصويره ردئ وملئ بكثير من الاخطاء ، والمصطلحات غير مفهومة ، وغالبا كان يستخدمها الضرابون كلغة بينهم .

(١٣٢) ابن مماتى : المصدر السابق ، عاشور : مصر ، ص ٢١٦ .

(١٣٣) زاهر رياض : التجارة البرية عبر الصحراء الكبرى خلال العصر الوسيط (بحث فى مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس ، العدد الثانى ، القاهرة ، ١٩٦٣) ص ٤٠ .

(١٣٤) قوص : مدينة كانت تقع على الشاطئ الشرقى للنيل أعلى الصعيد ، وتسكنها مجموعة من التجار وذوى الاموال وكانت ملتقى القوافل القادمة من بلاد النوبة والحجاز والهند لذلك كانت تعتبر مركزا مهما للضرائب المملوكية . العمرى : مسالك ص ١٤٧ ، ابن شاهين : زبدة ص ٣٣ .

(١٣٥) فندق الكارم : بنى عام ١١٨٣ م بالفسطاط ، وهو عبارة عن بناء مربع الشكل مؤلف من طبقة أو أكثر ويشبه الحصن ، وبوسطه فناء متسع لربط البضائع ومكها ، والطابق الأرضى عبارة عن متاجر ، والعلوى مخصص للسكن والنوم ويحيط به حديقة يزرعها التجار بأشجار من وطنهم وفيه يتمتع التاجر بكامل حريته كشرب الخمر وغيرها . خليل ضومط : الدولة المملوكية ، ص ٢٠٧ ، كمال الدين سامح : المرجع السابق ، ص ١٠ ،

(١٣٦) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٦٤ ،

Pool : The Art of the Saracens in Egypt (London) P. 96. Rabie :Op. Cit., PP. 100 — 101; Heyad, W. : Histoire du Commerce du Levant Au Moyen — Age (2 Tomes, Amsterdam 1967) tome 1, P. 444 ; Tom 2, P. 59.

(١٣٧) القلقشندى : صبح الأعشى ، حـ ٣ ، ص ٤٦٥ ،
Issawi : Op. Cit., P. 8.

(١٣٨) العمرى : مسالك ، ص ١٢٦ ، القلقشندى : المصدر السابق ،
Quatremer : Op. Cit., T. 1 . 79 No. 112.

(١٣٩) القلقشندى : المصدر السابق ، Pool : Op. Cit., P. 304.

(١٤٠) Heyed : Op. Cit., 1 P. 445; Pool : Op. Cit., P. 339.

(١٤١) أحمد بن على الحريرى : الاعلام والتبيين فى خروج الفرنج الملاعين على ديار المسلمين (تحقيق سهيل زكار — دمشق ١٩٨٦) ، ص ٧٨ ، ٩٢ ، ٩٦ .

(١٤٢) الحريرى : المصدر السابق ، ص ١٠١ ، المقريزى : السلوك جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٣٧٢ ، القلقشندى : نفس المصدر والجزء ، ص ٤٠٢ ، العمرى : مصدر سابق ، ص ١٥٧ ، ابن شاهين :زيدة ، ص ٣٥ ، ابن دقماق : الانتصار ، حـ ٥ ، ص ٨٠ ، جوزيف نسيم مرجع سابق ، ص ١٩١ — ١٩٣ ،
Issawi : Op. Cit., P. 9.

سعيد عبد الفتاح عاشور : كتاب صبح الأعشى مصدر لدراسة تاريخ مصر فى العصور الوسطى (بحث منشور ضمن ابحاث الندوة التى أعدت عن القلقشندى وكتاب صبح الأعشى — القاهرة ١٩٧٣) ص ٥٤ .

(١٤٣) العمرى : المصدر السابق ، ابن دقماق : المصدر السابق ، القلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٠٤ ، فاروق عثمان أباظة : اثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر (الاسكندرية ١٩٨٨) ص ١٢ ،
Pool : Op Cit., P. 304.

(١٤٤) Gaston, Weit : L'Egypte Arabe de la Conquete Arabe A la Conquate Musulmane (642 — 1517), (Tome 1 v, Paris 1937) P. 492.

(١٤٥) George E. Kirk : A short history of the Middle East from the Rise of the Islam to Modern times (Fourth Edition, London 1957) P. 52, Heyed : Op. Cit., 11 P. 58.

(١٤٦) ابن مماتى : المرجع السابق ، ص ٢١ — ٢٣

(١٤٧) القلقشندى : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ ،
Pool : A History, P. 304.

(١٤٨) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٤١٦ .

(١٤٩) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٨٧ .

(١٥٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٩٠ ، طرخان : مصر ، ص ٢٩٠ .

(١٥١) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٩٣ .

(١٥٢) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤٨٧ ، ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٨١٥ .

(١٥٣) طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ — ٢٨٩ .

(١٥٤) ابن شاهين : زبدة ، ص ١٦ .

(١٥٥) حسين عبد الرحيم عليوة : المكان والفن الاسلامى (بحث بمجلة كلية الآداب جامعة المنصورة ، العدد ٢ ، ١٩٨١) ، ص ٨٦ — ٨٧ .

(١٥٦) النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(١٥٧) المقريزى : المخطط ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

(١٥٨) محمد أمين : الأوقاف ، ص ٦٠ .

(٢٥٩) ابن مماتى : مصدر سابق ، ١٤ — ١٥ .

(١٦٠) السيوطى : الانصاف ، ورقة ٣٦١ .

(١٦١) محمد أمين : مرجع سابق ، ص ٢٩ — ٣٠ .

(١٦٢) لمزيد من التفصيل انظر الفصل الاول من هذا البحث .

(١٦٣) لمزيد من التفاصـــــيل عن تلك النواحى انظر محمد امين : المرجع السابق ، ص ١٣٢ — ٢٩٧ .

(١٦٤) محاولة من ذلك تمت عام ٧٤٠ هـ . المقريزى : ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

(١٦٥) ابن اياس : نزهة الامم ، ورقة ١٢٠ .

(١٦٦) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٠٣ .

(١٦٧) الجامع الطولونى : بناه أحمد بن طولون ، وانفق عليه مائة الف دينار ، بدأ فى بنائه عام ٢٦٣ هـ وانتهى عام ٢٦٥ هـ/٨٧٩ م وجعل به دروس علم وطبيبا مقيما وظل المسجد حتى عهد الناصر محمد بن قلاوون فجدده واوقف عليه الأوقاف وظل المماليك يرعونه حتى نهاية دولتهم . المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

(١٦٨) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ورقة ٢ .

(١٦٩) المصدر السابق ، نفس الجزء والصحفة .

(١٧٠) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٨٩ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٤١ .

(١٧١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٣٦ .

(١٧٢) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٣٨٦ — ٣٨٧ .

(١٧٣) المقريزى : خطط ، ج ٢ ، ص ٤٢١ .

(١٧٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

(١٧٥) ماجد : نظم المماليك ، ج ١ ، ص ٧٣ .

(١٧٦) قطب ابراهيم محمد : النظم المالية فى الاسلام (القاهرة ١٩٨٠) ، ص ٣١ .

(١٧٧) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٨١ .

(١٧٨) ابن حجر ابناء الغمر : ج ٣ ، ص ٥٣٩ .

(١٧٩) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ٢٦٩ .

(١٨٠) الدوكة : عبارة عن دنانير كانت تضرب فى البندقية نسبة الى صاحبها « الدوك » أو الدوق ، وكانت منتشرة بمصر ويتعامل بها نظرا لثباتها واستقرارها ، ولسبب ما كانت تتمتع به البندقية من حظوة لدى المصريين .

جوزيف نسيم : مرجع سابق ، ص ١٩٥ — ١٩٦ .

(١٨١) طرخان : مصر الجركسية ، ص ٢٨٦ ، عادل زيتون : مرجع سابق ، ص ٢٣٥ ، Heyed : Op. Cit., 1, P. 427.

(١٨٢) Heyed : Op. Cit., 1, P. 448.

(١٨٣) كلاهما يمثلان الخمس المفروض على بضائع الروم ، وهما عبارة عن رسوم ضرائبية تفرض على المراكب لصالح المشرف والوالى وباقى المباشرين — عفاف سيد صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب (القاهرة ١٩٨٣) ، ص ١٤٠ حاشـــية ٨١ ، ٨٢ .

(١٨٤) البند الرابع من المعاهدة التجارية التى عقدت بين جمهورية البندقية والسلطان المعز أيبك فى عام ٦٥٢ هـ/١٢٥٤ م ونشـرتها عفاف صـبرة : المرجع السابق ، ملحق (٤) ، ص ٢٧٧ .

(١٨٥) البند الحادى عشر من المعاهدة السابقة .

(١٨٦) البند الثامن عشر من المعاهدة السابقة ، عادل زيتون : مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

(١٨٧) البند التاسع عشر من المعاهدة السابقة .

(١٨٨) البند الثانى من المعاهدة التجارية التى عقدت بين جمهورية البندقية والسلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ٧٠١ هـ/١٣٠٢ م ونشـــرت فى : عفاف صبرة . المرجع السابق ، ملحق (٥) ، ص ٢٨٥ .

(١٨٩) البند الثالث من المعاهدة السابقة .

(١٩٠) البند السادس من المعاهدة السابقه .

(١٩١) ابلند الحادى والعشرون من المعاهدة السابقة

(١٩٢) البند السادس والعشرون من المعاهدة السابقة .

(١٩٣) البند الحادى والثلاثون من المعاهدة السابقة ، عادل زيتون مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

(١٩٤) البند الأول من المعاهدة التجارية المعقودة بين البندقيه والسلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ٧٥٦ هـ/١٣٥٥م ونشرتها عفاف صبره : المرجـــع السابق ، ملحق (٦) ، ص ٢٩٢ ، عادل زيتون : المرجع السابق .

(١٩٥) البند الحادى عشر من المعاهدة السابقة .

(١٩٦) البند الثالث والعشرون من المعاهدة السابقة .

(١٩٧) Pool : Op. Cit., P. 303.

(١٩٨) Heyed : Op. Cit., 1, P. 448.

(١٩٩) الخالدى : المقصد الرفيع ، ص ١٤٢ .

(٢٠٠) وسام عبد العزيز فرج : الدولة والتجارة فى العصر البيزنطى الأوسط حوليات كلية الآداب — ج الكويت ، الحولية التاسعة ، الرسالة ٥٣ ، ١٩٨٨) . ص ٢٦ . عادل زيتون : مرجع سابق ، ص ٢٢٨ — ٢٣١ ، فاروق اباظة . المرجع السابق ، عدة وثائق تشير الى تجارة الكتان ص ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٧ .

(٢٠١) النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

(٢٠٢) صوامط : الدولة المملوكية ، ص ٢٤٨ .

(٢٠٣) Pool : Op. Cit., P. 303.

(٢٠٤) ابراهيم احمد العدوى : تاريخ العالم الاسلامى (جـ ١ ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٣) ص ٢٧٢ ،

Muir : Op. Cit., P. 188 — 198.

Issawi : Op. Cit., P. 9.

(٢٠٥) المقريزى : السلوك جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٤ حاشية (٢) ، الخطط جـ ١ ، ص ١٠٦ .

(٢٠٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٠ .

(٢٠٧) النجيدى : مرجع سابق ، ص ٩٠ ،

Rabie : Op. Cit., P. 100.

(٢٠٨) دراج : وثائق دير صهيون ، ص ٧٠ — ٧٦ .

(٢٠٩) المقريزى : خطط ، جـ ١ ، ص ١٠٦ .

(٢١٠) ابن اياس : نزهة الأمم ، ورقة ١٢٠ ، بدائع الزهور جـ ١ ، ق ١ ، ص ٣٦٣ .

(٢١١) المناوى : نهر النيل ، ص ١٥٨ .

(٢١٢) ابن اياس : نزهة الامم ، نفس الصفحة ، بدائع الزهور ، نفس الجزء والقسم والصفحة ، المقريزى : المصدر السابق ، على حسن : دراسات ، ص ٣١١ .

(٢١٣) المقريزى : المصدر السابق ،

Rabie : Op. Cit., P. 103.

(٢١٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤٨٦ .

(٢١٥) ابن حجر : انباء الغمر جـ ١ ص ١٢٧ .

(٢١٦) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١، ق ٢ ، ص ١٦٧ .

(٢١٧) ابن حجر : المصدر السابق ، ابن اياس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ١٢٣ ، ١٦٧ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٦٧ ،

Rabie : Op. Cit.

(٢١٨) المقريزى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٨٩ ،

Rabie : Op. Cit.

(٢١٩) الباشا : الفنون ، جـ ٢ ، ص ٧٢٥ .

(٢٢٠) المقريزى : سلوك جـ ٢ ق ، ص ١٥١ ، ابن أيبك : كنز الدرر ، هـ ٩ ، ص ٢٨٦ ، الحسن بن عمر : تذكرة النبيه ، جـ ٢ ، ص ٦٩ ، الباشا : المرجع السابق ،

Pool : Op. Cit., P. 312.

(٢٢١) ابن اياس : مصدر سابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٥٣٢ .

(٢٢٢) ابن اياس : نزهة الأمم ، ورقة ١٤٠ ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٦٣ ، المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .
Rable : Op. Cit., P. 99.

(٢٢٣) ابن اياس : المرجع السابق ،

(٢٢٤) ابن حبيب : المرجع السابق ، المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، ابن بهادر : فتوح النصر ، ج ٢ ، ورقة ٢٣٥ .

(٢٢٥) على بن أحمد بن عمر بن خلف بن محمود السخاوى : تحفة الأحباب وبغية الطلاب (ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٦) ، ص ٣٣ .

(٢٢٦) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٠٦ ، ابن اياس : نزهة الأمم ، ص ١٢١ ، بدائع ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٣٢ .

(٢٢٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٦٦ .
Rable : Op. Cit., P. 104.

(٢٢٨)

(٢٢٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٣٢ ، نزهة الأمم ، ص ١٢١ ، المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .

(٢٣٠) الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٥١٥ .

(٢٣١) المقريزى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٩٩ ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٠ ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ٩ ، ص ٦٠ ،
Rable : Op. Cit., P. 105.

(٢٣٢) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ٩١ ، ابن بهادر : مرجع سابق ، الخالدى : المقصد الرفيع ، ورقة ٧٣ ، ابن أيبك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٢٩٦ ، الحسن بن عمر : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ٦٩ ،
Rable : Op. Cit.

(٢٣٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، (١ ، ق٢ ، ص ٥٣٢ .

(٢٣٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٥٤٨ .

(٢٣٥) الباشا : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٥١٥ — ٥١٦ .

(٢٣٦) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٠ ،

(٢٣٧) ابن شاهين : زبدة ، ص ٢٧ — ٢٨ .
Rable : Op. Cit., PP. 103 — 104.

(٢٣٨) ابن بهادر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ ، النويرى : المصدر السابق .
Rable : Op. Cit., P. 104.

(٢٣٩) المقريزى : المصدر السابق .
(٢٤٠) المقريزى : المصدر السابق .
(٢٤١) المقريزى : المصدر السابق .

(٢٤٢) ابن ايبك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٢٨٦ . هذه الرسوم يشير مدلولها الى أنها كانت تجبى مقابل الوزن ، والكيل ، والسمسرة ، والتعبئة . فالخروبة مثلا : عبارة عن قطعة صغيرة من النقود النحاسية قيمتها عشر درهم تؤخذ من المشترى . المقريزى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٩٩ حاشية (١) . النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٩٠ ــ ١٩١ .

(٢٤٣) الخالدى : المصدر السابق ، النويرى : المصدر السابق ، أبو المحاسن : المصدر السابق ، نفس الجزء من ص ٦١ .

(٢٤٤) الحسن بن عمر : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

(٢٤٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٢٤ .

(٢٤٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٣١٥ .

(٢٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٤ .

(٢٤٨) المقريزى : خطط ، ج ٢ ، ص ٩٣ ، ١٠١ ، ابن اياس : بدائع الزهور : ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٢٤٩) ابن حجر : أنباء الغمر : جـ ٢ ، ص ٢٦٧ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦٨٤ .

(٢٥٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١٧ ، ابن اياس : المصدر السابق : ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٢٥١) المصددر السابق : ج ٥ ، ص ١٤ .
(٢٥٢) ابن أيبك : المصدر السابق .

(٢٥٣) الباشا : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٥١٣ .
(٢٥٤) المقريزى : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١١٠ .

(٢٥٥) ابن بهادر : المصدر السابق ، المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ .

(٢٥٦) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ، ، ص ١٥٠ ، الخطط ، نفس الجزء والصفحة .

(٢٥٧) المقريزى : الخطط ، نفس الجزء والصفحة .

(٢٥٨) ابن بهادر : مصدر سابق ، ابن أيبك : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٢٨٦ ، المقريزى : السلوك ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، الخالدى : المقصد ، ورقة ٧٣ .

(٢٥٩) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٠٥ ، المقريزى المصدر السابق ج ٢ ، ق٣ ، ص ٩٤٠ — ٩٤١ .

(٢٦٠) المقريزى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٦٧ ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ؛ النويرى : مصدر سابق نفس الجزء ، ورقة ٩١ ، ابن بهادر : مصدر سابق : الحسن بن عمر : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٦٩ ،

وقد ذكر الهيلة (المرجع السابق ، ص ١٠٨٨) أن مكس المراكب يدفع منه نصفه الأول فى خمسة أشهر تبدأ من بؤونة وتنتهى ببابة والنصف الثانى يدفع أقساطا فى باقى الشهور .

Pool. : Op. Cit., P. 312.

(٢٦١) ابن حجر : أنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٧١ .

(٢٦٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .

(٢٦٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٠ .

(٢٦٤) Pool : Op. Cit., P. 273.

(٢٦٥) ابن كثير : المصدر السابق ، على حسنى الخربوطلى : مصر العربية الاسلامية (القاهرة ، ب ت) ص ٢٩٢ ، سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك (ط ١ ، القاهرة ، ١٩٦٢) ص ٢٣٣ .

(٢٦٦) المقريزى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٨ .

(٢٦٧) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ . كذلك كان للخمر والبغاء ضمان ببلاد الشام ومما يثير العجب أن الأمير سودون بن عبد الرحمن نائب الشام فى عهد السلطان برقوق كان أحد ضمانه . المقريزى : السلوك ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٠٦٦ — ١٠٦٧ .

(٢٦٨) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٥١ .

(٢٦٩) ابن حجر : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(٢٧٠) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٢٠ ، ١٠٥ .

(٢٧١) ابن بهادر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ ، المقريزى : المصدر السابق ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ،

Rale : Op. Cit., P. 113.

(٢٧٢) ابن حجر : المصدر السابق .
(٢٧٣) النويرى : المصدر السابق .
(٢٧٤) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤٨٦ ، المقريزى : الخطط ، نفس الجزء والصفحة .
(٢٧٥) نزهة الأمم ، ورقة ١٢١ .
(٢٧٦) ابن حجر : المصدر السابق .
(٢٧٧) ابن كثير : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٥٤ ، بيبرس المنصورى ، التحفة ، ص ٦ ، الحربوطلى : مرجع سابق ، عاشور : مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .
(٢٧٨) الخالدى : المقصـــــد ، ورقة ٧٣ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤٨٦ ، الحسن بن عمر : مصدر سابق ، جـ ٢ ، ص ٦٩ .
(٢٧٩) الحسن بن عمر : نفس المصدر ، والجزء ، ص ١٤٢ .
(٢٨٠) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٦٧ ، ابن اياس : مصدر سابق ، ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ١٢٣ ، ابن حجر : مصدر سابق ، جـ ١ ، ص ٥٨ .
(٢٨١) ابن حجر : نفس المصدر والجزء ، ص ١٢٧ ، ابن اياس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ١٦٦ .
(٢٨٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .
(٢٨٣) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٤٨ .
(٢٨٤) المقريزى : السلوك جـ ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٨٩ .
(٢٨٥) ابن حجر : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٨٣ .
(٢٨٦) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٩١ .
(٢٨٧) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٦٣٤ ، حاشية (١) .
(٢٨٨) ابن اياس : نزهة الأمم ، ورقة ١٢٠ .
(٢٨٩) مصدر سابق ، جـ ٤ ، ص ٤١ — ٤٦ .
(٢٩٠) نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٧١ . القند : هو عسل القصب اذا جمد ، والقطر : هو عصير القصب المقطر الخالى من الشوائب ، عسل الخابية : هو اقل العسل جودة لانه يستخرج من أوساخ القصب .
(٢٩١) بيبرس المنصورى : مصدر سابق ، ص ٩٢ ، ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٢٩٢) النجيدى : مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

(٢٩٣) المقريزى : سلوك ج ٢ ق ١ ، ص ١٥١ ، الخطط ج ١ ، ص ٨٩ ،
Pool : Op. Cit., P. 312.

(٢٩٤) Ravie : Op. Cit., P. 82.

(٢٩٥) الباشا : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٨٩٥ .

(٢٩٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٢٩٧) دراج : مرجع سابق ، ص ٩١ ،
Quatremere : Op. Cit., 1, PP. 208 — 209.

(٢٩٨) ابن اياس : المصدر لاالسابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ١٧ .

(٢٩٩) ابن حجر : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٧٧ .

(٣٠٠) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .

(٣٠١) دراج : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(٣٠٢) Jacques Jomier, O.P. : Le Mahmal et La ceravane Egyptienne des Pelerins de la Mecque (le Caire 1953) P. 209.

(٣٠٣) المقريزى : السلوك ج ٢ ق ١ ، ص ١٥١ ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٠١ ، ١١٠ ،
Muir : Op. Cit., P. 80; Rabie : Op. Cit., P. 115.

(٣٠٤) المقريزى : السلوك ، نفس الجزء والصفحة .

(٣٠٥) ابن أيبك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٢٨٧ ، المقريرى : المرجع نفسه ،
Rabie : Op. Cit.

(٣٠٦) الأسدى : المرجع السابق ، ص ١٣٥ ، المقريزى : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٧٥ ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 251.

(٣٠٧) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، ج ١ ق ٣ ، ص ٨٧٥ ، الخطط ، ج ١ ص ٨٩ .

(٣٠٨) عبد الرحمن محمود : قايتباى ، ص ٤٧ — ٤٨ .

(٣٠٩) Muir : Op. Cit., P. 189.

(٣١٠) الباشا : المرجع السابق ، نفس الجزء ، ص ، ص ٨٩٧ .

(٣١١) الباشا : المرجع نفسه ، ص ٨٩٥ .

(٣١٢) النويرى : مصدر سابق ، حـ ٣٠ ، ص ١٠٥ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٣٤ .

(٣١٣) Pool : Op. Cit. P. 273.

(٣١٤) أقطاى : هو فارس الدين اقطاى الصـــــالحى ، كان من مماليك السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، وكان أحد جمداريته — ملازميه حتى النوم — ثم ساعدته الظروف حتى استطاع أو يتحكم فى سياسة مصر وخزائنها ، ورغب أن ينزع حكم مصر من يد السلطان المعز ، فدبر له الأخير خطة لقتله وتم له ذلك عام ٦٥٢ هـ .

العينى : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٨٦ ، السبكى ، مصدر سابق ، ص ٣٦ ،
Pool : Op. Cit., P. 243, 259.

(٣١٥)) بيبرس المنصورى : مرجع سابق ص ٣٥ .
Pool : Op. Cit. P. 260

(٣١٦) هو علاء الدين بن الطبلاوى ، أحد العوام ، كل يشغل وظيفة والى القاهرة ومتحدث على ثغر دمياط وكان محبوبا لدى العامة ولما غضب منه السلطان وعزم على مصادرته انتحر بخنجر كان فى جيبه وذلك فى عام ٨٠٠ هـ . ابن اياس : بدائع الزهور ، حـ ١ ق ٢ ، ص ٤٩٨ .

(٣١٧) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٤٩٧ .

(٣١٨) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٦٥ .

(١٣٩) شاد الدواوين : كان مكلفا باستخلاص الأموال الديوانية ممن يصعب استخلاصها منه . السبكى : مصدر سابق ، ص ٢٩ ، الباشا : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٦١١ .

(٣٢٠) السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى (تحقيـــــق ومراجعة فهيم شلتوت ، محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٦٧) ، ص ٢٦٢ — ٢٦٣ .

(٣٢١) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٣٢٢) محمد محمد أمين : الوثيقتان ٤ ، ٥ عن بيع أملاك بيت المال (نشرتا ضمن ملاحق فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية سلاطين المماليك . نشر المعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة) ص ٣٧٥ ، ٣٩٧ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٧ .

(٣٢٣) العمرى : التعريف ، ص ١٣٢ ، المقريزى : السلوك ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٠٧ ، السبكى : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

* * *

الفصل الرابع

نفقات ديوان النظر المملوكى

تعتبر دولة المماليك من أول الدول التى ظلت تتربع على عرش البلاد مدة طويلة ، ولعل ذلك راجع الى اقتصادها الضخم الذى ضمن لها طول البقاء . وقد تبين فى الفصل السابق تعدد موارد الدولة ما بين : الشرعية ، وغير الشرعية وظلت ما يقرب من ثلاثة قرون تمد الدولة بما تحتاج اليه من متطلبات .

وكان ديوان النظر هو الديوان المنوط به وبروافده جمع تلك المتحصلات وانفاقها فى مصارفها . ومن الجدير بالذكر هنا أن تلك الموارد لم تكن تذهب جميعها الى ديوان الخزانة او بيت المال مباشرة ، بل كان كل مورد ينفق فى جهاته المخصصة له ، أما الفائض فكان يجمع فى بيت المال أو الخزانة لوقت الحاجة . ولم يعن القول هنا بأن الموارد كانت تنفق فى مصارفها ، أن ذلك طبق بدقة طوال عصر المماليك ، بل كان الخروج عن تلك القاعدة فى معظم الأحيان . وقد انفردت دولة المماليك بنظام اقتصادى مغاير لكثير من دول تلك الفترة ، وبالتالى لم تنطبق عليها نظرة ابن خلدون(١) من أن الدول فى بدء نشأتها تكون بدوية كثيرة الدخل قليلة المصروف وفى نهايتها تكون قليلة الدخل كثيرة المصروف . هذا لأن الدولة المملوكية منذ اليوم الأول فى مهدها ، أحدقت بها الأخطار : من غزو صليبى ، وخطر تتارى ، واعراب متنازعة ، وخلافة عباسية لا تعترف بهم ، لذلك فليس من الغريب أن نجد سلاطين المماليك الأوائل قد اهتموا بالناحية المالية ونشطوا فى جباية الموارد وفرض المكوس ، وذلك لمواجهة نفقاتهم المتعددة .

وثمة حقيقة أخرى واجبة التقرير هنا وهى أنه لم يكن هناك فى عصر المماليك أية تفرقة بين مالية الدولة العامة التى يديرها ديوان النظر ومالية السلطان الخاصة التى يديرها ديوان الخاص . والدليل على ذلك أنه فى عام ٧١٤ هـ / ١٣١٥ م اقر السلطان الناصر محمد بن قلاوون القاضى كريم الدين عبد الكريم بن السديد فى نظارة الديوان الخاص واباح له حرية التصرف فى خزائن بيت المال(٢) . لذلك فان من الصعب على أى فرد أن يفصل بين نفقات الدولة العامة ، ونفقات السلاطين الخاصة . الا أنه فى هذا الفصل سوف تتعرض — بقدر الامكان — الى أهم النواحى التى كانت تنفق فيها الدولة ماليتها متجنبين الحديث عن ديوان الخاص ونفقاته التى تذهب الى السلطان ومماليكه وحوائجه الشخصية .

وفيما يلى عرض لأهم الفروع التى تولت الانفاق فى الدولة — كل فى مجاله — والتى يمكن حصرها فى عدة دواوين مالية وادارية :

١ — ديوان الجيش :

اتصف حكم المماليك بالصبغة العسكرية ، ومن ثم كان اهتمامهم الأول ينصب على تلك الناحية . وهى تكوين جيش قوى ومسلح ، وذلك فى محاولة منهم لترسيخ حكمهم فى البلاد ، ومعاونتهم على صد الأخطار الخارجية عن مصر . ولكى يحقق السلاطين هذا الهدف سلكوا طريق شراء الرقيق والمماليك وجلبهم لمصر لكى يعطوا عمرا جديدا لدولتهم فكانت أول نفقات ديوان الجيش تتجه الى شراء الرقيق وتجنيدهم .

ومنذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين كان اكثر المماليك المجلوبين من الأوردو الذهبى (القبائل التترية فى روسيا

الشرقية) ، أما فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين فكان أكثر المجلوبين من القوقاز والجراكسة ، وهؤلاء جميعا نسبوا أنفسهم الى الأتراك لاجادتهم اللغة التركية التى ميزتهم عن عامة الشعب(٣) . ومن الرقيق المذكور كون سلاطين المماليك جيشهم(٤) . وقد كانت الهجرات الغربية للشعوب المغولية من العلامات البارزة ، وأخذت تسير بخطى ثابتة الى دولة المماليك ، ويمكن تفسير دخول المماليك لمصر عن طريقين :

(أ) شراء نجم الدين أيوب للعديد من المماليك الأرقاء ، مما أوجد منهم طبقة عريضة .

(ب) حضورهم كلاجئين ومهاجرين للبحث عن مأوى أمام هجوم المغول(٥) .

وقد دفع سلاطين المماليك ثمن الرقيق القادم اليهم من بيت المال ومن ديوان الخاص(٦) . وقد قدر عدد الرقيق القادم سنويا الى ميناءى دمياط والاسكندرية بحوالى الفى مملوك ، واختلفت أسعارهم تبعا لأجناسهم والبلاد القادمين منها : فالتترى تراوح سعره ما بين ١٣٠ و ١٤٠ دوكة لكل رأس ، والجركسى تراوح سعره ما بين ١١٠ و ١٢٠ دوكة ، أما اليونانى فقد قارب التسعين دوكة ، ومثله الألبانى ، بينما تراوح سعر الصربى ما بين ٧٠ و ٨٠ دوكة(٧) .

ولم تكن هذه الأسعار تطبق بحذافيرها ، فمثلا نجد المملوك سيف الدين قلاوون — الذى تولى السلطنة بعد ذلك عام ٦٧٨ هـ/ ١٢٧٩ م — كان سعره ألف دينار ولقب من أجل ذلك بالألفى(٨) . أما السلطان برسباى فقد اشترى المملوك قايتباى — تسلطن عام ٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م — بخمسين دينار فقط رغم انه جركسى الجنس(٩) . كذلك وصل سعر بعض المماليك الى خمسين ألف درهم(١٠) .

وقد تباينت مواقف سلاطين المماليك تجاه شراء المماليك بين الزيادة والنقص منهم فمثلا السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بلغ عدد مماليكه ستة آلاف مملوك(١١) . بينما كان عدد المماليك فى عهد السلطان بيبرس البندقدارى قبل ذلك ستة عشر الف مملوك(١٢) مع عائلاتهم الى مصر وترقوا فى المناصب حتى بلغ بعضهم أمير طبلخاناه ، وكذلك كان منهم امراء عشرين ، وعشرة ، ومنهم سلحدارية وجمدارية(١٣) . اما السلطان العادل كتبغا فقد كان لديه بعض المماليك ، ثم قام بجلب عشرة آلاف مملوك وثنى — ويقال ثمانية عشرة(١٤) — مما ادى الى اثارة المصريين عليه(١٥) . وعندما استقر السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى الحكم عمل على الاكثار من المماليك حتى يستطيع مواجهة مناوئيه ، والقبض على زمام السلطة . فيقال أنه دفع احيانا ما بين ٤٠ و ١٠٠ الف درهم ثمنا لمملوك واحد ، وخصص ٢٢٠٫٠٠٠ درهم سنويا لشراء المماليك(١٦) . ولعل هذا يفسر ما ذهب اليه ابن اياس(١٧) من أن راتب السلطان الناصر ومماليكه بلغ يوميا ٣٦٫٠٠٠ رطل لحم ، وبلغ عدد مشترياته من المماليك ١٢٫٠٠٠ مملوك اى ان هؤلاء المماليك كانوا يكلفون الدولة سنويا ما يزيد عن ١٣ الف الف رطل لحم فاذا وضعنا فى الاعتبار أن ثمن رطل اللحم الواحد فى تلك الفترة كان يباع بنصف درهم(١٨) اتضح لنا أن المماليك كانوا يستهلكون لحوما سنوية تقدر بحوالى سبعة ملايين درهم .

ناهيك عن أن المملوك بعد شرائه كان يذهب الى الطباق لتعليمه مبادىء القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن وغيره ، ثم بعد ذلك تقرر له جامكية — كلمة فارسية تعنى المرتب الذى يصرف للمحاربين(١٩) — تتراوح ما بين ٣ و ١٠ دنانير(٢٠) وقيل سبعة عشر دينارا(٢١) . وعندما يصير جنديا يطبق عليه نظام الترقى فى الوظائف ، وتجرى عليه الاقطاعات .

مما سبق يتضح أن الرقيق — الدعامة الأساسية لجيش المماليك — انفق السلاطين على شرائهم مبالغ كبيرة من الأموال ، وقد لاحظ ذلك ماير(٢٢) فذكر أن كثرة المبالغ التى كان يدفعها سلاطين المماليك قد وصلت مسامعها الى بلاد التركستان ، الأمر الذى دفع أهل هذه البلاد الى بيع أولادهم وبناتهم لكى يلتحقوا بالبلاط المصرى ، كما أن أهل التركستان أنفسهم بدأوا فى التوافد الى أرض الآمال .

كانت العناية بالجند ورواتبهم فى دولة المماليك من أوائل مهام ديوان الجيش لذلك كان الديوان الرئيسى بالقاهرة ذا ادارتين :

الأولى : خاصة بالجيش المصرى ، وتشرف على الجزء الواقع بين الفرات حتى جنادل مصر الجنوبية .

الثانية : خاصة بالجيش الشامى ، وتمتد رعايتها على الجزء الواقع من الفرات حتى المناطق الشمالية(٢٣) .

وكان يرأس الديوان ناظر ، ويساعده عدة مباشرين هم : صاحب ديوان الجيش ، ومستوفى ديوان الجيش ، وعليه تحديد وتدوين مرتبات الجند ، ثم مستوفى اقطاع العرب ، وأخيرا مستوفى الرزق وهو بمثابة صراف يعطى الجند مرتباتهم(٢٤) .

كانت الاقطاعات هى المصدر الأساسى للنفقة على الجيش(٢٥) ، وهى كناية عن أعطية تعرف بـ «الخبز أو المثال» تمنحها الدولة للأمراء والفرسان تعتبر ملكا مؤقتا لهم يستغلونه حسبما يشاؤون(٢) . أى أن الاقطاع كان يمنح للأمير أو الجندى ليستغله طوال فترة حياته ، أو عمله بالجندية ، أما بعد ذلك وفى حالة العزل أو الوفاة فيخرج عنه الاقطاع ، وهذا ما كان يسمى باقطاع الاستغلال كما سيتضح فى الفصل القادم .

وقد اختلف مقدار الاقطاعات تبعا لرتبة الأمراء ، وسياسة السلطان الحاكم فبعد ما كان نصبب الأمراء عشرة قراريط من أرض مصر — التى كانت مقسمة الى ٢٤ قيراطا — فى بداية عصر المماليك(٢٧) ، أصبح فى عام ٦٩٧ هـ/١٢٩٨ م نصيبهم ونصبب أجناد الحلقة أحد عشر قبراطا(٢٨) . وذلك بعد اجراء الروك الحسامى على يد حسام الدين لاجين ، مما أثار الغضب عند الأمراء . وفى عام ٧١٥ هـ/١٣١٥ م راك الناصر محمد بن قلاوون البلاد ، وصير اقطاعات الأمراء والأجناد أربعة عشر قبراطا(٢٩) . وقد قدرت قيمة الاقطاعات الممنوحة للأمراء حسب رتبهم كما يلى :

(أ) أمير المائة من ٨٠٫٠٠٠ الى ٢٠٠٫٠٠٠ دينار جيشى .

(ب) أمير الطبلخاناه من ٢٣٫٠٠٠ الى ٣٠٫٠٠٠ دينار جيشى

(جـ) أمير العشرة من ٧٠٠٠ر الى ٩٫٠٠٠ دينار جيشى .

(د) أعيان مقدمى الحلقة من ٢٥٠ الى ١٥٠٠ دينار جيشى (٣٠) .

وهذه القيم اذا طبقت على الأرض فسنجد أن الأمير الكبير كان يحصل على مساحة تتراوح ما بين قرية وعشر قرى ، فى حين أن المملوك السلطانى كان اقطاعه يتراوح بين قرية ونصف قرية ، أما الجندى الحلقة فكان اقطاعه يصل الى نصف قرية(٣١) .

وقد أورد كل من المقريزى(٣٢) ، والأسدى(٣٣) وآخرين(٣٤) قائمة بينوا فيها نتائج الروك الناصرى من حيث عدد الجيش ، ورواتبهم ، واقطاعاتهم محسوبة بالدينار الجيشى ، وفيما يلى تصورنا لها :

نوع الرتبة	العـــدد		عدد مماليكهم	العدد الكلى	الراتب	سعر الدينار الجيشى
أمراء	٢٤		٢٤٠٠	٢٤٢٤		
الالوف	(أ) نائب	١			(أ) ١٠٠٫٠٠٠ دينار جيشى	(أ) ١٠ دراهم
ومماليكهم	(ب) وزير	١			(ب) ١٠٠٫٠٠٠ دينار جيشى	(ب) ١٠ دراهم
	(جـ) ألوف خاصكية	٨			(جـ) ١٠٠٫٠٠٠ دينار جيشى	(جـ) ١٠ دراهم
	(د) ألوف خرجية	١٤	١		(د) ٨٥٫٠٠٠ دينار جيشى	(د) ١٠ دراهم
أمراء	٢٠٠		٨٠٠٠	٨٢٠٠		
الطبلخاناه	(أ) خاصكية	٥٤ أميرا			(أ) ٤٠٫٠٠٠ دينار جيشى	(أ) ١٠ دراهم
ومماليكهم	(ب) خرجية	١٤٦ أميرا			(ب) ٣٠٫٠٠٠ دينار جيشى	(ب) ٨ دراهم
أمراء	٢٠٠		٢٠٠٠	٢٢٠٠		
العشرات	(أ) خاصكية	٣٠ أميرا			(أ) ١٠٫٠٠٠ دينار جيشى	(أ) ١٠ دراهم
ومماليكهم	(ب) خرجية	١٧٠ أمير			(ب) ٧٫٠٠٠ دينار جيشى	(ب) ١٠ دراهم

نوع الرتبة	العـــدد	عدد مماليكهم	العدد الكلى	الراتب	سعر الدينار الجيشى
كشاف الأقاليم ومماليكهم	١٤	٥٦٠	٥٧٤	٢٠،٠٠٠ دينار جيشى	٨ دراهم
ولاة الأقاليم ومماليكهم	٧	٧٠	٧٧		
	(أ) ولاة طبلخاناه			(أ) ١٠،٠٠٠ دينار جيشى	(أ) ٨ دراهم
	(ب) ولاة عشرات			(ب) ٥،٠٠٠ دينار جيشى	(ب) ٧ دراهم
مماليك السلطان ومماليك الحلقة	(أ) مقدمو مماليك السطان ٤٠			(أ) ١٢٠٠ دينار جيشى	(أ) ١٠ د
	(ب) مقدمو الحلقة ١٨٠	—	١١١٧٦	(ب) ١٠٠٠	(ب) ٩ د
	(جـ) نقباء الألوف ٢٤			(جـ) ٤٠٠	(جـ) ٩ د
	(د) مماليك السطان ٢٠٠٠			(د) ١٥٠٠ — ١٠٠٠	(د) ١٠ د
	(هـ) أجناد الحلقة ٨٩٣٢			(هـ) ٩٠٠ — ٣٠٠	(هـ) ١٠ د

من الجدول السابق نخرج بعدة ملاحظات :

١ ــ بلغ مجموع الأجناد بمصر فى عصر الناصر محمد بن قلاوون ٢٤ر٦٥١ جنديا .

٢ ــ بلغ مجموع رواتب الجند مبلغا كبيرا فى عهد السلطان سالف الذكر ، وبلغت ما يقرب من ١٩ ألف ألف دينار ــ ١٨ر٧٥٦ر٨٠٠ ــ أما اذا حسبت بالدراهم فسنجد رقما كبيرا يصعب تصديقه .

٣ ــ انقسم الأمراء الى طبقتين هما : الخاصكية والخرجية . فالأولى كانوا مقربين للسلطان وملازموه فى خلواته ، ويسوقون المحمل الشريف ، وكانوا فى عهد الناصر محمد بن قلاوون أربعين خاصكيا ثم ازدادوا بعد ذلك حتى وصلوا فى عهد برسباى الى الفى خاصكى ، ومنهم يؤمر كبار الأمراء كالنائب والوزير(٣٥) . أما الثانية فهم عامة الأمراء ، ودون الخاصكية فى المركز الأدبى والمادى(٣٦) .

٤ ــ قدرت قيمة الاقطاعات بالدينار الجيشى ، الذى لم يكن عملة نقدية يتعامل بها ، بل وسيلة حسابية لقياس قيم الاقطاعات . ومن الواضح أن قيمته كانت تختلف من اقطاع الى آخر ، وكذلك من زمن الى زمن ، ففى ظرف ستين سنة كانت قيمة الدينار الجيشى عام ٧١ هـ/١٣١٥ م تتراوح ما بين ٧ و ١٠ دراهم ، ثم أمسى فى عام ١٣٣٧ م يساوى ١٣½ درهم(٣٧) .

هذا ما يتعلق بالروك الناصرى بالديار المصرية ومنه تبين لنا عدة الجند بمصر ومقدار رواتبهم . اما فى بلاد الشام فالمعروف أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد أجرى بها روكا عام ٧١٧ هـ/١٣١٧ م(٣٨) ــ بطرابلس ــ الا أن المصادر المعاصرة

آنذاك لم تذكر عنه شيئا يتصل برواتب واقطاعات الجند الشاميين باستثناء خليل بن شاهين الظاهرى(٣٩) الذى ذكر عدة الجيوش الشامية فى فترة ما مجهولة عبر عصر المماليك ــ ويرجح انها كانت خلال حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وهذا لكثرة عدد الجنود التى ذكرها ، وأيضا لأنه أعقب ذلك بالحديث عن بداية الدولة الجركسية ــ فذكر أن :

١ ــ اجناد الحلقة والمماليك السلطانية ومماليك الأمراء بمصر	٤٢٫٠٠٠ جندى
٢ ــ أجناد الحلقة ومماليك الكافل والأمراء بدمشق	١٥٫٠٠٠ جندى
٣ ــ أجناد الحلقة ومماليك الكافل والأمراء بحلب	٨٫٠٠٠ جندى
٤ ــ أجناد الحلقة ومماليك الكافل والأمراء بطرابلس	٥٫٠٠٠ جندى
٥ ــ أجناد الحلقة ومماليك الكافل والأمراء بصفد	٢٫٠٠٠ جندى
٦ ــ أجناد الحلقة ومماليك الكافل والأمراء بغزة	١٫٠٠٠ جندى
٧ ــ خيالة وأجناد النواب بمصر والشام	٦٠٫٠٠٠ جندى
٨ ــ عدة قبائل العربان بمصر	٣٩٤٫٠٠٠جندى
المجموع الكلى للجيش بمصر والشام	٥٢٧٫٠٠٠جندى

أما اقطاعات الشام فكانت تقل عن مصر بمقدار الثلث ، باستثناء نائب الشام الذى كان اقطاعه يقرب من اقطاع أمراء المائة

المصريين(٤٠) . والى جانب الاقطاعات التى منحت للأمراء كانت لهم الرواتب الجارية يوميا من اللحم والخبز والشعير والزيت والشمع ، وكذلك الكسوة مرتين سنويا(٤١) هذا الى جانب أنه اذا ولد لأحد الأمراء مولود اعطاه السلطان دنانير ولحما وخبزا وعليقا حتى يكبر ، فيطبق عليه الاقطاع(٤٢) .

والى جانب الاقطاعات والمرتبات الثابتة ، كان الجيش يحصل على نفقات فى أوقات معينة منها :

(أ) نفقة الخلعة والتسلطن(٤٣) . وكان يتحصل عليها المماليك عند تولية أى سلطان جديد ، ويبدو أن مقدارها كان معروفا وهو مائة دينار لكل الأجناد وأرباب الدولة ، أما الأتابك فكان يتحصل على أربعة آلاف دينار ، بينما تحصل مقدمو الألوف — وهم أمراء المائة — من ٢٠٠٠ر٢ الى ٢٥٠٠ر٢ دينار ، أما الطبلخاناه فكان نصيبهم خمسمائة دينار ، فى حين تحصل أمراء العشرات على ٢٠٠ دينار(٤٤) . وفى بعض الأحيان رفض الأجناد أخذ المائة دينار نفقة التسلطن وطالبوا بزياداتها ، فنجد فى عام ٧٧٨ هـ/ ١٣٧٧ م زيدت نفقتهم حتى وصلت خمسمائة دينار ، وكانت جملة من فرق عليهم النفقة ثلاثة آلاف مملوك ، وبذلك بلغت جملة النفقة ألف ألف وخمسمائة ألف دينار(٤٥) .

(ب) نفقة الخروج للحرب ، أو اخماد احدى الثورات(٤٦) :
امتلأ عصر المماليك بكثير من الاضطرابات سواء فى الخارج أو فى الداخل ، حيث كان يحدق بهم خارجيا التتار والفلول الباقية من الصليبيين ، أما الداخل فكان بركان دائم الثوران بسبب نشاط العربان فى مقاومتهم للسلطة المملوكية . فكل ذلك استلزم أن يهب السلاطين لتأمين دولتهم داخليا وخارجيا ، الأمر الذى أثقل

كاهلهم بالنفقات . فالجند المماليك باعتبارهم مرتزقة لم يكن من السهل خروجهم للحرب الا بعد الانفاق عليهم . فنجد السلطان قطز لم يستطع أن يعد جيشه ويخرج لمحاربة التتار فى عين جالوت الا بعد أن أنفق على هذا الجيش ما يزيد على ستمائة الف دينار(٤٧) . كذلك السلطان الناصر محمد بن قلاوون عندما أراد الخروج فى عام ٦٩٩ هـ لكى يصد غارات القان غازان المغولى عن بلاد الشام — موقعه مرج راهط — أنفق على جنده من خزائن المال لكل مملوك ما بين ٨٠ و ٥٠ دينارا ، وأنفق على عسكر الشام لكل واحد منهم عشرة دنانير ، وعشرة أرادب شعير ، وعشرة أرادب قمح(٤٨) . أما ثورات العربان — التى من كثرتها يصعب حصرها — فقد استنزفت كثيرا من أموال المماليك ، وكفى دليلا على ذلك ما قام به السلطان برقوق فى عام ٨٠١هـ/١٣٩٩ م من اخراج حملة للقضاء على فتنة دبت بين العربان فى البحيرة والصعيد ، وتولى أمر هذه الحملة ستة من الأمراء المقدمين بلغت نفقة كل فرد منهم ثلاثين الف درهم ، وعشرة أمراء طبلخاناه أعطى كل فرد منهم عشرة آلاف درهم ، وكذلك أعطى كل فرد من أمراء العشرات خمسة آلاف درهم(٤٩) . أى أن نفقة القادة فى هذه الحملة بلغت ما يربو على ثلاثمائة الف درهم .

(جـ) نفقة النصر . وكان يتحصل عليها الجند عقب انتصارهم فى أى حرب ، أو اخمادهم لأى فتنة . ويبدو أن هذه النفقة كان مقدارها معلوما وهو مائة دينار لكل جندى مثلها فى ذلك مثل نفقة التسلطن . ففى عام ٦٧٠ هـ انفق بيبرس على الجيش لكل جندى مائة دينار عقب انتصارهم فى صد التتار(٥٠) كذلك فى عام ٧٦٩ هـ انتصر السلطان الأشرف شعبان على أحد مناوئيه فأنفق على كل جندى مائة دينار(٥١) .

(د) نفقة نزول ابن السلطان لأول مرة الى المدينة(٥٢) . فالمعروف أن أبناء الســـــلاطين كانت تربى بالقصور ، ولم يكن مسموحا لهم الاختلاط بالعامة ، وابتهاجا من السلاطين بكبر ابنائهم واستطاعتهم النزول الى المدينة ، قرروا نفقة للجند من اجل هذه المناسبة ، الا أنها لم تكن معلومة القيمة .

(هـ) وأحيانا كان الســـــلاطين يوزعون نفقة على الجند والأمراء بدون داع ، وقد حدث مثل ذلك فى عام ٩٠١ هـ حيث أنفق السلطان قايتباى على الجند والأمراء « أربعمائة الف دينار دون داع لذلك »(٥٣) . ولعل الدافع وراء ذلك هو رغبة السلاطين فى تجنب شر الجند والعمل على ارضائهم لكيلا يثيروا القلاقل أو يعتدوا عليهم .

وبسبب تعدد المناسبات التى تعطى فيها النفقة أصـــبحت قيمتها غير ثابتة بحيث تعلقت بغنى السلطان ، وبقدر ما يحويه بيت المال من مال(٥٤) .

كان المسئول عن توزيع النفقة أو الاقطاعات ديوان الجيش او ديوان الاقطاع (٥٥) ، وكان الســـــلطان هو القـــائم بعملية التوزيع(٥٦) ، كذلك أجيز للوزير توزيع الاقطاعات الصغيرة فى مصر وتولية بعض المناصب المالية وعزل أصحابها(٥٧) ، وعليه ايضا تقديم اللحوم للمماليك ، وعلى ديوان النظر أن يضـــمن الأراضى ، ويستغل مناجم النطرون فى الطرانة ، ويجبى الضرائب ليدفع اثمان تلك اللحوم(٥٨) . ويبدو انه كثيرا ما عجز الوزراء عن الوفاء بمتطلباتهم تجاه الجيش ، خاصة فى عصر دولة المماليك البرجية فآثروا الهرب أو الاختفاء أو استعفاء انفسهم من تولى الوزارة . ففى عام ٨٠٥ هـ/١٤٠٢ م هرب الوزير مبارك شـــاه

بسبب عجزه عن كلف الوزارة ، كذلك هرب أحد الوزراء مرتين خلال العام التالى لذلك(٥٩) . وقد شارك الوزير فى تحمل مسئولية النفقة على الجند اسنادار الدولة(٦٠) .

لم يكن من حق جميع المماليك فى الدولة ان يأخذوا نفقة من ديوان الجيش ، بل كانت نفقات ديوان الجيش والنظر تتجه الى فئة واحدة منهم . ولبيان ذلك فان من الواجب هنا معرفة طبقات الجيش المملوكى . فهذا الجيش كان مؤلفا من ثلاث طبقات :

(أ) المماليك السلطانية

(ب) أجناد الحلقة

(جـ) مماليك الأمراء(٦١)

فالطبقة الأولى كان يشرف عليها السلطان ، وينفق عليها من ديوانه الخاص أو المفرد ، والطبقة الثالثة كانت تتمثل فى الأمراء ومماليكهم ، وكان على هؤلاء الأمراء الاشراف والنفقة على مماليكهم بما يحصلون عليه من اقطاعات . أما الطبقة الثانية فهى التى تهمنا واليها توجهت نفقات ديوان الجيش ، حيث كانت تمثل هذه الطبقة عماد الجيش المملوكى(٦٢) .

لم تقف اهتمامات ديوان الجيش على الجند فقط — من حيث تسجيلهم وتربيتهم واعطائهم الجوامك والاقطاعات — بل امتدت أيضا الى الانفاق على أسلحتهم التى استخدموها فى قمع الثورات وصد الأعداء . فقد كان هناك بيت للسلاح خاص بالسلطان عرف باسم « السلاح خاناه السلطانية »(٦٣) وتقع نفقة هذا البيت وتمويله على السلطان وديوانه الخاص . والى جانب هذا البيت وجد بيت آخر للسلاح لكنه خاص بالدولة عرف باسم « سلاح خاناه » فقط أو « الزردخاناه » وتولى الصرف على هذا البيت

وشراء ما يستلزمه من سلاح ديوان الجيش(٦٤) كذلك أنفق ديوان الجكش على السلاحدارية (حملة السلاح) ، والجمقدارية (حملة الدبابيس) ، والزردكشية (لابسو ادلروع) ، والندقدارية (حملة البندق) ، والحربدارية والرمحدارية(٦٥) . وكان للسلاح مصدران :

(أ) المعمول داخل البلاد بدكاكين صنعته

(ب) المجلوب أو المهدى من خارج البلاد(٦٦)

وبذلك تكون النفقة قد دفعت الى القسم الأول كمقابل لجلب المعادن ، وصهرها وتصنيعها ، وأيضا كأجر للقائمين على تلك الصناعة . ويبدو أن ديوان الجيش قد أولى عناية كبيرة بصناعة السلاح وابتكار أنواع جديدة منه ، وساعده على ذلك ظهور العديد من الأسرات التى امتهنت صناعة السلاح مثل اسرة «المعلم محمد المصرى » وهؤلاء برعوا فى صناعة السيوف ، وابراهيم بن المغربى ، كان يصنع الأسلحة للسلاطين الجراكسة(٦٧) . ومن الجدير بالذكر هنا أن أسلحة المماليك الحربية كالخناجر والدبابيس والرماح كانت تفتقر الى اى نوع من الزخرفة بعكس اسلحة السلاطين والأمراء التى كانت أقرب الى « تحفة الزينة »(٦٨) وذلك لما بها من زخارف كثيرة وتحليتها بالذهب والفضة الذى انتشر على مدى أوسع فى عصر المماليك(٦٩) . وقد كانت نفقة السلاح خاناه سنويا فى عصر الفاطميين ما بين ٨٠ و ٧٠ ألف دينار(٧٠) . فاذا وضعنا فى الاعتبار الظروف التى أحاطت دولة المماليك فى مصر — سواء بالداخل أو الخارج — فسيتضح أن المماليك قد خصصوا مبالغ طائلة للنفقة على هذه الجهة ، والدليل ما خلفه ذلك العصر من مسميات عديدة للأسلحة وتطورات جديدة ادخلت عليها(٧١) .

ــ يعتبر الأسطول من النواحى الأساسية التى تتصل بالجيش . وكلاهما متعاقبان فى الذكر ، ومن ثم فقد امتدت رعاية ديوان الجيش لهذه الناحية لما لها من اتصال وثيق بالناحية العسكرية . كان للأسطول ديوان فى العصر الأيوبى يتولى الصرف عليه من حيث شراء سفن وتعميرها ، ودفع مرتبات للقادة والرماة وسمى هذا الديوان باسم « ديوان الأسطول » أو « ديوان الجهاد » أو « ديوان العمائر »(٧٢) . أما فى عصر المماليك فيبدو أن هذا الديوان قد ألغى فى فترة مجهولة ولم يذكر المعاصرون آنذاك أى شىء عنه . ومما يرجح دليل الالغاء قول صاحب الخطط(٧٣) : « ولما تملك الأتراك المماليك مصر أهملوا أمر الأسطول » . ولا يعنى هذا أنه فى عهد المماليك قد انتهى أمر الأسطول نهائيا ، ولكن قل الاهتمام به والاعتماد عليه . حيث كان هناك بمصر المملوكية أماكن معدة لصناعة سفن الأسطول منها : دار صناعة الروضة ، ودار صناعة الفسطاط ، ودار صناعة المقس ، ودار صناعة بولاق ، ودار صناعة الجزيرة الوسطى (أروى) الواقعة بين الروضة وبولاق(٧٤) . واعتمدت هذه الصناعة على الأخشاب التى كانت تشترى من الخارج ــ التى كانت أثمانها غالية بسبب تحريم البابوية لتصدير الأخشاب والمعادن لمصر(٧٥) ــ كل ذلك يشير الى أن المماليك خصصوا جزءا من ميزانيتهم للنفقة على اعداد أسطول قوى وتجهيزه بالرجال وأدوات الحرب(٧٦) .

وقد اختلفت درجة الاهتمام ومقدار النفقة على الأسطول من سلطان الى آخر فالسلطان بيبرس مثلا كان أكثر السلاطين المماليك اهتماما بالأسطول ، وعمر العديد من السفن فى ميناءى الاسكندرية ودمياط ، وتفقد العمل بنفسه واحتكر الحراج ــ غابات كثيفة فى الصعيد ــ وأوقفه على عمل المراكب ، وبعد ما عمر من

الشوانى(٧٧) نحو اربعين شونة اجرى عرضا لها فى النيل للوقوف على مدى صلاحيتها(٧٨) . وانفق الظاهر بيبرس على الشوانى والحراريق(٧٩) ، والطرائد(٨٠) وغيرها مائة الف دينار سنويا(٨١) . وفى عام ٦٦٩ هـ جرد بيبرس حملة بحرية لغزو جزيرة قبرص مكونة من عشرين شونة ، بالاضافة الى مجموعة من الحراريق والطرائد ، الا ان هذا الاسطول الصغير تحطم أمام ساحل ليماسول بسبب اصطدامه ببعض الشعاب ، فلما علم بذلك ملك قبرص أرسل يوبخ السلطان بيبرس على فعلته ، فرد عليه الاخير برسالة جاء فى مضمونها : « جيادكم المراكب ، بينما مراكبنا الجياد »(٨٢) . وهذه العبارة تكشف صراحة عن عدم اهتمام المماليك بالأسطول ، أو الاعتماد عليه اذا ما قورنوا بقبرص ويبدو جليا أن الدافع وراء ذلك هو الموقع الجغرافى .

وقد اهتم أيضا السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بالنفقة على الأسطول ففى عام ٦٩١ هـ أنشأ العديد من الشوانى وبالغ فى زخرفتها ، ثم استعرضها فى النيل للتأكد من صلاحيتها(٨٣) . وانفق فى يوم العرض مالا لايعد على حد قول المقريزى(٨٤) .

وثمة بعض المؤشرات القليلة التى تشير الى اهتمام سلاطين المماليك بالأسطول قد بدت فى نهاية دولة المماليك الأولى حيث كان الأتابكى هو المسئول عن تعمير السفن ، وكان الوزير يشرف على العمل الكلى ، أما نفقات الانتاج ومتطلباته فكان المسئول عنها أحد القضاه . وقد حدث مثل ذلك فى عام ٧٦٧ هـ حيث كلف السلطان الأشرف شعبان الأتابكى بعمل عدة مراكب بالاسكندرية واشرف على العمل الوزير ماجد بن قزوينة وباشر نفقات الانتاج القاضى بهاء الدين بن المفسر ، وقد صنع فى هذه السنة ٢٠٠ مركب ،

ثم أحضر السلطان البحارة والنفاطة ، وأنفق عليهم وكتب أسماءهم فى الدفاتر(٨٥) .

وقد اهتم أيضا بعض سلاطين الجراكسة بأمر الانفاق على الأسطول ومن هؤلاء السلطان برقوق وكذلك السلطان برسباى الذى أنشأ فى عام ٨٢٨ هـ نحو مائة غراب(٨٦) . كما قام السلطان جقمق فى عام ٨٤٧ هـ بتجهيز مراكب كبيرة وأقام الصناع لعملها عدة اشهر بساحل النيل « وغرم لأجلها أموالا جمة »(٨٧) .

وقد امتدت نفقات ديوان الجيش لتشمل شراء الخيول التى كانت تستخدم آنذاك فى الحروب وكذلك فى البريد وأيضا فى بعض الألعاب الرياضية . وقد اجتمعت الخيول وغيرها فى الاصطبلات السلطانية التى كان بجوارها سوق للخيول(٨٨) . وقد تنوعت الاصطبلات السلطانية بتنوع الحيوانات التى بها — هذا عدا الاصطبل الخاص الذى كان يحوى خيل السلطان وينفق عليه ديوان الخاص ، أما بقية الاصطبلات فكان ينفق عليها ديوان النظر — ومن هذه الاصطبلات :

(أ) اصطبل الجورة : وكان يوضع به الخيول التى تستعمل فى لعب الكرة .

(ب) اصطبل البيمارستان وكان به الخيول الضعاف .

(جـ) اصطبل الجوق وكان به خيول كتبة السلطان .

(د) اصطبل البغال .

(هـ) اصطبل البريد .

(و) مناخ الجمال .

(ز) اصطبلى الهجن والنياق .

(ح) اصطبل الفيل .

(ط) اصطبل السباع ، وتولى الاشراف على هذه الاصطبلات ما يقرب من الف وخمسمائة فرد ما بين سواس وبياطرة وهجانة وغيرهم .

وقد كانت الخيل تشترى من برقة وبلاد المغرب والشام(٩٠). ففى عام ٨٠٠ هـ توجه أحد الأمراء الى بلاد المغرب لشراء خيول للسلطان فعاد ومعه مائة وعشرون فرسا ، م قدم رسول ملك فاس ثلاثين فرسا وصاحب تلمسان قدم اربعة وعشرين فرسا وقدم صاحب تونس ستة عشر فرسا(٩١) . وهذا يبين لنا أن جزءا من الخيل كانت تأتى كهدية للسلطان بدون مقابل وذلك طمعا فى ارضائه(٩٢) .

وكان السلطان قلاوون يهتم بشراء الخيول من برقة خاصة ودفع مقابل كل جواد خمسة آلاف درهم(٩٣) ، أما ابنه السلطان الناصر محمد بن قلاوون فقد شغف بالخيل ورتبها ، ودفع فى شرائها مبالغ كبيرة اختلفت باختلاف الجهة المجلوبة منها . فمثلا كان يدفع فى خيل العرب من ١٠ الى ٣٠ الف درهم ، أما خيل العربان وغيرهم فقد تراوحت اثمانها ما بين ٦٠ و ١٠٠ ألف درهم(٩٤) وفى عام ٧٤٠ هـ/١٣٤٠ م دفع السلطان الناصر ثلاثين ألف دينار ثمنا لجواد واحد ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه ثمن الحصان عشرة آلاف دينار(٩٥) . ولم يقف الأمر عند ذلك بل كان يتلهف على شراء أى جواد جيد وان بلغ ثمنه ألف ألف درهم(٩٦) .

وقد مات السلطان الناصر ولديه من الخيل ٤٨٠٠ فرس بالاضافة الى خمسة آلاف من الهجن والنوق ، كذلك توفى برقوق

وخلف سبعة آلاف فرس وخمسة عشر الف جمل(٩٧) . وكان سـلاطين المماليك ينعمون على أمرائهم ومماليكهم بالخيل مرتين سنويا :

(أ) فى أواخر الربيع عند خروج السلطان الى مرابط خيوله، وكان وقتذاك يعطى الأمراء المئويين خيولا مسرجه ملجمة بكنابيش — برذعة تكون تحت السرج — مذهبة ، وللطبلخاناه خيولا عربية .

(ب) عند لعب السلطان بالكرة فى الميدان وفى هذه المرة يعطى للجميع خيولا مسرجة ملجمة بلا كنابيش أما أمراء العشرات فلم يأخذوا شيئا فى هذه المرة كذلك نادرا ما أنعم السلاطين على نواب المماليك الشامية بالخيل وقد تحصل بعض الأمراء المقربين للسلطان على مائة فرس سنويا واذا نفق فرس لأحدهم عوضه السلطان بآخر غيره(٩٨) كذلك كان كل أمير يتسـلم جملا لحمل مهماته أثناء السفر(٩٩) . فاننا وضعنا فى الاعتبار عدد الجيش المملوكى السابق الذكر وما يلزم هذا العدد من خيل سنويا ، تبين ضخامة الأموال التى أنفقت على شراء الخيل فى عهد المماليك .

وثمة مجال آخر كان لزاما على ديوان الجيش النفقة فيه ، الا وهو تمويل الجيش أثناء الحروب . فقد القت الحروب والثورات عبئا ثقيلا على الخزانة المملوكية بصفة عامة وديوان الجيش بصفة خاصة ومرجع ذلك الى كثرة الأموال التى أنفقت فى صـد أو اخماد هذه الحروب أو تلك الثورات(١٠٠) . فمنذ اليوم الأول لقيام دولة المماليك وقع على عاتقها صـد حملة لويس التاسع التى احتلت دمياط وزحفت الى المنصورة ١٢٥٠ م . ثم بعد ذلك فى عام ١٢٦٠ م تقابل السـلطان قطز مع التتار فى موقعة عين جالوت ، ومن بعده عمل السلطان بيبرس على استئصال شأفة

الصليبيين وأسقط أنطاكية(١٠١) . ثم واصل من بعده السلطان قلاوون وأسقط العديد من القلاع الصليبية فى الشام كامارة طرابلس ١٢٨٩ م . ثم قام من بعده ابنه السلطان الأشرف خليل باسقاط آخر معقل للصليبيين بالشام وهو عكا عام ١٢٩١ م(١٠٢). وفى عام ١٣٠٢ م استطاع السلطان الناصر محمد من هزيمة جحافل التتار فى موقعة مرج الصفر . أعقب ذلك فترة من الهدوء المشوب بالحذر قطعتها حملات تيمور لنك المدمرة مع سلاطين المماليك الجراكسة . وما كادت تنتهى هذه الموجة حتى أعقبتها موجة أخرى من مسلسل صراع مع العثمانيين . أسفر هذا الصراع المرير عن هزيمة المماليك ، بل سقوط الدولة المملوكية فى مصر عام ٩٢٣ هـ/١٥١٧ م . أضف الى ذلك ما اتصف به عصر المماليك من كثرة الفتن والاضطرابات الداخلية التى لم تهدأ يوما خاصة من جانب العربان ، الذين غدت مناوأتهم للسلطة سببا رئيسيا فى زوالها . وليس المقصود هنا هو التعرض الى تلك الحروب والثورات بالتفصيل بل الهدف هو القاء لمحة بسيطة على أهم الحروب التى خاضها المماليك والتى من أجلها جندوا الجنود وأنفقوا المبالغ الطائلة مما جعل خزائنهم فى كثير من الأوقات خاوية .

ومن الأمثلة القليلة الآتية يمكن التعرف على نفقة الحروب التى كان يدفعها ديوان الجيش :

أنفق السلطان بيبرس على فتح عدة قلاع وبلاد ــ انطاكية وقيسارية ويافا وأرسوف وصفد ــ بالشام حوالى ثمانمائة الف دينار(١٠٣) . وأنفق السلطان الناصر فرج فى عام ٨٠٢ هـ / ١٤٠٠ م مبلغ ٥٢٥ ألف دينار لكى يخمد احدى الثورات التى قامت ببلاد الشام(١٠٤) . وعقب اخماده لهذه الثورة فوجىء بهجوم تيمور لنك على البلاد فاضطر للانفاق على الجيش مرة ثانية ــ نفقة

الخروج ـ وأعطى لكل مملوك ٣٤٠٠ درهم(١٠٥) . وفى عام ٨٠٧ هـ/١٤٠٤ م ثار نائب طرابلس على السلطان فرج فوزع الأخير نفقة الخروج على الجند ، الا أن الخزائن لم يكن بها ما يكفى مقدار النفقة فاقترض السلطان من مال الأيتام ، ورهن جوهرة غالية ، وباع أحد بلاد الجيزة ، وذلك من أجل تكملة النفقة التى بلغت جملتها مائتين وخمسين الف دينار(١٠٦) . أما السلطان جقمق فقد بلغت نفقاته على التجاريد وشراء المماليك ونفقتهم فى مدة ثلاث سنوات حوالى ثلاثة آلاف ألف دينار ذهب(١٠٧) . كذلك بلغت نفقات السلطان قايتباى على التجاريد خلال العشرين عاما الأولى من حكمه نحو سبعة آلاف ألف ومائة وخمسة وستين الف دينار(١٠٨) . وعندما خرج السلطان قنصوه الغورى الى حرب السلطان سليم الأول العثمانى ، أخذ معه مائة قنطار ذهب دنانير ، ومائتى قنطار فضة أنصافا ، وذلك كنفقة للجند ، الا أنه حينما تقابل الجيشان انهزم المماليك فى مرج دابق وأخذ كل ما معهم من « ذهب أو فضة أو ملبوس »(١٠٩) .

من خلال هذه الأمثلة يتضح أن الدولة المملوكية عانت كثيرا من ويلات الحروب وأهدرت أموالا طائلة من أجلها ، مما جعل نفقة الحروب والثورات بحق تحوذ النصيب الأوفر من الميزانية المملوكية .

وقد نبط بديوان الجيش النظر فى تقسيم الغنائم ، وذلك لما لها من اتصال وثيق بالجيش والحرب . وكانت جملة هذه الغنائم فيما يبدو قليلة ، ولم يرد عنها سوى اشارات قليلة فى متن المصادر المعاصرة آنذاك . وكان المسئول عن تقسيم هذه الغنائم على مستحقيها هو قاضى العسكر(١١٠) . وقد حدد الله تعالى مصارف الغنائم بقوله :

« واعلموا انما غنمتم من شىء فأن لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شىء قدير »(١١١) .

من ذلك يتبين أن خمس الغنيمة قد حدد القرآن جهات صرفه ، أما الأربعة الأخماس الأخرى فكانت من حق الغانمين وظل هذا النظام متبعا فى عهد النبى (صلى الله عليه وسلم) وبعد وفاته اختلف الفقهاء فى توزيع سهم النبى وسهم ذوى القربى ، فالامام الشافعى(١١٢) . رأى أن من حق الامام أن ينفق سهم النبى فيما يقوى الاسلام كشراء سلاح ، أو تحصين ثغر ، أما سهم ذوى القربى فلابد أن يعطى لذوى القربى من الرسول . اما أبو يوسف(١١٣) فقد نقل عن قيس بن مسلم بن الحنفية أن جماعة من الناس قد رأوا أن يعطى سهم النبى للخليفة من بعده ، وسهم ذوى القربى يعطى لقرابة الخليفة من بعده ، الا أنه كان هناك ثمة اجماع على أن ينفق هذان السهمان فى الكراع والسلاح .

وفى عصر دولة المماليك يكتنف الغموض مسألة توزيع الغنائم ، فالمقريزى(١١٤) بين أن السلطان كان يأخذ الخمس ، ويقسم باقى الغنيمة على الجند الغانمين . وهو بذلك يترك الأمر مبهما : هل كان السلطان يتحصل على سهم النبى فقط أو أنه فاز بمجمل الخمس من الغنيمة كلها ؟ أما بيبرس المنصورى(١١٥) فذكر ما نصه — بعد أن فتح السلطان بيبرس أنطاكية ٦٧٣ هـ — « ثم جمع الغنائم على اختلاف أنواعها وقسمها بالسوية على العساكر » . وأغلب الظن أن توزيع الغنيمة فى عصر المماليك كان يسير وفقا لما قرره الشرع ، وكان السلطان يتحصل على سهم النبى باعتباره الحاكم العام للدولة ، وأما بقية الغنيمة فكانت توزع على الجند .

حيث أشار ابن ظهير(١١٦) الى أن الغنيمة كان يذهب خمسها الى بيت المال ويوزع الباقى على الغانمين . ويقترب الأمر كثيرا فى عصر المماليك مما ذكره الامام الشافعى آنفا من أن سهم النبى يجب أن ينفق فيما يقوى الاسلام ، فنجد السلطان بيبرس فى عام ٦٦٨ هـ أنفق مبلغا كبيرا من غنائم الفرنج على جامعه الذى بناه(١١٧) . وهذا لما فى بناء الجوامع من تقوية لدعائم الاسلام ونشره ، كما أنها تعتبر من المصالح العامة للمسلمين .

لم تقتصر اهتمامات ديوان الجيش على الجند فقط أثناء خدمتهم للدولة ، بل امتدت اليهم بعد تقاعدهم عن الخدمة ، بسبب عجز ما ، أو لكبر السن ، وهو ما نعبر عنه حاليا بالاحالة الى المعاش . وقد أطلق على ذلك المتقاعد فى عصر المماليك لقب « طرخان »(١١٨) . وكانت تمنح الطرخانية لمن كبر سنه وعجز عن الخدمة السلطانية ، وكان يجرى على المتقاعد ما يكفيه هو وأولاده من مال ، أو يأخذ اقطاعا يتعيش منه ، وغالبا كانت تعطى الطرخانية لأرباب السيف(١١٩) . كذلك شملت نفقات الدولة تخصيص جزء من ماليتها لفداء الأسرى واعادتهم الى ذويهم ، وهو ما عرف بالفداء(١٢٠) .

بقيت نقطة أخيرة تمثل جهة من جهات الانفاق فى ديوان الجيش ، الا وهى اقامة المبانى والتحصينات العسكرية فى المدن والثغور لحدود الأعداء ففى عام ٦٦٥ هـ فتح السلطان بيبرس يافا ثم حاصر قلعة الشقيف ، ولما تم له أمر فتحها بنى برجا للدفاع على باب تلك القلعة(١٢١) . كذلك اهتم بيبرس بقلعة الجبل وزاد من تحصينها وتعمير المبانى بها ، وجدد قلعة الجزيرة ، وقلعة السويس ، وكثيرا من الحصون مثل حصن الأكراد وعكا والمرقب وغيرها ببلاد الشام(١٢٢) . وفى عام ٦٨٨ هـ استطاع السلطان

قلاوون احتلال امارة طرابلس الصليبية ، ثم خربها وأحرقها وبنى طرابلس الجديدة على بعد نصف فرسخ من مكانها القديم ، وذلك لتكون بعيدة عن شاطىء البحر وفى مأمن من تهديد الأساطيل الصليبية(١٢٣) . كذلك فى عام ٧٣١ هـ عمر السلطان الناصر محمد قلعة جعبر بحلب ، وبذل فى سبيل ذلك كثيرا من الأموال(١٢٤) . وفى عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق أمر نائب قلعة دمشق بعمارتها ، فخصص لها عدة جهات للنفقة على عمارتها مثل : داريا الكبرى من دمشق وأريحا من الغور ونابلس ، والمسابك ودار الضرب ، ونصف متحصل كنيسة القيامة والمواريث الحشرية بدمشق وأعمالها ، والرملة والقدس وغزة من القدس ، وريع الزكاة وريع العشر ، وريع ما يتحصل من دار الوكالة(١٢٥) . كذلك قام السلطان قنصوه الغورى بانشاء سور على حافة البحر بثغر جدة لحفظه من سفن الفرنج(١٢٦) هذه بعض الأمثلة التى تبين مدى اهتمام سلاطين المماليك بالعمائر العسكرية ، وهذا بلاشك كلفهم الكثير .

٢ ــ ديوان الخزانة :

تلخصت مصاريف ديوان الخزانة فى خمس نقاط :

(أ) شراء ما تحتاج اليه الدولة من اشياء قليلة أو معدومة فيهـا .

(ب) مصاريف أرباب المناصب عند ولايتهم ، وما يعود عليهم من الانعامات أثناء مباشرتهم .

(جـ) الكسوة المقررة للموظفين والمماليك سنويا .

(د) الهدايا التى ترسل الى الملوك ، والانعامات المهداة الى قصادهم فى مصر .

(هـ) اعداد الخزائن المصاحبة للسلطان فى سفره : سواء للحرب ، أو للصيد ، أو لتفقد أحوال مملكته(١٢٧) .

تطلبت المراسم المملوكية كثيرا من الكماليات التى كانت تفتقر اليها مصر ، وكان السبيل الى هذه الكماليات هو استيرادها من منبع انتاجها ، ثم القيام بتخزينها فى ديوان الخزانة حتى وقت احتياجها . ومن ثم كان المسئول عن شراء هذه الكماليات ديوان الخزانة ، وكان عليه تخصـــــبص جزء من ميزانيته لهذه العملية الشرائية . وقد أتت الأخشاب اللازمة لصناعة الأسطول على رأس قائمة الواردات ، ثم تلاها الفراء والمنســـوجات ، وكذلك زيت الزيتون من بلاد المغرب ، وأيضا السكر وبعض الطيور كالصقر والباز(١٢٨) . ونلاحظ أن بعض هذه السلع كانت تنتجه مصر كالسكر الا أن كثرة الاسراف والحفلات دعت السلاطين الى شراء المزيد منه .

وقد نيط بديوان الخزانة صرف مبالغ مالية للأمراء المعينين على الأعمال والجهات وذلك لكى يجهزوا أنفسهم ، ويشـــــنروا متطلباتهم استعدادا لتولى العمل . وكان على الخزانة أيضا صرف الخلع المقررة لهم أثناء توليهم الخدمة . وكانت خلع أمراء المئيين من الأطلس الأحمر الرومى ، وحوارص ـــ أحزمة ـــ ذهب ، وأيضا جيادا مسرجة ملجمة بكنابيش مذهبة ، ودونهم كانت لهم خلــــع تسمى « الطردوحش » عبارة عن ثياب تصنع بدار الطراز فى الاسكندرية ومصر ودمشق ، مزينة بأشرطة عليها ألقاب السلطان ، ثم تتدرج خلع الأمراء بعد ذلك بتدرج رتبهم(١٢٩) وقد حصـــــر القلقشندى(١٣٠) الانعامات والتشـــاريف التى تجرى على أرباب المناصب فى أربعة أوقات وهى : عند تولية المنصب ، وفى عيد الفطر ، وعند دوران المحمل ومنها الميادين حيث كان يختص كل

ميدان بأمير يخلع عليه فيه . والى جانب ذلك فقد حصر ماير(١٣١) مجموعة من الخلع منحت للأمراء فى أوقات معينة وهى :

(أ) **خلعة النيابة :** تعطى للأمير الذى يرقى الى منصب النائب .

(ب) **خلعة الوزارة :** تمنح للأمير الذى يرقى الى رتبة الوزارة

(ج) **خلعة الاستقرار :** تمنح لمن يعين حديثا فى احد المناصب .

(د) **خلعة الاستمرار :** تمنح للأمير المراد منه الاستمرار فى وظيفته .

(هـ) **خلعة القدوم :** تمنح للأمير اذا قدم من احد الأقاليم كتهنئة بسلامة وصوله .

(و) **خلعة السفر :** تمنح للأمير اذا رغب فى السفر والعودة الى محل عمله .

(ز) **خلعة العافية :** تمنح للأمير بعد شفائه من المرض .

(ح) **خلعة الرضا :** تمنح للأمير المعزول اذا صفح عنه .

(ط) **خلعة العزل :** تمنح للأمير عند الاستقالة .

أما خلع الوزراء والكتاب فكانت من القماش القطنى المطرز والمبطن المسمى « كنجى » وكذلك بقيار ـ عمة ـ كتان(١٣٢) . أما خلع القضاة والعلماء فكانت من الصوف غير المطرز ، ولهم الطرحة(١٣٣) يأتى بعد ذلك خلع الخطباء وكانت من السواد ـ شعار العباسيين ـ وعبارة عن شاش أسود ، وطرحة سوداء وكل ما سبق كان يصرف من الخزانة(١٣٤) . وكل هذه الانعامات

كانت بمثابة نفقات للخزانة ، تصرف للموظفين فى أوقات معينة بأمر السلطان ، وذلك من أجل ضمان ولائهم للدولة .

كذلك كانت الخزانة تقوم بتوزيع نفقة الكسوة المقررة للموظفين والمماليك سنويا . وهذه الكسوة كانت توزع مرتين سنويا ، الأولى للشتاء والأخرى للصيف(١٣٥) ، الا أن هذه الكسوة لم تشتمل على ملابس ، بل عوض أصحاب الكسوة عنها بنفقة نقدية تدفع لهم سنويا .

فمثلا فى عام ٦٧١ هـ خلال سلطنة الظاهر بيبرس بلغت نفقة الكسوة ثلاثمائة ألف دينار(١٣٦) ، حيث كان بيبرس يعطى لكل أمير مائة دينار ، وللأجناد ثلاثين دينارا مقابل الكسوة(١٣٧) . وفى عهد السلطان الأشرف برسباى كان يدفع لكل مملوك خمسمائة درهم من الفلوس كنفقة كسوة ، وفى عهد ابنه السلطان يوسف تحصل كل مملوك على الف درهم ، بينما تحصل الخاصكى على الف وخمسمائة(١٣٨) . أما فى عام ٨٥٥ هـ ــ عهد السلطان جقمق ــ بدأ ديوان الخزانة فى توزيع دراهم الكسوة على المماليك، وأعطى كل مملوك الف درهم ، فامتنع المماليك عن اخذها وطلبوا المزيد ، وفى آخر الأمر تسلموها على كره منهم(١٣٩) .

لقد وهبت الطبيعة مصر موقعا متميزا بين دول العالم الوسيط ، ومن ثم أصبحت قبلة لمعظم وفود هذه الدول ــ التى أتت غالبا تطلب تأييد مصر وتناشد سلاطينها اقامة العلاقات بينهما . كذلك جاءت بعض السفارات(١٤٠) لتحصل على تفويض بالحكم من الخليفة العباسى بمصر ، فى حين أتى البعض الآخر من القصاد يطلب المؤازرة من سلاطين المماليك فى احدى الحروب أو التوسط لانهائها . ومهما يكن الهدف من الزيارة فقد ألقت هذه

السفارات ببعض التبعات على سلاطين المماليك حيث كان عليهم استقبال هذه الوفود استقبالا رسميا — ان جاز التعبير — وذلك عن طريق تزيين شوارع القاهرة ، وقيام بعض رجال الدولة أو السلطان نفسه بمواجهة الوفد القادم . وعادة كانت تلك الوفود تحمل معها هدايا قيمة جدا للسلطان — وذلك تســـهيلا لنجاح مهامها — وكان على السلطان ان يوزع عليهم خلعا وهدايا بالمثل . وكانت هذه الخلع وتلك الهدايا تحفظ فى ديوان الخزانة ، ثم يوزع منها على أى وفد حين وصوله مصر . وبذلك تعتبر هذه الهدايا احدى نفقات ديوان الخزانة .

ومن امثلة هذه السفارات : أنه فى عام ٧٩٩ هـ حضر الى مصر قاصد صاحب اليمن فخلع عليه السلطان(١٤١) . وفى عام ٨٤٤ هـ أتت الى مصر رسل القان معين الدين شاه رخ ملك المشرق فزينت لهم الشوارع ، وخرجت الأمراء للقائهم ، وأحضر رسل القان معهم هدية للسلطان تقدر بخمسة آلاف دينار ، فأكرمهم السلطان عند رحيلهم وخلع على رسول القان خلعة من حرير ، وطراز فيه خمسمائة مثقال ذهب ، وكذلك فرسا بســـرج ذهب وكنبوش ذهب ثمنها الف دينار ذهب ، هذا الى جانب ثياب أخرى وسيوف قدرت بسبعة آلاف دينار(١٤٢) . وفى عام ٩١٧ هـ اجتمع عند السلطان قنصوه الغورى نحو من أربعة عشر رسولا ، وكل رسول من عند ملك(١٤٣) . وهذا يوضح مدى ما كانت تتمتع به مصر من نفوذ فى تلك الحقبة ، كما يتضح لنا أن الخلع والهدايا التى كانت توزع من ديوان الخزانة لم تكن كلها متساوية بل تدرجت وتنوعت بتنوع الجهات القادم منها تلك الوفود .

اما آخر نفقات ديوان الخزانة ، فقد كانت اعداد الخزائن المصاحبة للسلطان فى سفره ، حيث ان ديوان الخزانة كان يشرف

على العديد من الخزائن الداخلية التى تحوى جميع الأنواع كالجواهر والأوانى والسروج والكنابيش والطراز ، والحوائص الذهب واكياس الفضة(١٤٤) .

فكان على مباشرى ديوان الخزانة تجهيز جميع الأصناف التى يحتاج اليها السلطان فى سفره ، ويبدو أن هذه الخزائن كانت تحوى اشياء كثيرة حتى وصفها البعض بقوله : « واستصحب من الخزائن ما أثقل الكواهل بنقله »(١٤٥) .

ولما كانت الخزانة هى مستودع الأشياء الثمينة فى الدولة فلابد أنها حوت معدنى الشب والنطرون ، وبذلك كان على مباشرها الصرف على استخراج هذين المعدنين من أماكنهما التى ذكرت فى الفصل السابق . وقد كان يتكلف استخراج قنطار الشب ثلاثين درهما ، بينما بلغت تكلفة استخراج قنطار النطرون درهمين(١٤٦) .

٣ ـ ديوان بيت المال :

تعتبر نفقات هذا الديوان مالية بحتة على العكس من ديوان الخزانة . حيث كان يحمل منه جزء من المال الى السلطان ، وجزء آخر ينقل الى ديوان الخزانة ليشترى به مستلزمات هذا الديوان وانفاقه فى بعض نواحى الديوان المالية ، وجزء ثالث كان ينقل الى البيوت السلطانية والعمائر ، أما الجزء الأخير المتبقى فكان يصرف كمرتبات لأصحاب الجوامك والرواتب والصلات(١٤٧) . لقد سبق القول بأن جزءا من موارد الدولة كان يذهب الى السلطان ليستعين به فى نفقاته الشخصية . ومن هذه الموارد الخراج ، حيث كان يذهب جزء منه الى الدولة والأجزاء الأخرى توزعت على دواوين السلاطين كالخاص ، والمفرد والأملاك(١٤٨) . كذلك كان

يذهب جزء من الأموال الى ديوان الخزانة لشراء حاجاتها كالملابس والأخشاب وغيرها . بينما ذهب الجزء الأكبر من أموال الدولة للصرف على البيوت السلطانية ، التى سيأتى عنها الحديث بعد قليل . أما العمائر فقد أثقلت ديوان بيت المال بالنفقات . ففى الوقت الذى كانت تتجه فيه معظم النظم الملوكية الى الانحدار كانت العمارة على الضد من ذلك ، حيث كانت فى ازدهار صاعد(١٤٩) . وغدت من أهم السمات البارزة فى العالم العربى خلال العصر المملوكى حتى بداية ظهور القوى العثمانية(١٥٠) .

وتنوعت العمائر فى عصر المماليك ما بين مساجد وخوانق وقصور وأسبلة وأسواق وخانات وبيمارستانات وميادين ومدافن ، ومازال بعضها موجودا حتى تاريخنا المعاصر منها على سبيل المثال لا الحصر : جامع الظاهر بيبرس ، مدرسة وبيمارستان قلاوون بالنحاسين ، مسجد الناصر بالقلعة ، مدرسة السلطان حسن ، قلعة قايتباى بالاسكندرية ، مسجد السلطان قنصوه الغورى(١٥١) . وكان اهتمام سلاطين المماليك الأول ينصب على اقامة المنشآت لهم كالقصور والمساجد وغيرها ، ومن ثم فقد أنفقوا عليها مبالغ طائلة ، حتى أصبح الازدهار العمرانى احدى سمات عصر المماليك .

وثمة تساؤل يبدر الى الذهن هنا وهو : هل كانت هذه المنشآت وتلك العمائر يقيمها السلاطين من أموالهم الخاصة ، أو أن الدولة كانت هى المسئولة عن نفقة تشييدها ؟ فالحقيقة أن المنشآت الخاصة التى أقامها السلاطين والأمراء كانت من أموالهم التى يملكونها ، كذلك كانت معظم الأموال التى تنفق على بناء المساجد من الأموال الخاصة للسلاطين والأمراء(١٥٢) . فنجد مثلا السلطان لاجين انفق على تعمير جامع ابن طولون مبلغ عشرين الف دينار من خالص ماله(١٥٣) . وعندما عمر السلطان الناصر

محمد بن قلاوون قصره المعروف بالأبلق فى عام ٧١٤ هـ وزع على العاملين الذين وخمسمائة خلعة ولكل من الفعلة عشرة دنانير ، وفرق على الفقراء خمسين الف دينار فبلغت النفقة على هذا القصر خمسمائة ألف الف درهم وخمسمائة الف درهم(١٥٤) وفيما عدا ذلك يبدو أن باقى المنشآت كانت نفقاتها أو ترميمها على بيت المال . ففى عام ٦٧١ هـ كلف السلطان بيبرس أحد الأشـــخاص باقامة مدرسة ومسجد بدلا من احدى الكنائس بالاسكندرية وتولى الصرف عليهما بيت المال(١٥٥) . كذلك رمم السلطان بيبرس مســـــجد عمرو بن العاص بالفســــطاط فى عام ٦٦٦ هـ/١٢٨٨ م من بيت المال(١٥٦) . هذا بالاضافة الى انشائه احد الميادين وغرس به نخيلا بمبلغ ١٦،٠٠٠ دينار ، وبنى جامع العافية بالحسينية وأنفق عليه أكثر من ألف ألف درهم(١٥٧) .

ومما عمل على زيادة نفقات المنشآت المملوكية أن بعضـــــها ترجع أصوله وتصميماته الى أشكال غير مصرية(١٥٨) ، وهذا ما دعا البعض(١٥٩) ، الى القول :

« فلا ريب فى أن الفنون المملوكية عناصر مختلفة ترجع الى أصول غير عربية كما فى سائر مظاهر المدنية » .

ويعتبر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أكثر سلاطين المماليك شغفا بالعمارة وقد علق على ذلك ابن اياس(١٠) بقوله : « وقد تزايدت فى أيامه بالديار المصرية والبلاد الشامية من العمائر مقدار النصف » . وأيضا اعتبر أرون فترة حكم السلطان الناصر الثالثة واحدا من أهم عصور الهندسة المعمارية فى تاريخ القاهرة بما حوته من تجديدات معمارية وغيرها (١٦١) . وكان الناصر قد أنشأ ديوانا خاصا للعمائر ٧١٣ هـ بلغ مصروفه يوميا من اثنى عشر ألف درهم الى ثمانية آلاف درهم وذلك فى بدء انشائه(١٦٢) .

وبالطبع زادت نفقات هذا الديوان بعد ذلك بدرجة كبيرة ، فنجد مثلا أن السلطان الناصر أنشأ خانقاه سرياقوس وانفق عليها نحو دالثين ألف درهم عدا الخلع(١٦٣) .

ورغم ما تركه لنا عصر المماليك من عمائر عديدة مازالت حتى الآن تشهد بالتقدم المعمارى الذى وصل اليه هذا العصر ، فان جاستون فيت يعتبر المثالين والرسامين فى العصر الوسيط لم يكونوا جديرين بالمحافظة على آثار الأجداد والتشبه بها(١٦٤) . وهذا الرأى ربما يحيد عن الصواب ، اذ أن العمائر المملوكية المعاصرة تعتبر ذات تصميمات دقيقة ورائعة تحاكى ما تركه الأجداد كما أن عمائر وآثار القدماء قد وصلتنا بحالتها الجيدة ، ولم يطرأ عليها اهمال الا فى عصرنا الحديث : اما بسبب عوامل التعرية واما بسبب الأساليب الخاطئة التى اتبعت فى ترميمها .

يضاف الى نفقات بيت المال تلك الأموال التى كانت تصرف منه لشراء النحاس اللازم للسلاطين حتى يضربوه فلوسا بسكتهم . وقد حدث مثل ذلك فى عام ٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م . حيث أخرج السلطان المؤيد شيخ مائة الف دينار ووزعها على المباشرين والزمهم أن يشتروا بها نحاسا حتى يضرب منه فلوسا بسكته(١٦٥) .. ويبدو أن ذلك كان متبعا طوال عصر المماليك ، حيث حرص كل سلطان على أن يضع اسمه أو صورته أو رنكه — شارته — على النقود والخلع وغيرها فى عهده .

والى جانب ذلك امتدت نفقات بيت المال الى الصرف على بعض الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية ، المثال على ذلك وفاء النيل حيث ذكر فى الفصل السابق أن هذا الاحتفال كان يجبى له مكس للصرف عليه . فلما تولى السلطان قلاوون حكم مصر ابطل

هذا المكس وجعل مصروف هذا الاحتفال على بيت المال(١٦٦) - ومنذ ذلك الوقت أصبح ديوان النظر هو المسئول عن شراء اللحوم والحلوى اللازمة للاحتفال .

أيضا احتفلت دولة المماليك بالعديد من الأعياد الدينية والقومية وتولى ديوان بيت المال الانفاق على هذه المناسبات . من هذه الأعياد الاحتفال بالمولد النبوى الشريف وكان يتحصل كل مقرئ على خمسمائة درهم بينما كان يتحصل كل واعظ على أربعمائة درهم(١٦٧) . وقد زادت النفقات أثناء احتفال المماليك باحياء شهر رمضان وشملت اموالا تدفع للمقرئين وكذلك للفقراء ، وأيضا أسمطة تعد يوميا تشبه ما يقام حاليا من مآدب الافطار فى الجوامع الكبرى خلال شهر رمضان .

كذلك كان يتولى ديوان بيت المال الصرف على الذين يعتنقون الدين الاسلامى ومثل ذلك حدث فى عام ٦٨٣ هـ/١٢٨٤ م حين اتى الى مصر مجموعة من التتار وأسلموا فجعل السلطان نفقتهم على بيت المال واجرى عليهم الجامكية والراتب والجراية(١٦٨) .

وأيضا يتحصل البطالون — الذين لا يعملون بسبب جرم سياسى — على نفقاتهم من بيت المال . فهؤلاء الأشخاص المغضوب عليهم من قبل السلطان كان لا يسمح لهم بمزاولة أى عمل ، وكذلك حددت أماكن اقامتهم ، وتحصلوا على ما يكفيهم من بيت المال(١٦٩) .

تمثلت أهم نفقات ديوان بيت المال فى صرف الرواتب المالية لأرباب السيف والقلم ، بدولة المماليك . وكانت هذه الرواتب تدفع لثلاث فئات :

(أ) لمن له حق وان كان غنيا .

(ب) للجنود والأيتام المتفانين فى خدمة الدولة وورثتهم من بعدهم(١٧٠) .

(جـ) لتوطين الرجال وذوى المناصب فى احد البلاد المفتوحة، مثلما حدث فى صفد عام ٦٦٤ هـ(١٧١) .

وكانت هذه الجهة من نفقات بيت المال تأتى فى أوائل مهام هذا الديوان ، مما جعل كثيرا من الكتاب(١٧٢) يولونهـا عناية خاصة . وكان الوزير وناظر الدولة مسئولين عن صرف الرواتب لأصحابها ، ويساعدهما فى ذلك مجموعة من المباشرين(١٧٣) . وكثيرا ما تعرض الوزير ــ بصفته المسئول الأول ــ للضـرب والنهب اذا ما تأخر فى اعطائها لأصحابها(١٧٤) .

وقد تفاوتت الرواتب بين الموظفين بحسب رتبتهم ، ولم تكن على وتيرة واحدة وغالبا ما تحصل أرباب السيف على النصيب الأوفر منها ، فكان كبار أمراء المائة تتراوح نفقتهم ما بين ٣ و ٤ آلاف دينار ، أما أصغرهم فتراوحت نفقته ما بين الف والفى دينار وتحصل أتابك العسـكر على خمسة آلاف دينار ، أما أمير الطبلخاناه فتراوح راتبه ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ دينار ، وويلى ذلك أمير عشرة وكان نصيبه أقل من ٢٠٠ دينار(١٧٥) . أما أرزاق ذوى الأقلام فكانت تقل كثيرا عن سابقيهم ، فكان راتب الوزير شهريا ٢٥٠ دينارا جيشيا ، أما القضاة والعلماء فتحصل كل منهم على خمسـين دينارا شهريا(١٧٦) . ورغم قلة هذا المبلغ فقد تعرضوا للحسد من قبل اصحاب السـيف(١٧٧) . وفى بعض الأحيان كان يتحصل القاضى على الف درهم شـهريا كنفقة له ولعياله ، وكمرتب له نظير قيامه ببعض الأعمال(١٧٨) . كذلك كان الخليفة يتحصل على راتب شهرى من بيت المال ، وصـل هذا

الراتب فى عام ٧٤٠ هـ الى ٣٥٦٠ درهما شهريا(١٧٦) . وأخيرا كان يتحصل كاتب الديوان على راتب أقصاه عشـــرة دنانير الى ما دونها(١٨٠) . وقد ذكر ابن شاهين(١٨١) أن جملة الرواتب وغيرها وقد وصلت فى عهد السلطان برقوق الى خمسين ألف دينار شهريا ، وهذا مبلغ ليس بالقليل ، يتضح بين طياته عن كثرة أصحاب الرواتب المدرجين ببيت المال .

وقد اتخذ كثير من سلاطين المماليك عدة تدابير تكفل لهم توفير النقد اللازم للصرف على دولتهم . فمثلا السلطان الناصر محمد لكى يحتفظ بقواته العسكرية ، وتماسك دولته لم يعتمد فقط على موارده الخاصة بل اعتمد أيضا على الضـــــرائب والمكوس المجبية من الأسواق وكذلك الأموال المحصلة من المصادرات(١٨٢) .

وقد لعبت الصيارف دورا كبيرا فى بيت المال ، اذ كان يقع على عاتقهم صرف الجوامك لأصحابها ، فما كان منهم الا أن عاثوا فيها فسادا .. أكثروا من زيفها ، وقللوا من وزنها باستعمال صنج غير متساوية مما أساء الى الأسدى(١٨٣) . واعتبر الصـــــيارف احد أسباب الغلاء والفساد فى العصر المملوكى .

وأمام عجز دولة المماليك البرجية عن ايجـــاد موارد تكفى سداد رواتب الموظفين ، قام بعض ســــــلاطينها ابتداء من عام ٨٧٣ هـ/١٤٦٩ م بقطع جـــوامك مجموعة من الفقهاء والمتعممين والأيتام والعواجز من الجند والنساء وذلك توفيرا للنفقات(١٨٤) .

تولى أيضا ديوان بيت المال الصرف على دار الضـــــيافة والقصاد الوافدين الى مصر ، وذلك مدة بقائهم فى البلاد . وقد بلغ مجموع الكلف المتعلقة بالوفود فى عهد الســــــلطان بيبرس

عشرين ألف درهم يوميا(١٨٥) . وفى عام ٧٨٣ هـ عندما حضرت رسل حاكم بغداد ، انزلوا بدار الضيافة وأنفق عليهم يوميا ٢٠٠ درهم وتولى الوزير الاشراف على ذلك(١٨٦) .

كذلك تحصل تجار الرقيق والخيل الذين يمدون السلاطين بمتطلباتهم ، على رواتب دائمة من بيت المال مقابل خدماتهم للسلاطين(١٨٧) .

٤ ـ ديوان الأمراء :

تمثلت نفقات ديوان الامراء فى : المصروف من الحبوب لأصحاب الصلات ، والمنقول الى الطواحين برسم المخابز ، والمنقول الى الاصطبلات والمناخات برسم العليق(١٨٨) الى جانب الرواتب العينية التي كانت تصرف من ديوان بيت المال الى أصحاب الجامكيات ، تحصل هؤلاء الموظفون وغيرهم على كميات كبيرة من الغلال لهم وكذلك تحصلوا على كثير من العليق لخيولهم وكل ذلك كان يصرف لهم من ديوان الأمراء .

فنجد الوزير كان يتحصل على غلال تساوى ٢٥٠ دينارا جيشيا(١٨٩) وبما أن سعر الدينار كان فى تلك الفترة ـ خلال عصر المماليك البحرية ـ يساوى عشرة دراهم(١٩٠) وكان سعر اردب القمح خمسة عشر درهما(١٩١) . نخلص من ذلك الى أن الوزير كان يتحصل على ما يقرب من ١٦٧ أردب قمح شهريا .

أما الخليفة فكان يتحصل شهريا على ٥ر٢٩ أردب من الحبوب منها ١٩ أردب قمح ، ٥ر١٠ أردب شعير ، وذلك بموجب المرسوم السلطاني الصادر فى ٢٩ شعبان عام ٧٤٠ هـ / ١٣٤٠ م(١٩٢) . وتحصل باقى فئات الموظفين وغيرهم من المماليك

والأمراء على كميات من الغلال وتراوحت ما بين الزيادة والنقص حسب رتبهم .

وقد بلغ مصروف أرباب الرواتب فى عهد السلطان الظاهر ببيرس عشرين ألف أردب من القمح شهريا ، ومائة وعشرين ألف اردب من العليق سنويا(١٩٣) وكانت مصر والقاهرة تستهلك سنويا ٣٦٠٫٠٠٠ أردب من القمح(١٩٤) .

وقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى عصر المماليك الجراكسة الى قيام بعضهم — برسباى — بقطع رواتب المباشرين من القمح ، وكان نحو خمسة آلاف أردب سنويا(١٩٥) . ويبدو جليا أن الدافع وراء ذلك التصرف هو ما وصل اليه هؤلاء المباشرون من غنى فاحش جعلهم هدفا للمصادرات والنهب من قبل المماليك والعامة وقت المجاعات .

٥ — ديوان البيوت السلطانية :

تعددت البيوت السلطانية فى عصر المماليك وتولى كل بيت منها الصرف على جهة معينة تخصص فيها :

أولا : الشوائج خاناه :

تولى هذا البيت الصرف ما تحتاج اليه الأسمطة ، وكذلك المقررات اليومية لأصحاب الرواتب واطعام الوافدين ، ثم توزيع الاضحية على الأمراء والمماليك والمباشرين(١٩٦) . وكان المسئول عن كل ما سبق هو ناظر الدولة صاحب ديوان النظر ، وذلك تحت اشراف الوزير(١٩٧) .

بلغ عدد الأسمطة فى عهد المماليك خمسة اسمطة يوميا : **أولها :** يمد صباحا ولا يأكل منه السلطان ، **وثانيها :** يسمى الخاص،

يمد بعد الأول ، وقد يأكل منه السلطان وقد لا يأكل ، **وثالثها** : يسمى الطارى ومنه مأكول الســـــلطان ، وفى آخر النهار يمد سماطان هما الأول والثانى المسمى الخاص ، وعقب كل سماط كانت توزع المشروبات على الحاضرين(١٩٨) . وقد تكلفت الأسمطة مبالغ طائلة من المال ، فمثلا كان يتكلف سماط العيد سنويا خمسين الف درهم(١٩٩) . وكذلك تكلفت هذه الأسمطة كميات كبيرة من اللحوم ، حيث نجد أن السلطان كتبغا كان يســتهلك يوميا فى مطبخه عشرين الف رطل من اللحم(٢٠٠) .. أما السلطان الناصر محمد فقد بلغ مصروف مطبخه يوميا ستة وثلاثين الف رطل من اللحم(٢٠١) وقد تراوحت نفقات الحوائج خاناه فى عصره ما بين ٢١ و ٣٠ الف درهم يوميا(٢٠٢) . أما الســـــلطان برقوق فكان سماطه يستهلك يوميا خمسة آلاف رطل من اللحم ، بينما قل هذا المقدار فى عهد السلطان المؤيد شيخ وبلغ ثمانمائة رطل(٢٠٣) .

وقد تولت الحوائج خاناه صرف المقررات اليومية لأصحاب الرواتب من اللحم والسكر والتوابل وغيرها . فكان الســـلطان بيبرس يصرف له من المطبخ يوميا ألف رطل لحم خاصة نفسه ، بينما وصل اجمالى مصروف مطبخه عشرة آلاف رطل لحم يوميا ، وبلغت توابلها عشرين الف درهم نقرة(٢٠٤) .

وكان يوجد بالحوائج خاناه مباشرون عليهم ضبط أسماء أرباب المستحقات ومقادير استحقاقهم . وقد قدر القلقشندى(٢٠٥) ثمن اللحم المصروف يوميا من المطبخ ثلاثون ألف درهم . ويعتبر هذا الرقم ليس كبيرا اذا ما علمنا أن بعض الوزراء كان راتب سماطه يوميا ألف رطل من اللحم(٢٠٦) .

والى جانب اللحوم وزعت على أرباب المستحقات الســكر والشمع والزيت والحلوى خاصة فى شهر رمضان ، حيث زيدت

هذه المقادير ووصل راتب السكر فى أيام السلطان الناصر محمد الى ألف قنطار ثم ازداد فى عهد ابنه الصالح اسماعيل الى ثلاثة آلاف قنطار وذلك خلال شهر رمضان فقط(٢٠٧) ، وقد بلغ راتب السكرى خلال احدى سنوات حكم الناصر محمد الى ثلاثة آلاف قنطار قيمتها ثلاثون ألف دينار(٢٠٨) .

أما دار الضيافة فقد تولى مباشرو الحوائج خاناه اطعام من فيها من القصاد والرسل وخصص لذلك جزء من ميزانية هذا البيت . فمثلا فى عام ٨٠٦ هـ حضر الى مصر وفد من تيمور لنك ، فأنزلهم السلطان فرج بدار الضيافة ، وأجرى عليهم يوميا ثلاثمائة رطل لحم وألف درهم(٢٠٩) .

كذلك تولى مباشرو الحوائج خاناه صرف الأضـــحية الى أصحاب الاستحقاقات فى عيد الأضحى المبارك . ويقال أنها كانت رأسين من الغنم لكل مملوك(٢١٠) ، وأحيانا زادت الى ثلاثة(٢١١)، وأحيانا أخرى قلت الى رأس واحد(٢١٢) . أى أنها لم تكن ثابتة بل خضعت لهوى السلاطين وحالتهم الاقتصادية ، ومدى الضغط الواقع عليهم من قبل الأمراء والمماليك .

من كل ما سبق يتضح أن بيت الحوائج خاناه اختص بنصيب ليس بالقليل من مالية المماليك وكان على مباشرى هذا البيت ابتياع ما يلزمهم ، ثم احالة البائعـــين الى بيت المال لقبض أثمـــان بضائعهم(٢١٣) . وغالبا ما تعرض الوزير ـــ بصفته المشرف على البيوت ـــ الى المصادرة أو الاستعفاء ، أو التنكيل به ، أو الاختفاء اذا لم يقدر على ســـد كلف وزارته ، والايفاء بثمن اللحم تجاه المعاملين . لذلك اضطر أحد الوزراء وهو فخر الدين بن غراب فى عام ٨٠٩ هـ الى قطع اللحم المرتب على الدولة للمماليك والأمراء

وأهل الدولة ، وصرف لهم مقابل ذلك عن كل رطل درهما — وكان سعر الرطل آنذاك ثمانية دراهم — وبذلك خفف من كلف الدولة حيث كان يزيد ثمن اللحم المصروف يوميا آنذاك عن خمسين ألف درهم(٢١٤) .

ثانيا : الشـــــراب خاناه :

وهى بيت يحتوى على جميع أنواع الأشـــربة ، والأدوات المستخدمة فى الشراب وقد تلخصت نفقاته فى : عمل الحلويات والأشربة التى تحتاج اليها الأسمطة ، صـــرف الرواتب اليومية المقــررة — من أشــــربة وغيرها — لمن له راتب على البيوت السلطانية ، اعداد الأشربة والحلويات التى يحتاج اليها السلطان ، عمل الأشربة والمعاجين للمرضى بناء على أوامر الأطباء المعالجين لهم(٢١٥) .

ثالثا : الفــراش خــاناه :

وهو بيت تخصــــــص فى اعداد جميع الخيام والفرش التى تحتاج اليها الدولة فى جميع مناسباتها ولعل أشهر هذه الخيام هى خيمة المولد النبوى الشـــريف التى بلغت تكلفة صنعها فى عهد السلطان قايتباى ٨٨٨ هـ نحو ثلاثة وثلاثين ألف دينار(٢١٦) . بينما بلغت تكلفة الاحتفال بالمولد نفسه فى عهد السلطان برقوق ٧٨٥ هـ نحو عشرة آلاف مثقال من الذهب العين(٢١٧) .

رابعا : الشكار خاناه :

وكانت تحوى آلات الصيد وكذلك مختلف أنواع الطيور . وقد اهتم سلاطين المماليك بهذا البيت ، وجمعوا فيه العديد من الطيور والحيوانات وأنفقوا فى سبيل ذلك أموالا كثيرة . فهذا هو السلطان المظفر حاجى (تولى من ٧٤٧ — ٧٤٨ هـ / ١٣٤٦ —

١٣٤٧ م) انفق فى عام ٧٤٨ هـ خمسين الف دبنار على الحمام ، ووضع لهم خلاخل ذهب فى ارجلهم ، وألواح ذهب فى أعناقهم ، وكذلك صنع لهم مقاصير من الخشب وطعمها بالعاج والأبنوس ، وعين لهم مجموعة من الأشخاص لرعايتهم وأعطاهم فى مقابل ذلك جوامك شهرية(٢١٨) .

٦ ـ ديـــوان الصـــندوق :

يعتبر ديوان الصندوق من الدواوين مجهولة النشأة وليس من اليسير الجزم بسنة قيامه ، وهل هذا الديوان يرجع الى عصر سابق على المماليك ، أو انه مستحدث فى عهدهم ؟ ويرجح الأسدى(٢١٩) نشأة هذا الديوان الى عام ٧١٦ هـ/١٣١٦ م ، وأن أول من أنشأه هو السلطان الناصر محمد بن قلاوون . الا أن ابن الفرات(٢٢٠) فى سياق حديثه عن البيمارستان المنصورى ذكر نظم المحاسبة الداخلية فى ديوان الصندوق مما يرجح نشأة هذا الديوان الى عهد سابق عن السلطان الناصر محمد بن قلاوون . ويهمنا هنا أن الدبوان كان موجودا فى عصر المماليك، ولعل آخر اشارة وردت عنه هو ما ذكره ابن اياس(٢٢١) عن وفاة شاد الصندوق فى عام ٧٦٩ هـ / ١٣٦٨ م . كان دبوان الصندوق احدى جهات النفقات ــ لا الموارد ــ فى دولة المماليك ، وتولى الصرف على اقامة العمائر(٢٢٢) . وأيضا الصرف على المستحقين من أرباب البيوت والعاجز من الأجناد ، والمستحق للصدقات(٢٢٣) .

٧ ــ ديـــوان الخـــراج :

اختصت نفقات ديوان الخراج بمجموعة من النواحى فى دولة سلاطين المماليك منها :

الصرف على المجاهدين والفقهاء والعلماء ، وكذلك أولادهم

من بعدهم ، وأيضا الصرف على الفقراء وعلى الكعبة والانفاق على المصالح العامة كبناء المساجد والقناطر والجسور ، واخيرا قضاء الديون ، ودفع الديات ، وتزويج العزاب(٢٢٤) . وبذلك يتضح أن الخراج باعتباره موردا لدولة المماليك ، قد دخل جزء منه الى ميزانية الدولة وأنفق كأرزاق وجوامك للجند والعلماء ، والفقراء ، وكذلك ما تحتاج اليه الكعبة من تجديدات دورية .

الا أن أهم النواحى التى اهتم بها ديوان الخراج ، هى الصرف على اقامة القناطر والجسور وحفر الخلجان ، وذلك لما لهذه النواحى من اتصال وثيق بالزراعة ، ولم يعتن المماليك بهذه الجسور رغبة منهم فى تحسين أوضاع الفلاح المملوكى بل هدفوا من وراء ذلك الى تحسين حالة الأرض لكى يضعوا عليها خراجا كبيرا .

وقد انقسمت الجسور فى دولة المماليك الى قسمين :

(أ) جسور سلطانية ، عامة النفع ، تتولى الدولة الاشراف عليها .

(ب) جسور بلدية ، تختص باحدى النواحى واشرف عليها المقطعون والفلاحون بتلك الناحية(٢٢٥) .

ويهمنا هنا القسم الأول ، الذى كانت تشرف عليه الدولة متمثلة فى ديوان الخـــراج ، وكان القائم بعمليات التعمير هذه « ديوان الكشـف »(٢٢٦) ، أو « كشف الجســور وكشــاف التراب »(٢٢٧) حيث كلف هذا الديوان بتقسيم الأراضى ، وحماية الجسور والحواجز والسدود ، وكان على كشاف التراب الخروج زمن الربيع من كل عام لتحصيل ما هو مقرر على البلاد من مكس الحفير والجرافى ، ومقرر الجســور ، وذلك نظير تكفل الدولة

باقامة هذه الجسور العامة(٢٢٨) . وكان كاتب السر هو المسئول عن الجراريف السلطانية والبلدية ، والحفائر وعمارة القناطر(٢٢٩) وأحيانا كان السلطان بنفسه يشرف على عمليات الحفير(٢٣٠) . والى جانب الفعلة ، سخرت دولة المماليك المساجين فى عمليات الحفير(٢٣١)، بل وصل الأمر فى عام ٨١٨ هـ الى تسخير جميع الناس — أكابرهم وأصاغرهم — فى عمليات بناء أحد الجسور على النيل(٢٣٢) . وقد أخذ البعض(٣٣) على المماليك هذا السلوك المشين تجاه الرعية ، وله الحق فى ذلك ، لأنه مادام المماليك جمعوا مكسا لاقامة هذه الجسور كان من الأجدر انفاقه فى الغرض الذى جمع من أجله .

وقد اختلف اهتمام دولتى المماليك بالنفقة على الجسور والقناطر ، حيث نجد فى عصر المماليك البحرية قد حفرت معظم الخلجان ، وأولى سلاطينها اهتماما كبيرا بهذه الناحية . بينما فى عصر المماليك الشراكسة قل الاهتمام بحفر الترع واقامة السدود الأمر الذى أساء الى الأسدى(٢٣٤) واعتبر ذلك الأمر من أول أسباب الخلل بالديار المصرية .

كذلك اختلف اهتمام السلاطين بعضهم البعض فى امر الاهتمام بعمارة القناطر والجسور ، فنجد السلطان بيبرس حفر خليج أشموم وأنفق عليه مالا كثيرا ، وانشأ جسرا يربط بين قليوب ودمياط وزوده بعدة قناطر(٢٣٥) . أما السلطان الناصر محمد بن قلاوون فيعتبر أكثر سلاطين المماليك اهتماما بعمارة الجسور والقناطر والخلجان فمن أهم أعماله فى هذا المجال حفر القناة الممتدة بين فوة والاسكندرية والتى فتحت طريقا مباشرا بين البحرين وحولت الأراضى حولها الى حدائق جميلة ، ومزدحمة بالسكان ، وعملت على رواج التجارة ، كذلك أقام سدا على الشاطىء الأيمن للنيل لكى يحمى البلاد من خطر الفضيان(٢٣٦) .

كذلك اقام السلطان المظفر حاجى جسرين على النيل لتخزين المياه للاستفادة منها وقت الشدة ، وانفق على بنائهما أربعمائه الف دينار ، جاءت عن طريق فرض درهمين على كل دكان ، ودرهم على كل نخلة(٢٣٧) . وفى عام ٨٢٢ هـ جدد السلطان المؤيد شيخ عمارة قناطر شبين ، وانفق على ذلك ١٥,٠٠٠ دينار(٢٣٨) . كذلك عمر السلطان الأشرف قايتباى فى عام ٨٩٦ هـ عدة قناطر فى شبرمنت بالجيزة ، وبلغت النفقة خمسة آلاف دينار(٢٣٩) . وفى عام ٩١٧ هـ قام السلطان قنصوه الغورى بتعمير احد الخلجان وانفق عليه خمسين الف دينار ، جمعها من طريق أخذ خراج سنة كاملة من أصحاب الأراضى التى تروى من هذا الخليج(٢٤٠) .

٨ ـ ديوان الأوقاف :

سبق القول بأن الأوقاف فى عصر المماليك قد انقسمت الى ثلاثة أقسام :

اولها : الاحباس التى وقفت على المساجد والزوايا والصدقات .

وثانيا : الأوقاف الحكمية التى حبست على الحرمين ، وفداء أسرى المسلمين .

ثالثا : الأوقاف الاهلية التى حبست على النواحى التى يرددها صاحب الوقف .

وقد تعددت نواحى النفقات داخل كل قسم من اقسام الأوقاف المملوكية ، الأمر الذى يدعو الى القول بأن الأوقاف لم تترك مجالا الا شملته بنفقاتها ، سواء كان ذلك داخل مصر أو خارجها .

وقد اختصت نفقات الأحباس بجهات معينة كالصرف على المساجد ، والزوايا والمؤسسات الدينية ، ثم يوزع الفائض على شكل صدقات وعطايا للمحتاجين(٢٤١) . كذلك منح ديوان الجيش عدة أحباس — عرفت باسم الرزق الجيشية — الى الأمراء العاجزين او المفصولين من أعمالهم ، والذين عرفوا فى ذلك الوقت باسم « الطرخان »(٢٤٢)

أما الأوقاف الحكمية فكانت مرصودة للصرف على الحرمين الشريفين وجهات البر ، وكذلك الصرف على فداء أسرى المسلمين(٢٤٣) . فكانت أموال هذه الأوقاف تذهب الى أهل الحرمين مع أحد رجال الدولة الموثوق فيهم ، أو مع السلطان نفسه وتوزع على الفقراء . فمثلاً فى عام ٧١٨ هـ لما ذهب السلطان الناصر محمد للحج ، وزع على فقراء مكة عشرين الف دينار(٢٤٤) . وفى عام ٧٦٦ هـ حدث غلاء بمكة فأرسل اليها اثنى عشر الف اردب من القمح لتوزع على أهلها(٢٤٥) . كذلك كانت تنفق أموال الأوقاف على جهات البر المطلقة حسب الترتيب الآتى :

الأشراف (المنتسبون للرسول) — الفقهاء (شافعى — حنبلى — مالكى — حنفى) الصوفية — الفقراء — القراء — الأسرى — ابن السبيل — المريض — المجنون — تجهيز الموتى — أسوار الثغور وقناطر الطرقات — عمارة المساجد — مصالح المدارس — الرباطات والخوانق — المشاهد — مواطن العبادة(٢٤٦) .

وقد رصد جزء من مال الأوقاف الحكمية لفداء أسرى المسلمين وتحريرهم من الأسر(٢٤٧) . وأيضا وقفت بعض الأراضى ليصرف ريعها على اصلاح الجسور(٢٤٨) . كذلك تولى ديوان الأوقاف الصرف على خزائن السلاح وشراء ما يلزمها من

بعدات وأسلحة ، فقد ذكر المقريزى(٢٤٩) عدة أحكار وقفت على خزائن السلاح منها : حكر خزائن السلاح (كان يعرف بحكر الأوسية ، ويقع ما بين الدكة وباب اللوق والمقس وقنطرة الموسكى) ، وحكر الحريرى .

وتعتبر الأوقاف هى العامل الأول فى تثبيت أركان المدرسة والتعليم المملوكى وذلك بما أنفقته فى هذه الناحية حتى بلغت جملة الأراضى المحبوسة على المدارس والمساجد وغيرها فى عهد السلطان الناصر محمد مائة وثلاثين الف فدان(٢٥٠) . ولعل أكبر دليل على تقدم العلوم فى عصر المماليك هو معرفة أنواعها التى كانت سائدة فى تلك الفترة وقد حصرها البعض(٢٥١) فى أربعة أنواع :

(أ) العلوم الشرعية :

الفقه والتفسير والحديث .

(ب) العلوم الأدبية :

اللغة — الاشتقاق — التصريف — النحو — المعانى — البيان والبديع — العروض — القوانى — قرض الشعر — انشاء النثر — الكتابة — القرآن — المحاضرات ومنه التواريخ .

(ج) العلوم الرياضية :

التصوف — الهندسة — الهيئة — العلم التعليمى — الحساب والجبر — الموسيقى — السياسة — الأخلاق — تدبير المنزل .

(د) العلوم العقلية :

المنطق — الجدل — أصول الفقه — أصول الدين — العلم الالهى — العلم الطبيعى — علم الطب — علم الميقات — علم

النواميس ـ علم الفلسفة ـ علم الكيمياء .. ويتفرع من ذلك علوم أخرى كعلم الارتماطيقى (الأعداد وأصوالها) وعلم المساحة ـ علم البيطرة ـ علم الفلاحة ـ علم السحر والطلسمات ـ علم الفراسة ـ علم تعبير الرؤيا ـ علم أحكام النجوم .

والى جانب ما سبق فقد ساهمت الأوقاف فى الصرف على العديد من أوجه البر ، وكذلك المساهمة فى العلاج عن طريق بناء البيمارستانات وغير ذلك من النواحى الاقتصادية والاجتماعية .

٩ ـ ديوان الجوالى :

كان ديوان الجوالى جهة ايراد لدولة المماليك ، ولم يكن جهة نفقات شأن سابقه ديوان الأوقاف ، وبالتالى كانت حصيلته تذهب الى ديوان بيت المال ، وعلى الأخير صرف هذه الأموال فى مجالاتها .

وقد ذكر البعض(٢٥٢) ان الخراج والجوالى ، وما كان يحصل من الثغور ، قد أنفق فى عمارة الدين ومصالح المسلمين كدفع أرزاق الولاة والقضاة والعلماء والمقاتلة ، ورصد الطرق ، وعمارة المساجد والقناطر والرباطات ، وسد الثغور ، واصلاح الأنهار العامة .

ويعتبر هذا الرأى على جانب كبير من الصواب اذا ما طبق على عصر المماليك ، حيث نجد أن أحد الشيوخ ـ شمس الدين محمد الحنفى ـ كان مرتبه يوميا دينارين من الجوالى(٢٥٣) . كذلك كان المحتسب يأخذ راتبه من الجوالى فى عصر المماليك(٢٥٤) أما بالنسبة لتمويل العمائر فيبدو انه كان على والى البلد جمع الجوالى ، ثم ارسالها الى بيت المال ، وعلى الأخير صرفها على العمائر . ويؤيد ذلك ما ذكره ماير(٢٥٥) من أنه في عام ٧٤٠ هـ/

١٣٤٠ م تعرض تنكز نائب سورية للقتل بسبب استخدامه لمال الجوالى فى بناء احد المســـــاجد دون أن يرسل هذا المال الى السلطان اولا .

كذلك كان جزء من أموال الجوالى يدفع فى تكاليف عمــل الأسمطة خاصة السماط المسمى « سماط الحلال »(٢٥٦) .

١٠ ـــ ديوان المواريث الحشـــرية :

لم يدل أى من المصادر المملوكية بشىء عن مصارف ديوان المواريث . وقد رجح البعض(٢٥٧) أن نفقـــات هذا الديوان فى عصر الأيوبيين كانت خيرية بحتة : كالصرف على دفن الفقراء ، وتقديم المعونات لليتامى . ويبدو ان ذلك لم يتغير فى عصر المماليك وربما زيدت على هذه النفقات صرف الدواء للفقراء ، وعلاجهم ، والصرف على اللقيط(٢٥٨) .

١١ ـــ ديـــــوان الزكاة :

لقد حدد الله تعالى مصارف الزكاة بقوله : « **انما الصدقات للفقراء والمســـاكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم** »(٢٥٩) .

من ذلك يتضح أن الزكاة كانت تنفق على الفقراء ، وأرزاق عمال الدولة ، وفى تحصين الثغور والقلاع ، ومساعدة الأيتام .

من العرض السابق لنفقات ديوان النظر وفروعه تتضـــــح مجموعة من النتائج :

١ ـــ كانت دولة المماليك ذات عمر طويل ، وبعد أن استقرت قواعـــدها اتجهت الى الراحـــة ، وجنى ثمار تعبهم فى بدء قيام

دولتهم ، واســـــرفوا فى النفقات ، ومالوا الى كل الوان اللهو والطعـــام ، وتفننوا فى البناء والزخارف ، وكل ذلك كاد يودى بعمر دولتهم . وقد عبر القلقشندى(٢٦٠) عن كثرة هذه النفقات بقوله : « حتى كاد ذلك ينهك المملكة ويودى بمحصـــــلاتها من آخرها » والشىء الوحيد الذى فعله المماليك وجعله يطيل عمر دولتهم ، هو انهم لم يعتمدوا على أولادهم المرهفين ، واعتمدوا على المماليك المجلوبين من الخارج ، مما كان يعطى عمرا جديدا لدولتهم .

٢ ــ لم يراع المماليك مبدأ ترشيد النفقات فى مصروفهم ، مما نتج عنه خلو بيت المال احيانا من الأموال ، ولجوء السلاطين الى فرض مزيد من المكوس لمواجهة متطلبات دولتهم .

٣ ــ لم يحسن المماليك اختيار الأفراد القائمين بتحصـــيل الموارد وانفاقها الأمر الذى ترتب عليه تضخم ثروة هؤلاء المباشرين وجعلهم هدفا للمصادرات .

٤ ــ لم تكن النفقات فى بعض الأحيان ملائمة للحـــــالة الاقتصادية فى البلاد ، مما الجأ الســـلاطين الى الاقتراض من مياسير التجار .

٥ ــ لم توزع النفقات بالعدل على شتى نواحى الدولة ، بل تدرجت من ناحية لأخرى ، واختص الجيش بالنصيب الأكبر من هذه النفقات بحكم كون دولة المماليك عسكرية الطابع ، ثم يليه فى ذلك ديوان بيت المال ، فالخراج ، ثم باقى الدواوين .

هوامش الفصــــل الرابع

(١) المقدمة ، ص ٢٨٠ .

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، حـ ١ ق ١ ، ص ٤٤٤، ضوامط ، الدولة المملوكية ، ص ١٠٧ ، ماجد : نظم المماليك ، جـ ١ ، ص ٨٠ .

(٣) Pollak b Op. Cit., P. 1; Encyclopadia of Islam, Vol. 1, Art Bahriyya P. 944, Pool : A History P, 242.

أحمد صادق الحمال : الأدب العامى فى مصر فى العصر المملوكى (القاهرة ١٩٦٦) ص ٣ — ٤ .

(٤) Heyed : Op. Cit., T. 2. P. 555.

(٥) Ayalon . D. : The Wafidiya in the Mamlouk Kingdom, in (Islamic Culturs Vol. XXV , Part, 1, Hydarabd-Daccan 1953) P. 89.

(٦) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٧٣ ، ضومط ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٧) Heyed : Op. Cit., P. 558.

(٨) محمد بن عبد الله بن بطوطة الرحلة (دار صادر بيروت) ص ٤٢ ، المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٧٨ ، Muir : Op. Cit., P. 42 No. 1.

(٩) ابن اياس : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٣ .

(١٠) السبكى : معيد النعم ، ص ٤٦ .

(١١) ابن اياس : المرجع السابق ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٢٧٨ .

(١٢) ابن شاهين : زبدة ، ص ١١٦ ، Pollak : Op. Citt., P. 6.

(١٣) Ayalon : The Wafidiya P. 98.

(١٤) Ayalon : Op. Cit.

(١٥) Wiet : L'Egypte , T. IV, P. 391.

(١٦) المقريزى : المرجع نفسه ، ص ٢١٤ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٢٤ . Irwin : Op. Cit., P. 108.

(١٧) المرجع نفسه ، ص ٤٨٠ ، Pollak : Op. Cit.

(١٨) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ ، العمرى : مسالك الأبصار ، التمهيد ، ص ٥٣

(١٩) احمد الرمال بن زنبل : آخرة المماليك (تحقيق عبد المنعم عامر / ص ١٧ حاشية (٢) ، Dozy : Supplement, T. 1, P. 168.

(٢٠) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٤ . Pollak : Op. Cit., P. 4.

(٢١) عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٦ ، Pollak : Op. Cit., PP. 2 — 3.

(٢٢) Mameluk , P. 83.

(٢٣) الخالدى : المقصد ، ورقة ١٣٦ ، ابن شاهين ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٦٥ .

(٢٤) الخالدى : المرجع نفسه ، عاشور : مصر ، ص ١٤٦ ، Poliak : Op. Cit., P. 19.

(٢٥) القلقشندى : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ١٥ ، المقريزى : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٩٥ ، عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٩ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٦٤ . Pollak : Op. Cit., P. 4.

(٢٦) Pollak : Op. Cit., P. 18.

(٢٧) ابو المحاسن : النجوم ، ج ٨ ، ص ٢ ، المقريزى : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٢٨) المقريزى : المرجع نفسه ، Pool : The Art of the Saracens P. 16; Rabie ' the size and value, P. 129.

(٢٩) الكتبى : عيون التواريخ ، ج ١٢ ، ورقة ٨٥ ، Irwin : Op. Cit., P. 109.

(٣٠) العمري : مسالك الأبصار ، ص ٩٤ ، القلقشندى : المرجع السابق ، المقريزى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، ضومط : المرجع السابق ،

ص ١١٢ — ١١٥ ، عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٩ ، على حسن : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ١٤٢ ،
Pollak : Op. Cit., P. 21.

(٣١) عاشور : المرجع نفسه ،
Rabie : Op. Cit., P. 129 ; Poliak Op. Cit., P. 19.

(٣٢) الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٧ — ٢١٩ .

(٣٣) التيسر والاعتبار ، ص ٦٨ — ٧٢ .

(٣٤) العمرى مسالك الأبصار ، التمهيد ، ص ٦٣ — ٦٦ ، على حسن : دراسات ص ٢٦٩ ،
Pool : A History of Egypt, P. 248, Poliak : Op. Cit., P. 21.

(٣٥) الظاهرى : زبدة ، ص ١١٥ ،
Quatremere : Sultan Mamlous, PP. 158 — 159.

(٣٦) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٨٠ حاشية (٩٦) .

(٣٧) Pollak : Op. Cit., P. 21; Rabie : Op. Cit., P. 132.

(٣٨) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ورقة ١٠٥ ، المقريزى : سلوك ج ١ ، ق ٣ ، ص ٩٣٥ .

(٣٩) زبدة ، ص ١٠٤ — ١٠٦ .

(٤٠) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٥٠ ، العمرى : مسالك ، ص ٩٤ .

(٤١) العمرى : المرجع نفسه ، ص ٩٥ ، القلقشندى : المرجع نفسه ، ص ٥١ ، المقريزى : المرجع نفسه ،
Irwin : Op. Cit., P. 116;
Poliak : Op. Cit., P. 4.

(٤٢) العمرى : المرجع نفسه ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٢ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٤٣) Demombyens : La Syria, P. 30.

(٤٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٩٣ ، ج ٢ ، ص ١٩٢ ، ٣٧١ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ١٥ ، ص ٢٦١ حاشية (٢) .

(٤٥) ابن اياس : المرجع نفسه ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٩٣ — ١٩٦ .

(٤٦) Poliak : Op. Cit., P. 5.

(٤٧) Wiet : Op. Cit., Tome IV, P. 409.

(٤٨) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ق ١ ، ص ٤٠٥ .

(٤٩) ابن اياس : نفس المصدر والجزء ، ق ٢ ، ص ٥١٩ .

(٥٠) ابن اياس : نفس المصدر ، جـ ١ ق ١ ، ص ٣٣٢ .

(٥١) ابن اياس : نفس المصدر ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٧٠ .

(٥٢) ضومط : مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٥٣) ابن اياس : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٣٢٠ .

(٥٤) ضومط : نفس المرجع والصفحة .

(٥٥) Poliak : Op. Cit., P. 19.

(٥٦) المقريزى : خطط ، جـ ٢ ، ص ٢١٧ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٦٨ .

(٥٧) ضومط : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٥٨) Poliak : Op. Cit., P. 4.

(٥٩) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٧٠ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ .

(٦٠) العمرى : مسالك ، ص ١١٨ ، المقريزى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢٤ ، القلقشندى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٠ .

(٦١) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢١٥ — ٢١٦ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٨٣ ، القلقشندى : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٤ — ١٦ ، Demombynes : La Syrie, P. XXX; Quatremere : Op. Cit., PP. 200 — 201.

(٦٢) عاشور : مصر ، ص ١٤٥ ، المجتمع المصرى ، ص ٢٦ .

(٦٣) القلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٨ .

(٦٤) مؤلف مجهول : خزانة السلاح (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، القاهرة ١٩٧٨ م) ص ٩ .

(٦٥) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٠٤ — ٢٠٥ .

(٦٦) المجهول : المصدر السابق ، ص ٩١ ، حاشية (٦٠) .

(٦٧) حسين عليوة : الكتابات الأثرية ، ص ٣٣ .

(٦٨) حسين عليوة : دراسة لبعض المدافع والقنابل ، ص ٩٧ .

(٦٩) حسين عليوة : الاسلحة الاسلامية بمتحف قصر المنيل بالقاهرة (ط ١ ، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م) ص ١٩ .

(٧٠) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٣ .

(٧١) انظر المؤلف المجهول : المرجع السابق ، ص ٢٢ — ٨٢ ،
Ayalon : Gunpowder, P. 137.

(٧٢) ابن مماتى : المرجع السابق ، ص ١٥ — ١٦ ، القلقشندى : المرجع نفسه ، ص ٤٩٢ .

(٧٣) المقريزى : ج ٢ ، ص ١٩٤ .

(٧٤) المقريزى : المرجع نفسه ، ص ١٨٩ ، ماجد : مرجع سابق ، ص ١٨٩ ؛ ابراهيم حسن سعيد : البحرية فى عصر سلاطين المماليك (دار المعارف — ١٩٨٣) ص ٣٣ .

(٧٥) Heyed : Op. Cit., T, 2, P. 500.

(٧٦) ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ١٨٩ ، عاشور : مصر ، ص ٢٢٠ .

(٧٧) الشوانى : سفن حربية كبيرة اقيمت بها أبراج وقلاع للدفاع والهجوم ، وتكونت هذه الابراج من عدة طبقات كان فى أعلاها جند مسلح بالاقواس والسهام وفى أسفلها ملاحون بالمجاديف ويبلغ عدد المجاديف ١٤٠ مجدافا . عاشور : مماليكى ، ص ٢٩٠ .

السيد عبد العزيز سالم : محاضرات فى تاريخ الحضارة الاسلامية (الاسكندرية ١٩٨٤) ص ١١٣ .
Quatremere : Op. Cit., 1, P. 142 No. 15.

(٧٨) المقريزى : خطط ، ج ٢ ، ص ١٩٤ — ١٩٥ .
Quatremer : Op. Cit., 1, P. 157 No. 33.

(٧٩) الحراريق : مراكب حربية كبيرة ، مفردها حراقة ، يعبر اسمها من وظيفتها فى احراق سفن العدو بالنفط ،وكان يجدف بها ما يقرب من مائة مجداف . ماجد : نفس المرجع والجزء ، ص ١٩٢ ، عاشور : نفسه ، السيد سالم : نفس المرجع والصفحة .
Dozy : Supplement P. 274.

(٨٠) الطرائد : سفن حربية مخصصة لحمل الخيل وكانت تسع ما بين ٤٠ و٨٠ فرسا . عاشور نفس المرجع والصفحة ، على حسن : دراسات ، ص ٢٨٢ .
Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 144 No. 18.

(٨١) Syedah Fatima Sedeque : Baybars 1 of Egypt (Oxford, 1956) P. 25.

(٨٢) Encyclopadia of Eslam, Tom 1, P. 945.

(٨٣) محيى الدين بن عبد الظاهر : الالطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الملكية الاشرفية (ليبسك ١٩٠٢) ص ٥٩ .

(٨٤) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٩٥ .

(٨٥) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٧ — ٢٨ .

(٨٦) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٩٨ . الأغربة : مراكب حربية كبيرة تشبه رأس الغراب ، يسيرها ١٨٠ مجدافا ، ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٩٢ .

(٨٧) السخاوى : التبر ، ص ٦٢ .

(٨٨) العمرى : مسالك ، ص ١٤٢ ، المقريزى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢١٠ ، ابن اياس : نفس المصدر والجزء ، ق ١ ، ص ٣٧٩ .

(٨٩) ابن شاهين الظاهرى : زبدة ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٩٠) ابن دقماق : الانتصار ، ج ٥ ، ص ١٥ ، ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ق ٢ ، ص ٤٤٩ ، المقريزى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ ، ابن عبد الظاهر : المصدر السابق ، ص ٤٨ ، ضومط : مرجع سابق ، ص ١٠١ ،
Irwin : Op. Cit., P. 115.

(٩١) ابن اياس : المصدر سابق ، نفس الجزء والقسم والصفحة .

(٩٢) Muir : Mamlouk, P. 65.

(٩٣) المقريزى : نفس المصدر والجزء والصفحة .

(٩٤) المقريزى : نفسه ٢ السبكى : معيد النعم ، ص ٤٦ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٦٤ .

(٩٥) Muir : Op. Cit., P. 82 No. 1 ; IrKin : Op. Cit., P. 115.

(٩٦) Pool : Op. Cit., P. 316.

(٩٧) المقريزى : نفسه ، على حسن : نفسه ، عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٦٩ ، Dozy : Supp. P. 748; Irwin : Op. Cit., P. 114.

(٩٨) العمرى : المرجع السابق ، ص ٩٥ — ٩٦ ، التلقشندى : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ٥٤ ، المقريزى : المرجع نفسه ، ص ٢١٦ ، السبكى : معيد النعم ، ص ٤٥ حاشية (١) ، Irwin : Op. Cit., P. 115

(٩٩) Irwin : Op. Cit., P. 116.

(١٠٠) للمزيد عن ذلك انظر : بيبرس المنصورى : تحفه ، ص ٤٣ ، ١٢٦ ، ١٧٧ ، ابن شاهين : زبدة ، ص ١٣٦ — ١٤٥ ، ابن حبيب : درة الأسلاك ، ج ١ ، ورقة ٤٨ ، ١٥٨ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٠٥ ، ٣٦٨ ، ٤٨٣ ، جـ ١ ق ٢ ، ص ١٨٣ ، ٦٠٠ ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ ، ج ٣ ، ص ٢٥١ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ١٨٦ ، حكيم أمين عبد السيد : قيام دولة المماليك الثانية (القاهرة ١٩٦٧) ص ١٢١ — ١٦٢ ، عاشور : مصر ، ص ٢٢٠ ، العصر المماليكى ، ص ٢٦ — ١٠٢ ، جوزيف نسيم يوسف : هزيمة لويس التاسع على ضفاف النيل (سلسلة مع العرب ، رقم ٥ ، مؤسسة المطبوعات الحديثة) ص ٤٨ ، Weit : Op. Cit., P. 418 ; Pool : Op. Cit., P. 256.

(١٠١) Smail R. C. : The Crusaders in Syria and the Holyand (First published, Thamas and Huson, 1973) P. 121.

(١٠٢) Kirk : Op. Cit., P. 51.

(١٠٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٠ ، Pool : Op. Cit., P. 269.

(١٠٤) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٩ — ٥٧٣ .

(١٠٥) ابن اياس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ٦٠٠ .

(١٠٦) ابن اياس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ٧١٥ — ٧١٦ .

(١٠٧) أبو المحاسن : النجوم ، ج ١٥ (تحقيق ابراهيم طرخان — القاهرة — الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ١٩٧١) ص ٤٥٧ .

(١٠٨) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٣ ، ص ٣٢٠ .

(١٠٩) ابن زنبل : آخرة المماليك ، ص ٣٢ .

(١١٠) العمرى ، ص ١٢٣ .

(١١١) سورة الأنفال ٨ : آية ٤١ .
(١١٢) الام ، جـ ٤ ، (القاهرة ١٩٦٩) ص ٧١ .
(١١٣) الخراج ، ص ٢٢ .
(١١٤) الخط ، جـ ٢ ، ص ١٩٥ .
(١١٥) التحفة المملوكية ، ص ٨١ .
(١١٦) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٧ .
(١١٧) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ١ ق ١ ، ص ٣٣١ .
(١١٨) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ١٩٦ ، القلقشندى : الصبح ، جـ ١٣ ، ص ٤٨ ، طرخان : نظم ، ص ٤٩٧ ، عاشور : مماليكى ، ص ٤٥٤ .
(١١٩) الأسدى : نفس المصدر ، ص ٨١ ، القلقشندى : نفسه ، ضومط : مرجع سابق ، ص ١٢٣ .
(١٢٠) ماجد : نظم ، جـ ١ ، ص ١٨٧ .
(١٢١) الحريرى : الاعلام ، ص ١٠٢ .
(١٢٢) الحريرى : نفسه ، ص ١٠٤ .
(١٢٣) الحريرى : نفسه ، ص ١٠٥ ، عاشور ، مماليكى ، ص ٧١ .
(١٢٤) ابن حبيب : تذكرة النبيه ، جـ ٢ ، ص ٢٦٥ .
(١٢٥) ابن اياس : بدائع ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٦٣٠ .
(١٢٦) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٩٤ .
(١٢٧) النويرى : نهاية الأب ، جـ ٨ ، ص ٢١٤ — ٢١٥ .
Demombyens : Op. Cit., P. 111.
(١٢٨) المقريزى : خطط ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ ،
Heyed : Op. Cit., 1 P. 441; 11, P. 422.
Rabie : Financial, P. 82 ; Irwin : Op. Cit., P. 113.
(١٢٩) العمرى : مسالك ، ص ١٣٠ — ١٣٢ ، القلقشندى : نفس المصدر ، جـ ٢ ، ص ١٣٤ ، جـ ٤ ، ص ٥٢ — ٥٤ ، المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٢٧ ؛ ماير : الملابس المملوكية ، ص ١٠٥ — ١٠٨ ،
Dozy : Op. Cit., 11, P. 33, 492.
(١٣٠) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٥٤ — ٥٥ ،
Demombyens : Op. Cit., P. XCVI

(١٣١) المرجع السابق ، ص ١٠٩ — ١١٠ ، المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٧٣ ، ١١٨٩ ، العينى : السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى (تحقيق نيهم محمد شلتوت ، القاهرة ١٩٦٧) ص ٣٢٢ .

(١٣٢) العمرى : مصدر سابق ، ص ١٣٢ — ١٣٣ ، المقريزى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، Dozy : Op. Cit., , P. 105, 11, P. 377.

(١٣٣) المقريزى : نفسه ، العمرى : نفس المصدر ، ص ١٣٣ .

(١٣٤) العمرى : نفس المصدر والصفحة ، المقريزى : نفس المصدر والجزء والصفحة .

(١٣٥) القلقشندى : نفس المصدر : حـ ٤ ، ص ٥٥ .

(١٣٦) ابن كثير ' البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٤ .

(١٣٧) Quatremere : Op. Cit. Tome 1, P. 163 No. 44.

(١٣٨) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١١٠٣ .

(١٣٩) أبو المحاسن : النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٣٥ .

(١٤٠) عن هذه السفارات انظر : Irwin : Op. Cit., P .117.

(١٤١) ابن اياس : بدائع ج ١ ق ٢ ، ص ٤٨٥ ، للمزيد عن هذه السفارات انظـــر : Pool : Op. Cit., P. 266.

(١٤٢) المقريزى : شلوك ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٢١١ .

(١٤٣) حسن أحمد محمود : البعثات الدبلوماسية لدولة سلاطين المماليك (محاضرة القيت فى الندوة التى نظمتها الجمعية المصريه للدراسات التاريخية عن ابن اياس — القاهرة ١٩٧٣) ص ٤١ .

(١٤٤) ابن شاهين الظاهرى : زبدة ، ص ١٢٢ .

(١٤٥) أبن عبد الظاهر : الالطاف الخفية ، ص ٢٤ .

(١٤٦) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٥ — ١٠٨٦ . Rabie : Op. Cit., P. 84.

(١٤٧) النويرى : المرحع السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٨ — ٢١٩ .

(١٤٨) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ — ٤٥٣ .

(١٤٩) العمرى : مسالك الابصار ، التمهيد ، ص ٢٠ .

(١٥٠) Oleg Grabar : The Architecture fo the Middle Eastern City from Bast to Present, in (Middle Eastern Cities, California 1965) P. 40.

(١٥١) كمال الدين سامح : العمارة الاسلامية ، ص ٣٦ — ٥٠ ، حسين مؤنس : المساجد (سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٣٧ ، الكويت ١٩٨١) ص ٢٥٨ — ٢٦٤ ، Pool : Op. Cit., P. 276, 344.

(١٥٢) على حسن : دراسات ، ص ٣١٤ حاشية (٣) .

(١٥٣) ناصر الدين محمد بن الفرات : تاريخ الدول والملوك ، ج ٨ (تحقيق قسطنطين زريق ، نجلاء عز الدين ، بيروت ١٩٣٩) ص ٢٢٩ .

(١٥٤) المقريزى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، ابن اياس ، بدائع ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٤٥ ، بول كازانوفا : تاريخ ووصف قلعة القاهرة (ترجمة أحمد دراج — القاهرة — ١٩٧٤) ص ١٢٧ ،
Mul. : Op. Cit., P. 80 ; Pool : Op. Cit., P. 315.

(١٥٥) ابن كثير : مصدر سابق ، ج ١٣ ، ص ٢٦٥ .

(١٥٦) حسين مؤنس : المساجد ، ص ١٧٧ .

(١٥٧) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ١٩١ .

(١٥٨) حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .

(١٥٩) أحمد تيمور : التصوير عند العرب (أخرجه زكى محمد حسن — القاهرة ١٩٤٢) ص ١٧٢ .

(١٦٠) المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٤٨١ .

(١٦١) The Middle East, P. 117.

(١٦٢) كازانوفا : تاريخ القلعه ، ص ١٢١ ،
Pool : Op. Cit., P. 315.

(١٦٣) ابن حبيب : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

(١٦٤) Les Mosquée du Caire (Paris, 1966) P. 31.

(١٦٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٤ .

(١٦٦) ابن اياس : نزهه الأمم ، ورقة ١٢١ ، على حسن : دراسات ، ص ٣١١ .

(١٦٧) عاشور : مجتمع ، ص ١٧٩ .

(١٦٨) ابن الفرات : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ١ .

(١٦٩) ابن اياس : بدائع ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٩ .

(١٧٠) العمرى : التعريف ، ص ٩٤ .

(١٧١) بيبرس المنصور : التحفة ، ص ٥٧ .

(١٧٢) ابن شاهين : زبدة ، ص ٩٨ ، عاشور ، مصر ، ص ٢٢٠ ، على حسن : مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى الى الفتح العثمانى (القاهرة ١٩٥٧) ص ٢٨٤ ،
Pollak : Op. Cit., P. 4.

(١٧٣) المقريزى : سلوك ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٨٦ ،
Demombynes : Op. Cit., T. 2, P. 132.

(١٧٤) ابو المحاسن : مصدر سابق ، ج ١٥ ، ص ٥٠ ، ابن اياس : بدائع ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٦٥ — ٢٦٦ .

(١٧٥) ضومط : مرجع سابق ، ص ٧٥ حاشية (٣٤) .

(١٧٦) القلقشندى : مصدر سابق ، ج ٤ ص ٥١ ، العمرى : مسالك ، ص ١١٠ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٩٤ ، عاشور : مجتمع ، ص ٣٤ .

(١٧٧) السبكى ، معيد النعم ، ص ٤٤ .

(١٧٨) ابن اياس : نفس المصدر ، والجزء والقسم ص ١٨ .

(١٧٩) زيتر ستين : تاريخ سلاطين المماليك ، ص ٢٠٧ .

(١٨٠) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧١ .

(١٨١) المرجع نفسه .

(١٨٢)
Rabie : Op. Cit., P. 189.

(١٨٣) التيسير والاعتبار : ص ١١٢ — ١٢٣ .

(١٨٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٠ ، ٢٤ ، ج ٥ ، ص ٩١ . وقد تحصل أمراء المائة مقدمو الألوف على مبالغ مالية كبيرة فى عصر الشراكسة ، بلغت فى عهد المؤيد شيخ ١١,٠٠٠ دينار شهريا ، ثم توالت فى الارتفاع بعد ذلك حتى وصلت ١٨,٠٠٠ فى عهد برسباى ، ثم وصلت ٢٨,٠٠٠ دينار فى عهد جقمق ، واخيرا استقرت على ٤٦,٠٠٠ دينار فى عهد قايتباى ،
Poole : Op. Cit., P. 342 No. 1.

(١٨٥) ابو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ١٩٧ .

(١٨٦) الخالدى : المقصد : ورقة ١٣٥ ، المقريزى : سلوك ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٤٤ ، ابن عبد الظاهر ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .

(١٨٧) العمرى : مصدر سابق ، ص ١٣٥ — ١٣٦ .

(١٨٨) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٢١ ، الخالدى : مصدر سابق ، ص ١٣٥ .

(١٨٩) العمرى : مصدر سابق ، ص ١١٠ .

(١٩٠) انظر الجدول السابق فى هذا الفصل .

(١٩١) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٥٨ ، القلقشندى : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ .

(١٩٢) زيتر ستين : مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

(١٩٣) أبو المحاسن : مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ١٩٧ ، Syedah Fatima : Op. Cit., P. 24.

(١٩٤) الأسدى : مصدر سابق ، ص ١٤٢ .

(١٩٥) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ، ١٥٦ .

(١٩٦) النويرى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢١ — ٢٢٢ ، Poliak : Op. Cit., P. 4.

(١٩٧) الأسدى : مصدر سابق ، ص ٧٣ ، Irwin : Op. Cit., P. 116.
Irwin : Op. Cit., P. 111.

(١٩٨) المقريزى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، القلقشندى : مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٥٦ .

(١٩٩) المقريزى : نفسه ، عاشور : مجتمع ، ص ١٩٠ .

(٢٠٠) ضومط : مرجع سابق ، ص ٩٠ ، Pool : Op. Cit., P. 248, Quateremer : Op. Cit., T. 1. P. 162 No. 42.

(٢٠١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٨١ .

(٢٠٢) Pool : Op. Cit.

(٢٠٣) المقريزى : نفسه .

(٢٠٤) أبو المحاسن : مصدر سابق ، نفس الجزء والصفحة ، Quatremer : Op. Cit., T. 2. P. 138 No. 170.

(٢٠٥) نفس المصدر ، والجزء ص ١٢ — ١٣ .

(٢٠٦) ابن اياس : نفس المصدر ، والحزء والقسم ، ص ٥٧٤ .

(٢٠٧) ضومط : مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٢٠٨) عاشور : مرجع سابق ، ص ١٨٧ — ١٨٨ .

(٢٠٩) ابن اياس : نفس المصدر ، والجزء ، ق ٢ ، ص ٦٧٨ .
(٢١٠) عاشور : المرجع السابق ، ص ١٩١ .
(٢١١) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٣٣٧ .
(٢١٢) ابن اياس : نفس المصدر ج ١ ق ٢ ، ص ١٠٩ .
(٢١٣) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٢٣ .
(٢١٤) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ٧٦٧ .
(٢١٥) النوير : المرجع نفسه ، ص ٢٢٥ .
(٢١٦) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٠ ، عاشور المرجع السابق ، ص ١٧٨ .
(٢١٧) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ١٤ .
(٢١٨) ابن اياس : المرجع نفسه ، ج ١ ق ١ ، ص ٥١٦ .
(٢١٩) مصدر سابق ، ص ٧٣ .
(٢٢٠) مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٩ .
(٢٢١) بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧٩ .
(٢٢٢) ابن الفرات : نفسه .
(٢٢٣) الأسدى : نفســـه .
(٢٢٤) ابن رجب الحنبلى : الاســــتخراج ، ص ١٤٤ — ١٥١ ، بيبرس المنصورى : تحفة ، ص ٦٩ ، عاشور : مماليكى ، ص ٢٨٥ ، على حسن : دراسات ، ص ٣١٣ ، مصر ، ص ٣٨٤ ، خربوطلى : حضارة ، ص ٣٤٥ ، ماجد : نظم ، ج ١ ص ٧١ ، عيسى الصفتى : عطية الرحمن فى ارصاد الجوامك والأطيان (نشر احمد اسعد — ١٣١٤ هـ) ص ١٦ — ١٨ ، ابن بطوطة : الرحلة ، ص ١٧١ ، Quatremer : Op. Cit., T. 2. P. 152 No. 187.

(٢٢٥) المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠١ ، ابن ظهير : روضة ، ص ١٠٨٣ ، Quatremere : Op. Cit., P. 152 No. 187.

(٢٢٦) الباشا : فنون ، ج ٢ ، ص ٩٤٢ .
(٢٢٧) ابو المحاسن : نجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٠١ ، حاشية (٢) .
(٢٢٨) ابو المحاسن : نفسه ، ابن زنبل : مصدر سابق ، ص ٧ ، الظاهرى : زبدة ، ص ١٢٩ ، الباشا : مرجع سابق ، ص ٩٣٢ .
(٢٢٩) الخالدى : مخطوط سابق ، ص ١٠٩ .

(٢٣٠) ابن بهادر : فتوح النصر ، ص ١٥٥ .

(٢٣١) السخاوى : التبر ، ص ١٠٥ ، النويرى : مصادر سابق ، ج ٣١ ، ورقة ٦ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٤٤ ..

(٢٣٢) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢١ ،
Muir : Op. Cit., P. 79.

(٢٣٣) ابراهيم حسن سعيد : البحرية ، ص ٢٨ .

(٢٣٤) مصدر سابق ، ص ٩٢ .

(٢٣٥) بيبرس المنصورى : نفس المرجع ، ص ٦٩ ، ابن اياس : نفس المصدر ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣١٨ .

(٢٣٦) Irwin : Op. Cit., P. 116 ; Muir : Op. Cit. PP. 79 — 80.

(٢٣٧) ابن اياس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ٥٢١ ، المقريزى : خطط ، ج ٢ ص ٢٣٠ ، كازانوفا : مرجع سابق ، ص ١٤٤ — ١٤٥ ،
Pool : Op. Cit., P. 316.

(٢٣٨) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٤٣ .

(٢٣٩) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٢٧٨ .

(٢٤٠) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٢٢٨ .

(٢٤١) المقريزى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ ، عاشور : مصر ، ص ١٥٠ ، ماير : حجة وقف الملك الأشرف برسباى (لندن ١٩٣٨) .

(٢٤٢) محمد أمين : الأوقاف ص ١٠٩ .

(٢٤٣) المقريزى : نفســـه .

(٢٤٤) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٥٠ .

(٢٤٥) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٦ ،
Muir : Op. Cit., P. 72.

(٢٤٦) الهيله : المرجع السابق ، ص ١٠٩٢ — ١٠٩٣ ، قاسم عبده : أهل الذمة ، الملحق الثانى وهو عبارة عن وثيقة وقف عن وثائق دير سانت كاترين ، ص ٢٠٥ ، وانظر ايضا وثائق وقف الســـلطان قلاوون وابنه الســـلطان محمد والسلطان حسن بن محمد . قام بنشرها محمد امين كملاحق فى كتاب الحسن بن عمر : تذكرة النبيه ، ج ١ — ج ٣ ، (القاهرة ١٩٧٦ — ١٩٨٦) .

(٢٤٧) القلقشندى : مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ١٩١ .

(٢٤٨) Dozy : Op. Cit., Tome 2, P. 832.

(٢٤٩) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١١٩ — ١٢٠ .

(٢٥٠) عاشور : مجتمع ، ص ١٤٧ .

(٢٥١) أبو يحيى زكريا الانصارى (ت ٩٢٦ هـ) : اللؤلؤ النظيم فى روم التعلم والتعليم (صححه أحمد عمر المحمصانى — مصر ١٣١٩) ص ٧ — ١٥ .

(٢٥٢) خلاف : السياسة الشرعية ، ص ١٣٨ .

(٢٥٣) أبو المحاسن : مصدر سابق ، ج ١٦ ، ص ٤ .

(٢٥٤) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٢٣٨ .

(٢٥٥) Op. Cit., P. 78.

(٢٥٦) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .

(٢٥٧) حسنين ربيع : نظم الأيوبيون ، ص ٧٩ .

(٢٥٨) خلاف : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٢٥٩) التوبة : آية ٦٠ .

(٢٦٠) صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٥٢ .

***

الفصل الخامس

ديوان النظر والاقطاعات

قطع الشيء : فصل بعضه وأبانه ، والقطعية : الجزء من الأرض يعطيه الحاكم لمن يرغب من اتباعه منحة(١) . وأقطعه قطيعة : اى طائفة من أرض الخراج(٢) .

والاقطاعية المملوكية . كانت عبارة عن أرض تعرف بـ « الخبز »(٣) ، تمنحها الدولة الى أمرائها وفرسانها ، وتعتبر ملكا مؤقتا لهم ، وعليهم استغلالها كما يريدون لكى يسدوا حاجاتهم(٤) . ثم ترجع هذه الأرض الى السلطان : اذا ما أخل المقطع بشروط العقد القائم بينه وبين الدولة ، أو اذا ما انتهت مدة الاقطاع المتفق عليها ، أو اذا ما توفى المقطع(٥) . ومن خلال ذلك يتضح جليا ان الاقطاع المملوكى ، كان عبارة عن اقطاع استغلال فقط ، ولم يكن اقطاع تمليك . أما فى الاقطاع الغربى فقد كان المقطعون يبذلون جهودا كبيرة للمحافظة على حقوقهم الاقطاعية ، وحرصوا من خلال مشاركتهم فى وضع قوانين الدولة على ايراد نصوص تكفل لهم عدم تدخل الملك فى اقطاعاتهم(٦) .

وفى هذا الفصل سوف نتعرض لمناقشة علاقة ديوان النظر بالاقطاعات فى عصر المماليك وذلك من خلال عدة نقاط :

(أ) لمن تمنح الاقطاعات ، وسلطة منحها .

(ب) مثلث التوزيع الاقطاعى .

(جـ) العملة التى يحاسب بها المقطعون .

(د) التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة .

(هـ) الاقطاع والموارد الاقتصادية لديوان النظر .

(و) عوامل تدهور النظام الاقطاعي وأثر ذلك على ديوان النظر .

(أ) لمن تمنح الاقطاعات ، وسلطة منحها :

اهتم المماليك بالنظام الاقطاعي حتى غدا بحق عماد الاقتصاد المملوكي ، وقاموا بتوزيع الأراضي والبلاد على الأمراء والأجناد ليضمنوا بذلك ولاءهم ، ولايجاد قوة دائمة في البلاد قادرة على صد الأعداء وقمع الثورات .

وقد كانت كل البلاد المصرية والشامية تقع تحت طائلة الاقطاع ، ماعدا جزءا قليلا تمثل في الرزق الأحباسية(٧) ، وزايد القانون(٨) . ولم يمثل هذان سوى ٢/٧ من جملة أرض مصر حسب تقسيم ابن اياس(٩) . بل انه في كثير من الحالات امتدت يد السلاطين الى هذه الأحباس رغبة في اقطاعها وكذلك أقطعوا زايد القانون اذا زحف عليه العمران .

وقد كانت الاقطاعات المصدر الأساسي للنفقة على الجيش ، ومن ثم كان رجال السيف – وعلى رأسهم السلطان – وهم أكثر طبقات حائزي الاقطاعات ، يليهم في ذلك رجال القلم ، فالبدو والعربان . أما السلطان فباعتباره الحاكم الأول حاز كثيرا من الاقطاعات ، خاصة الجيد منها والمريح(١٠) . وقد كانت حصته في أوائل دولة المماليك – هو وأجناده – تبلغ أربعة قراريط من مساحة أرض مصر التي تبلغ أربعة وعشرين قيراطا(١١) . ثم أجرى تعديل بمقتضى الروك الحسامي ٦٩٧ هـ وأصبح للسلطان

وحده أربعة قراريط ولمماليكه تسعة قراريط(١٢) . وفى تطور ثالث حدث فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م عقب الروك الناصرى اختص السلطان نفسه بعشرة قراريط من أرض مصر(١٣) . وهذا يبين لنا أن السلطان كان صاحب النصيب الأكبر من خراج مصر حيث ازداد نصيبه فى غضـــون ثمانى عشـــر سنة ــ فارق المدة بين الروكين ـــ من السدس الى ما يقرب من نصف الخراج .

وكان الأمراء وأجنـــاد الحلقة تلى الســـــــلطان فى التوزيع الاقطاعى ، الا أن اقطاعاتهم لم تبلغ الاقطاعات الســلطانية فى المساحة أو الريع . حيث تراوحت اقطاعات هؤلاء الأمراء والأجناد ما بين عشرة قراريط فى بداية الدولة ، وأحد عشر قيراطا عقب الروك الحسامى ، ثم اســتقرت بعد ذلك فى عام ٧١٥ هـ الى أربعة عشـــر قيراطا(١٤) . وقد تراوحت قيمة اقطاعات الأمراء والأجناد ما بين ٠٠٠ر٢٠٠ و ٢٥٠ دينارا جيشيا(١٥) .

وقد أدى استيلاء السلطان وأمراء الدولة على معظم دخل الاقطاعات الى ضعف أجناد الحلقة ـــ عصب الجيش المملوكى ـــ مما جعل العامل الاقتصادى بحق يعد أول العوامل التى أدت الى انحدار العسكرية و ذلك بدءا من نهاية القرن الـــ ٨ هـ حتى بداية العصر العثمانى(١٦) .

والى جانب رجال السيف فقد تحصـــــــل بعض رجال القلم والدين على اقطاعات فنجد مثلا : قرية سنتريس البالغ مساحتها ٤٥٠ فدانا كانت مقطعة باســـم الجمالى ناظر الجيش(١٧) ومثال آخر هو قرية دهشور التابعة لأعمال الجيزة كانت مساحتها ٢٠١٣ فدانا وكانت مقطعة لأمير المؤمنين المستنجد بالله تعالى أبى المظفر يوسف(١٨) .

وبالاضافة الى رجال السيف والقلم ، تحصـــــل التركمان والعربان القاطنون دولة المماليك على العديد من الاقطاعات . فمثلا قبائل التركمان اقطعها السلاطين مراعى لرعى مواشـــيهم وذلك خوفا من توتر العلاقات بينهم وبين الدولة(١٩) . ومن أشهر قبائل العربان التى حازت الاقطـــاعات نظير خدماتهم للدولة : عرب الجمارية فى الدقهلية ، وبنى الغوث فى دمياط ، وهوارة ولخم فى الوجه القبلى(٢٠) . وقد أجرى السلطان بيبرس الاقطاعات على العربان وسلمهم خفر البلاد حتى حدود العــراق وذلك فى عام ٦٥٩ هـ(٢١) .

كذلك منحت الاقطاعات لبعض الوافدين على الديار المصرية وقد حدث مثل ذلك فى عهد السلطان بيبرس حينما منح مجموعة من قضاة بغداد ــ حين نزولهم مصر ــ اقطاعات وذلك فى عام ٦٦٠ هـ(٢٢) وفعل مثل ذلك أيضا سلار فى عام ٧٠٤ هـ حين قدم مجموعة من المغول الى مصر(٢٣) . أيضا منحت الاقطاعات لبعض التائبين من الشطار ــ قطاع الطرق ــ تشجيعا لهم على اتباع السلوك القويم . وقد حدث ذلك مع أحمد بن همز أحد الشطار فى عام ٧٤٣ هـ(٢٤) . وقد وصل الأمر ببعض السلاطين الى منح الاقطاعات لمن يساعدهم فى القبض على أحد غرمائهم . وهذا ما فعله كل من السلطان قلاوون فى عام ٦٧٨ هـ(٢٥) والسلطان جقمق فى عام ٨٤٢ هـ(٢٦) .

ولا يعنى هنا أن منح الاقطاعات الى بعض الوافدين أو التائبين من الشطار ، أو المساعدين للسلطة كان يسرى كقاعدة عامة وانما كان بمثابة حالات فردية قليلة الحدوث . بينما كان المتبع دوما هو منح الاقطاعات لرجال السيف كجوامك لهم ، مع اعطاء القليل منها لرجال القلم والعربان .

وفى تقرير كتبه الموفق ناظر الدولة ، بما استجد على الدولة المملوكية فى الفترة من ٧٤١ ــ ٧٥٠ هـ ، أوضح أن جملة ما انعم به ، وما اقطع من بلاد الصعيد والوجه البحرى والفيوم ، واراضى الرزق للخدم والجـوارى والأمراء بلغ ٧٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ أردب ، و ١٫٦٠٠٫٠٠٠ درهم(٢٧) . ومن هذا نتبين بعض مظاهر توزيع الثروة فى عهد المماليك ونخلص الى أن غالبها ذهب كهبات الى النساء والجوارى . بينما ظل الفـــلاح القائم بالعمل فى هذه الاقطاعات هدف لمطامع سيده المقطع وغدا لا يتحصل على مقابل لأتعابه .

وثمة تساؤل يبدر الى الذهن وهو : من كان صاحب الحق فى منح الاقطاعات لمستغليها ؟ وللاجابة عن هذا التساؤل يجدر الاشارة الى أن دولة المماليك تعتبر دولة عسكرية اقطــاعية لا احترام فيها لمبدأ وراثة العرش ، بل كان يتسلم مقاليد السلطة أقوى الأمراء جاها وسلطانا . وبالتالى كان كل سلطان يحكم البلاد شديد الحرص على التصرف فى أمور الدولة بنفسه وبالطريقة التى تضمن له طول البقاء فى الحكم . ومن ثم كان السلطان هو صاحب السلطة الأولى فى منح الاقطاعات وتعيين الأمراء فى المناصـب الكبرى بالدولة .

وهناك اتفاق بين العديد من الكتاب(٢٨) لتأكيد هذه الحقيقة. الا أنه فى بعض الحالات القليلة كان يقوم أشخاص آخرون بتوزيع الاقطاعات ، فمثلا فى عام ٧٦٤ هـ قام أتابك العســكر بتوزيع الاقطاعات(٢٩) . وفى عام ٧٧٥ هـ فوض الوزير منجك اليوسفى من قبل السلطان الأشرف شعبان باخراج الاقطاعات التى عبرتها ستمائة دينار فأقل(٣٠) وفى رأى آخر سبعمائة دينار فأقل(٣١) ، أما فى عام ٧٧٨ هـ ففرق نائب الســــلطنة اقتمـر الحنبـلى الاقطاعات(٣٢) .

والملاحظ هنا أن هؤلاء الأمـــــراء الذين وكل اليهم تفريق الاقطاعات أو منحها لم يقوموا بهذا العمل من تلقاء أنفســـــهم بل بتفويض من الســـــــلطان ، وكان عليهم الالتزام بما كلفوا به والا تعرضوا للضرب، والاهانة مثلما حدث فى عام ٧٨٦ هـ لناظر الجيش وهذا لأنه زاد فى اقطاع أحد العربان دون الرجوع للسلطان(٣٣) وفى بعض الحالات القليلة لم يقنع السلاطين بما لديهم من خبرة الاقطاعات بل قاموا بأخذ رشوة ممن يرغب فى الحصـــول على اقطاع ما وهذا ما فعله السلطان الكامل شعبان فى عام ٧٤٧ هـ مما جعل البعض يصفه بالطيش(٣٤) .

(ب) مثلث التوزيع الاقطاعى :

كان ديوان الجيش المملوكى هو الادارة الأولى المسئولة عن توزيع الاقطاعات على المقطعين حتى لقب البعض هذا الديوان باسم « ديوان الاقطاع »(٣٥) وشارك ديوان الجيش فى هذه المهمة ديوانى النظر والانشاء وكان ديوان الجيش هو المسئول عن اصدار المثال للجندى المراد اقطاعه ، ثم يحمل ناظر ديوان الجيش هذا المثال ويقدمه للسلطان أثناء جلوسه بدار العدل فاذا ما وافق عليه السلطان ، أرسل هذا المثال الى ديوان النظر فيقوم مباشرو الديوان بتسجيل المثال فى جرائدهم ، ثم يحفظونه فى سجلاتهم ويكتبون بذلك ورقة تسمى « مربعة » تشتمل على اسم المقطع الجديد ، ورتبته ومساحة اقطاعه ، ثم ترســـل هذه المربعة الى ديوان الانشـــــــاء فيحيلها كاتب السر الى أحد كتابه ليكتب بها منشورا ، وهو بمثابة وثيقة أخيرة يصـــبح بمقتضـــاها الاقطاع شرعيا لصاحبه(٣٦) . ومن هذا يتضح ان ديوان الجيش كان عليه اصدار الوثيقة الأولى فى سلم الاقطاع ، أما ديوان النظر فكان عليه تسجيل الاقطاع وحدوده وما يشـــــتمل عليه ، وذلك حتى

يتسنى له محاسبة المقطع اقتصاديا فيما يختص بالخراج والجزية والمكوس التى تشتمل عليها اقطاعنه ، وأخيرا بصـــدر ديوان الانشاء عقد الاستغلال للمقطع حتى يتسنى له بموجبه ممارسـة كافة حقوقه الاقطاعية .

ولم يكن دور ديوان النظر هامشيا فى عمليات الروك للبلاد ، بل كان يوفد من قبله مستوفين لتسـجيل البيانات على أرض الواقع ، وهذا من منطلق أن الروك كان هدفه الأساسى تقدير الخراج المستحق على البلاد لديوان بيت المال . وقد كان من المتبع بعد اجراء عملية الروك أنه اذا تسلم الأمير أو المقطع اقطاعه كتب له الموقعون محضرا بالتسلبم يشتمل على ما فى ذلك الاقطاع من المال والخراج ، والمساحة ، والتقاوى وعدد الفلاحين ، وحدود الأراضى والقطع ، وعدد الجسور ، وهذا لكى يعرف المقطع ما يخصـه ، ولا يأخذ من اقطاعه الا ما نصـت عليه الجرائد الحسابية(٣٧) فاذا ما نظرنا الى مشتملات محضر التسليم السابق فسنجد أنها أشياء تختص بصميم عمل ديوان النظر وفروعه ، حيث كان هو المسئول عن جمع الخراج والمكوس ومن أجل ذلك اهتم بتسجيل المساحات لكى يتم على أساسها محاسبة المقطعين كما اهتم بمعرفة عدد الفلاحين حتى يتسنى له محاسبتهم سواء كانوا مستأجرين ، أو ضمانا ، أو أهل ذمة تجب عليهم الجزية .

وثمة ملاحظة جـديرة بالاهتمام وهى أن عملية الروك وما يتبعها من توزيع الاقطاعات كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة للدولة ولديوان النظر ، حيث تبلورت هذه الأهمية فى اخـراج كثير من الاقطاعات عن المرضى والمناوئين للسلطة ، والمهملين فى استغلال الاقطاع ثم قيام الدولة بنفسها على اسـتغلال هذه الاقطاعات الشاغرة لصالحها مما عاد على ديوان النظر ـ ممثلا فى دواوين

بيت المال والخراج ، والخزانة ـ بايرادات كبيرة بسبب عدم وجود مقطع يقتسم هذا الايراد مع الدولة . وقد أشاد البعض(٣٨) بهذا الاجراء من الناحية العسكرية ، واعتبروه بمثابة اضافة دماء جديدة الى الجيش ، وحذف العناصر الرديئة منه من أجل أن يبقى قويا قادرا على الدفاع عن البلاد .

(جـ) العملة التى يحاسب بها المقطعون :

كانت العملة السارية فى عصر المماليك تتكون من : الدينار ، والدراهم النقرة ، والفلوس(٣٩) والمعـروف أن الدينار كان من الذهب ، والدراهم من الفضـة ، أما الفلوس فمن النحاس والى جانب هذه العملات الثلاث استخدمت مفرداتها فى التعامل مثل : « نصف دينار ـ نصف ـ درهم ثلثين ـ فلس الكبير ـ قيراط ـ قيرط ـ خروبة ـ حبة »(٤٠) وتداول الناس ذلك سواء فى بيعهم أو ابتياعهم ، أما دخل(٤١) الاقطاعات ـ والمعبر عنه بالعبرة ـ فكان يحسب بعملة تسمى « الدينار الجيشى »(٤٢) وليست هذه العملة وليدة عصر المماليك ، بل ورثوها عن أسلافهم الأيوبيين(٤٣) . وقد كانت هذه العملة الاسمية تختلف قيمتها من اقطاع لاقطاع ، ومن طائفة لأخرى فى عهد الأيوبيين ، حيث تراوحت ما بين دينار كامل للأجناد ، وثمن دينار للعربان(٤٤) .

أما فى عصر المماليك فقد تعرضت النقود لفترة من الاضطراب لم تشهد مثيلا لها فى العصور السـابقة(٤٥) . حيث اهتم كل سلطان بضرب نقود تحمل رنكه أو شماره ، وظلت مصر تتعامل بالنقد الكامل الأيوبى ، والنقد الظاهرى المملوكى الى أن فسد كل ذلك فى عام ٧٨١ هـ بدخول الدراهم الحموية فى عهد برقوق(٤٦) . وقد أراد هذا السلطان اصلاح مسار النقد فأمر بضرب دنانير فى عام ٨٠٣ هـ بوزن المثقال (٢٥ر٤ جرام) لكى يتلافى الالتجاء

الى الوزن عند الدفع ، وسمى هذه الدنانير باسم « السالمى » الا أن ذلك فسد بعد وقت قصير(٤٧) .

وادت قلة الذهب بمصر فى عهد المماليك الجراكسة الى قيام نظام التجارة بالمقايضة(٤٨) وانتشر استخدام الفلوس المصنوعة من النحاس الأحمر بمصر منذ عام ٧٥٩ هـ ، وكانت تساوى القطعة منها ½ درهم(٤٩) .

أما الدينار الجيشى فلم يكن عملة متداولة بين المقطعين والدواوين ، وانما كان بمثابة وحدة قياس لدخل الاقطاعات . حيث كان لكل اقطاع عبرة دنانير جيشية معينة ، بل ان بعض الاقطاعات اخلبت من العبرة ، لعدم فائدتها(٥٠) . ومن ثم لم تكن قيمة الدينار ثابتة على الدوام بل تأثرت بعدة عوامل منها : مساحة الاقطاع ، ومدى جودته ، والرتبة التى ينتمى اليها المقطع ، والأسعار السائدة فى العصر ، والتغيرات التى تطرأ على العملات أو بمعنى آخر مدى ثبات سوق النقد ان جاز التعبير .

وعلى ضوء هذه العوامل كان يتحدد سعر الدينار الجيشى ، فمثلا فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م تراوح سعره ما بين ٧ و ١٠ دراهم ، بينما ارتفع السعر فى عام ٧٧٦ هـ / ١٣٧٥ م حتى وصل الى ١٣½ درهم(٥١) . وظل الدينار الجيشى ساريا طوال عصر المماليك ، الا انه ببدو فى عصر دولة المماليك البرجية أنه صار اسما وهميا لا علاقة له بالعملات السارية(٥٢) .

والى جانب الفلوس المستخدمة فى عصر المماليك الجراكسة انتشر استخدام الدوكات البندقية بسبب دقة سكها من حيث الاستدارة ووزنها الثابت (٣٫٤٥ جرام) وعيارها البندقى المرتفع(٥٣) .

(د) التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة :

ثمة تغيرات كبيرة قد طرأت على النظام المالى فى مصر منذ صدر الاسلام حتى عصر المماليك ولب ذلك التغير يتضح جليا فى استبدال نظام العطاء بالاقطاعات . حيث كان على الجند والولاة وجميع العاملين فى الدولة القيام بمهام أعمالهم مقابل أعطية أو أجر يتحصلون عليه من بيت المال(٥٤) . وبعد أن برز العنصر الفارسى والتركى فى الدولة العباسية نمت بذور النظام الاقطاعى - التى كانت محدودة للغاية فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه(٥٥) - حتى غدت فى العصر الأيوبى والمملوكى فى أوج نضجها ، وحلت محل نظام الراتب أو العطاء فغدا الجند والولاة وأرباب الوظائف يتحصلون على اقطاعات مقابل خدماتهم ليتعيشوا منها . لذلك روعى فى هذه الاقطاعات الا تضم غابات أو جبالا أو صحارى بل كانت صالحة للزراعة وتعطى مبلغا محددا من المال(٥٦) . ومقابل كون الاقطاع جزءا من أرض السلطة المملوكية ، فقد كان على المقطعين بعض الالتزامات المادية تجاة الدولة مقابل حق الاستغلال ، وأشرف على الوفاء بهذه الالتزامات ديوانا الجيش والنظر . وفيما يلى أهمها :

١ - دفع الأموال الخراجية والهلالية التى نص عليها منشور اقطاعه(٥٧) : حيث كان كثير من الاقطاعات يحوى أراضى زراعية وطواحين ونخيلا وغيرها ، وكان على مقطعيها تسديد ضريبة الخراج السنوية ، بينما شملت اقطاعات أخرى حوانيت ، وحمامات وأفرانا وغيرها وكان على مقطعيها تسديد أجرها شهريا . وهذه الأموال كانت محددة بدقة ومثبتة فى سجلات ديوان النظر وفروعه. وفى وقت السداد كان على كل مقطع - أو مندوبه - حمل ما عليه من غلال أو أموال ، وتوريدها الى ديوان الخزانة أو بيت المال أو الأهراء أو غيرها ، ويحصل بمقتضى ذلك على ايصال أو رجعة

تفيد بالسداد منعا للمساءلة(٥٨) . ولم يقتصر هذا الالتزام فقط على المقطعين بدولة المماليك ، بل كان له مثيل فى الغرب الأوربى حيث كان على المقطعين دفع الضرائب بانتظام(٥٩) .

٢ — تدعيم وسائل النقل بالدولة : كتقديم الخيل للبريد ، والجمال لحمل الغلال الى الأهراء(٦٠) وكانت أكثر الخيول والجمال التى تصل الى الاصطبلات والمناخات تأتى من قبل التركمان والبدو والعربان(٦١) . وكانت تفد الى القاهرة وتختم بالخاتم السلطانى(٦٢) .

٣ — عمارة الجسور البلدية(٦٣) : سبق القول بأن الجسور العامة كانت الدولة مسئولة عنها ، وعليها عمارتها بمقتضى ما تجمعه من مكوس وضرائب برسم عمارتها . اما الجسور البلدية فكانت تقع داخل نطاق الاقطاعات ويعتبر نفعها خاصا لا عاما ومن ثم كان على المنتفعين بها تعميرها بالمشاركة مع الفلاحين الواقعين داخل نطاق الاقطاع .

٤ — تلبية النداء وقت الحرب للدفاع عن البلاد أو لقمع احدى الثورات : ويعتبر ذلك من المهام الأولى التى التزم بها الأمراء وأجناد الحلقة . ويبدو أن هذا الالتزام قد فتر فى عهد المماليك الجراكسة وقابل السلاطين ذلك باخراج الاقطاعات عن المتكاسلين فمثلا فى عام ٨٤٠ هـ / ١٤٣٦ م شدد السلطان الأشرف برسباى على أجناد الحلقة لكى يخرجوا بتجريدة الى احدى النواحى فنزل أكثرهم عن اقطاعه وهرب من مصر(٦٤) . وهذا يبين أن بقاء الاقطاع بيد صاحبه كان مرتبطا بمدى وفاء هذا المقطع بما عليه من التزامات .

٥ ـــ على العربان والتركمان المقيمين على حدود الدولة رد هجوم القبائل المعادية والمشـــــاركة فى الحـــــروب اذا ما تم استدعاؤهم(٦٥) .

٦ ـــ على المقطعين مساعدة الدولة ماديا فى وقت الحروب اذا ما عجز بيت المال عن سد منطلبات الحرب . ففى عام ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠ م عندما أراد السلطان الناصر فرج بن برقوق تجهيز الجيش لحرب تيمور لنلك فرض على أراضى مصر كلها ضرائب وجبى من اقطاعات الأمراء وبلاد السلطان واجناد الحلقة وبلاد الأوقاف عن عبرة كل الف دينار خمســـــمائة درهم(٦٦) وكان على كل مقطع لا يرغب فى الخروج للحرب أن يخرج عنه بديلا(٦٧) .

هذه بعض الالتزامات المادية التى كان على المقطعبن تأديتها للسلطة المملوكية التى كانت تمس ديوان النظر خاصة فى مجال المساهمة بجزء من نفقات الدولة .

(هـ) الموارد الاقطاعية وديوان النظر :

لم يقتصر الاقطاع المملوكى على الأرض الزراعية فحسب بل شمل كذلك معظم الموارد الاقتصادية : الشـــرعى منها وغير الشـــرعى . حيث تطرق الاقطاع الى الخراج ، والجزية وزكاة المواشى وما ينحصل من المعادن والعشر وكذلك المكوس بأنواعها رغم تعفف البعض من أخذها(٦٨) .

وظلت هذه الموارد تقطع حتى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م حيث قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بابطال عدة مكوس ، الا أنه سرعان ما عاد الحال بعد وفاته ، وعادت الموارد تقطع حتى نهاية العصر المملوكى(٦٩) . وبلا شك ادى نظام اقطاع الموارد الى خسائر

كبرى سواء للدولة أو للأفراد . حيث هدفت السلطة المملوكية من وراء هذا الاجراء الى ايجاد مورد رزق يتعيش منه المقطع ليس الا . لذلك اشتط المقطع فى جمع المورد الذى اقطع له دون العمل على تنميته . ولعل هذا راجع الى حركات عدم الاستقرار التى سادت معظم فترات دولة المماليك وخوف المقطعين من ذهاب اقطاعاتهم — لعامل من العوامل — قبل ان يجنوا منها ثروة كبيرة . الأمر الذى عاد على الدولة بالخسارة وأمست معظم الموارد لا تعطى عائدا مجزيا . فعلى سبيل المثال فى عام ٦٥١ هـ اقطع فارس الدين أقطاى ثغر الاسكندرية ، وكان يتحصل منه على أموال طائلة(٧٠) . وفى نفس الوقت لم يذكر ان اقطاى قد قام بأية انشاءات فى هذا المبناء من أجل تعميره وزيادة موارده .

واذا كان هذا قد حدث فى التجارة فان الصناعة لم تكن بأحسن حالا منها . حيث تعرض اربابها الى العديد من المظالم سواء من قبل السلطة أو من قبل المقطعين . ومن هذه المظالم :

سياسة الاحتكار ، والضرائب الباهظة ، وثمن السلع المرتفع التى يشتريها الحرفى بعد أن يكون المقطع قد دفع عنها الخراج ورفع سعرها ثم كانت المصادرات لمعظم الحرفيين(٧١) . وذلك اذا لاح عليهم شبح الثراء . لذلك لم يكن غريبا امام هذه العراقيل أن تقل اسعار بعض السلع المستوردة كالملابس عن نظيرها المصرى(٧٢) وهذا شىء يرثى له لأنه فى تلك الفترة كانت فنون مصر المملوكية فى أوج عظمتها بسبب حرص الفنانين على اتقان صنعتهم ، ووجود العديد من الصناع المهرة فى شتى أنحاء البلاد وتأثرهم بالفنون الأخرى من خلال مرور تجارة الغير بديار مصر(٧٣) .

وفيما يلى عرض لأهم الموارد المالية التى تعرضت للاقطاع :

١ ـ الخـــراج :

ذكر البعض(٧٤) أن الدولة المملوكية منذ عهد السلطان لاجين قامت باستغلال الأرض لصالح طبقة الجيش ، وهو ما أطلق عليه « الخراج » وكانت تحصله الدولة نقدا وعينا . والحقيقة أنه لم تورد المراجع ما يؤيد هذا الافتراض وان كان بعضه على جانب كبير من الصواب حقا كانت الدولة تحصل الخراج نقدا وعينا ، الا أن الأرض المقطعة كان يقوم على اســتغلالها المقطع نفســه بما يحوزه من فلاحين ووكلاء(٧٥) وكان ذلك تحت رعاية الدولة المملوكية التى اوفدت من قبلها مباشـــرين لمتابعة ما يجرى فى الاقطاع من مســـح وجنى ورى . وهذه اشـــياء قد ذكرها النويرى(٧٦) بالتفصيل .

قام بالاشراف على اقطاعات السلطان ديوان الخاص ــ مع غيره من الدواوين السلطانية ــ تحت رعاية ناظر الخاص ، بينما كان يدير اقطاعات الأمراء دواوينهم تحت اشراف ناظر « ومرجعه اللى مخدومه من الأمراء(٧٧) ، وتبلورت مهام هذه الدواوين فى : تحصيل المكوس ، وجباية الخراج من الفلاحين ومعاقبة الفلاحين المتوانين فى السداد « ومحاســـبة الفلاح وتقرير ما يجب عليه دمعه »(٧٨) وهذا بسبب حرص الأمراء أنفسهم على الاقامة فى المدن (٧٩) لكى يكونوا قريبين من مجريات الأمور العامة فى الدولة وثمة دليل آخر ذكره العمرى(٨٠) ونفر من الكتاب يشـــير الى استغلال الأمراء والجند لاقطاعاتهم بنفسهم فقال : « واقطاعات الأمراء والجند .. بلاد يســـتغلها مقطعها كيف شاء » . بينما اقتصر نفوذ الدولة على هذه الاقطاعات حين تقطعها الى أمير أو جندى آخر(٨١) وقد نيط بديوانى الجيش والنظر تقدير وتحصـــيل الخراج وغيره من الرسوم المالية المفروضة على المقطعين(٨٢) .

لقد كانت هناك علاقة قوية بين مورد الخراج الاقطاعى ، وعملية فك زمام الأراضى التى اصطلح على تسـميتها بالروك . حيث كان من أهم أهداف الروك الاقتصادية مسح الأراضى الزراعية فى أى بلد من البلاد من اجل تقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال(٨٣) .

وقام السلاطين بعملية الروك من أجل اعادة النظر فيما طرأ على الأرض من اصلاح أو عمارة أو اهمال ، يقتضى زيادة الخراج أو انقاصه ، وأيضا بسبب نظلم المقطعين من تراكم الخراج عليهم بحيث أصبحوا لا يستطيعون سداده وأيضا بسبب تظلم الفلاحين من كثرة المكوس المفروضة عليهم والتى الحقت بهم الضرر من قبل الضـمان والمقطعين القائمين على جبايتها(٨٤) . فكل ذلك كان يستدعى من السلاطين القيام بتوزيع جديد للأرض . ناهيك عن ان السـلاطين اسـتغلوا عملية الروك لابعاد العاجز من الأمراء(٨٥) وكذلك الحد من نفوذ بعض الأمراء الآخرين . وهو ما حدث مع الأمير سنقر السعدى نقيب الجيوش فى عام ٧٢٦ هـ حيث أنشأ قرية التحريرية بالغربية — وكانت مسـاحتها ١٢٧٠ فدانا(٨٦) — وعمر بها مسجدا وطاحونا وخانا ومعصرة ، وأسكن بها الفلاحين مما عمل على رفع خراجها الى ١٥٫٠٠٠ دينار سنويا فلما علم بذلك السلطان الناصر محمد أخذها منه وضمها الى بلاده السلطانية فلم يتحمل سنقر السعدى الصـدمة وتوفى بعد مدة وجيزة(٨٧) .

وقد أولى سـلاطين المماليك أمر الخراج أهمية كبرى ليس حرصا منهم على مصالح المقطعين بل حرصا على حقوق بيت المال . لذلك لم يكن غريبا أنهم تدخلوا فى شئون الاقطاعات بدءا من التمهيد لعمليات الزراعة حتى وقت جنى المحاصيل . وكان الأساس الأول

الذى قام عليه نظام الخراج فى الاقطاعات هو : نوع الأرض وطريقة الرى ، التى كانت تعتمد على النيل بينما قامت فى غالب بلاد الشام على المطر(٨٨) . وفيما يلى أهم الخطوات التى كانت تتبع مع المقطعين لتحديد ضريبة الخراج :

— يقوم ديوان النظر — ممثلا فى ديوان الخراج — بالزام خولة البلاد بارسال كشوف مفصلة بما روى من الأرض وما شرق(٨٩) فمثلا كانت قرية سدفة(٩٠) التابعة لأسيوط مساحتها ٦٥٨٦ فدانا منها ٣٦٢٨ فدانا نقا ، بينما كان الخرس والمستبحر ٢٩٥٨ فدانا(٩١) .

— يلى ذلك ان يقوم مباشر الخراج بتوزيع الأرض على الفلاحين فى بدء كل عام ويسند أمر الزراعة الى احدى العشائر التى تسكن القرية(٩٢) ولم يخرج هذا التوزيع عن ثلاث حالات : اما مقاسمة واما ايجارا واما فصلا وضمانا .

فالمقاسمة : كان يراعى فيها عدة شروط منها : نوع الأرض ونوع ريها ومدى الكثافة السكانية فى البلاد ومدى قرب الأراضى من البحر وبلاد العدو(٩٣) لذلك تراوحت قيمة المقاسمة ما بين مناصفة فى الأراضى الصالحة للرى الى مثالثة ومرابعة فى الأراضى العادية الى مخامسة ومسادسة فى الأراضى حديثة الاستعمار الى مسابعة ومثامنة فى الأراضى الواقعة قرب السواحل(٩٤) . فمثلا قرية طوخ الخيل التابعة لاقليم الأشمونين كانت مساحتها ٢٩٦٨ فدانا بها رزق ٨٦ فدانا وعبر القرية كانت ستة آلاف دينار وكانت القرية بحق النصف(٩٥) .

أما الايجار : فقد أجازه علماء ذلك العصر فى الاقطاعات(٩٦) . وروعى فيه أيضا : نوع الأرض وريها وحالة العصر الاقتصادية من رخاء أو غلاء(٩٧) . وتراوح ايجار الفدان بين الفئات الآتية :

* **الباق** : ظلت حتى عام ٧٩٠ هـ يؤجر فدانها بأربعين درهما ثم زاد السعر بعد ذلك حتى جاوز المائة درهم ثم تزايد السعر مرة أخرى بعد عام ٨٠٠ هـ حتى صار ايجار الفدان يتراوح ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ درهم .

* **البرايب** : كانت حتى عام ٧٩٠ هـ يؤجر فدانها بثلاثين درهما ، وبعد ذلك غلا السعر حتى جاوز الثمانين ثم ظل السعر فى ازدياد بعد عام ٨٠٠ هـ ، الا ان ايجار فدان البرايب لم يبلغ ٤٠٠ درهم ، بل كان اقل من ذلك .

* **البرش** : وقد وصل ايجار الفدان بها فى فترة الغلاء التى سبقت عام٨٠٠ هـ الى ٢٠٠ درهم(٩٨) .

أما الفصل والضمان(٩٩) : فكانا سـاريين فى العصـر المملوكى ، وأغلب الظن أنه عمل بهما فى بلاد الشام . حيث كان بكل قرية شامية ملتزم أو متدرك : حاكم العمل أو شيخ من البدو ، أو رجل ذو مال وجاه ، كان عليه تحصـيل الضـرائب من الفلاحين(١٠٠) . وكان هذا الملتزم يقوم بعمله وفق نوعين :

الأول ــ وهو الفصل : وكان عبارة عن ضرائب محددة تدفع سنويا على الغلال واتبع هذا فى الأراضى المطلة على شاطىء سوريا وفلسطين .

الثانى ــ وهو الضمان : وكان عبارة عن عقد يجدد كل عام ومقدر به المبلغ الواجب دفعه سنويا وساد هذا النوع فى معظم الأراضى التى تزرع الثمار خاصة فى قرى سهل دمشق(١٠١) .

وكان ديوان النظر بمثابة الرئيس أو المشـرف على هؤلاء الملتزمين(١٠٢) وقد كفل هذا النظام المحكم تحصل الدولة المملوكية

على مواردها كاملة . وعلى العكس من ذلك كان الضـــمان فى الغرب الأوربى يستولون على معظم المبالغ التى يحصـــلونها ولا يصل الدولة منها الا القليل(١٠٣) .

ـــ ثم بعد عملية التوزيع يتم صرف التقاوى للمقطعين الذين تقوم دواوينهم بدورها على صرف هذه التقاوى للفلاحين من أجل زراعة الأرض المخصـــــصة فقط(١٠٤) . وان كان هذا من باب الاســـتغلال الأمثل للاقطاع ، فانه فى بعض الأحيان كان يجئ وبالا على المقطع وعلى بيت المال اذا ما فسد الزرع(١٠٥) وهذا لأنه لم يكن مسموحا للفلاح بصرف تقاوى الا مرة واحدة .

ـــ بعد أن ينبت الزرع تمسح الأراضى على يد مفتش ديوان الخراج ـــ الشـــاد ـــ ويعاونه قصابون وكتاب ثم يدونون هذه القياسات فى أوراق تسمى « فنداق » ثم يكتبونها فى ســـجلات المساحات المسماة « التأريج » ليصدروا بها بعد ذلك أوراقا مدونا بها اسم المزارع ومساحة أرضه ونوع المزروع فيها وتســـــمى « مكلفة »(١٠٦) .

وكان يتم حفظ نسخة من هذه المكلفات فى ديوان المقطع(١٠٧) وكان ديوان الجيش لا ســـــجل الزيادة التى طرأت على دخل الاقطاع ، بل كان يسجل النقص وقد علل بولياك(١٠٨) ذلك بأن الديوان لو سجل الزيادة لأخفى المقطعون ما تغله اقطاعاتهم خوفا من انتقاص الدولة منها عندما تشعر بازدهارها معتبرة أن ذلك يزيد على حاجة المقطع وهذا رأى على جانب كبير من الصواب خاصة اذا علمنا أن الأمراء المماليك قد دأبوا على انكار ثرواتهم الطائلة اذا ما تعرضوا للمصادرات وتعللوا بأنهم لا يملكون شيئا .

بعد الاجراءات السابقة من مسح وتوزيع للاقطاعات تظل

المتابعة من قبل الدولة والمقطعين حتى يحصد المحصول فيتحصل كل طرف على حقه :

فالدولة تأخذ حصتها المتمثلة فى الخراج . سواء عينا أو غلة من المقطع . وقد سبق بيان مقدارها من قبل . والى جانب ذلك تأخذ تقاويها التى أعطتها للمقطعين ، وما تأخر عليهم من بواق سالفة . كذلك كان لها الحق فى ثلث الأتبان وان احتاج الفلاح الى هذا الثلث اشتراه من الديوان بسعر أربعة دنانير ونصف للمائة حمل(١٠٩) وكان كاتب ديوان بيت المال هو المكلف بعمل كشوف سنوية — جامعة — بما يصله من الخراج مبينا فيها جهاته ، ومقداره ، وأصحابه(١١٠) . أما المقطع فكان له ايرادات الاقطاع من خراجى وهلالى ، وذلك بعد اقتطاع حق الدولة وحق الفلاح . يجىء بعد ذلك الفلاح حيث كان يتحصل على بعض الخراج بمقتضى الاتفاق المبرم بينه وبين الدولة والمقطع : سواء كان بحق النصف أو السبع كما سبق القول . كذلك كان له ثلث الأتبان . رغم ذلك فقد كان ما يدفعه الفلاح يفوق كثيرا ما يتحصل عليه .

كان للفلاح دور مهم فى النظام الاقطاعى المملوكى ، ولعل مرجع ذلك الى كونه القائم على شئون الزراعة فى الاقطاعات ، ومن ثم كان حجم ما تغله الاقطاعات مرتبطا بمدى جهد الفلاحين فيها ، حيث أن الفلاح كلما نشط فى عمله انعكس ذلك على ديوان المقطع وديوان النظر فتزيد حصيلتهما .

ومن الملاحظ أنه فى غالب الأوقات كان الفلاح عرضة للظلم خاصة من قبل مباشرى ديوان المقطع ، وهذا ما حدا بالأسدى(١١١) الى اعتبار هذا الظلم من أهم أسباب دخول الخلل الى دولة

المماليك . حيث دأب هؤلاء المباشرون على التعسف بالفلاحين وضربهم واخذ أموالهم ، وتقاويهم ، والزامهم بضرورة رد ما عليهم من بواقى الخراج سنويا وكان الدافع وراء أعمال المباشرين هذه هو رغبتهم فى كسب ود أساتذتهم(١١٢) .

وقد ازداد هذا الظلم فى عهد المماليك الجراكسة ، فنجد فى عام ٨٠٩ هـ عندما ارتفعت أسعار المبيعات عمد أرباب الاقطاعات الى جعل كل فدان بستة أمثاله فانتشر الغلاء فى أسعار الغلال وثمن البذور وأجرة الحصادين(١١٣) وفى عام ٨٥٣ هـ / ١٤٤٩ م انخفض منسوب النيل ، ووقع طاعون فى هذا العام ، ومع ذلك لم يقدر السلطان جقمق هذه الظروف الطبيعية الصعبة التى لا دخل للفلاح فيها ، وقام بمضاعفة الخراج على الفلاحين حينما قل المحصول(١١٤) . كما قامت دولة المماليك بفرض العديد من المكوس على الفلاحين فى اقطاعات الأمراء . وهذا ما جعل الاقطاع المملوكى يشبه فى احدى نواحيه الاقطاع الأوربى(١١٥) . وقد استاء المقطعون من هذا الوضع لأن المكوس المجبية كانت تقلل من دخل اقطاعاتهم(١١٦) ومن هذه الضرائب باستثناء الخراج ما يلى :

ضريبة العشر التى تقدر على الغلال قبل حصادها ، ومقرر الضيافة وهو عبارة عن دجاج وكشك ومأكولات اخرى تؤدى للمقطعين واعتبرت جزءا من عبرة اقطاعاتهم بعد عام ٧١٥ هـ ، وضريبة المراعى ، وضريبة صيد الأسماك ، وضريبة البسط ، وضريبة عشر العرق المستخرج من التمر ، ورسم الأعياد والخميس ، وضريبة طواحين المياه وضريبة انشاء الجسور لتحسين وسائل الرى(١١٧) وثمة اتفاق بين نفر من المؤرخين(١١٨) الاقدمين والمحدثين على أن الفلاح لم يجن فى الاقطاعات سوى السخرة ودفع الأموال ، وتبلورت كل آماله فى الا يباع والا يعتق

بل يبقى قنا هو وأولاده ، وكان قانعا بعيشة الشظف وبما يتلقاه من فتات يكفى قوته ، أما من ساورته فكرة الهرب من الفلاحة فقد كان يعاد قهرا .

وقد وصـــف البعض(١١٩) حال الفلاح فى تلك الفترة بأنه يستيقظ قبل شروق الشمس ويظل يحرث فى الأرض ويعمل فيها حتى وقت الغروب . وكان لهذه المغارم التى تعرض لها الفلاح الأثر الكبير على مالية الدولة المملوكية ، ولاحظ ذلك أحد شهاد العصر ووصفها بقوله : « فلما دهى أهل الريف بكثرة المغارم ، وتنوع المظالم ، اختلت أحوالهم ، وتمزقوا كل ممـــزق وجلوا عن أوطانهم ، فقلت مجابى البلاد ومتحصلها ، لقلة ما يزرع بها ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقى منهم»(١٢٠) وهذا النص يؤكد أنه كلما تشددت الدولة والمقطعون فى جباية الضرائب أتت النتيجة عكســـية على كليهما ، حيث ان فرار الفلاحين من زراعة الأرض كان يترتب عليه نقص فى الدخل العام فيتأثر بهذا النقص ديوان نظار الدولة ، كذلك يتأثر المقطع حيث لا يجد أموالا كافية تغطى نفقاته ونفقة مماليكه .

وبالاضافة الى ما سبق فقد تعرض الفلاحون فى الاقطاعات الى أضرار كبيرة من جراء هجوم العربان على أراضيهم وعقاراتهم والقيام بنهبها . وهذا الأمر ألجأ الفلاحين الى البحث عن حام لهم يصـــــد عنهم هذه الأخطار ومن هنا نشأ ما يسمى بـــ « مكس الحمايات » فى عصر المماليك . ومضمونه ضريبة يفرضها السلطان أو الأمير على بعض الأراضى والمتاجر وغيرها نظير القيام بحماية الشخص الذى يدفع هذه الضـــريبة(١٢١) . ورغم قيام بعض السلاطين بالغاء هذا المكس فانه فى عهد السلطان الناصر فرج ابن برقوق انشأ له ديوانا وأقام به العديد من المباشـــرين عرفوا

باسم « استادارية الحمايات »(١٢٢) وبذلك أعطى لهذا المكس صفة التقنين . ويبدو أنه ظل طوال عصر المماليك بدليل قيام السلطان الأشرف برسباى بنهى الأمراء عن الحمايات فى عام ٨٢٩ هـ / ١٤٩٦ م(١٢٣) ولم يوجد فى عصر المماليك شواهد أخرى توحى بتخفيف السلاطين عن الفلاحين وانصافهم سوى بعض الاشارات القليلة منها فعلة برسباى الآنفة وأيضا ما فعله السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م حيث قرر أنه اذا تعرض أحد من الفلاحين للظلم من قبل المقطع أو الأمراء أو المباشرين عليه رفع أمر ذلك الظالم الى ديوان السلطان لينظر فى أمره ثم يرفع الى الوزير ونائب السلطان فان أجمع الاخيران على صحة الشكوى كان عليهم تأديب أو تعنيف ذلك الظالم ، والا رفعوا أمره الى السلطان لكى يعزله(١٢٤) ورغم أن هذا الاجراء الذى اتخذه السلطان الناصر محمد كان على جانب كبير من الصواب وفيه انصاف للمظلوم فانه لم ينفذ حيث لا توجد حادثة واحدة فى ذلك العصر تؤيد أن السلاطين أنصفوا صغار الفلاحين . ويبدو أن الدافع وراء اتخاذ هذا هو رغبة السلطان فى اظهار القوة لارهاب الأمراء ، خاصة أنه قرر ذلك عقب توليه السلطة للمرة الثالثة .

واذا كان هذا هو حال الفلاح مع السلطة الحاكمة ، فانه على العكس من ذلك كانت العلاقة بين الفلاحين تقوم على الرحمة والمعاشرة والدين ، وقد ظل ذلك سائدا فى كل أرجاء العالم الاسلامى بدءا من مصر حتى وسط آسيا ومن القرن الحادى عشر الميلادى حتى القرن الخامس عشر(١٢٥) .

تأتى بعد ذلك نقطة أخيرة تتعلق بالخراج الاقطاعى ويمكن تسميتها بالمحاسبة الاقطاعية وهذه كانت تتم عند حالات ثلاث :

اما عند انتقال المقطع من اقطاع لآخر ، واما عند عزل المقطع ، واما عند وفاته(١٢٦) . وفى هذه الحالات يعد كاتب ديوان الجيش جريدة تعرف بالجريدة الجيشية لمحاسبة المقطع كما سبق القول . بينما كان يقوم بعملية المحاسبة للمقطعين ديوان آخر عرف باسم «ديوان المرتجع»(١٢٧) وشاركه فى هذه المهمة ثلاثة دواوين أخرى هى : ديوان الجيش ، وديوان النظر ، وديوان المــــواريث الحشرية(١٢٨) وعلى ذلك يمكن القول بأن ديوان المرتجــع كان يقوم باجراء المحاسبة العامة للمقطع بناء على المستندات الواردة اليه من دواوين الجيش والنظر والمواريث . وهذه المحاسبة كانت لا تجرى الا عند النقل أو العزل أو الوفاة وفيما عدا ذلك كان ديوان النظر يتولى مباشرة الاقطاعات . وكان مســتوفى المرتجع عند المحاسبة يجمع ما قبضه المقطع نظير خدمته فان وجد أن المقبوض أكثر من مقابل الخدمة استعاد منه (أو من ورثته) الزيادة الى بيت المال ، وان كان أقل أعطى للمقطع ما بقى له ، أما ان كان ما قبضه نظير خـــدمته « فلا شىء له ولا عليه »(١٢٩) . وقد عرفت الاقطاعات الشاغرة ــ من جراء النقل أو العزل أو الوفاة ــ باسم المحلولات أو ــ المرتجعات(١٢٩) . وقام بادارتها ديوان عرف باسم « ديوان الذخيرة »(١٣٠) . ثم كانت تجرى مراسم التسليم للمقطع الجديد على نحو ما تبين فى بداية هذا الفصل . الا أنه فيما يتعلق بالمرتجعات كان على المقطع الجديد دفع مبلغ من المال الى مستوفى المرتجع ، وذلك حسب رتبته . حيث قرر السلطان الناصر فرج ابن برقوق فى عام ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م أن يدفع الأمير المقدم خمسين ألف درهم والأمراء الطبلخاناه عشرين ألف درهم ، وأمير عشرين عشرة آلاف درهم ، وأمير عشرة خمسة آلاف درهم ، وأمير خمسة ألفين وخمسمائة درهم(١٣١) .

وقد كان من المتبع عند اجراء عملية المحاسبة أن يسقط من حق المقطع فى كل سنة ١١ ¼ يوم وهو مقدار الفرق بين السنة الشمسية والقمرية(١٣٢) ، وقد أطلق على هذا الفرق اسم « التفاوت الجيشى » وهو عبارة عن مال يحصل من الأمراء والجند عن المدة السابقة(١٣٣) . وفى بعض الأحيان كان يرغم الفلاحون على دفعه(١٣٤) . ويبدو أن جملة المال المحصلة من التفاوت كانت كبيرة مما دعا البعض(١٣٥) الى جعلها أحد موارد الدولة المملوكية . والغالب أن جملة هذه الأموال لم تشكل الا نسبة ضئيلة جدا من دخل الدولة كما أنها لم تمثل دخلا ثابتا وهذا لأنها كانت معرضة دائما للتناقص بسبب كثرة المسامحات التى صدرت من السلاطين : سواء للأشخاص أو للبلاد بما عليهم من بواقى وتفاوت جيشى . فمثلا فى عام ٧٠٥ هـ أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون مسموحا للأمير بدر الدين بكتاش أمير سلاح بما عليه من تفاوت وتقاوى(١٣٦) .

وفى عام ٧١٤ هـ صدر مسموح لأهل الشام بما عليهم من بواق من عام ٦٩٨ هـ — ٧١٣ هـ / ١٢٩٦ — ١٣١٤ م(١٣٧) . وفى عام ٧١٥ هـ أمر السلطان الناصر محمد بمسامحة جميع البلاد المصرية بما عليها من بواق ديوانية واقطاعية(١٣٨) . وفى عام ٧٤٦ هـ سومح جميع الأمراء والجند بما عليهم من بواق أو تفاوت(١٣٩) . وفيما يلى نص مرسوم المسامحة التى صدرت من السلطان الناصر محمد الى الجند وأهل الشام فى عام ٧٠٢ هـ ، وذلك بعد حذف — المقدمة والخاتمة : « فلذلك رسم بالأمر الشريف — لازال بره عميما ، وفضله لحسن النظر فى مصالح رعاياه مديما — أن تسامح مدينة دمشق المحروسة وسائر الأعمال الشامية بما عليها من البواقى المساقة فى الدواوين المعمورة الى المدد المعينة فى التذكرة الكريمة المتوجة بالخط الشريف ، وجملة

ذلك من الدراهم الف الف وسبعمائة الف وستة وأربعون الفا ومائة الف وخمسة وأربعون درهما ، ومن الغلال المنوعة تسعة آلاف وأربعمائة واثنان وأربعون غرارة ومن الحبوب مائتان وثمان وعشرون غرارة ومن الغنم خمسمائة راس ، ومن الفولاذ ستمائة وثمانية أرطال ومن الزيت الفان وثلثمائة رطل ومن حب الرمان الف وستمائة رطل »(١٤٠) .

والملاحظ أن كثيرا من المسامحات صدرت فى عصر دولة المماليك البحرية ، وتكاد تندر فى عصر الجراكسة ، ولعل هذا راجع الى حاجة الدولة الى مزيد من المال حتى يتسنى لها مواجهة الفتن التى أخذت طابع الاستمرار فى تلك الفترة ، ناهيك عن كثرة البذخ والنفقات التى تطلبها البلاط المملوكى .

وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن هذه المسامحات لم يستفد منها الشعب كثيرا بقدر ما استفاد منها المقطعون ، وهذا لأنها كانت تعفى المقطعين من سداد البواقى المتراكمة عليهم وفى نفس الوقت لم نسمع أن مقطعا ما — سواء فى مصر او الشام — أعفى فلاحيه من سداد الرسوم المتأخرة عليهم . ويبدو أن الذى حدا بالسلاطين الى اصدار هذه المسامحات هو رغبتهم فى الاحتفاظ بولاء الجند والأمراء ، وليس هذا غريبا فى دولة عسكرية كان بقاء مقاليد السلطة فى يد حكامها منوطا بمدى رضاء الجند عنهم ، وأيضا بما يملكه هؤلاء السلاطين من أجناد وعصبة .

٢ — الجــــزية :

ظلت الجزية طوال السنوات الأولى من دولة المماليك (٦٤٨ — ٧١٥ هـ / ١٢٥٠ — ١٣١٥ م) تجبى لصالح السلطان وكانت بمثابة مورد خاص له(١٤١) وأحيانا قليلة كانت تتنازل

عنها الدولة للمقطعين فى تلك الفترة (١٤٢) ومنذ عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م أضاف السلطان الناصر محمد بن قلاوون جزية كل بلد الى خراجها وأعطاها للمقطع(١٤٣) وقد أدى ذلك الى ضياع كثير من الأموال على المقطعين وعلى الدولة ، وهذا لأن الجزية وقت تبعيتها للسلطان كانت تحصل بمقدار ٥٦ درهما للفرد أما فى عهد المقطعين فلم تزد مقدارها عن أربعة دراهم(١٤٤) . وقد أرجع نفر من المؤرخين(١٤٥) سبب ضياع هذا المورد الى أن النصارى بعد الروك الناصرى كانوا ينتقلون بين الاقطاعات ، فلم يكن فى مقدور مقطع بلدهم مطالبتهم بها لأنهم خارج حدود الاقطاعية ، كذلك لم يكن لمقطع البلد التى انتقلوا اليها تحصيل الجزية منهم بسبب ادعائهم بأنهم ليسوا من أهل بلده .

وقد أيقن ذلك السلطان الناصر محمد صاحب الروك السابق لذلك ضاعف الجزية وقت الاضطرابات التى أحدثها أهل الذمة وأصدر مرسوما فى عام ٧٢١ هـ / ١٣٢١ م بأن تؤخذ جاليتان من أهل الذمة فى الوجه القبلى : الأولى للمقطع والثانية لديوان السلطان الخاص ولم يربط ذلك بأماكن اقامتهم بل « مهما كان مستقرا بسائر النواحى بالوجه القبلى فى الاقطاعات(١٤٦) .

وفى الاقطاعات تم التعامل مع الجزية على حكم الشهور الهلالية وذلك عند انتقال الاقطاع من شخص لآخر فكان المنتقل يأخذ حصته عما مضى من شهور السنة الى حين انتقاله أما اذا ظل الاقطاع شاغرا مدة بين « المنفصل والمتصل » كان على ديوان النظر تحصيل قسطها(١٤٧) . وبذلك يمكن القول أن اقطاع الجزية لم يعد على الدولة بمبالغ مالية كبيرة ، وذلك بسبب خفض قيمتها فى الاقطاعات وأيضا بسبب تهرب أهل الذمة من دفعها الى الاقطاعات المجاورة لهم .

٣ ــ ما يتحصــــل من المعــــادن :

سبق القول بأن مصر كان بها ثلاث معادن :

الشب والنطرون والزمرد وكان ما يتحصل منها يمثل موردا مهما للدولة . وقد تعرضت هذه المعادن للاقطاع خاصـــة معـــدن النطرون الذى كان يستخرج من مكانين :

الأول : الطرانة بالبحيرة ، وهذه كانت مساحتها ١٦٨١ فدانا وعبرتها ٨٠٠٠ دينار وكانت مقطعة لأحد الأمراء ويدعى على باى المحمدى(١٤٨) .

الثانى : فاقوس بالشرقية ، ويبدو أن غالبها كان بساتين وعبرتها ٣٥٠٠ دينار ، وكانت لعدة مقطعين(١٤٩) .

وقد أكد صحة ما سبق صاحب الخطط(١٥٠) بقوله : « وأدركنا النطرون اقطاعا لعدة أجناد » وقد قام السلاطين فى نهاية دولة المماليك الأولى باحتكار النطرون ، ثم قام السلطان برقوق بعد ذلك بضم هذا المعدن الى ديوانه المفرد واحتكر حرية التصرف فيه(١٥١) كذلك تعرض معدن الشب للاقطاع مثل نظيره النطرون حيث كان يستخرج من الواحات كما سبق ذكر ذلك وهذه الواحات كان عددها خمسين وعبرتها ٥٤٠٠٠ دينار وكانت مقطعة للأمير ملكتمر عبد الله الصفوى ثم ضمها السلطان برقوق الى ديوانه المفرد بعد ذلك(١٥٢) وبالطبع لم يكن للمقطعين حرية التصرف فى هذه المعادن الا تحت اشراف مباشرى الدولة وربما قام البعض بدفع مبلغ للســـلطان ــ ضمان ــ مقابل حق استغلاله للمعدن(١٥٣) .

٤ ــ الـــــزكاة :

كانت تؤخذ على ما يجلبه التجار من ذهب أو فضة وكذلك على مواشى أهل برقة التى تجىء الرعى فى مصر(١٥٤) وغالبا

كانت تقطع زكاة العداد لأحد الأمراء ، الذى بدوره كان يخــرج قصادا من قبله لتحصيلها(١٥٥) فمثلا فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م كانت جملة الزكاة فى برقة ٨٠٠٠ دينار وكانت مقطعــة للأمير خليل بن عرام وأيضا كان العداد والمراعى والعشر بثغر الاسكندرية مقطعة للأمير السابق(١٥٦) وأيضا كانت هناك مناطق بالاسكندرية تدعى « الكبس والسعبة والضريبة » تنسب للزكاة ببرقة وكانت مقطعة باسم اياس الامير غنمشى(١٥٧) . وفى عهد دولة المماليك الثانية أصبحت معظم الزكاة تابعة لديوان المفرد ، بينما خرجت عدة مناطق كانت تؤخذ منها الزكاة(١٥٨) .

٥ ـ الأحبــــاس :

كانت الرزق الأحباسية تمثل ١/٧ الأراضى المملوكية ورغم احقية الســـــلاطين فى التعرض لها فان بعضهم حاول حلهــا واقطاعها من جديد ـ ربما طمعا فى ريعها أو ثأرا من واقفيها ـ ومن هؤلاء السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذى استولى على الأوقاف التى وقفت على خانقاه بيبرس الجاشـــــنكير ووزعها اقطاعات(١٥٩) . وكذلك قام السلطان الناصر محمد بعزل أحد قضاة الحنفية بسبب اعتراضـــه على احد مراســيم الســلطان الخاصة بالسماح لأحد أتباعه بملكية أرض موقوفة مقابل تسليم أرض مساوية لها فى ناحية أخرى ، هذا وقد كان القاضى أعلن أن تبديل الاقطاعات لا يوافق عليه الشرع(١٦٠) . وفى عام ٧٥٩ هـ أمر السلطان الناصر حسن بحل ٢٥٫٠٠٠ فدان كانت محبســـة على الأديرة والكنائس وقام باقطاعها للأمراء زيادة على ما معهم من اقطاعات(١٦١) . كذلك قام السلطان قانصوه الغورى فى عام ٩١٤ هـ باخراج العديد من الاقطاعات والرزق الأحباســـية والأوقاف ـ بلغ عددها ٣٠٠ اقطاع ورزقة ـ واقطعهـــا لعدة مماليك(١٦٢) . هذا الى جانب العديد من المحاولات الأخرى التى

قام بها سلاطين المماليك لحل الأوقاف التى سبق التعرض لها فى الفصول السابقة(١٦٣) . ومن الملاحظ ان كثيرا من السلاطين عجزوا عن حل الأوقاف وذلك بسبب تصدى علماء الدين لهم . لذلك كثيرا ما كان السلاطين يلجأون فى هذه الحالة الى فرض اموال على الأوقاف وبذلك لم تسلم الرزق الأحباسية والأوقاف من التوزيع الاقطاعى شأنها فى ذلك شأن باقى الموارد المالية .

٦ — المكوس :

قسم العمرى(١٦٤) الاقطاعات الى نوعين : « منها ما هو بلاد يستغلها مقطعها كيف شاء ومنها ما هو نقد على جهات يتناولها منها » . والمقصود بالنقد هنا المقررات المالية العينية ، ومنها الضرائب غير الشرعية التى اصطلح على تسميتها فى ذاك العصر باسم «المكوس» ورغم عدم شرعية هذه الضرائب فانها تعرضت للاقطاع ومن ثم كان اقطاعها غير جائز . وهذا ما دعا البعض(١٦٥) الى الاخذ على المماليك — بعد اقطاعهم للمكوس — مخالفتهم للمفهوم الحقيقى للاقطاع فى الاسلام . وقد زاد القلقشندى(١٦٦) الصورة وضوحا عند وصفه لاقطاع المكوس بقوله : « عمت البلوى » وهذا يبين لنا فداحة الضرائب وفى نفس الوقت الشدة التى اتبعت فى تحصيلها سواء من قبل الدولة أو المقطعين .

والملاحظ أن المكوس كانت تقطع أحيانا كثيرة ، بينما تلغى فى أحيان أخرى ، أى أن مواقف السلاطين تجاهها كانت متباينة . فمنهم من عمل على الاستزادة منها مثل : المعز ايبك التركمانى ، وقطز ، والناصر فرج ، والمؤيد شيخ ، ومنهم من عمل على الغاء الكثير منها مثل : الظاهر بيبرس ، وقلاوون ، والناصر محمد بن قلاوون ، والاشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون ، والأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون ، وبرقوق(١٦٧) .

وكانت المكوس موزعة فى جميع أنحاء البلاد فان كانت بلدة ما جاربة فى ديوان من الدواوين كان متحصل مكوسها يذهب لهذا الديوان ، وان كانت هذه المكوس جاربة فى اقطاع بعض الجند او الأمراء كان متحصلها يذهب لصاحب الاقطاع(١٦٨) وفيما يلى أهم المكوس التى جرى عليها الاقطاع ، والتى سبق بيانها فى الفصل الثالث(١٦٩) :

١ — مكس ساحل الغلال وكان مقطعا لـ ٤٠٠ جندى وأمير وبلغ ايراد هذا المكس سنويا ٤٫٦٠٠٫٠٠٠ درهم ، وكان اقطاع الجندى منه يتراوح ما بين ١٠ و ٣ آلاف درهم ، بينما كان يتحصل الأمير على مبلغ يتراوح ما بين ٤٠ و ١٠ آلاف درهم(١٧٠) .

٢ مكس قطيا : اقطعه الناصر محمد لضعفاء الأجناد ، حيث جعل لكل منهم فى السنة ثلاثة آلاف درهم(١٧١) . وكانت تؤخذ بقطيا الزكاة من التجار لذلك كان بها دواوين وعمال وكتاب وشهود وكان متحصل جبايتها يوميا الف دينار ذهب(١٧٢) .

٣ — مكس صيد الأسماك : وكان ذلك ببركة الفيل التى كانت مقطعة لأولاد السلطان الظاهر بيبرس وبركة الرطلى التى كانت مقطعة لأولاد الأمير بكتمر الحاجب ، وكانت أسماك البحيرتين مضمنة لهما(١٧٣) كذلك كان هناك ضمان لصيد الأسماك فى دمياط والبرلس وأسوان ونهر النيل(١٧٤) .

وبالاضافة الى هذه المكوس كانت كانت هناك مكوس أخرى — سبق التعريف بها(١٧٥) — مقطعة ايضا لمجموعة من الدلالين والضمان والجند والأمراء منها :

مكس طرح الفراريج ، مكس سوق العطارين بدمشق ، نصف السمسرة ، ضمان القراريط ، رسوم الولاية ، ببوت

الفواحش ، مقرر السجون ، رسم الأفراح ، متوفر الجراريف ، مقرر المشاعلية ، حقوق القينات والمغانى ، ضمان المزر ، مقرر الحوائص والبغال ، مكس الحشيش والملح ببلاد الشام(١٧٦) .

(و) عوامل تدهور النظام الاقطاعى وأثر ذلك على ديوان النظر :

هناك مجموعة من العوامل تضافرت على مدى ما يقرب من ثلاثة قرون (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٢٥ — ١٥١٧ م) وكانت فى مجموعها سببا فى انهيار النظام الاقطاعى المملوكى ، ويمكن حصر هذه العوامل والأسباب فيما يلى :

١ — قام نظام الاقطاع المملوكى على الاستغلال لا التمليك ، ومن ثم اهتم صاحبه بنزف طاقات اقطاعه دون العمل على تنميتها ، مما ترتب عليه ضعف موارد الاقطاعات على المدى البعيد ، وبالطبع كان لذلك أثر سيىء على موارد ومالية الدولة المملوكية .

٢ — كثرة الضرائب التى وضعت على كاهل الفلاحين ، مما جعلت أكثرهم يهرب من الفلاحة ومن ثم أدى ذلك الى قلة الخدمة فى الاقطاعات وضياع جزء ليس بالقليل من المحاصيل التى تعتبر عماد الاقتصاد المملوكى .

٣ — الأوقاف والأحباس : حيث أدت كثرتها الى تدهور النظام المالى بصفة عامة والاقطاعى بصفة خاصة . وذلك لأن اغلب الأمراء قاموا بوقف ممتلكاتهم وذلك لحمايتها من المصادرات وقد علق على ذلك كلود كاهن(١٧٧) بقوله : « ان هذه الأوقاف قد جمدت اشكال الاقتصاد فكانت عاملا من عوامل الانحطاط » .

٤ — العوامل الطبيعية : كثيرا ما ادت الى خسائر فادحة فى الاقطاعات خاصة موارد المياه حيث كانت الزراعة فى الاقطاعات

المصرية تعتمد على النيل بينما فى بلاد الشام على الأمطار وقلما انتظم هذان الوردان على الدوام حيث كان يطرأ عليهما كثير من من التغيير فيقل النيل او ينعدم الأمطار مما ينتج عنه بوار العديد من الأراضى بل هجره سكانها عنها فى تلك السنة المجدبة . والى جانب ذلك كانت هناك أخطار أخرى تفسد الزرع مثل الرياح المحرقة واسراب الجراد(١٧٨) .

٥ ــ قلة روك البلاد(١٧٩) : فعملية فك زمام الأراضى كان لابد من اجرائها مرة كل ثلاثين عاما(١٨٠) الا أن الواقع يثبت أنه لم تتم هذه العملية فى دولة المماليك سوى مرتين : الأولى فى عام ٦٩٧ هـ / ١٢٩٨ م على يد حسام الدين لاجين والثانية فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م على يد محمد بن قلاوون . بينما كان من المفروض ان تتم هذه العملية ثمان مرات على الأقل وذلك لتحقيق عدة أهداف :

(أ) منع تراكم الخراج على المقطعين .

(ب) الحد من زيادة المكوس على الفلاحين .

(جـ) الحد من نظام الحمايات .

(د) منع تعدى الأمراء على حقوق المماليك .

(هـ) الحد من سطوة قطاع الطرق التابعين للأمراء .

(و) العمل على تقليل حد التفاوت فى مقادير الاقطاعات بين فرق الجيش .

(ز) الوقوف على الحالة الصحية للمقطعين فيعطى القادر اقطاع يستغله ويعوض العاجز براتب يكفيه .

(ح) الوقوف على حالة الأرض لمعرفة الصالح منها للزراعة وغير الصالح وذلك حتى توضع الضرائب على أساس عادل ومتين(١٨١) .

من الواضح هنا أن عملية الروك كانت مهمة جدا للنظام الاقطاعى فى مصر وبمثابة تنشيط للمقطعين والفلاحين والأرض وبيت المال(١٨٢) ولعل من أهم المساوىء التى يمكن أخذها على التوزيع الاقطاعى الذى كان يعقب عملية الروك هو تشتيت اقطاعات الأمراء فى أماكن مختلفة وبعيدة عن مناطق خدمتهم(١٨٣) واذا كان المقصود من هذا هو الحد من نفوذهم فانه فى نفس الوقت عمل على عدم تمكينهم من مراعاة شئون الاقطاع والعمل على تنميته مما عاد بنتائج وخيمة على مالية الدولة .

٦ — التنازلات والمقايضات الاقطاعية : لا يعرف على وجه الدقة تاريخ نشأة هذه المقايضات الا ان من المرجح أنها نشأت عقب وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون بدليل قول صاحب السلوك(١٨٤) أن الأمير الحاج آل ملك أبطلها فى عام ٧٤٤ هـ .

والتنازلات والمقايضات الاقطاعية ظاهرة انتشرت بين أجناد الحلقة فى عهد السلطان الكامل شعبان بن محمد بن قلاوون وملخصها أن الجندى كان يبيع — أو يتنازل — عن اقطاعه لأى فرد مقابل مبلغ من المال كذلك تعنى مقايضة الجندى لاقطاعه باقطاع آخر مقابل أخذ ما يطلبه من مال . وقد أبطل كل ذلك فى عام ٧٤٤ هـ على يد الأمير الحاج آل ملك . وذلك عندما صادر مبلغ ألفى درهم لصالح بيت المال من أحد الأجناد كان قد قبضها مقابل مقايضة اقطاعه بآخر(١٨٥) وفى عام ٧٤٦ هـ / ١٣٤٥ م طرأ تطور خطير على هذه العملية اذ أصبحت مقننة وتباركها الحكومة المملوكية ، وتمثل ذلك فى شاد — مفتش — الدواوين شجاع الدين أغرلو(١٨٦) الذى شجع المقايضات والنزول عن

الاقطاعات وذلك من أجل ايجاد سيولة نقدية لبيت المال . فقد كان على الراغب فى التنازل عن اقطاعه أن يدفع رسما ماليا يقدره له أغرلو الى بيت المال ، وايضا كان على الراغب فى احدى الاقطاعات — الاستبدال — أن يدفع مقدارا من المال — وهو قدر الايراد السنوى للاقطاع المرغوب فيه — الى بيت المال(١٨٧) . ومن أجل ذلك أنشأ أغرلو للراغبين فى المقايضة ، أو النزول ، أو شغل الوظائف ديوانا سماه « ديوان البدل » وأخذ موافقة السلطان الكامل عليه لتصبح بذلك المقايضة والنزول والرشاوى شرعية من قبل الدولة وتولى ديوان البدل اخراج المناشير محددا بها المبلغ المدفوع(١٨٨) .

بعد فترة وجيزة ضج الأمراء من هذا الوضع والحوا على السلطان حتى أبطل هذا الديوان الا أنه لم يلغ نهائيا وعاد للظهور مرة أخرى فى عام ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م على يد الوزير منجك اليوسفى ، والذى منح الأجناد حق بيع اقطاعاتهم الى من يرغبون وقد وصل ثمن الاقطاع آنذاك عشرين ألف درهم فأقل وكان للوزير رسم مقابل اتمام عملية البيع وبعد مدة أبطل ذلك(١٨٩) . وفى عام ٧٥٣ هـ فتح باب المقايضات مرة ثالثة وقام بذلك جماعة عرفوا « بالمهيسين » كان عددهم ثلاثمائة مهيس وهؤلاء قاموا بترغيب الأجناد فى النزول عن اقطاعاتهم وبيعها وكان نصيب المهيس عن كل بيع ١٠ ٪ — مائة درهم عن كل الف درهم — وابطل ذلك شيخون العمرى رأس النوبة ومدبر أمور الدولة واجبر مباشرى ديوان الجيش بألا يأخذوا فى رسم المنشور والمحاسبة سوى ٣ دراهم بدلا من عشرين درهما(١٩٠) .

وكانت المحصلة النهائية لكل ذلك هو خروج كثير من الاقطاعات من يد أصحابها وتحول هؤلاء الأجناد الى العمل بمهن

مختلفة تاركين سلك الجندية الأمر الذى ترتب عليه ضعف عام فى الجيش كما أعطت هذه التنازلات الفرصة لكثير من العامة وأرباب المهن المختلفة فى تملك الاقطاعات . فمثلا كان منهم الخبـــــاطون والأساكفة(١٩١) والملاحظ أن هذه المقايضات والتنازلات لم يكن لها تأثير كبير على ديوان النظر بقدر ما كان لها تأثير أكبر على ديوان الجيش ، ومرجع ذلك الى أن ديوان النظر كان يستفيد فى كلتا الحالتين : التنازل أو البقاء ففى الأولى كان له رسم يحصله علاوة على الالترامات المقررة على الأراضى سنويا من أصحابها الجدد ، وفى الثانية كان يتحصل الديوان على جميع مستحقاته السارية على جميع الأراضى ولعل أخطر ما فى هذه الظاهرة هو تشريع الرشاوى وتولية رجال غير أكفاء لكثير من مناصب الدولة مما ترتب عليه انتشار الفساد فى معظم شئون الادارة الداخلية .

٧ ــ كثرة المكوس التى كانت تجبى فى الموانىء البحرية أدت بالتجار الأجانب الى البحث عن طرق بعيدة عن مصر ، وأثمر بحثهم هذا عن اكتشافهم لطريق رأس الرجاء الصالح وفقدت مصر بذلك موردا مهما من مواردها كان موزعا بعضه على العديد من المقطعين .

٨ ــ كثرة تزييف العملة وعدم استقرارها على سعر ثابت وقيام معظم السلاطين بضرب عملات خاصة بعصــــرهم مع الغاء العملات السابقة لهم كل ذلك أضر بالعامة وبالمقطعين والدولة ككل .

الموازنة العامة فى المالية العامة لدولة المماليك :

تعرف الموازنة العامة بأنها عبارة عن بيان لايرادات الدولة ونفقاتها وأن هذا البيان تقديرى وليس فعليا وأنه عن فترة زمنية

محـــددة تكون فى العـــادة ســـنة وأنه معتمد من الســـــلطة التشريعية(١٩٢) . والموازنة بتعريفها هذا تنطبق على ما كان يعده المباشرون فى ديوان النظر من التقرير المســـمى بالارتفاع الذى يشتمل على ايرادات الدولة ونفقاتها مفصـــلة بمختلف نواحيها ، وعلى ذلك يمكن اعتبـــار الارتفـــاع موازنة عـــــامة لمالية دولة المماليك مع الاختـــــلاف فى الاســـــم فقط عن الموازنات الحديثة ، وهذا انجاز يعتبر مفخرة لاقتصادنا المالي الحديث اذ سبق غيره من النظم المالية الحديثة فى اعداد الموازنات بقرون كثيرة تصل الى أربعة قرون بالنسبة لانجلترا وستة قرون بالنسبة لفرنسا وما يقرب من ستة قرون ونصـــــف بالنسبة لظهور أول موازنة مصرية عامة فى عام ١٨٨٠ م بناء على طلب صندوق الدين نتيجة للديون التى استدانها الخديو اسماعيل(١٩٣) .

والموازنة العامة أعم واشمل من الميزانية لأن الأخيرة عبارة عن جدول مبين به قيمة أصول مشروع ما وخصومه فى نهاية السنة المالية ويعبر عن المركز المالى الحقيقى لذلك المشروع(١٩٤) أى أن الميزانية بذلك تشبه الختم والتالى والعمل والســـــياقة التى أعدت فى عصر المماليك لبيان المركز المالى الحقيقى السنوى لكل ديوان من دواوين الدولة الفرعية لديوان النظر حيث اشتملت هذه التقارير على ذكر لرأس المال ومقدار الخصم أو المصروف السنوى وبعد ذلك لا يمكننا الجزم بأن دولة المماليك قد جهلت عمل الموازنات العامة بل برع مباشرو ديوان النظر فى صياغتها وأولوها اهتمامهم بحيث أحصـــــت كل شىء فى الدولة واتبعوا فى كل ذلك الدقة والبساطة .

وبالقياس الى الموازنة التى أوردها قطب ابراهيم(١٩٥) عن عصر عمر بن الخطاب يمكن للباحث تصور موازنة عامة للنظم المالية فى عصر السلاطين المماليك على النحو التالى :

موازنة آدر الضرب وما يتحصـــل من المعادن عن السنة المالية

المبلغ	الايرادات العامة	المبلغ	النفقات العامة
××	باب (١) موارد غير مخصصة	×××	باب ١ — نفقات السلطنة : (البيوت السلطانية وما تحتاج اليه ، ما تحتاج اليه العمائر ، الخزائن المصاحبة للسلطان فى سفره ، هدايا الملوك ، شراء ، مصاريف أرباب المناصب عند ولايتهم .
××	بند ١ — آدر الضرب		
××	بند ٢ — ما يتحصل من المعادن	×××	باب ٢ — نفقات جارية : (الصرف على الحروب — شراء الخيل، الأعياد ، الرواتب لكل أرباب الدولة ، الطرخانية ، الكسوة للموظفين ، ما تحتاج اليه الدولة من أشياء معدومة فيها ، الصرف على المستحقين للصدقة ، والعاجز من الأجناد) .
		×××	باب ٣ — مشروعات عامة : (النفقة على الأسطول ، تحصينات الثغور والقلاع ، الصرف على تعمير المساجد والأنهار) .
×××	جملة الايرادات غير المخصصة	××××	جملة النفقات العامة

موازنة الزكاة عن السنة المالية

المبلغ	الايرادات العامة	المبلغ	النفقات العامة
×××	باب (٢) موارد الزكاة	××	باب ١ — رواتب (العاملين عليها) .
		××	باب ٢ — نفقات جارية — اعانات الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل .
×××	جملة الايرادات	××	جملة النفقات العامة

موازنة الغنائم عن السنة المالية

المبلغ	الايرادات العامة	المبلغ	النفقات العامة
××	باب (٣) موارد الغنائم	××	باب ١ ــ رواتب :
			نفقات الجند الطارئة التى تعطى لهم فى العديد من المناسبات .
		××	باب ٢ ــ نفقات جارية :
			شراء أسلحة الجيش ــ واعانات الفقراء والمساكين وأبناء السبيل .
		××	باب ٣ ــ مشروعات عامة :
			مما كان مخصصا للرسول (ص) وآل لبيت المال بعد وفاته « وأنفق فى الكراع » .
××	جملة الايرادات	×××	جملة النفقات

موازنة المواريث الحشرية عن السنة المالية

المبلغ	الايرادات العامة	المبلغ	النفقات العامة
×××	باب (٤) المواريث الحشرية	×××	باب ١ ـــ اعانات للفقراء : (صرف الدواء للمريض ، الصرف على اللقيط ، دفن الفقراء ، مساعدة الايتام) .
×××	جملة الايرادات	×××	جملة النفقات

موازنة الخراج والعشور عن السنة المالية

المبلغ	الايرادات العامة	المبلغ	النفقات العامة
× × × ×	باب (٥) الخراج الجزية العشور	××	باب ١ — رواتب (للمجاهدين والفقهاء والعلماء والفقراء والولاة والقضاة وغيرهم)
		××	**باب ٢ — نفقات جارية :** (قضاء الدين — دفع الديات — تزويج الأعزب — عمل سماط الحلال)
		××	باب ٣ — مشروعات عامة : (ترميم واقامة المساجد — عمارة القناطر — والجسور — اصلاح الثغور والأنهار — عمارة الكعبة)
×××	جملة الايرادات	×××	جملة النفقات

وبالنظر الى هذه الموازنة يتضح أنها عبارة عن احصائية لموارد الدولة ونفقاتها : كل مورد والنفقات المخصصة لها . وكل ذلك أورده الازغاع الذى عمل فى عهد المماليك ، بل تفوق الارتفاع على تلك الموازنات بالتفصيل والدقة .

هوامش الفصل الخامس

(١) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ٥٠٨ .

(٢) الرازى : مختار الصحاح ، ص ٥٤٣ .

(٣) Poliak : Op. Cit., P. 18.

وربما سميت بهذا الاسم — الخبز — لما فيها من معنى التموين .

(٤) كلود كاهن : تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذ ظهور الاسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية (ط ٣ ، تعريب بدر الدين القاسم ، بيروت ١٩٨٣) ، ص ٩٢ ، ٢٦٤ ، Poliak : Op. Cit.

(٥) المقريزى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٠٩ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ١٥٤ ، طرخان ، مصر ، ص ٢٤٣ ، على حسن : دراسات ص ٣٣٠ — ٣٣١ .

(٦) Fisher, H.A.L. : A History of Europe. (Vol. 1, London 1938). P. 302.

(٧) سبق التعريف بها فى الفصل الثانى ، والفصل الرابع .

(٨) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥١ ، المقريزى : السلوك ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٤٤ ، طرخان : المرجع السابق ص ٢١٥ — ٢١ ، Rabie : the size and value, P. 129.

ويستنتج من كلام المقريزى (السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٣١) أن زائد القانون عبارة عن أرض قفر لا تزرع بسبب عدم وصول ماء النيل لها .

(٩) نزهة الأمم ، ورقه ١١٣ .

(١٠) Rabie : Op. Cit.,.

(١١) الخالدى : المقصد ، ص ٧١ ، المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٨ ، السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤١ ، Rabie : Op. Cit., P. 135.

(١٢) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٣٦١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(١٣) المقريزى : الخطط ، نفس الجزء والصفحة ، الأسدى : المرجع السابق، ص ٧٢ .

فمثلا نجد السلطان الناصر محمد خص نفسه بالجيزة وأعمالها ، والكوم الأحمر ومنفلوط والمرج وغيرهم .

Pool :Op. Cit., P 312 ; Rabie : Op. Cit., P. 137.

قاسم عبده : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، عصر السلاطين المماليك ، ص ١٥ .

(١٤) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٧ — ٩٠ ، نــــواصلط : المرجع السابق ، ص ١١٢ ،

(١٥) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٢ ، العمرى : مسالك الأبصار السابق ، ج ٤ ، ص ٥٠ ،
Rabie : Op. Cit., P. 129.

(١٦) Neustadt. D. : the Plague, P. 67.

(١٧) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٣٢ .

(١٨) ابن الجيعان : المرجع نفسه ، ص ١٤٤ .

(١٩) Poliak : Op. Cit., P. 19.

(٢٠) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٥٦ ، مصر ، ص ٢٣٥ .

(٢١) العينى : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٢٩٠ ، اسدى : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٢٢) العينى المرجع نفسه ، ص ٣٣٣ .

(٢٣) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٥ ،
Ayalon : The Wafidiya,, PP. 92 — 98.

(٢٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ١٤٣ .

(٢٥) المقريزى : المرجع السابق ، ج ١ ق ، ص ٦٧٣ .

(٢٦) المقريزى : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٢١ .

(٢٧) المقريزى : المرجع نفسه ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٨٠٩ .

(٢٨) العمرى : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، المقريزى : الخطط ، ج ٢ ،

ص ٢١٧ ، السلوك جـ ١ ق ٣ ، ص ٨٤٥ ، الأسدى : المرجع نفسه ، ص ١٢ . طرخان : مصر ، ص ٢٢٥ ، Poliak : Op. Cit., P. 19

(٢٩) ابن اياس : المرجع السابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦ .

(٣٠) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .

(٣١) السيوطى : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٣٢) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ١٩١ .

(٣٣) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٢٤٧ .

(٣٤) ابو المحاسن : النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٣٤ ، ابن اياس : المرجع السابق ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٥٠٨ .

(٣٥) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ١٣ ، ص ١٥٤ ، صوبط : المرجع السابق ، ص ١٢٢ ، Poliak : Op. Cit., P. 20.

(٣٦) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٠٩ ، القلقشندى : المرجع السابق ، المقريزى : السلوك ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٤٩٠ حاشية (٣) ، **العمرى :** المرجع السابق ، الأسدى : المؤلف السابق ، صوبط : المرجع السابق ، ص ١٢٢ — ١٣٢ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٣١ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٥ — ١٤٦ ، طرخان : مصر ، ص ٢١٧ ، Demombynes : La Syrie, P. XL 1 V; Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 200 No. 82, 202; Poliak : Op. Cit., PP. 20 — 21.

(٣٧) الأسدى : المرجع نفسه ، ص ٧٤ ، النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، طرخان : المرجع نفسه ، ص ٢٣٨ .

(٣٨) العمرى : المرجع السابق ، التمهيد ، ص ٦٧ ، طرخان : مصر ، ص ٢١٨ ، النظم الاقطاعية ، ص ٦٨ ، ٢٧٨ ، على حسن : المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .

(٣٩) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٣٦ — ٤٣٩ ، حسن محمود الشافعى : النقود بين القدم والحديث (دار المعارف — القاهرة ١٩٨٣) ص ١٠ .

(٤٠) حسن الشافعى : المرجع نفسه .

(٤١) الصواب هنا قول : « دخل » لا « ريع » وهذا لأن الدخل هو ما يدخل للانسان من مال سواء من زراعة أو صناعة أو تجارة أو

غيرها أما الريع فهو ما يدفعه المستأجر للمالك مقابل استعمال الأرض (الوجيز ، ص ٢٢٣ ، ٢٨٤) والمقصود من سياق الحديث هنا هو الدخل لا الريع .

(٤٢) Rabie : Op. Cit., P. 132.

(٤٣) ابن مماتي : المرجع نفسه ، ص ٣٥ — ٣٦ ، Rabie : Op. Cit.

(٤٤) ابن مماتي : المرجع نفسه ، القلقشندي : المرجع نفسه ، ص ٤٣٨ .

(٤٥) عبد الرحمن فهمي محمد : النقود العربية ماضيها وحاضرها (سلسلة المكتبة الثقافية رقم ١٠٣ ، القاهرة ١٩٦٤) ص ٨٤ .

(٤٦) انستانس مارى الكرملي : النقود العربية وعلم النميات (المطبعة العصرية — القاهرة ١٩٣٩) ص ٦١ — ٦٣ .

(٤٧) عبد الرحمن فهمي : المرجع السابق ، ص ٩٨

(٤٨) عبد الرحمن فهمي : المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

(٤٩) حسن الشافعي : المرجع السابق ، ص ٢٣ — ٢٤ .

(٥٠) انستانس الكرملي : المرجع السابق ، ص ١١٢

(٥١) ابن الجيعان : التحفة ، ص ص ٣ ، المقريزى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ، Rabie : Op. Cit.

(٥٢) Poliak : Op. Cit., P. 21.

(٥٣) عبد الرحمن فهمي : المرجع نفسه ، ص ٩٧ .

(٥٤) Demombynes : Op. Cit., P. 39.

(٥٥) انظر فى ذلك الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٦٤ .

(٥٦) Poliak : Op. Cit., P. 18.

(٥٧) ابن شاهين : زبدة ، ص ٩٧ ، النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ : ص ٢٢٨ ، ٢٤٥ ، طرخان : المرجع السابق ، ص ١٩٩ ، ضومط : المرجع نفسه ، ص ١١٨ .

(٥٨) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢١٧ ، ٢٢٠ .

(٥٩) Fisher : Op. Cit., P. 293.

(٦٠) ضومط : المرجع نفسه .

(٦١) النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٠١ ، طرخان : مصر ، ص ٢٣٧ ، Poliak : Op. Cit., PP. 9 — 10. ; Irwin : Op. Cit., P. 115.

(٦٢) العمرى : التعريف ، ص ١٨٩ — ١٩٠ .

(٦٣) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٤٥ ، الأسدى : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٦٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ١٧١ .

(٦٥) طرخان : مصر ، ص ٢٣٧ ، النظم الاقطاعية ، ص ١٥٩ ، Pollak : Op. Cit., P. 9, 11

(٦٦) ابن اياس : المرجع السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٦١٩ .

(٦٧) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٢٨١ .

(٦٨) النويرى : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ورقة ٩١ ، القلقشندى : المرجع نفسه ، جـ ١٣ ، ص ١١٧ ، النجيدى : المرجع السابق ، ص ١٥٢ حاشية (٣) .

(٦٩) طرخان : مصر ، ص ٢١٦ ، النظم الاقطاعية ، ص ٦٥ .

(٧٠) بيبرس المنصورى : التحفة الملوكية ، ص ٣٤ .

(٧١) ضومط : المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

(٧٢) Depping. G.B : Histoire du Commerc entre le Levent et l'Europe depui le Croisades jusqu'a le fonation des Colonies d'Amérique (2 Tomes, Paris 1865), T. 1. P. 68.

(٧٣) حسين عليوه : دراسة لبعض الصناع ، ص ٨٩ — ٩٠ .

(٧٤) ماجد : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٧٥) Rebie : Op. Cit., P. 130.

(٧٦) نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٤٧ — ٢٦١ .

(٧٧) ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، الباشا : الفنون ، جـ ٢ ، ص ٥٤٠ ، طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٣٣ .

(٧٨) الباشا : المرجع نفسه .

(٧٩) Charles Issawi : Economic change and Urbanization in the Middle East in (Middle Eastern Cities, California 1969) P. 05.

(٨٠) مسالك الأبصار ، ص ١١٠ ، المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢١٧ ، على حسن : المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .

(٨١) على حسن : المرجع السابق ، ص ٣٣٨ .

(٨٢) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢١١ ، ضوامط : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٨٣) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٨٤١ .

(٨٤) طرخان : المرجع السابق ، ص ٩٧ ، صومط ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ ، النجيدى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٨٥) Demombynes : Op. Cit., P. 45.

(٨٦) ابن الجيعان : المرجع نفسه ، ص ٧٠ .

(٨٧) ابن اياس : بدائع الزهور : جـ ١ ق ١ ، ص ٤٥٨ .

(٨٨) العمرى : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٩٠ ، القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٤ ، ص ٨٦ .

(٨٩) القلقشندى : المرجع نفسه ، جـ ٢ ، ص ٤٥٤ ، النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٤٧ .

(٩٠) ذكر ابن دقماق (الانتصار ، جـ ٥ ، ص ٢٤) أن سدفة وسديفة كانت مساحتهما ٦٥٦٠ فدانا وهما تابعتان لأسيوط ، ويرجع محمد رمزى (القاموس الجغرافى للبلاد المصريه من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥ — القسم الأول ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤ — ص ١٧٥) أن سدفه هى البلد المعروفه اليوم باسم الدوير بمركز ابو تيج لأن زمامها الحالى صدفا مجموعهما يعادل زمام سدفة وسديفة فى الروك الناصرى . وبالاستعلام عن هده القرية حاليا اتضح أن السنة العامة حرفت سدفه الى صدفا وأصبحت من مراكز أسيوط منذ اكثر من أربعين عاما وبدلك استقلت عن أبو تيج كما اتضح أن الدوير احدى القرى التابعة لصـــدفا .

(٩١) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٩٢) Poliak : Op. Cit., P. 19.

(٩٣) النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ ، ٢٩ ، طرخان : المرجـــع السابق ، ص ٢٣٨ ، صومط : المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، كلود كاهن : المرجع نفسه ، ص ٩ .

(٩٤) النويرى : المرجع نفسه ، تقى لدين ابى العباس أحمد بن تيميه : الحسبة فى الاسلام (نشر المكتبة العلمية ، الحجاز) ص ٢٦ ،
Poliak : Op. Cit., P. 65.

(٩٥) ابن الجيعان : المرجع نفسه ، ص ١٨١ .

(٩٦) ابن تيمية : المرجع نفسه .

(٩٧) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ ، ضوامط : المرجع نفسه .

(٩٨) القلقشندى : المرجع نفسه .

(٩٩) النصل : ترجع الى الكلمة الفرنسيه Vassal مسال ، ومعنى التابع الذى أخذ من متوعه اقطاعا مقابل واجبات يؤديها ، ونقابل الايجارات في مصر . وقد حرفت السنة العامة الشاميين هذا اللفظ من الفسل الى النصل . طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٥٧ ، النويرى : نهاية الارب ، ج ٨ ، ص ٢٦١ حاشية أحمد الزين رقم (١) .

(١٠٠) كاهن : المرجع السابق ، ص ٩١ ، ابن زنبل : المرجع السابق ، ص ٧ ، Pollak : Op. Cit., P. 45.

(١٠١) Pollak : Op. Cit.

(١٠٢) Pollak : Op. Cit.

(١٠٣) Fisher : Op. Cit., P. 301.

(١٠٤) المقريزى : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٨٠٨ حاشية (٥ ، ٦) ، الخطط ، ج ١ ، ص ٩١ ، طرخان : مصر ، ص ٢٣٨ ، النظم الاقطاعية ، ص ٢٣٨ . Rabie : Op. Cit. ,P. 137.

(١٠٥) ضومط : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(١٠٦) النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٥٠ ، Rabie : The Financial, P. 74.

(١٠٧) القلقشندى : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٥٤ .

(١٠٨) Op. Cit., P. 32.

(١٠٩) المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ١١٠ ، طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٥٠ .

(١١٠) النويرى : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٢١٨ .

(١١١) المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(١١٢) الأسدى : المرجع السابق ، ص ٩٤ ، المقريزى : اغاثة الأمة ، ص ٤٥ ، Kirk : Op. Cit., P. 53.

(١١٣) ابن اياس المرجع السابق ج ١ ، ق ٢ ، ص ٧٥٨ ، Ayalon : Cunpowder, P. 104.

(١١٤) طرخان : مصر ، ص ٢٥٤ .

(١١٥) Poliak : Op. Cit., P. 67.

(١١٦) Poliak : Op. Cit.

(١١٧) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٧ ، النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٦١ — ٢٦٤ ، طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٤٩ — ٢٥١ ، مصـــــر ، ص ٢٤١ — ٢٤٢ ،
Rabie : the size. P. 137 ; Poliak : Op. Cit., P. 67.

(١١٨) المقريزى : المرجع نفسه ، ص ٨٥ ، السبكى ، معيد النعم ، ص ٣٢ ، عاشور : مصر ، ص ١٩٩ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ماجد . المرجع السابق ، ص ٦٩ ، طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٥١ — ٢٥٢ ، عبد الرحمن عبد التواب : قايتباى ، ص ١٢٠ ،
Kirk : Op. Cit., P. 53.

(١١٩) Ira, M. Lapides : Muslim Cities, P. 74.

(١٢٠) المقريزى ، اغاثة الأمة ، ص ٤٤ .

(١٢١) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١١١ ، السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٨٧٥ حاشية (٣) ، الأسدى : المرجع السابق ، ص ٩٦ ، عاشور : العصر المماليكى ص ٤٢١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .

(١٢٢) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٤٧٩ .

(١٢٣) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١١٠ .

(١٢٤) الأسدى : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(١٢٥) Lapidus : Op. Cit., P. 51.

(١٢٦) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٩ ، النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٠١ ،

(١٢٧) كان قائما فى عصر دولة المماليك البحرية فقط ، ثم قام بهذا العمل بعد ذلك شخص يدعى « مستوفى المرتجع » وكان يحكم فى القضايا الديوانية ، مثل الاختلافات الواقعة بين مباشرى الأمراء والجند وفق قوانين الديوان ويسجل ذلك عنده . وقد أطلق على نظر المرتجعات بعد ذلك اسم « ديوان السلطان » وأحيانا كان السلطان يصدر مسامحات للمقطعين فلا يحاسبهم مستوفى المرتجع . الخالدى : المقصد ، ورقة ١٢٥ ، القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٢ ، ابن حبيب : تذكرة ج ٣ ، ص ٨٩ ، طرخان : مصر ، ص ٢٤٧ ،
Poliak : Op. Cit.

(١٢٨) طرخان : النم الاقطاعية ، ص ٢٨٥ .

(١٢٩) الأسدى : المرجع نفسه رؤة النويرى . المرجع نفسه .

(١٣٠) طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(١٣١) Poliak : Op Cit.

(١٣٢) ابن اياس : مصدر سابق ، حـ ١ ق ٢ ، ص ٥٤١ .

(١٣٣) تفسير ذلك ان أيام السنة الشمسية تبلغ ٣٦٥¼ يوم ، أما السنة الهلالية فمجموع أيامها ٣٥٤/١٦ اى أن الفرق بينهما ١١/١٦ يوم ، وبذلك يكون زيادة السنة الشمسية عن الهلالية فى كل ثلاث سنين ٣٣¼ يوم وفى كل ثلاثة وثلاثين عاما سنة بالتقريب وقد اقتضى هذا التفاوت تقديم السنة الهلاليه عاما كاملا وذلك كل ٣٣ سنة من أجل تنظيم عمليه جباية الخراج وهذا لأنه ربما يحصل الخراج فى أول السنة الهلالية وفى مرة قادمة يحصل فى نصفها أو آخرها أو فى السنه التى تليها ، وحينئذ يجبى الخراج عن السنة السابقة فى السنة التى تليها ، وهذا ما دعا المماليك الى تحويل السنة الخراجية السابقة الى التى تليها وذلك بعد جباية خراج سنتين دفعة واحدة ويلغى خراج السابقة . أى أنه ينقل خراج سنه ٣٣ الى سنه ٣٥ ويلغى خراج سنة ٣٤ وذلك حتى تتوافق السنتان وهذا الالغاء كان نظريا فقط فى الدفاتر بينما جرت عملية تحصيل الخراج عادية .

انوير : نفسه ، القلقشندى : المصدر السابق ، حـ ١٣ ، ص ٥٥ ، المقريزى : خطط ج ١ ، ص ٢٧٣ — ٢٨٢ ، السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤٥ حاشية (١) ، طرخان : المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، كاهن : مرجع سابق ، ص ٩٢ ،
Rabie : Financial P. 133 ; Poliak : Op.

(١٣٣) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٠ .

(١٣٤) Poliak : Op. Cit.

(١٣٥) النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(١٣٦) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٩ .

(١٣٧) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٣٦ .

(١٣٨) ابن بهادر : فتوح النصر ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

(١٣٩) ابن حبيب : مصدر سابق ، نفس الجزء والصفحة .

(١٤٠) القلقشندى : مصدر سابق ، ج ١٣ ، ص ٢٨ — ٣٠ .

(١٤١) المقريزى : المصدر السابق ، ص ١٥٠ ، ابن بهادر : المصدر السابق ، على حسن : مرجع سابق ، ص ٣٢٣ ،
Rabie : Op. Cit., P. 111 ; the size , P. 136.
Poliak : Op. Cit., P. 68.

(١٤٢)

(١٤٣) المقريزى : المصدر السابق ، وخط ، ج ١ ، ص ٨٨ ، ابن بهادر : المصدر السابق ،
Poliak : Op. Cit., ; Irwin : Op. Cit., P. 109 ; Rabie , Financial P. 111.

(١٤٤) النويرى : مصدر سابق ، جـ ٣٠ ، ورقة ٩١ .

(١٤٥) المقريزى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٩٠ ، سلوك : جـ ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٤ ح (١) ، النويرى : المصدر السابق ، طرخان : مرجع سابق ، ص ١٠٥ ،
Irwin : Op. Cit., P. 110.

(١٤٦) النويرى : مصدر سابق ، جـ ٣١ ، ورقة ٧ ، المقريزى : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ق ٣ ، ص ٩٦٠ .

(١٤٧) النويرى : مصدر سابق ، جـ ٨ ، ص ٢٤١ .

(١٤٨) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(١٤٩) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(١٥٠) المقريزى : جـ ١ ، ص ١١٠ .

(١٥١) القلقشندى : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٤٥٦ — ٤٥٧ ، ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ٣٨ ، ١٢٠ .

(١٥٢) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ١٧٣ ،
Pool : Op. Cit. P. 304 No 1.

(١٥٣) طرخان : مرجع سابق ، ص ٧٧ ،
Rabie : Op. Cit., P. 87.

(١٥٤) القلقشندى : المرجع السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٧ — ٤٥٨ ،
Pool : Op. Cit. ; Rabie : Op. Cit., P. 95.

(١٥٥) القلقشندى : المصدر السابق ، كاهن : مرجع سابق ، ص ٩٢ .

(١٥٦) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ١٣٨ ، ضومط : مرجع سابق ، ص ١٠٥ . ابن عرام : هو صلاح الدين خليل بن عرام ، تولى ثغر الاسكندرية عدة مرات وتولى أيضا الوزارة فى مصر الى جانب العديد من الوظائف الأخرى وكان

محبا للفقهاء وتعرض للعديد من المصادرات وفى النهاية سمر على جمل ، وقتل بيد مماليك مقتوله الأمير بركة ، ودفن بالمدرسة التى أنشأها . أبو المحاسن : النجوم ، ج ١ ، ص ١٨٤ — ١٨٧ .

(١٥٧) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(١٥٨) ابن الجيعان : المرجع نفسه .

(١٥٩) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤١٧ ، طرخان : المرجع السابق ، ص ٦٩ ، خانقاه ببرس : أسسها بيبرس الجاشنكير ٧٠٦ هـ قبل توليه السلطة : وتم بناؤها فى عام ٧٠٩ هـ . وأوقف عليها عدة أوقاف ورتب بها العديد من القراء والمتصوفة أنظر المقريزى : المرجع نفسه .

(١٦٠) Muir : The Mamlouke or Slave Dynesty, P. 83. No, 3.

(١٦١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٦٤ .

(١٦٢) ابن اياس : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ١٣٦ .

(١٦٣) انظر الفصل الثانى ، والفصل الثالث .

(١٦٤) مسالك الأبصار ، ص ١١٠ .

(١٦٥) صومط : مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(١٦٦) المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ١١٧ .

(١٦٧) ابن اياس : نزهة الأمم ، ورقة ١٢٠ — ١٢٢ .

(١٦٨) القلقشندى : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٦٧ .

(١٦٩) أنظر ص :

(١٧٠) المقريزى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٨ ، سلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٥٠ ، ابن أيبك : كنز الدرر ، ج ١ ، ص ٢٨٦ ، طرخان : مرجع سابق ، ص ٧٨ ، صومط : مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، Rabie : Op. Cit., P. 104.

(١٧١) المقريزى : خطط ، جـ ١ ، ص ٩٠ .

(١٧٢) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٥٤ ، Rabie : Op. Cit., P. 101.

(١٧٣) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ٦ ، المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٨ .

بركة الفيل : كانت تقع بين الفسطاط والقاهرة فى مكان مهجور ، ثم عمرت حولها البيوت بعد عام ٦٠٠ هـ . أما بركة الرطلى : فكانت تقع فى الأرض المسماة

بأوض الطباله ، وكان يصب فيها الخليج الكبير الذى حفره السلطان الناصر محمد وسميت بهذا الاسم لأنه كان يوجد فى شرقها شخص يصنع الأرطال التى يستخدمها الباعة فى موازينهم فسماها الناس بركة الرطلى . المقريزى : المرجع نفسه ج ٢ ، ص ١٦١ — ١٦٢ .

(١٧٤) Rabie : Op. Cit., P. 89.

(١٧٥) انظر ص :

(١٧٦) ابن حجر : انباء ، ج ١ ، ص ١٢٧ ، ابن بهادر : فتوح النصر ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ ، ابن اياس : المرجع السابق ، النويرى : المرجع السابق ، ج ٣٠ ، ص ٩١ ، المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ، السلوك ج ٢ ق ١ ، ص ١٥٠ — ١٥١ ؛ ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٩٣٥ .

Rabie : the size , P. 138 ; the Financial, PP. 103 — 105.

(١٧٧) تاريخ العرب ، ص ٢٦٤ .

(١٧٨) المقريزى : اغاثة الأمة ، ص ٣٢ — ٤٣ .

(١٧٩) ضومط : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١٨٠) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(١٨١) المقريزى : المرجع نفسه ، ص ٨٨ ، الأسدى : المرجع السابق ، ص ٧٥ ، ضومط المرجع نفسه ، Rabie : the size, P. 136.

(١٨٢) ضوامط : مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(١٨٣) Poliak : Op. Cit., P. 19.

(١٨٤) المقريزى : ج ١ ق ٢ ، ص ٦٤٣ . الأمير الحاج آل ملك : كان نائبا للسلطنة فى عهد السلطان الكامل شعبان ٧٤٦ هـ ، ثم نقل الى نيابة صفد وظل بها مدة حتى اتهم بشرب الخمر لكنه برأ نفسه وبعد مدة قبض عليه وظل مدة حتى افرج عنه وبعدها لزم بيته وكان آل ملك عادلا ، أمر بهدم خزانة البنود السجن وانشأ مكانها مسجدا للعبادة : أبو المحاسن : مصدر سابق ، جـ ١٠ ، ص ١١٩ — ١٢٧ ، ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٩٩ .

(١٨٥) المقريزى : المصدر السابق .

(١٨٦) شجاع الدين اغرلو : كانت تسميه العامة أغزلو ، وتعنى بالتركية « له فم » وأصله من مماليك الحاج بهادر العزى ، وخدم بعده عند بكتمر الساقى وصار أمير آخور ثم خدم بعد ذلك عند بشتك ، وبعدها تولى ناحيه اشموم ثم نيابة الشوبك ، ثم صار والى القاهرة وقد تقرب الى الملك الكامل شعبان ،

واستحوذ عليه ، وحبب اليه أخذ الأموال فى الاقطاعات وتولية المناصب . الا أنه صدما نولى تقى الدين بن مراحل الوزارة عزل أغرلو عن شد الدواوين وولاه امرة سلاح . وبعد ذلك بشهور قبض السلطان على أغرلو بسبب اقامته للفتن بين الأمراء وحنق أغرلو ودمن فى القرافة فى عام ٧٤٨ هـ . فلما علم العامة بذلك توجهوا الى قبره وأحرقوه . أبو المحاسن : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٦٧ — ١٦٨ ؛ بن اياس : نفس المصدر ، والجزء والقسم ، ص ٥١٥ .

(١٨٧) المقريزى : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢١٩ ، السلوك جـ ٢ ، ق ٣ ، ٦٨٢ حاشية (٣) .

(١٨٨) المقريزى : المصدر السابق ، اسدى : مصدر سابق ، ص ٩٥ .

(١٨٩) المقريزى : خطط ، جـ ٢ ، ص ٢١٩ ، طرخان : مرجع سابق ، ص ٢٦٩ ؛ نمرامط ، مرجع سابق ، ص ١٤١ ، النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(١٩٠) المقريزى : المصدر السابق ، على حسن ، دراسات ، ص ٢٣٨ .

(١٩١) طرخان : مصر ، ص ٢٤٤ .

(١٩٢) قطب ابراهيم محمد : النظم المالية ص ١٦٧ .

(١٩٣) قطب ابراهيم : المرجع السابق ، ص ١٧٥ — ١٧٦

(١٩٤) المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(١٩٥) النظم المالية ، ص ١٨٠ — ١٨١ .

❊❊❊

الخاتمــــة

بعد هذا العرض المتواضع لديوان النظر العام فى عصر المماليك يتضح أن الديوان كان بمثابة هيئة مالية عليا مهمتها الاشراف على ايرادات ونفقات الدولة وكذلك ادارة أملاكها والقيام بالأعمال التى تعود عليها بالنفع وذلك من خلال الاشراف أو النظر على عدة دواوين اختص كل منها بنواحى معينة وبالطبع اقتصر هذا الاشراف على النواحى المالية فقط لهذه الدواوين والديوان بذلك يشبه وزارة المالية الحديثة التى كانت تسمى الى وقت قريب بنظارة المالية ومن خلال دراستنا لموضوع ديوان النظر فى عصر المماليك يمكن استخلاص النتائج الآتية :

١ ـ ترجع نشأة ديوان النظر الى فترة غير معلومة من تاريخ الدولة العباسية وكان له الاشراف على أربعة دواوين ذات صبغة مالية الا انه لم يبلغ حينئذ من الشهرة ما يجعله بارزا على غيره من الدواوين وقد نال هذه الشهرة فى عهد الفاطميين واصبح يهيمن على ثلاثة عشر ديوانا ، ثم شاركه فى مهمته الاشرافية ديوانا التحقيق والمجلس فى عهد الأيوبيين اما فى عهد المماليك فقد وصل الديوان الى أوج نضجه وانحصرت الدواوين المالية التى يشرف عليها فى تسعة دواوين واصبح مقره الثابت فى القلعة .

٢ ـ اتبع ساسة الدولة الدقة فى اختيار المباشرين واشترطوا العديد من الشروط لتوليهم العمل كما يلاحظ غلبة أهل الذمة فى

الأعمال المالية بالدواوين كذلك سرى على المباشرين ما كان يسرى على أرباب الأقلام من أزياء ومرتبات وغيرها .

٣ ـ قام النظام الداخلى بديوان النظر على أسس متينة ومنظمة حيث كان هناك رئيس يليه نائب ثم وكلاء ومساعدون وأخيرا طبقة الكتاب وهو بذلك يشبه العديد من مؤسساتنا الادارية الحديثة كما اشتمل الديوان على العديد من الدفاتر والمستندات التى مازال بعضها ساريا حتى اليوم .

٤ ـ انعكس استقرار النظام المالى المملوكى على نظار ديوان النظر وغدت العلاقة بينهما طردية فكلما نعمت الدولة بالاستقرار ، طالت مدة ولاية النظار حتى بلغت مدة بعضهم ـ هبة الله بن صاعد الفائزى ـ عشرين عاما ، كذلك احتكرت كثير من الأسرات المملوكية العمل بالناظم المالى وأشهرهم فى ذلك عائلات : صصرى ، مكناس ، الهيصم . وقد كان أغلب المشتغلين بالأعمال الحسابية ينتمون الى أهل الذمة لبراعتهم فى الحساب وعدم خوف السلاطين من غدرهم . وقد كانت هناك قاعدة ثابتة مؤداها أن ناظر الدولة اذا رقى كان يصبح وزيرا ، واذا انفصل الوزير كان يعين ناظرا للدولة . وبسبب الثراء الذى تمتع به موظفو ديوان النظر فقد كانوا عرضة للمصادرة دائما .

٥ ـ قام المباشرون بعمل العديد من التقارير المالية السنوية تشبه الميزانيات الحديثة مثل : الختم للأموال والتالى للغلال والعمل للمبيعات أو المتحصلات والسياقة لبيان الاعداد وتجلت مهارة هؤلاء المباشرين فى عمل الموازنة العامة للدولة التى عرفت باسم « الارتفاع » لبيان الايرادات والنفقات السنوية ومما يؤكد قرب الارتفاع من الموازنة السنوية التى تقوم عليه الموازنات

الحديثة ، حيث كانت هناك بعض الموارد المالية فى عصر المماليك معلوما موعد جبابها السنوية كالجزية تجمع فى المحرم ، والخراج بفتتح جبايته فى طوبة وبنتهى فى مسرى . وعلى ذلك يمكن القول بأن المماليك عرفوا عمل الموازنات قبل ظهورها فى العصر الحديث بعدة قرون وسبقوا فى ذلك انجلترا وفرنسا مما يعد مفخرة للاقتصاد المالى المصرى الحديث . وقد نلخص الارتفاع أو الموازنة العامة المملوكية فى ايراد جميع أنواع الموارد وبيان أوجه نفقاتها المختلفة فى ذلك العصر .

٦ — حرص المماليك على عنصر الانسجام والتداخل بين نظام دولتهم فلم يوجد هناك نظام قائم بذاته بل كانت هناك العديد من العديد من الارتباطات بين هذه النظم مما جعل الدولة تنعم بالرخاء والقوة على مدى ما يقرب من ثلاثة قرون وهو مدة حكمها .

٧ — حرص المماليك على تنويع مصادر دخلهم واتسم نظامهم الضريبى بالعمومية حيث لم يترك صغيرة أو كبيرة فى الدولة الا احصاها وقد جاءت مواردهم عن طريق وراثة بعضها عن الدول السابقة بينما استحدثوا البعض الآخر خاصة العديد من المكوس .

٨ — لم تمثل الموارد الشرعية نسبة كبيرة فى الاقتصاد المملوكى بينما استأثرت المكوس بالنصيب الأوفر فى الدخل رغم عدم ثباتها وخضوعها لنزعات السلاطين الدينية . ومثلت الضرائب التجارية النصيب الأوفر فى دخل المماليك تبعها فى ذلك الخراج فالمواريث وغيرها من الموارد .

٩ — رغم أن موارد الدولة المملوكية كانت كبيرة فان نفقاتها كانت أكبر وذهب معظمها الى الصرف على الجيش وعلى

العمائر وبذخ السلاطين ولم يقابل السلاطين ذلك بالاقتصاد فى الاسراف بل بفرض مزيد من الضرائب تحت مسميات جديدة .

١٠ — من الصعب فى عصر دولة المماليك ايجاد تفرقة بين مالية الدولة العامة ومالية السلاطين الخاصة .

١١ — أخذ العديد من سلاطين المماليك بنظرية المصالح المرسلة التى تقضى بأحقية فرض مال على الأغنياء فى حالة خلو بيت المال وهناك خطر محدق بالبلاد .

١٢ — تعتبر الدولة المملوكية دولة عسكرية اقطاعية ولم يكن الاقطاع فيها مجرد أرض توزع بل شريان حياة وعصب اقتصاد ومع ذلك كان الاقطاع أحد أسباب انهيار اقتصادها .

١٣ — ظل ديوان النظر وأجهزته المتعددة يحكم مالية البلاد حتى نهاية عصر المماليك رغم تعمد العديد من السلاطين الى اضعافه اشباعا لنهمهم فى حب المال . ومع ذلك بقى الديوان على حاله طوال السنوات الأولى لسلاطين العثمانيين .

١٤ — من خلال دراسة موضوع ديوان النظر فى عصر سلاطين المماليك يمكن للدولة الأخذ بالتوصيات الآتية :

(أ) العمل بنظرية المصالح المرسلة لتمويل المشروعات وسداد الديون .

(ب) المرونة فى النظام الضرائبى بما يتلاءم مع حالة البلاد الاقتصادية .

(جـ) بيع أو تأجير بعض ممتلكات الدولة لأفرادها بقصد استغلالها الاستغلال الأمثل .

(د) العمل على التنسيق بين الوزارات منعا للتضارب وضياع الحقوق .

(هـ) الغاء ما يسمى بالتسويق التعاونى للمحاصيل ومعاملة الفلاح بالأسعار الحرة .

(و) العمل على استمرار سياسة اقطاع الأراضى المستصلحة للخريجين لكى يتعيشوا منها ولكى يضيفوا مساحات جديدة للرقعة الزراعية التى مازال الاقتصاد المصرى قائما عليها .

(ز) تحرير الاقتصاد المحلى من بعض الضرائب التى تعوقه كضريبة أبراج الحمام وضريبة النخيل وما شابههما وذلك لتشجيع الاكتفاء الذاتى .

***

الملاحــق

ملحق رقم (١)

(١) جدول بأسماء سلاطين الدولة المملوكية الأولى (٦٤٨ — ٧٨٤ هـ / ١٢٥٠ — ١٣٨٢ م

اسم السلطان	فترة الحكم	مدة الولاية		
		يوم	شهر	سنة
شجرة الدر	١٠ صفر ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م	٢٠	٢	—
المعز أيبك التركمانى	٣٠ ربيع الأول ٦٤٨ هـ — ١٤ ربيع الأول ٦٥١ هـ/١٢٥٠ — ١٢٥٧ م	٢٧	١٠	٦
المنصور على بن أيبك	٢٦ ربيع الأول ٦٥٥ — ٢٨ ذى القعدة ٦٥٧ هـ/١٢٥٧ — ١٢٥٨ م	٣	٨	٢
المظفر سيف الدين قطز	١٤ ذى القعدة ٦٥٧ — ١٥ ذى القعدة ٦٥٨ هـ/١٢٥٨ — ١٢٦٠	١	—	١
الظاهر ركن الدين بيبرس	١٥ ذى القعدة ٦٥٨ — ٢٧ محرم ٦٧٦ هـ/١٢٦٠ — ١٢٧٧ م	—	—	١٨
السعيد بركة خان ابن بيبرس	٢٦ صفر ٦٧٦ — ١٠ ربيع الآخر ٦٧٨ هـ/١٢٧٧ — ١٢٧٩ م	—	١	٢
العادل سلامش بن بيبرس	٧ ربيع الآخر ٦٧٨ — ٢٠ رجب ٦٧٨ هـ/١٢٧٩ م	٦	٣	—

اسم السلطان	فترة الحكم	مدة الولاية يوم	شهر	سنة
المنصور سيف الدين تلاوون	٢٠ رجب ٦٧٨ — ٦ ذى القعدة ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ — ١٢٩٠ م	١٥	٣	١١
الأشرف خليل بن تلاوون	٧ ذى القعدة ٦٨٩ — ١٢ محرم ٦٩٣ هـ/١٢٩٠ — ١٢٩٣ م	٤	٢	٣
الناصر محمد بن تلاوون	١٦ محرم ٦٩٣ — ١١ محرم ٦٩٤ هـ/١٢٩٣ — ١٢٩٤ م .	٢٧	١١	—
العادل زين الدين كتبغا	١١ محرم ٦٩٤ — ١٨ محرم ٦٩٦ هـ/ ١٢٩٤ — ١٢٩٦ م	١٧	—	٢
المنصور حسام الدين لاجين	٢٧ محرل ٦٩٦ — ٢١ ربيع الآخر ٦٩٨ هـ /١٢٩٦ — ١٨٢٩ م	—	٣	٢
سلطنة الناصر محمد ابن تلاوون الثانية	٦ جمادى الأولى ٦٩٨ — رمضان ٧٠٨ هـ / ١٢٩٨ — ١٣٠٨ م	١٩	٥	١٠
المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير	١٣ شوال ٧٠٨ — ١٦ رمضان ٧٠٩ هـ / ١٣٠٨ — ١٣٠٩ م	٣	١١	—
سلطنة الناصر محمد الثالثة	٢ شوال ٧٠٩ — ٢١ ذى الحجة ٧٤١ هـ /١٣٠٩ — ١٣٤١ م	١٩	٢	٢٢

اسم السلطان	فترة الحكم	مدة الولاية يوم	شهر	سنة
المنصور أبو بكر بن محمد قلاوون	٢١ ذى الحجة ٧٤١ — ٢٠ صفر ٧٤٢ هـ / ١٣٤١ م	—	٢	—
الاشرف كجك بن محمد بن قلاوون	٢١ صفر ٧٤٢ — ١ شعبان ٧٤٢ هـ/١٣٤١ م	١٠	٥	—
الناصر أحمد بن محمد ابن قلاوون	١٠ شوال ٧٤٢ — ٢١ محرم ٧٤٣ هـ/١٣٤٢ م	٢٣	٣	—
الصالح اسماعيل بن محمد بن قلاوون	٧٧ محرم ٧٤٣ — ٤ ربيع الآخر ٧٤٦ هـ /١٣٤٢ — ١٣٤٥ م	٢٨	١	٣
الكامل شعبان بن محمد بن قلاوون	٤ ربيع الآخر ٧٤٦ — ١ جمادى الآخرة ٧٤٧ هـ/١٣٤٥ — ١٣٤٦ م	٢٨	١	١
المظفر حاجى بن محمد ابن قلاوون	١ جمادى الآخرة ٧٤٧ هـ — ١٢ رمضان / ١٣٤٦ — ١٣٤٧ م	١٤	٣	١
الناصر حسن بن محمد ابن قلاوون	١٤ رمضان ٧٤٨ — ٢٤ جمادى الآخرة ٧٥٢ هـ/١٣٤٧ — ١٣٥١ م	١٠	٩	٣
	٢٨ جمادى الآخرة ٥٧٢ — ٢ شوال ٧٥٥ هـ/١٣٥١ — ١٣٥٤ م	١٤	٣	٣

اسم السلطان	فترة الحكم	مدة الولاية: يوم	شهر	سنة
سلطنة الناصر حسن الثانية	٢ شوال ٧٥٥ — ٩ جمادى الأولى ٧٦٢ هـ/١٣٥٤ — ١٣٦١ م	٧	٧	٦
المنصور محمد بن حاجى بن محمد بن قلاوون	٩ جمادى الأولى ٧٦٢ — ١٥ شعبان ٦٧٤ هـ/١٣٦١ — ١٣٦٣ م	٥	٣	٢
الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون	١٥ شعبان ٧٦٤ — ٥ ذى القعدة ٧٧٨ هـ/١٣٦٣ — ١٣٧٦ م	١٥	٢	١٤
المنصور على بن شعبان بن حسين	٣ ذى القعدة ٧٧٨ — ٢٣ صفر ٧٨٣ هـ/١٣٧٦ — ١٣٨١ م	٢٠	٣	٥
الصالح حاجى بن شعبان بن حسين	٢٤ صفر ٧٨٣ — ١٩ رمضـــان ٧٨٤ هـ /١٣٨١ — ١٣٨٢ م	٢٥	٦	١

(*) تم اعداد هذا الملحق بعد الرجوع الى العديد من المراجع منها :
عبد الباسط بن شاهين : نزهة الأساطين ، ص ٦٧ — ١٥٥ ، عماد الدين اسماعيل أبى الفدا : المختصر فى أخبار البشر ، ج ١ — ج ٤ (القاهرة ١٩٢٥) ، ابن الفرات : تاريخه ، ج ٨ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ح ٧ — ج ١٦ ؛ المقريزى : السلوك ج ١ — ج ٤ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ — ٢٤٤ .

(٢) جدول بأسماء سلاطين الدولة المملوكية الثانية ٧٨٤ — ٩٢٣ هـ / ١٣٨٢ — ١٥١٧ م

اسم السلطان	فترة الحكم	مدة الولاية يوم	مدة الولاية شهر	مدة الولاية سنة
الظاهر برقوق بن أنص العثمانى	الأربعاء الساعة السادسة ١٩ رمضان ٧٨٤ — ٥ جمادى الآخرة ٧٩١ هـ / ١٣٨٢ — ١٣٨٨ م	١٧	٨	٦
سلطنة الصالح حاجى الثانية	٧٩١ — ٧٩٢ هـ/١٣٨٨ — ١٣٨٩	١٦	٨	—
سلطنة الظاهر برقوق الثانية	١٤ صفر ٧٩٢ — ١٥ شوال ٨٠١ هـ/١٣٨٩ — ١٣٩٨ م	١	٨	٩
الناصر فرج بن برقوق	الجمعة ١٥ شوال ٨٠١ — الأحد ٢٥ ربيع الأول ٨٠٨ هـ/١٣٩٨ — ١٤٠٥ م	١٠	٥	٦
المنصور عبد العزيز بن برقوق	الاثنين ٢٦ ربيع الأول ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م	١٠	٢	—
سلطنة الناصر فرج الثانية	٥ جمادى الآخرة ٨٠٨ — ١٦ صفر ٨١٥ هـ/١٤٠٥ — ١٤١٢ م	—	١٠	٦

اسم السلطان	فترة الحكم	مدة الولاية: يوم	شهر	سنة
الخليفة المستعين بالله العباسى	السبت ٥ محرم ٨١٥ — الاثنين ١ شعبان ٨١٥ هـ/١٤١٢ م	٤	٧	—
المؤيد شيخ المحمودى	الاثنين ١ شعبان ٨١٥ — الاثنين ٨ محرم ٨٢٤ هـ/١٤١٢ — ١٤٢١ م	٤	٥	٨
المظفر أحمد بن شيخ	الاثنين ٨ محرم ٨٢٤ — ٢٩ شعبان ٨٢٤ هـ/١٤٢١ م	٢٠	٧	—
الظاهر ططر الظاهرى	٢٩ شعبان ٨٢٤ — ٢٤ ذى الحجة ٨٢٤ هـ/ ١٤٢١ م	٢	٣	—
الصالح محمد بن ططر	٢٤ ذى الحجة ٨٢٤ — الاربعاء ٨ ربيع الآخر ٨٢٥ هـ/١٤٢١ — ١٤٢٢ م	١٤	٣	—
الأشرف برسباى الدقماقى	٨ ربيع الآخر ٨٢٥ — ١٣ ذى الحجة ٨٤١ هـ/١٤٢٢ — ١٤٣٧ م	٥	٨	١٦
العزيز يوسف بن برسباى	السبت ١٣ ذى الحجة ٨٤١ — الأربعاء ١٩ ربيع الأول ٨٤٢ هـ/ ١٤٣٧ — ١٤٣٨ م	٦	٣	—

اسم السلطان	فترة الحكم	مدة الولاية: يوم	شهر	سنة
الظاهر جقمق الظاهرى	الأربعاء ١٩ ربيع الأول ٨٤٢ — ٣ صفر ٨٥٧ هـ/١٤٣٨ — ١٤٥٣ م	٢	١٠	١٤
المنصور عثمان بن جقمق	الخميس ١١ محرم ٨٥٧ — الجمعة ٥ ربيع الأول ٨٥٧ هـ/١٤٥٣ م	١٣	١	—
الأشرف اينال العلائى	الثنين ٨ ربيع الأول ٨٥٧ — الخميس ١٥ جمـــادى الأولى ٨٦٥ هـ / ١٤٥٣ — ١٤٦٠ م	٧	٢	٨
المؤيد أحمد بن اينال	١٤ جمادى الأولى ٨٦٥ — السـبت ١٨ رمضان ٨٦٥ هـ/١٤٦٠ م	٣	٤	—
الظاهر خشقدم الناصرى	١٩ رمضان ٨٦٥ — السـبت ١٠ ربيـــع الأول ٨٧٢ هـ ١٤٩٠ — ١٤٦٧ م	٢١	٥	٦
الظاهر يلباى الاينالى	١٠ ربيع الأول ٨٧٢ — ٧ جمادى الأولى ٨٧٢ هـ/١٤٦٧ م	٢٦	١	—
الظاهر تمربغا الظاهرى	السبت ٧ جمادى ٨٧٢ — الاثنين ٦ رجب ٨٧٢ هـ /١٤٦٧ م	٢٩	١	—

اسم السلطان	فترة الحكم	مدة الولاية: يوم	شهر	سنة
الأشرف قايتباى المحمودى	٦ رجب ٨٧٢ ـــ السبت ٢١ ذى القعدة ٩٠١ هـ/١٤٦٧ ـــ ١٤٩٦ م	١٥	٤	٢٩
الناصر محمد بن قايتباى	السبت ٢٦ ذى القعدة ٩٠١ ـــ الاربعاء ١٥ ربيع الأول ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ ـــ ١٤٩٧ م	١٩	٣	ـــ
قانصوه خمسمائة	٢٨ جمادى الأولى ـــ ١ جمادى الآخرة ٩٠٢ هـ/١٤٩٧ م	٣	ـــ	ـــ
سلطنة الناصر محمد بن قايتباى الثانية	٩٠٢ ـــ ٩٠٤هـ/١٤٩٧ ـــ ١٤٩٨م	ـــ	ـــ	٢
الظاهر قانصوه الأشرفى	الجمعة الساعة الرابعة ١٧ ربيع أول ٩٠٤ ـــ ٢٩ ذى القعدة ٩٠٥ هـ ـــ ١٤٩٩ م	١٢	٨	١

اسم السلطان	فترة الحكم	مدة الولاية يوم	شهر	سنة
الأشرف جانبلاط	الاثنين ٢ ذى الحجـة ٩٠٥ ـ ج السبت ١٨ جمادى الآخرة ٩٠٦ هـ/ ١٤٩٩ ـ ١٥٠٠ م .	٦	٦	ـ
العادل طومان باى I	١٨ جمادى الآخرة ٩٠٦ ـ السبت ١ شوال ٩٠٦/١٥٠١ م	١٣	٣	ـ
الأشرف قانصوه الغورى	السبت ١ شوال ٩٠٦ ـ ٩٢٢ هـ / ١٥٠١ ـ ١٥١٦ م	ـ	ـ	١٦
الأشرف طومان باى II	٩٢٢ ـ ٩٢٣هـ / ١٥١٦ ـ ١٥١٧م	ـ	ـ	١

تعقيب

* حكم المماليك مصر ما يقرب من ثلاثة قرون (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ — ١٥١٧ م) وبلغ عدد الحكام طوال هذه الفترة خمسين سلطانا منهم سيدة وهى شجر الدر وهذا واقع تاريخى لا يجب المساس به أو انكاره مثلما فعل البعض(١) . بل لا يعيبنا كعرب أن تكون سيدة قد تولت حكم البلاد وليست هذه أول سابقة من نوعها حيث يحدثنا التاريخ القديم عن الملكة بلقيس والملكة تى ، وكليوباترة وغيرهن من النساء فى العصر الاسلامى اللائى برعن فى العديد من النواحى . كما أن شجر الدر تولت فى مرحلة من أخطر مراحل تاريخنا الوسيط ، واستطاعت بذكائها أن تأخذ بالبلاد الى بر الأمان والانتصار على الصليبيين فى المنصورة وهذا مفخرة للمرأة العربية المعاصرة التى أصبح الآن من الأمور العادية أن تتقلد أرفع المناصب .

* تولى بعض هؤلاء السلاطين — أمثال الأشرف كجك بن محمد بن قلاوون ، المظفر أحمد بن شيخ — الحكم ، ولم يتعد الأول ثمانى سنوات بينما كان الثانى مازال فى المهد صبيا . مما جعل الأمراء يعزلونهم ، وهذا يوضح عدم اتباع المماليك لمبدأ وراثة العرش الذى كان ساريا عند أسلافهم الأيوبيين .

* حكم غالبية السلاطين فترة واحدة بينما حكم بعضهم فترتين مثل الناصر حسن بن محمد ، وبرقوق العثمانى ولم يوجد سوى الناصر محمد بن قلاوون الذى انفرد بالحكم ثلاث مرات .

* تكون اسم كل سلطان من خمسة مقاطع (وقد جاء فى الجدول على سبيل الاختصار) : اللقب الملكى ، ثم لقب التكريم والتشريف ، ثم لقب الاستاذ والحامى ، ثم الاسم الخاص ، ثم

الاسم الملكى . ومثال ذلك : السلطان الملك المنصور حسام الدين لجين المنصورى(٢) .

وقد زاد الدكتور حسن الباشا(٣) الأمر ايضاحا حيث ذكر أن الألقاب الملوكية كانت تفتتح « باللقب الأصل » كالمقام والمقر وغيرها ، يليه الألقاب المفردة كالأشرف والكريم والعالى والسامى، يتبع ذلك الكنية أو النعت كالظاهر بالنسبة لبيبرس وحسام الدين لكل الترك من الأجناد ، ثم اللقب المركب ، وفى نهايته يؤتى بالاسم العلم الشخصى لصاحب اللقب مثل لجين أو بيبرس أو غيره ، ثم يتبع ذلك بلقب النسبة : اما للتاجر أو الأستاذ ، أو المربى ، أو البلد الذى نشأ فيه أو السعر الذى بيع به أو السلطان الذى عينه وحينئذ تضاف (ى) الى النعت الشخصى للسلطان كالمنصورى وغيره .

* تباينت سنوات حكم سلاطين المماليك ما بين الزيادة والنقصان فكان أطولهم حكما : الناصر محمد بن قلاوون يليه الأشرف قايتباى المحمودى ثم الظاهر ركن الدين بيبرس ، اما أقصرهم حكما فكان قانصوه خمسمائة حيث حكم ثلاثة ثلاثة أيام فقط . كذلك تباين مبدأ وراثة العرش بين الأسرات الملوكية الحاكمة وجاء بيت قلاوون على رأس هذه الأسرات حيث احتل اكثر من ثلثى تاريخ دولة المماليك البحرية ، يليه فى ذلك بيت الظاهر برقوق فى عهد المماليك الجراكسة .

* اختلفت نهايات سلاطين المماليك ، فنجد أن أربعة عشر سلطانا قتلوا منهم : (أيبك ، قطز ، لاجين ، قنصوه الغورى ، طومان باى) وأحد عشر توفوا وفاة طبيعية منهم : (بيبرس ، قلاوون ، محمد بن قلاوون ، برقوق ، شيخ ، ططر ، برسباى ، قايتباى)(٤) ، وخمسة وعشرون خلعوا أو تركوا الحكم منهم : (شجرة الدر ، على بن ايبك ، كتبغا ، المستعين ، جقمق ، اينال ، بلباى) .

ملحق « ٢ » (٥)

نسخة توقيع بنظر الدواوين ، المعبر عنها بنظر الدولة ، كتب بها لتاج الذين بن سعيد الدولة(٦) ، وهى :

« الحمد لله الذى خص من أخلص فى الطاعة من آلائنا بحسن النظر ، واجنى من غرس فى قلبه أصل الايمان من عوارف أيامنا الزاهرة يانع الثمر ، ورفع من استضاء فى دولتنا القاهرة بأنوار الهدى من حجول الرتب الى مكان الغرر ، واظهر لوامع السعادة من نعمنا على من أضاء له الرشد فرآه بعين البصيرة قبل البصر .

ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة هى أرفع ما يقتنى وأنفع ما يدخر ، وأفضل ما نجت به الفرقة الموحدة وهلكت به الفرق الأخر ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله أشرف البشر ، وأراف البدو والحضر ، والمبعوث الى الأمم كافة لما قضاه الله تعالى من سعادة من آمن وشقاوة من كفر ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الميامين الغرر ، صلاة دائمة الورد والصدر ، باقية العين والأثر ، وسلم تسليما كثيرا .

وبعد فان أولى من خصه برنا بالنظر الحسن ، وشمله كرمنا من الرتب بما يهجر فى بلوغ مثله الوسن ، واشتمل عليه معروفنا بما يجعل يراعه فى مصالح الدولة القاهرة جميل العبارة حسن اللسن ، من سمت به نفسه الى سعادة الآخرة فأتته سعادة الدنيا تابعة ، وسلك فى مراضى الدولة القاهرة طريق الاخلاص فغدت لكل خير حاوية ، ولكل يمن جامعة مع كفاءة جاءت المناصب على قدر ، ومعرفة ما لحظت المصالح بأقرب نظر ، الا نميت الأموال وبدرت البدر ، وخبرة ما اعتبرت فيها محاسن سيرته فى كل

ما يباشره الا صغر خبرها الخبر ، ونزاهة سلكت به فى كل ما يليه احسن المسالك ، وعفة رفعته من الرتب الديوانية الى مفارقها ولا رتبة للتاج الا ذلك .

ولما كان فلان هو الذى اجتنى من احسان الدولة القاهرة بالطاعة افضل الجنى ، وفاز من عوارفها العميمة بجميل المخالصة ما زاد على المنى ، وانتمى من أدوات نفسه الى كمال المعـــرفة والعفة وهما افخر ما يدخر للرتب الجليلة وانفس ما يقتنى ، وعنى من أسباب استحقاقه المناصب بما اقتضى احسان الدولة القاهرة أن يحتفل بتقديمه وأن يعتنى .

فلذلك رسم ان يفوض اليه نظر الدواوين المعمورة : فليباشر ذلك محليا هذه الرتبة بعقود تصرفه الجميل ، ومجليا فى هذه الحلبة بسبق معرفته الذى لا يحتاج الى دليل ، ومبينا من نتائج قلمه ما يبرهن على أنه موضع الاختيار ، ومن كوامن اطلاعه ما لا يحتاج الى برهان الا اذا احتاج اليه النهار ، فلايزال فرع يراعه فى روض المصالح مثمرا ، وليل نفسه فى ليل الأعمال مقمرا ، وحسن نظره الى ما قرب ونأى من المصالح محدقا ، ولسان قلمه لما دق من أمور الأقاليم محققا ، ورسم خطه لما يستقر فى الدواوين المعمورة مثبتا ، ورسم تدريره لما يجتنى من غروس المصـــالح منبتا ، ولدر أخلاف الأعمال بحســـن الاطلاع محتلبا ، ولوجوه الأموال بانفاق التوجه الى تثميرها ان أقبلت مجتلبا وان أعرضت مختلبا ، فان الأمور معادن يستثيرها التصرف الجميل ، ومنابت ينميها النظر الجلى والاتقان الجليـــل ، وملاك كل أمر تقوى الله تعالى.فليجعلها أمامه ، ويتخيلها فى كل حال أمامه والله تعالى يوفقه بمنه وكرمه ! » .

تعقيب

ـ هذا توقيع او قرار تعيين لناظـر الدولة الذى يرأس ديوان النظر فى دولة المماليك موضوع البحث .

ـ نسخة التوقيع خالية من ذكر الأسماء أو المصـطلحات المتداولة فى عصر المماليك ويعتبر اغلبها جملا انشائية استخدمت كافتتاحية أو كلقب أو وصية أو دعاء .

ـ التوقيع يأتى فى الدرجة الرابعة فى المكاتبات بعد «عهود » الخلفاء والملوك ، « وتقاليد » كبار النواب والوزراء ، «والتفاويض» لعامة القضاة ثم « التواقيع » لعامة الوظائف جليلها وحقيرها(٧) .

ـ **يبدأ التوقيع بالتحميد أو الحمد ، لأجل الوظائف التى** تأتى فى المرتبة الأولى من التواقيع وكان يكتب بذلك للقضاة وكاتب السر وناظر الجيش ، وناظر الدواوين(٨) .

ـ اتبع كتاب ديوان الانشاء بعد التحميد والتشهد ، الصلاة على الرسول وآله وصحبه .

ـ جاء فى بداية الفترة الثالثة كلمة « وبعد » وكان هذا متبعا مع أصحاب الوظائف التى تأتى فى الدرجة الثانية بعد أصحاب العهود والتقاليد التى كانت ترد فى مكاتباتهم كلمة « أما بعد »(٩) .

ـ يلى ذلك وصف لناظر الدولة ومدح يتلاءم مع نوع عمله مثل رعايته لمصالح الدولة ، وترفعه عن الدنايا ، وسيرته الحميدة ، واستثماره للأموال ، ومهارته فى المباشرة .

ـــ فى بداية الفقرة الرابعة جاءت كلمة « فلان » ولم يذكر اسم متولى العمل ، ربما هدف الكاتب من ذلك الى كتابة نسخة توقيع لمتولى هذه الوظيفة تصـــــبح بمثابة مثال يقتدى به الكتاب المستجدون .

ـــ يلى ذلك ذكر لألقاب متولى هذه الوظيفة مثل : المطيع ، العارف ، العفيف .

ـــ فى بداية الفقرة الأخيرة جاءت عبارة « أن يفوض » وهى من العبارات الشائعة المختصة بالتواقيع(١٠) ـــ مثل « الحمد لله » ـــ وتبعها ذكر لنوع العمل المكلف به المتولى وهو نظر الدواوين .

ـــ يعقب ذلك العديد من الوصايا التى عليه مراعاتها مثل : أن يكون عند حسن الظن وعلى دراية بخبايا عمله ومعرفة كيف تحصل الأموال وفيم تنفق ..

ـــ ويختتم التوقيع بالدعاء للمتولى أن يوفقه الله فى عمله .

نخلص من هذا التحليل المبسط أن الدولة المملوكية راعت فى ناظر الدواوين أن يكون محمود السيرة عالما بصنعته ومنفذا لسياستها المالية وقت الرخاء والشدة واجملت الدولة له كل ذلك فى قرار تعيينه حتى يشحذ همته ولا يتوانى في أداء مهامه .

محلق رقم « ٣ »

جدول بأسماء نظار الدولة — متولى ديوان النظر الملوكى — وسنوات توليهم ، والسلاطين الذين تولوا فى عهودهم

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
المعز أيبك التركمانى ٦٤٨ — ٦٥٥/ ١٢٥٠ — ١٢٥٧	شرف الدين هبة الله بن صاعد الفائزى(١١)	٦٥٠ هـ / ١٢٥٢ م
المنصور قلاوون الألفى ٦٧٨ — ٦٨٩ هـ/ ١٢٧٩ — ١٢٩٠ م	شرف الدين أبو طالب النابلسى(١٢)	٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م
	عز الدين ابراهيم بن مقلد بن أحمد ابن شاكر(١٣) .	قبل عام ٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م
	تاج الدين السنهورى ، وشرف الدين بن النابلسى(١٤)	٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م
	تقى الدين نصر الله ، تاج الدين ابن السنهورى ، كمال الدين الحرانى ، فخر الدين بن الحلبى(١٥)	٦٨٧ هـ / ١٢٨٨ م
	جمال الدين بن صصرى(١٦)	٦٨٩ هـ / ١٢٩٠ م

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
الأشرف خليل بن قلاوون •	محيى الدين بن النحاس(١٧)	قبل عام ٦٩١ هـ/١٢٩١ م
٦٨٩ — ٦٩٣ هـ / ١٢٩٠ — ٢٩٣ ام	جمال الدين ابراهيم بن صصرى(١٨)	٦٩١ هـ / ١٢٩١
	فخر الدين الخليلى عمر بن مجد الدين(١٩)	٦٩٢هـ / ١٢٩٢ م
العادل كتبغا المنصور ٦٩٤ — ٦٩٦/ ١٢٩٤ — ١٢٩٦ م	أمين الدين بن صصرى(٢٠)	٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ م
المنصور حسام الدين لاجين ٦٩٦ — ٦٩٨ / ١٢٩٧ — ١٢٩٩ م	أمين الدين بن هلال(٢١)	٦٩٧ هـ / ١٢٩٨
الناصر محمد بن قلاوون	تاج الدين الشيرازى(٢٢)	٦٩٩ هـ / ١٣٠٠ م
٦٩٨ — ٧٠٨ هـ / ١٢٩٩ — ١٣٠٨ م	تاج الدين عبد الرحيم بن السنهورى ؛ شهاب الدين غازى ابن الواسطى(٢٣)	٧٠٣ هـ / ١٣٠٤ م

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
المظفر بيبرس الجاشنكير ٧٠٨ — ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ — ١٣١٠ م	أمين الدين بن الدقاقى ، شرف الدين بن مر(٢٤)	٧٠٨ هـ / ١٣٠٩ م
	شرف الدين بن مزهر(٢٥)	٧٠٩ هـ / ١٣١٠ م
الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٩ — ٧٤١ هـ / ١٣١٠ — ١٣٤١ م	أمين الدين بن الغنام ، التاج عبد الرحمن الطويل(٢٦)	٧١١ هـ / ١٣١٢ م
	تقى الدين أسعد بن أمين الملك المعروف بكاتب برلغى ، أمين الدين بن الغنام(٢٧)	٧١١ هـ / ١٣١٢ م
	كاتب برلغى ، كريم الدين أكرم بن الخطيرى(٢٨)	٧١٣ هـ / ١٣١٤ م
	أمين الدين بن الغنام ، كريم الدين أكرم بن الخطيرى المعروف بالصغير(٢٩)	٧١٦ م / ١٣١٧ م
	اسعد الأحول(٣٠)	توفى ٧١٦ هـ / ١٣١٧ م
	كريم الدين أكرم الصغير(٣١)	٧١٨ هـ / ١٣١٨ م

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
	الموفق ، شرف الدين بن زنبور(٣٢)	قبل عام ٧٢٤ هـ / ١٢٣٤
	شهاب الدين بن الافقهى ويسميه النويرى شهاب الدين بن سعد الدين الأفقاصى(٣٣)	٧٢٤ هـ / ١٣٢٤ م
	شمس الدين غبريال(٣٤)	٧٢٤ هـ / ١٣٢٤ م
	شرف الدين بن عبد الرحمن(٣٥)	٧٢٦ هـ / ١٣٢٦ م
	شمس الدين بن قزوينة(٣٦)	٧٢٩ هـ / ١٣٢٩ م
	علم الدين ابراهيم بن التاج(٣٧)	٧٣٢ هـ / ١٣٢٢ م
	أمين الدين (٣٨)	قبل عام ٧٤١ هـ / ٣٤١
	الموفق بن سعيد الدولة الخزاينى(٣٩)	٧٤١ هـ / ١٣٤١ م
الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون	تقى الدين أبو الربيع سليمان بن على(٤٠)	قبل عام ٧٦٤ هـ / ١٣٦٣
٧٦٤ — ٧٧٨ هـ /	سعد الدين بن الريشة(٤١)	٧٦٧ هـ / ١٣٦٦ م
١٣٦٣ — ١٣٧٧ م	كريم الدين بن الرويهب(٤٢)	٧٧٤ هـ / ١٣٧٣ م

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
	سعد الدين بن الريشة ، وأمين الدين(٤٣)	٧٧٦ هـ / ١٣٧٥ م
	شرف الدين موسى ببن الأزكشى(٤٤)	٧٧٦ هـ / ١٣٧٥ م
	أمين الدين حصيص المعروف بمين(٤٥)	٧٧٧ هـ / ١٣٧٦ م
المنصور نور الدين على ابن الأشرف شعبان بن حسين ٧٧٨ هـ — ٧٨٣ هـ / ١٣٧٧ — ١٣٨١ م	كريم الدين بن الرويهب(٤٦)	٧٧٩ هـ / ١٣٧٨ م
	سعد الدين بن الريشة(٤٧)	٧٧٩ هـ / ١٣٧٨ م
	تاج الدين النشو الملكى(٤٨)	
	كريم الدين عبد الكريم بن عبد الرازق(٤٩)	٧٨٠ هـ / ١٣٧٩ م
	علم الدين يحى طباهجه بن الفخر ابن شاكر(٥٠) .	٧٨٠ هـ / ١٣٧٩ م
	سعد الدين بن الريشة(٥١)	٧٨٣ هـ / ١٣٨١ م
الصالح حاجى بن الأشرف شعبان ٧٨٣ — ٧٨٤ هـ / ١٣٨١ — ١٣٨٢ م	علم الدين يحيى(٥٢)	٧٨٣ هـ / ١٣٨١ م
الظاهر برقوق بن آنص العثمانى الجركسى	كريم الدين عبد الكريم بن عبد الرازق بن مكناس(٥٣)	٧٨٨ هـ / ١٣٨٦ م

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
الظاهرى ٨٢٥ — ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ — ١٤٣٧ م	أمين الدين ابراهيم بن الهيصم ويسميه السخاوى الأمينى ابراهيم ابن الهيصور(٥٤)	٨٢٨ هـ / ١٤٢٥ م
	فرج بن النحال(٥٥)	٨٣٧ هـ / ١٤٤٤ م
الظاهر جقمق العلائى الظاهرى ٨٤٢ — ٨٥٧ هـ / ١٤٣٨ — ١٨٥٣ م	تغرى بردى القلاوى الظاهرى(٥٦)	٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م
الأشرف اينال العلائى ٨٥٧ — ٨٦٥ هـ / ١٤٥٣ — ١٤٦٠ م	التاج الخطيرى(٥٧)	٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م
	حمزة بن البشيرى(٥٨)	٨٥٨ هـ / ١٤٥٤ م
	تقى الدين بن نصر الله(٥٩)	٨٥٨ هـ / ١٤٥٤م شنق
	حمزة بن البشيرى(٦٠)	٨٥٩ هـ / ١٤٥٥ م
	ابن كاتب الشعير(٦١)	٨٥٩ هـ / ١٤٥٥ م
	منصور بن الصفى(٦٢)	٨٦٢ هـ / ١٤٥٨ م
الظاهر خشقدم ٨٦٥ — ٨٧٢ هـ / ١٤٦٠ — ١٤٦٧ م	مجد الدين بن منقورة الأسلمى(٦٣) ظل ثلاثة ايام وقبض عليه وغـرم ستة آلاف دينار	٨٦٧ هـ / ١٤٦٢ م
	المعلم شمس الدين محمد البياى(٦٤)	٨٦٧ هـ / ١٤٦٢ م كان اميا

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
الأشرف قايتباى المحمودى ٨٧٢ — ٩٠١ هـ / ١٤٦٨ — ١٤٩٦ م	عبد القادر الطويل(٦٥)	٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م
	محمد بن شمس الدين محمد الأهناسى(٦٦)	٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م
	قاسم شغيته . بعد توليه بعامين عزل وصودر ثم أعيد توليته مرة ثانية ٨٧٩ هـ ثم اختفى بعد ذلك(٦٧)	٨٧٣ هـ / ١٤٦٩ م
	موفق الدين الأسلمى بن القمص(٦٨)	٨٨٧ هـ / ١٤٨٢ م
	قاسم شغيتة(٦٩)	٨٨٧ هـ / ١٤٨٢ م
	شرف الدين بن البقرى(٧٠)	٨٩٠ هـ / ١٤٨٥ م
	موفق الدين الأسلمى بن القمص(٧١)	٨٩٢ هـ /١٤٨٧ م
	شرف الدين بن البدر حسن(٧٢)	٨٩٢ هـ /١٤٨٧ م
٧٨٤ — ٧٩١ هـ / ١٣٨٢ — ١٣٨٩ م	شمس الدين محمد أبو البركات(٧٣)	٧٨٨ هـ / ١٣٨٦ م
	علم الدين سنيرة(٧٤)	ربيع الآخر ٧٩٢ هـ / ١٣٩٠ م
	فخر الدين بن مكناس(٧٥)	ذو القعدة ٧٩٢ هـ / ١٣٩٠
	سعد الدين بن البقرى(٧٦)	٧٩٢ هـ / ١٣٩٠ م

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
الناصر فرج بن برقوق	سعد الدين الهيصم(77)	٧٩٩ هـ / ١٣٩٧ م
	زين الدين عبد الرحمن بن الكويز(78)	٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م
٨٠١ — ٨٠٨ هـ / ١٣٩٩ — ١٤٠٥ م	بدر الدين محمد الأقفهى(79)	قبل ٨٠٣ هـ / ١٤٠١ م
المؤيد شيخ ٨١٥ — ٨٢٤ هـ / ١٤١٢ — ١٤٢١ م	علم الدين أبو كم(80)	٨١٩ هـ / ١٤١٧ م
	تاج الدين بن الرملى(81)	٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م
الأشرف برسباى الدقماقى	ابن كاتب جكم(82)	قبل ٨٢٨ هـ / ١٤٢٥ م
	قاسم شغيتة(83)	٨٩٣ هـ / ١٤٩٨ م
	عبد القادر الطويل(84)	٨٩٧ هـ / ١٤٩٢ م
الأشرف قانصوه الغورى	مجد الدين بن كراوية(85)	٩٠٧ هـ / ١٥٠٢ م
٩٠٦ — ٩٢٢هـ / ١٥٠١ — ١٥١٦ م	شرف الدين الصغير(86)	٩٠٩ هـ / ١٥٠٤ م
	ظل برأس الديوان حتى عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م	وفيه دخل العثمانيون مصر(87)

ملحق رقم ((٤))

كشاف المصطلحات التى ورد ذكرها فى الدراسة

الأتابك :

لفظة تتألف من كلمتين تركيتين : أطا : بمعنى أب ، بك : بمعنى السيد . أى السيد الأب ، أو ابو الأمراء ومهمته الوصاية على أولاد السلطان وتربيتهم وفى عصر المماليك أطلق على القائد العام لجيوش الدولة(٨٨) .

الأحباس والأوقاف :

حفظ العقار من التبديد ، وتخصيص دخله اما لأسرة مؤسس الوقف واما الى مؤسسة دينية(٨٩) وفى عصر المماليك انفصلت الأحباس عن الأوقاف وصار لكل منهما ديوان مستقل(٩٠) .

آدر الضـــــرب :

مفردها دار ، ويقصد بها : دور سك العملة(٩١) .

الارتفـــــاع :

تقرير ســـنوى يبين ايرادات الدولة المالية والنواحى التى انفقت فيها هذه الأموال(٩٢) ، ويشبه فى عصرنا الحديث الموازنة .

الاســـــتادار :

هو المتحكم فى أمر البيوت الســـــلطانية كلها : من مطبخ وحاشية وخدم ، وله اســـــتدعاء ما تحتاج اليه هذه البيوت من متطلبات ونفقات وكساوى(٩٣) .

الاستيمار :

أوراق رسمية كانت تستخدم فى دواوين الدولة ، وتشتمل على العطاء والرسوم المقررة فى بداية كل سنة وكذا باقى النفقات(٩٤) .

الأغربة :

مراكب حربية كبيرة تشبه راس الغراب وتعمل بمائة وثمانين مجدافا(٩٥) .

الأمين :

كاتب يتبع صاحب الديوان ، ويساعد الشاهد ، وينوب عنه فى غيابه(٩٦) .

الأهراء :

هى شون غلال الدولة أو حواصلها(٩٧) . وبها كانت تحفظ الحبوب .

الأوارج :

لفظة فارسية معناها المنقول ، وفيه يثبت ما يدفعه كل فرد على دفعات او اقساط حتى يستوفى ما عليه(٩٨) .

الأوجاقية :

لفظ أعجمى مفردها أوجاقى ، ويقصد به من يتولى ركوب الخيل للرياضة(٩٩) .

باذهنجات :

فتحات فى كم الثوب الواسع الكمين والمشقوق من الأمام الذى يسمى « جبة »(١٠٠) .

البراءة :

بریء من الشیء : خلص وخلا منه ، والبراءة حجة بعطیها الخازن للمؤدی بما بدفعه الیه(١٠١) أی أنها بمثابة ایصال سداد یعطی للدافع .

البرش النقـــا :

نوع من الأرض ، ترتیبه السابع من حیث القیمة وهی الأرض التی خلت مما زرع بالعام السابق(١٠٢) .

البروبیـــــة :

أو العرائب وهی نوع من الارض یحتل المرتبة الثالثة من حیث الجودة وسعرها دون الباق وتصلح لزراعة القرط والمقاثی وتصیر فی العام القابل أرض باق(١٠٣) .

البطـــــال :

المغضوب علیه من قبل الدولة ولا یعمل بسبب جرم سیاسی وله مکان محدد لاقامته لا یجوز له مغادرته(١٠٤) .

البــــاق :

اجود انواع الارض واغلاها ســـعرا ویصلح لزراعة القمح والکتان(١٠٥) .

البــــاقی

هو ما یتأخر کل عام من مال الخراج وغیره علی الضـــمان والمتقبلین ولم یستخرج بعد(١٠٦) .

البقماهيـــــة :

وهى البقماهة والسقماهية . نوع من أنواع الأراضى يجىء فى المرتبة الرابعة من حيث الجودة وهو أثر الكتان لا تنتج قمحا واذا زرع فيها كان دقيقه أسود(١٠٧) .

البيمارســـتان :

كلمة فارسية مشتقة من لفظى : بيمار : أى مريض ، ستان : وتعنى المكان أو الموطن اى المكان الذى يوجد فيه المرضى(١٠٨) . وهو ما نسميه بالمستشفى .

التـــاريج :

لفظة فارسية معناها النظام . والتاريج عبارة عن دفتر يشمل أسماء الأفراد وما يسدده كل منهم مكتوبا تحت اسمه حتى يسهل محاسبتهم(١٠٩) وهو بذلك يشبه الأرواج .

التـــالى :

تقرير مالى ســــنوى يعمل للغلال ، يبين كمية الوارد منها والمنصرف(١١٠) .

التســـمير :

وسيلة عقاب ، ويبدو انها عبارة عن دق المسامير فى جسد المحكوم عليه(١١١) .

تعليق الميـــاومة :

نوع من الدفاتر يضعه المباشر ويسجل فيه كل ما يحدث له فى يومه حيث يذكر تاريخ اليوم والشهر حسب السنة الهلالية والوارد والصادر وغيره(١١٢) .

التفـــريج :

العطاء من بيت المال(١١٣) .

التوســـيط :

نوع من العقاب عبارة عن وضع الشخص على خشبة تشبه الصليب بعد تجريده من ملابسه ، ثم يضربه صاحب السيف بشدة فيقسم جسمه الى نصفين من الوسط(١١٤) .

الجـــالية :

تطلق على أهل الذمة لأن عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ثم لزم هذا الاسم كل من وجبت عليه الجزية من أهل الذمة وان لم يجلوا عن أوطانهم(١١٥) .

الجـــامكية :

وهى الرواتب التى تصرف للمحاربين ، واصـــلها كلمة فارسية(١١٦) .

الجـــريدة الســـوداء :

من دفاتر ديوان الجيش ويكتب فيها اسماء الرجال وانسابهم وأرزاقهم وسائر احوالهم(١١٧) .

الجـــريدة المســـجلة :

وهى المختومة بخاتم السلطان(١١٨) .

الجهبـــذ :

وهو محرر ايصالات الدفع والقبض(١١٩) .

الحاشـــــر :

احد كتاب المال المكلفين بحراسة الأجران ويمنع الفلاحين من التصرف فيها الا باذن كتابى من العامل(١٢٠) .

الحـــــائز :

احد الكتاب المكلفين باحصاء اهل الذمة(١٢١) .

الحاصـــــل :

ما يكون فى بيت المال(١٢٢) .

الحـــــراريق :

مفردها : حراقة وهى مراكب حربية كبيرة يعبر اسمها عن وظيفتها فى احراق سفن العدو بالنفط وكان يجدف بها ما يقرب من مائة مجداف(١٢٣) .

الحســـــبة :

وظيفة دينية قوامها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر(١٢٤)

الخــــازن :

أحد الكتاب المكلفين بقبض وتخزين الغلال واخراجها وقت الطلب(١٢٥) .

الخاصـــكية :-

فرقة من الجند مقربون للسلطان وملازموه فى خلواته ويسوقون المحمل الشريف ، ومنهم يؤمر كبار الأمراء كالنائب والوزير(١٢٦) .

الخــــانقاه :

لفظ فارسى يعنى المائدة أو المكان الذى يأكل فيه الملك ثم أطلق اللفظ على الدور الضـــخمة التى يقوم على انشـــائها الملوك والأمراء من أجل ايواء غرباء المسلمين وتعنى ايضا رباط الصوفية(١٢٧) .

الختـــم :

كتاب يعده الجهبذ سنويا ، ويختص بجهات العين من سائر الأموال ويبين فيه الوارد والمنصرف(١٢٨) لذلك يســمى الختمة الجامعة .

الختمـــة :

كتاب يعده الجهبذ شهريا بجملة المتحصل والمنصرف(١٢٩) .

الخــراج :

ما يخرج من غلة الأرض ، وايضا المال الذى يحصل فى أوقات معينة(١٣٠) .

الخــراجى :

المقررات المالية التى تحصـــل على الأراضى الزراعيـــة ســـنويا(١٣١) .

الخــرجية :

عامة الأمراء ودون الخاصكية فى المركز الأدبى والمادى١٣٢) .

الخــرس :

الأرض الفاسدة بسبب ما فيها من موانع للزراعة ولا يتم

زراعتها الا بعد ازالة هذه الموانع وتعتبر تاسع أنواع الأراضى من حيث القيمة(١٣٣) .

خمس الغنائم والمعــــادن :

مقدار المال المحصــل لصالح بيت المال من اســلاب الحرب والمعادن المستخرجة .

الخــــولة :

مفردها خولى ، وهو عامل حكومى يتولى مراقبة العمــال أثناء العمل(١٣٤) .

الدســـتور :

نسخة منقولة من الجريدة الســوداء(١٣٥) .

الـــــدفتر :

يقال أنه لفظ عربى لا يعرف له اشتقاق ، وينطق دفتر بالكسر ويقال أيضا تفتر ، وفى القاموس الدفتر هو الكراسة وهى اضمامة من الورق تهيأ للكتابة فيها(١٣٦) .

الدليـــل :

كاتب مكلف برفع القوانين والسجلات عند المساحة ويميز أنواع الأراضى وأسماء مزارعيها(١٣٧) .

الدوادار :

اسم فارسى مكون من لفظين : دوات : وهى دواة الحبر ، ودار : بمعنى المنزل أو الدار . والمعنى حامل الدواة . وصاحب

هذه الوظيفة عليه تبليغ الرسائل من والى السلطان وتقدم البريد ويأخذ الخط على عامة الكتب والمناشير(١٣٨) .

الدوكة :

دينار يضرب فى البندقية نسبة الى صاحبها الدوك أو الدوق ، وكانت منتشرة بمصر ويتعامل بها(١٣٩) .

الدينار الجيشى :

لم يكن عملة سارية فى التعامل بل مقياسا لدخل الاقطاعات(١٤٠) .

رجعة :

حساب يعده الكاتب اذا رجع عطاء أحد العساكر الى الديوان(١٤١) .

رزق احباسية :

وهى الأطيان التى يعطيها السلاطين بمقتضى حجج شرعية الى بعض الناس على سبيل الاحسان ومنها ما يوقف على المساجد(١٤٢) .

رزنامج :

لفظة فارسية وتعنى الجريدة أو كتاب اليوم وكان يكتب فيها ما يجرى يوميا(١٤٣) .

رقاع :

أوراق يكتب فيها أهل الذمة أسماءهم(١٤٤) .

روك :

كلمة قبطية تستخدم للدلالة على عملية قياس الأرض وحصرها فى سجلات وتثمينها لتقدير الخراج عليها(١٤٥) وتقابل اليوم علميتى فك الزمام وتعديل الضرائب .

رى الشراقى :

الأرض التى لا يصلها ماء النيل ، اما لقصور ماء النيل واما لعلوها ، واما بسبب سد طريق الماء عنها وتجىء فى المرتبة العاشرة من حيث الجودة والقيمة(١٤٦) .

زايد القانون :

أرض قفر لا تزرع بسبب عدم وصول ماء النيل لها(١٤٧) وتشبه الشراقى .

الزكاة :

البركة والنماء ، وفى الشرع ، جزء من المال ونحوه يوجبه الشرع دفعه للفقراء بشروط خاصة(١٤٨) .

السائمة :

الماشية التى ترعى حيث تشاء ولا تعلف(١٤٩) .

السامرة :

فرقة من اليهود .

السباخ :

أردأ أنواع الأراضى لكثرة الملح بها ، ولا يزرع بها سوى الباذنجان(١٥٠) .

الســـلف :

أخذ الشىء قبل موعد استحقاقه(١٥١) .

المســياقة :

تقرير مالى يعده المباشــرون لبيان العدد سواء : خيل أو اسرى أو غير ذلك(١٥٢) .

الشـــاهد :

ايصـــال ذو عدة صور تعطى صورة منه لصـــاحب الحق وصـــورة أخرى تثبت بالديوان(١٥٣) . وهو اســم فاعل من شهد ، وكان أحد كتاب الأموال غير المكلفين بعمل الحسابات لكنه يشهد بمتعلقات الديوان(١٥٤) .

الشــطب :

كلمة تعنى فى اصــطلاح الدواوين التقييد والنقــل من المستندات الى الدفاتر ، أى التحرير(١٥٥) .

الشــوانى :

سفن حربية كبيرة بها أبراج وقلاع للدفاع والهجوم يعلوها جند مسلح بالسهام والأقواس وفى أســفلها ملاحون بالمجاديف التى تبلغ ١٤٠ مجدافا(١٥٦) .

الصــاحب :

استخدم لفظ الصاحب أولا كنعت شخصى ثم كلقب فخرى عام واسم وظيفة . وقد أطلق لقب « الصاحب » فى عصر المماليك على الوزراء المدنيين »(١٥٧) .

الصــــك :

عمل يكتب به أسماء المســـــتحقين للعطاء وعددهم ويوقع السلطان فى آخره بالسماح لهم بصرف مستحقاتهم(١٥٨) .

الصـــــيرفى :

الشخص الذى يتولى تحصيل الأموال وصرفها(١٥٩) .

الضــــامن :

وهو الكفيل أو الملتزم الذى يتولى لحسابه جمع ضريبة من الضرائب التى يفرضها السلطان ، ويضمن فى مقابل توليه ذلك مبلغا معينا من المال يدفعه للجهة المختصة سنويا(١٦٠) .

الطبلخاناه :

البيت الذى يحوى الطبول وامـــراء الطبلخاناه : رتبة فى الجيش كان يسمح لحاملها بحيازة أربعين فارسا(١٦١) .

الطــــرائد :

سفن حربية مخصصة لحمل الخيل وكانت تســـع ما بين ٤٠ و ٨٠ فارسا(١٦٢) .

الطــــراز :

كلمة فارسية الأصل تعنى « التطريز » ، ثم صارت تطلق على الثوب الموشى الذى يرتديه الملوك والأمراء ، واخيرا أطلق هذا اللفظ على الدار التى يصنع فيها الثياب وأيضا على المادة المستخدمة فى التطريز ، وأيضا على الكتابة التى تكتب على درج البردى فى دار صناعة أوراق البردى(١٦٣) .

الطـــرحة :

رداء مشرشر يوضع على المناكب ويشبه الطيلسان(١٦٤) .

الطـــرخان :

الأمير المتقاعد عن الخدمة بسبب العجز أو كبر السن وكانت له حرية الاقامة فى أى مكان(١٦٥) .

الطـــومار :

ورقة كبيرة اســتخدمت للكتابة فى عصــر المماليك وسميت بالفرخة وكانت على عدة أنواع(١٦٦) .

العــــامل :

أحد كتاب الأموال المكلفين بنظم واعداد الحسابات(١٦٧) .

العـــبرة :

مقدار المربوط من الأموال على كل اقطاع من الأرض(١٦٨) . اى أن هذا الاصطلاح المالى يعبر عن الايراد .

العرصـــة والقـــوف :

ضريبتان تمثلان الخمس المفروض على بضـــائع الروم وكان يتم جبايتهما على المراكب لصالح الوالى وباقى المباشرين(١٦٩) .

العريضـــة :

كشف حساب يعده المباشر لمعرفة الباقى من الدين بعد سداد كل قســط(١٧٠) .

غســـــل الخابية :

اقل أنواع العسل جودة لأنه يســــتخرج من أوســـاخ القصب(١٧١) .

العشـــور :

ما يحصل من زكاة الأرض التى أسلم أهلها عليها(١٧٢) . وأيضا ما يحصل على التجارة .

العصـــــر :

نوع من التعذيب يوقع على المذنب حيث يحضـــر له آلة تسمى المعصرة يمكنها عصر أى جزء من جسمه أو تضغط عليه بشدة مما يسبب له ألما شديدا(١٧٣) .

الفذلكة :

مجمل ما فصل وخلاصته أو حاصل الحساب(١٧٤) .

الفرجيـــة :

ثوب واسع من الصوف طويل الكمين(١٧٥) .

الفصـــل :

احدى طرق جمع ضرائب الغلال السنوية وكان ساريا فى الشـــام(١٧٦) .

الفنـــداق :

أوراق تسجل بها القياسات وقت اجرائها(١٧٧) .

الفهرســـت :

ســـجل يذكر فيه جميع الأعمـــال والدفاتر الموجودة فى الديوان(١٧٨) . أى بمثابة أرشيف .

قـــانون الخـــراج :

سجل مفصل به أنواع الأراضى واسماء مزارعيها ، ويرجع اليه فى أمور الجباية(١٧٩) .

القرطـــاس :

ورق يكتب فيه وكان يستعمل فى صدر الاسلام .

القصـــبة الحـــاكمية :

ترجع نسبتها الى الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وكانت تستعمل فى قياس الأرض وطولها خمس أذرع بالنجارى (ذراع النجار) ، وستة أذرع بالهاشمى وبلغ الفدان ٤٠٠ قصبة حاكمية أى ٢٠ x ٢٠ وبالحساب نجد أن طول القصبة آنذاك ٤ مم و ٨٨ س و ٣ م ومساحة الفدان ١٨٢ر٦٠٣٤ متر مربع(١٨٠) .

القطـــر :

عصير القصب المقطر الخالى من الشوائب(١٨١) .

القنـــد :

عسل القصب اذا جمد(١٨٢) .

الـــكاتب :

أحد مباشـــرى الأموال ، ويؤدى اختصاصات العامل اذا غاب(١٨٣) .

كاتب الســـر :

ناظر ديوان الانشاء وهو المسئول عن قراءة الكتب للسلطان والرد على الرسائل وقراءة القصص بدار العدل(١٨٤) .

الـــكارم :

أصلها الكانمى نسبة الى الكانم وهم فرقة من السـودان كانوا بمصر يتاجرون فى البهار المجلوب من اليمن فعرف بهم(١٨٥) .

الـــكاغد :

ورقة كبيرة يكتب فيها(١٨٦) مثل القرطاس والطومار .

كتـــاب الدرج :

أحد موظفى ديوان الانشاء ، وعليهم الرد على ملاحظات كتاب الدست وناظر الديوان . وسموا بذلك بسبب تحريرهم كتبهم على دروج وهو ورق مســـتطيل مركب من عشـــرين وصـــلا متلاصقة(١٨٧) .

كتـــاب الدســـت :

وهم كتاب بديوان الانشاء ، وسموا بذلك نسبة الى دست السـلطان وهى المرتبة التى يجلس عليها وهم من حـــوله للكتابة(١٨٨) .

الـــكراع :

كلمة تطـلق على الدواب والخيـــل وآلات الاصـــطبل والأعلاف(١٨٩) .

الكمخـــا :

القطيفة الحرير(١٩٠) .

كنبوش :

برذعة تكون تحت السرج على الخيول(١٩١) .

الماسح

موظف بديوان النظر كانت مهمته قياس الأرض الزراعية(١٩٢) .

مال اللقطة :

هو المال الذى يعثر عليه ولا يعرف له صاحب(١٩٣) .

المثال :

أول ما يكتب من الوثائق اللازمة لتولية شخص جديد على الاقطاع(١٩٤) .

مخزومة :

دفتر يضعه المباشر ويسجل به أسماء الأفراد وأجورهم والمحضر والمصروف والمستخرج(١٩٥) .

المستبحر :

الأرض المنخفضة التى تغمرها الماء ويصعب ازالتها ، حتى يمر زمن الزراعة فلا ينتفع بهذه الأرض(١٩٦) .

المستوفى :

موظف مالى عليه مراجعة حسابات المباشرين ومحاسبة أصحاب الكيل على استحقاقاتهم والتنبيه على حمل الموارد الى بيت المال وعمل المقايسات(١٩٧) .

المشارف :

أحد كتاب المال ، وكان مسئولا عن الاشراف على الحاصل والختم عليه وعمل جميع الحسابات والتوقيع عليها اذا توفى العامل(١٩٨) .

المشــــد :

موظف مالى له سلطة المراقبة والإشــراف والتفتيش وغالبا يلجأ الى الشدة فى عمله(١٩٩) .

المعـــين :

مساعد ومعين للكتاب فى أعمالهم(٢٠٠) .

المكس :

الجباية وهو ما يأخذه اعوان الحاكم على البيع والشراء(٢٠١) وكان يحصل فى الموانىء وجميع الدولة .

مكلفـــة :

أوراق تبين مساحة الأراضى التى تخص كل مزارع وتفصيل انواع ما يزرع فيها(٢٠٢) .

مهـــاميز :

حديدة تكون فى رجل الفارس يوخز بها الحصان فيسرع(٢٠٣)

المواريث الحشـــرية :

تركة من لا وارث له ــ من أصحاب الفروض أو العصبة أو ذوى الأرحام ــ او له وارث لا يستحق كل ميراثه(٢٠٤) .

المــؤامرة :

عمل تجمع فيه الموافقات الصادرة لأصحاب الرواتب والموقعة من السلطان باجازة ذلك(٢٠٥) .

المـــــوقع :

كاتب مكلف بكتابة التوقيعات والمراسيم وتعرض عليه الأجوبة(٢٠٦) .

النـــائب :

كاتب يتبع صاحب الديوان ، ويطالب بالحسابات والاجابة عن الرسائل(٢٠٧) ونائب السلطنة هو من ينوب عن السلطان(٢٠٨) .

نقـــــا :

أرض خالية من المزروعات ، ولا يوجد بها شاغل يمنع ما يزرع فيها من مزروعات(٢٠٩) .

نمجـــــاه :

خنجر صغير مثل السيف(٢١٠) .

الهـــــلالى :

ضرائب ومكوس تجبى على حكم الشهور العربية(٢١١) .

الوســـــخ :

أرض انبتت مراعى تمنعها من الزراعة(٢١٢) .

الـــوكالة :

فندق ينزل به التجار وبضائعهم ودوابهم للقيام بعمليات البيع والشراء(٢١٣) .

هوامش الملاحق

(١) طرخان : النهم الاقطاعية ، ص ٣٥٧ ، النجيدى : موارد ، ص ٢٧١ .

(٢) Pool : A History of Egypt, P. 253 No. 1.

(٣) الألقاب الاسلامية ، ص ١٠٣ — ١١١ .

(٤) طرخان : المرجع السابق ، ص ٣٥٣ — ٣٥٦ .

(٥) نقلا عن القلقشندى : صبح الأعشى ، حـ ١١ ، ص ٣٢٦ — ٣٢٧ .

(٦) ابن سعيد الدولة : هو أحد المسالمة الذين كانوا يعملون فى الوظائف المالية وفى عام ٦٩٨ هـ عين مستوفيا بديوان النظر ، وبعد فترة فصل عن العمل وغرم أموالا كثيرة وفى عهد بيبرس الجاشنكير تولى ابن سعيد مدبرا للدولة وأصبح ذا هيبة كبيرة وفى عام ٧٥٣ هـ ، تولى نظر الدولة . المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ، ص ٨٧٨ ، ٩١٧ ، ٩٤٢ ، جـ ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٩ ، أبى بكر عبد الله بن أيبك الدواادرى : كنز الدرر وجامع الغرر ، جـ ٩ (تحقيق هانس روبرت رويمر ، القاهرة ١٣٧٩ — ١٩٦٠) ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٧) العمرى : التعريف ، ص ٨٤ — ٨٥ .

(٨) القلقشندى : المصدر نفسه ، ص ١١٥ — ١١٦ .

(٩) القلقشندى : المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

(١٠) العمرى : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(١١) المقريزى : الخطط ، جـ ١ ، ص ١٠٥ .

(١٢) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٧ .

(١٣) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٧١٧ .

(١٤) المقريزى : نفس المصدر والصفحة .

(١٥) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٧٤١ .

(١٦) الكتبى : عيون التاريخ ، ج ١٢ ، ورقة ١٠ .
(١٧) الكتبى : نفس المخطوط والجزء ، ورقة ٣٧ .
(١٨) الكتبى : نفس المخطوط والجزء والصفحة .
(١٩) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ورقة ٨١ ، المقريزى : نفسه ، ص ٨٠٨ ، بيبرس المنصورى : التحفة ، ص ٢١٠ .
(٢٠) الكتبى : مصدر سابق ، ورقة ٦٥ .
(٢١) الكتبى : المصدر السابق ، ورقة ٨٥ .
(٢٢) الكتبى : مصدر سابق ، ورقة ١٠٢ .
(٢٣) المقريزى : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٩٥٣ .
(٢٤) الكتبى المصدر السابق ، ص ١٢٥ .
(٢٥) الكتبى : المصدر السابق ، ص ١٣٤ .
(٢٦) المقريزى : مصدر سابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٠٦ .
(٢٧) المقريزى : نفس المصدر والجزء والصفحة ،
(٢٨) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ورقة ٥ ، المقريزى : نفسه ، ص ١٢٣ .
(٢٩) المقريزى : المصدر السابق ، ص ١٦٦ ، أبو المحاسن : المنهل الصافى ، ج ٣ ، ص ٣٣ .
(٣٠) المقريزى : نفسه ، ص ١٦٩ .
(٣١) المقريزى : المصدر السابق ، ص ١٨١ ، أبو المحاسن : المرجع نفسه .
(٣٢) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ورقة ١٨ ، المقريزى . نفسه ، ص ٢٥٦ ، ابن ايبك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٣١٢ .
(٣٣) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ورقة ١٨ ، المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٥٦ .
(٣٤) المقريزى : المصدر السابق ، نفس الصفحة ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ٧٠ .
(٣٥) النويرى : المصدر السابق ، ورقة ٦٦ .
(٣٦) النويرى : نفس المصدر ، ورقة ٩٥ ، ابن ايبك : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٣٦٤ .
(٣٧) زيتر ستين : تاريخ سلاطين المماليك ص ١٨٥ .
Irwin : Op. Cit., P. 110.
(٣٨) زيتر ستين : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(٣٩) زيتر ستين : المرجع السابق ، نفس الصفحة .
(٤٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٧ .
(٤١) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٧ .
(٤٢) ابن حجر العسقلانى : انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٣٦ .
(٤٣) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٧٣ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
(٤٤) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الصفحة .
(٤٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ١٠٤ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٦٠ .
(٤٦) ابن اياس : مصدر سابق ، ص ١٩٢ .
(٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .
(٤٨) ابن حجر العسقلانى : المصدر السابق ، ص ١٥٦ .
(٤٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .
(٥٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .
(٥١) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .
(٥٢) ابن اياس المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .
(٥٣) ابن حجر العسقلانى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣١٥ .
(٥٤) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٦ ، العينى : عقد الجمان ، ج ٢٥ ورقة ٦٠٠ ، .
(٥٥) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣١٢ .
(٥٦) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٤٢٣ .
(٥٧ — ٦٢) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٤٦ .
(٦٣ — ٦٤) ابن اياس : بدائع ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ ، ٤١٠ .
(٦٥ — ٧٢) ابن اياس ، بدائع ، ج ٣ ، ص ١٠ ، ١١ ، ٢٢ ، ٩٩ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٢٣ ، ٢٤٤ .
(٧٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٨٠ .
(٧٤) ابن حجر : نفس المصدر والجزء ، ص ٣٩٦ .
(٧٥) ابن حجر : نفسه ، ص ٣٩٥ .

(٧٦) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٤٤٢ .

(٧٧) ابن اياس . نفسه ، ص ٤٨٥ .

(٧٨) ابن ايس : المصدر السابق ، ص ٥٤٤ .

(٧٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٦٣٦ .

(٨٠) العينى : السيف المهند ، ص ٢٤٣ .

(٨١) ابن حجر : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٧١ .

(٨٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

(٨٣ ــ ٨٤) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ٢٤٩ ، ٢٩٢ .

(٨٥ ــ ٨٦) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢ ، ٦٠ .

(٨٧) تم التعقيب على هذا الملحق مثل غيره من الملاحق الا انه ضم الى الفصل الأول .

(٨٨) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٢٠ ، الباشا : الفنون ، ج ١ ، ص ٣ ــ ١١ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٢٣ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٠ .

(٨٩) السيد ســـــالم : التاريخ والمؤرخون ، ص ١٣٩ ، حسين عليوة : الكتابات الأثرية ، ص ٣٧ حاشية (٧) ، محمد محمد أمين : الأوقاف ، ص ١١ .

(٩٠) انظر الفصل الثانى ص

(٩١) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤١٠ .

(٩٢) النويرى : نهاية الارب ، ج ٨ ، ص ٢٨٥ ، الأسدى : التيسير ، ص ٧٤ ، القلقشندى : المرجع نفسه ، ج ١٣ ، ص ٢٣ .

(٩٣) العمرى : مسالك ، ص ١١٨ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٣١ ، القلقشندى ، المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٠ .

(٩٤) القلقشندى : المرجع نفسه ، ج ٣ ، ص ٤٩ .

(٩٥) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٩٢ .

(٩٦) الهيلة : النظم الادارية ، ص ١٠٨٣ .

(٩٧) الخالدى : المقصد ، ص ١٣٥ ، ابن شاهين : زبدة ، ص ١٢٢ .

(٩٨) الخوارزمى : مفاتيح العلوم ، ص ٨١ .

(٩٩) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٥ ، العمرى : مسالك ، ص ٩٧ ، ١٠٣ .

(١٠٠) العمرى : المرجع السابق ، ص ١١٣ ، حاشية (٥) .

(١٠١) المعجم الوجيز ، ص ٤٢ ،
(١٠٢) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٧ .
gkThe Encyclopaedia of Islam, Vol. 1, PP. 1026 — 1028.
(١٠٣) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٠ ، الهيلة : المرجع نفسه ، ص ١٠٧٧ .
(١٠٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٩ .
(١٠٥) المقريزى : المرجع السابق ، الهيلة : المرجع السابق .
(١٠٦) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٦ .
(١٠٧) المقريزى : المرجع السابق ، الهيلة : المرجع نفسه .
(١٠٨) محمد امين : الأوقاف ، ص ١٥٥ ، حاشية (١) .
(١٠٩) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨١ — ٨٣ ، لاشين : التنظيم المحاسبى ، ص ٢١٣ — ٢١٤ .
(١١٠) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٧٦ — ٢٧٨ .
(١١١) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤٢٣ .
(١١٢) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٠٨ — ٢١٠ ، لاشين : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
(١١٣) الرازى : مختار الصحاح ، ص ٤٩٥ .
(١١٤) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٠٠ ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 72 No. 103.
(١١٥) ابن مماتى : قوانين ، ص ١٣ ، البقلى : التعريف بمصطلحات صبح الاعشى ، ص ٩٤ .
(١١٦) ابن زنبل : اخرة المماليك ، ص ٥٧ ، حاشية (٢) .
Dozy : Supplement , T. 1, P. 168 ; Pollak : Op. Cit., P. 4.
(١١٧) الخوارزمى : المرجع السابق .
(١١٨) الخوارزمى : المرجع نفسه .
(١١٩) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٤ .
(١٢٠) الهيلة : المرجع نفســــه ..
(١٢١) الهيلة : المرجع نفســــه .
(١٢٢) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(١٢٣) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٩٢ ، السيد سالم : محاضرات ، ص ١١٢ ،
Dozy : Op. Cit., P. 274.

(١٢٤) ابن تيمية : الحسبة ، ص ١١ .

(١٢٥) الهيلة : المرجع نفسه .

(١٢٦) ابن شاهين الظاهرى : زبدة ص ١١٥ ،
Quatremere : Op. Cit., PP. 158 — 159.

(١٢٧) المعجم الوجيز ، ص ٣١٢ ، عبد النعيم حسنين : قاموس الفارسية ، ص ٢١٣ ، حمزة : الحركة الفكرية ، ص ١٠٤ .

(١٢٨) النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

(١٢٩) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨١ .

(١٣٠) المعجم الوجيز ، ص ١٩٠ ، الحنبلى : الاستخراج ، ص ٩ .

(١٣١) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٣ .

(١٣٢) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٨٠ ، حاشية (٩٦) .

(١٣٣) المقريزى : المرجع نفسه ، ص ١٠٠ ، الهيلة : المرجع السابق .

(١٣٤) الخولى : عرفه محقق السفر الثامن من نهاية الأرب للنويرى (ص ٢٤٧ حاشية ١) بأنه الشخص الذى يقيس الأرض بقصب المساحة ، الا أن النويرى قال بعد ذلك أن هؤلاء القياسين يسمون بالقصابين . ولم نعثر على معنى لكلمة الخولى فى كتب اللغة الا أن هذا اللقب مازال ساريا حتى الآن ويطلق على الموظف الحكومى الذى يراقب حركة العمال أثناء عملهم . واغلب الظن أن الخولى المملوكى يشبه فى عصرنا مدير الجمعية الزراعية حيث أنه مكلف بحصر الأراضى فى ناحيته ومعرفة مساحتها وانواع مزروعاتها وارسال كشوف بذلك الى المديريات الكبرى ليتم وضع الضرائب المقررة على تلك الأراضى .

(١٣٥) الخوارزمى : المرجع نفسه ، ص ٨٣ .

(١٣٦) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٣٩٨ ، المعجم الوجيز ، ص ٢٢٩ ، الغزولى : مطالع البدور ، ج ٢ ، ص ١٧٦ .

(١٣٧) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٤ .

(١٣٨) القلقشندى : المرجع السابق ، حـ ٤ ، ص ١٩ ، ج ٥ ، ص ٤٦٢ ، المقريزى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ .

(١٣٩) جوزيف نسيم : علاقات مصر بالممالك التجارية الايطالية ، ص ص ١٩٥ — ١٩٦ .

(١٤٠) ابن مماتى : قوانين ، ص ٣٥ ، القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٣٨ ، المقريزى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٨ : انستانس الكرملى : النقود ، ص ١١٢ ،
Poliak : Op. Cit., P. 21 ; Rabie : Op. Cit., P. 132.

(١٤١) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(١٤٢) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤٤١ .

(١٤٣) الخوارزمى : المرجع نفسه ، ص ٨١ .

(١٤٤) حسنين ربيع : نظم الأيوبيين ، ص ٤٦ .

(١٤٥) المقريزى : السلوك ج ١ ، ق ٢ ، ص ٨٤١ حاشية (٣) ، الخالدى : المقصد ، ورقة ٧١ — ٧٣ . وللمزيد منه أنظر ص

(١٤٦) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٠ : الهيلة : المرجع السابق .

(١٤٧) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٣١ .

(١٤٨) المعجم الوجيز : ص ٢٩٠ .

(١٤٩) المعجم الوجيز ، ص ٣٣٠ .

(١٥٠) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠١ ، الهيلة : المرجع نفسه .

(١٥١) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٩١ .

(١٥٢) النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٨٢ — ٢٨٥ .

(١٥٣) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٠٨ .

(١٥٤) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ ، الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٦٢٢ .

(١٥٥) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ حاشية (٦) ، المعجم الوجيز ، ص ٣٤٣ .

(١٥٦) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٢٩٠ ، السيد سالم ، محاضرات ، ص ١١٣ .

(١٥٧) الباشا : المرجع السابق : ج ٢ ، ص ٦٥١ .

(١٥٨) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(١٥٩) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ .

(١٦٠) المقريزى : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٩٥٣ حاشية (١) ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٢ ، الباشا : المرجع نفسه ، ص ٧٢٥ .

(١٦١) وعن هذه الرتبة انظر :
Poliak : Op. Cit., PP. 2 — 3 .

(١٦٢) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٢٩٠ ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 144 No. 18.

(١٦٣) جروهمان : أوراق البردى ، ج ١ ، ص ٣ — ٤ .

(١٦٤) العمرى : مسالك ، ص ١١٢ ، مايرل : الملابس ، ص ٤ — ٤٥ ، المعجم الوجيز : ص ٣٨٨ .

(١٦٥) الأسدى : المرجع نفسه ، ص ١٩٦ ، القلقشندى : المرجع السابق ، ج ١٣ ، ص ٤٨ : طرخان : نظم ، ص ٤٩٧ .

(١٦٦) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ١٩٠ ، حسين عليوه : الكتابات ص ١٧ ، ٤٣ حاشية (٥٤) .

(١٦٧) الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٧٤٥ .

(١٦٨) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٦ ،
Rabie : The size, P. 131.

(١٦٩) عفاف صبرة : العلاقات ، ص ١٤٠ ، حاشية ٨١ ، ٨٢ .

(١٧٠) الخوارزمى : المرجع نفسه ، ص ٨٢ .

(١٧١) النويرى : نهاية الأرب ، جـ٨ ، ص ٢٧١ .

(١٧٢) المعجم الوجيز ، ص ٤١٩ .

(١٧٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٦٦ ، ٣٧٩ .

(١٧٤) المعجم الوجيز ، ص ٤٦٥ .

(١٧٥) المعجم الوجيز ، ص ٤٦٥ ، Dozy : Vêtements , P. 327.

(١٧٦) Poliak : Op. Cit., P. 45.

(١٧٧) النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ ،
Rabie : The Financial, P. 74.

(١٧٨) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(١٧٩) الخوارزمى : المرجع نفسه ، ص ٨١ .

(١٨٠) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٩ ، ص ٩٠ حاشية (٣) .

(١٨١) النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٧١ .

(١٨٢) المرجع السـابق .

(١٨٣) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٤ .

(١٨٤) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، الخالدى : المقصد ص ١٢٥ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(١٨٥) الخالدى : المرجع نفسه ، ص ١٣٦ .

(١٨٦) عبد النعيم حسنين : قاموس الفارسية ، ص ٥٢٨ .

(١٨٧) الخالدى : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، القلقشندى : المرجـع السابق ، ج ١ ، ص ١٣٧ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٤٧ .

(١٨٨) القلقشندى : المرجع نفسه ، العمرى : مسالك ، ص ١١٩ ، ابن شاهين ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(١٨٩) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٥ ، الباشا : الفنون ، ج ٣ ، ص ١٠٨٦ .

(١٩٠) ماير : الملابس ، ص ١٠٧ ،

Dozy : Supplement, T. 11, P. 488.

(١٩١) البقلى : مصطلحات ، ص ٢٨٩ .

(١٩٢) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ .

(١٩٣) خلاف : السياسة الشرعية ، ص ١٢٨ .

(١٩٤) المقريزى : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٤٤ ، حاشية (٦) .

(١٩٥) أبو المحاسن : المنهل ، ج ٣ ، ص ١٦٧ ، حاشية () ، النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

(١٩٦) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠١ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٧ .

(١٩٧) ابن مماتى : المرجع السابق ، ص ، النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٣٠١ .

(١٩٨) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٣٠٤ ، الباشا : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٩٢ .

(١٩٩) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٠٤ — ٦١١ .

(٢٠٠) الباشا : المرجع نفسه ، ج ٣ ، ص ١١١٦ .

(٢٠١) المقريزى : المصباح المنير ، جـ ٢ ص ٨٩١ .

(٢٠٢) Rabie : Op. Cit., P. 74.

(٢٠٣) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٦ .

(٢٠٤) القلقشندى : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٦٠ ، Pool : A History of Egypt, P. 304.

(٢٠٥) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٣ ، لاشين : التنظيم المحاسبى ، ص ٢١٣ .

(٢٠٦) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .

(٢٠٧) العمرى : التعريف ، ص ٦٥ ، عاشور : مصـــــر ، ص ١٤٠ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .

(٢٠٨) ابن شاهين : زبدة ، ص ١١٢ ، على حسن : دراســـــات ، ص ٢١٤ .

(٢٠٩) المقريزى : الخطط ، جـ ١ ، ص ١٠٠ .

(٢١٠) عبد النعيم حسنين : قاموس الفارسية ص ٧٦٦ ، Quatremere : Op. Cit., T. 11, P. 202

(٢١١) النويرى : المرجع السابق ، جـ ٨ ، ص ٢٢٨ ، محمد كامل مرسى : الملكية ، ص ٧٣ .

(٢١٢) المقريزى : المرجع السابق .

(٢١٣) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤٨٤ .

* * *

الفهـــارس

فهرس المصـــادر والمراجع

أولا : المصـــــادر :

١ ــ الوثـــــائق

* وثائق وقف السلطان قلاوون على البيمارستان المنصورى .

* وثائق وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون .

* مصارف وقف السلطان حسن .

قام بنشرها محمد محمد أمين كملاحق فى كتاب تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه ، الأجزاء الأول والثانى والثالث (الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٦) .

* مجموعة معاهدات تجارية بين بعض سلاطين المماليك البحرية والبندقية .

قامت بنشرها عفاف سيد صبرة فى كتابها العلاقات بين الشرق والغرب ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٣) .

* مجموعة وثائق خاصة بالصـــادرات المصرية الى بلاد الغرب الأوربى .

نشرها فاروق عثمان أباظة فى كتابه أثر تحول التجـــارة العالمية الى رأس الرجاء الصـــالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر . (الاسكندرية ١٩٨٨).

* مجموعة وثائق خاصة باعفاء رهبان الاديرة من بعض المكوس والضرائب وتوزيع ميراث من يتوفى منهم على مستحقيه .

قام بنشرها أحمد دراج فى كتابه وثائق دير صهيون بالقدس الشريف . (القاهرة ١٩٦٨) .

* حجة الملك الأشرف قايتباى .

نشرها ماير (لندن ١٩٣٨) .

* وثيقة بيع من أملاك المال باسم السلطان قايتباى من ق ٩ هـ/ ١٥ م .

* وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان خشقدم من ق ٩ هـ / ١٥ م .

* قام بنشرهما محمد محمد أمين ضمن ملاحق فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك . (المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة)

* وثيقة وقف من وثائق دير سانت كاترين . نشرها قاسم عبده قاسم فى كتابه أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى (ط ٢ دار المعارف ، ١٩٧٩) .

٢ ــ المخطــــوطات

١ ــ ابن اياس :

أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٣م) : نزهة الأمم فى العجائب والحكم (نسخة مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٢٩٦٣) .

٢ ــ ابن بعـــــرة :

منصور الذهبى الكاملى ق ٧ هـ / ١٣ م .
كشف الأسرار العملية بدار الضرب المصرية . (نسخة مصـــــورة على ميكروفيلم ــ ١٣٢٥٢ ، ٣٤٧٥ ــ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١ كيمياء وطبيعة) .

٣ ــ ابن بهـــــادر :

محمد بن محمد (ت ٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ م)
فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر . (نسخة مصـــورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٦٦) .

٤ ــ ابن حبيب :

الحسن بن عمر (ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م)
درة الأسلاك فى دولة الأتراك ، ج ١ ــ ج ٣ (نسخة مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٢٩٦١) .

٥ ــ الخـــــالدى :

عبد الله بن لطف الله محمد بن بهاء الدين (ت ٩٣٧ هـ / ١٥٣٠ م) المقصد الرفيع المنشأ الهادى لديوان الانشاء نسخة مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٤٠٤٥) .

٦ ــ سبـــــط المارديني :

محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الدمشقى (ت ٩٠٧ هـ/ ١٥٠٢ م) شرح اللمع فى علم الحســـــاب لابن الهائم (نسخة مصورة على ميكروفيلم ــ ٥٢٠٠٤ ــ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣١٥ حساب) .

٧ ــ السيوطى :

جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) .
الانصاف فى تمييز الأوقاف (نسخة مصورة على مبكروفيلم ــ ٥٠٩٩ ــ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢ مجاميع فقه حنفى) .

٨ ــ العينى :

بدر الدين أبو محمد محمود (ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥٢ م)
عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ج ٢٣ (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٨٤ تاريخ ، غير مرقم ، ميكروفيلم ٣٦٤١١) .

٩ ــ القلصادى :

دين الدين على بن محمد
غاية السرور فى أعمال المحاطات والكسور (نسخة مصورة بجامعة القاهرة ضمن مجلد رقم ٢٤٠٥٧) .

١٠ ــ الكتبى :

فخر الدين محمد بن شاكر (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٢ م)
عيون التواريخ ، جـ ١٢ (نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤٩٧ تاريخ ، ميكروفيلم ٢٣٤٨٣٢) .

١١ ــ مؤلف مجهول :

بغية الطلاب فى أعمال الحساب . (مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٤٠٥٧) .

١٢ — مؤلف مجهول :

(ق ٨ هـ)
مرسوم بعض الملوك الصــــلاحية فى الزام أهل الذمة بالشروط الشرعية (مخطوط مصور بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٣١٤ تاريخ) .

١٣ — النابلسى :

عثمان بن ابراهيم (ت ٦٥٦ هـ — ١٢٥٨ م)
لمع القوانين المضيئة فى دواوين الديار المصرية (نسخة مصورة على ميكروفيلم بدار الكتب المصـــرية تحت رقم ٢٠٢٢ تاريخ) .

١٤ — النويرى :

شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ/١٣٣٢م)
نهاية الأرب فى فنون الأدب .

جـ ٢٨ (نسخة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم ٤٣٣١ تحت رقم ٥٥١ معارف عامة) .

جـ ٣٠ (نسخة مصور بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم ٤٢٧٠٨ تحت رقم ٥٥١ معارف عامة) .

ونفس النســـــخة مصـــورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦٠٨٥ .

جـ ١٣ (نسخة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم ٤٣٣٣٠ تحت رقم ٥٥١ معارف عامة) .

والنسخة نفسها بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦٠٨٥ .

٣ ــ المصادر المطبوعة

* القرآن الكريم

* ابن الأثير :

أبو الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيبانى (ت ٦٣٠ هـ) .
الكامل فى التاريخ ، جـ ٢ (ط ، المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٠١ هـ)

* ابن اياس :

محمد بن أحمد (ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م)
بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، جـ ١ ــ جـ ٥ (ط ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٤ م)

* ابن بطوطة :

محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم (ت ٧٧٧ هـ/١٣٧٦ م)
(الرحلة : تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (دار صادر ــ بيروت) .

* ابن تغرى بردى :

جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ/١٤٧٠ م)
ــ المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، جـ ٣ (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ١٩٨٦) .
ــ النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ،

من الجزء الثامن حتى الجزء الحادى عشـــر (دار الكتب المصرية ـــ القاهرة ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٢)
الجزء الخامس عشـــر : تحقيق ابراهيم طرخان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهره ١٩٧١ .

* **ابن تيمية :**
تقى الدين أبو العباس احمد (ت ٧٢٨ هـ / ١٤٢٤ م)
الحسبة فى الاسلام (نشر المكتبة العلمية ـــ الحجاز)

* **ابن الجيعـــــان :**
شرف الدين يحيى بن علم الدين شاكر (ت ٨٨٥ هـ/١٤٨١ م)
التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية (تحقيق مورتز ، القاهرة ١٩٧٤) .

* **ابن حبيب :**
الحسن بن عمر (ت ٧٧٩ هـ /١٣٧٧ م)
تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه ، الأجزاء الأول والثانى والثالث (تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـــ القاهرة ١٩٧٦) .

* **ابن حجر العسقلانى :**
شهاب الدين أحمد بن على (ت٨٥٢ م/١٤٤٨ م)
أنباء الغمر بأنباء العمر (الأجزاء الأول والثانى والثالث تحقيق حسن حبشى ، القاهرة ١٩٦٩ ـــ ١٩٧٢)

* **ابن حوقل :**
أبو القاسم محمد (ق ٤ هـ/١٠ م)
صورة الأرض (الطبعة الثانية ـــ ليدن ١٩٦٧)

* **ابن خلدون :**
عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٩ هـ/١٤٠٦ م)
المقدمة . (الطبعة السادسة ، دار القلم بيروت ١٩٨٦) .

* **ابن دقمــــاق :**
صارم الدين ابراهيم بن محمد (٨٠٩ هـ/١٤٠٦ م)
الانتصار لواسطة عقد الأمصار (الجزءان الرابع والخامس ، تقديم فولرز ، الطبعة الأولى ، مصر ١٨٩٣) .

* **ابن رجب الحنبلى :**
أبو بكر عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٩٥ هـ / ١٣٩٣ م)
الاستخراج لأحكام الخراج (الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٥ هـ ـــ ١٩٨٥ م) .

* **ابن زنبل :**
احمد الرمال (ت ٩٦٠ هـ / ١٥٥٤ م)
آخرة المماليك (تحقيق عبد المنعم عامر)

* **ابن شاهين الظاهرى :**
غرس الدين خليل (ت ٨٧٢ هـ/١٤٦٨ م)
زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك (صححه بولس واريس ، باريس ١٨٩٤) .

* **ابن شاهين الملطى :**
عبد الباسط بن خليل (ت ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م)
نزهة الأساطين فيمن ولى مصر من السلاطين (الطبعـــة الأولى ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين على ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٤٠٧ هـ ـــ ١٩٨٧ م)

* **ابن شـــيث :**

عبد الرحيم بن على
معالم الكتابة ومغانم الاصـــابة (نشره الخورى قسطنطين الباشا المخلصى ، المطبعة الأدبية ــ بيروت ١٩١٣) .

* **ابن طباطبا :**

محمد بن على بن الطقطقى (ق ٧ هـ/١٣ م)
الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية . (مكتبة صبيح ، القاهرة ، ١٣٨١ هـ ــ ١٩٦٢ م)

* **ابن عبد الظاهر :**

محيى الدين أبو الفضل عبد الله (ت ٦٩٢ هـ/١٢٩٢ م)
الألطاف الخفية من السيرة الشـــريفة الســـــلطانية الملكية الأشرفية . (ليبسك ١٩٠٢)

* **ابن الفـــرات :**

ناصر الدين محمد بن على (ت ٨٠٧ هـ/١٤٠٥ م)
تاريخ الدول والملوك ، الجزء الثامن (تحقيق قســــطنطين زريق ، نجلاء عز الدين ، بيروت ١٩٣٩) .

* **ابن كثير :**

عماد الدين اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ/١٣٧٣ م)
ــ البداية والنهاية . (الجزء الثالث عشر والجزء الرابع عشر ، القاهرة ١٩٣٣)
ــ تفسير القرآن الكريم (الجزء الثانى ، نشر دار المعرفة بيروت ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م) .

* **ابن ماسويه :**

أبو زكريا يحيى او يوحنا الخوزى (ت ٢٤٣ هـ — ٨٥٧ م)
الجواهر وصفاتها (تحقبق عماد عبد السلام ، القاهرة ١٩٧٦ م) .

* **ابن مماتى :**

الاسعد شرف الدين ابو المكارم (ت ٦٠٦ هـ/١٢٠٩ م)

قوانين الدواوين . (القاهرة ١٢٩٩)

* **ابن منظور :**

جمال الدين محمد (ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م)

لسان العرب (العدد ٤٩ ، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرين ، دار المعارف)

* **أبو الفدا :**

عماد الدين اسماعيل (ت ٧٣٢ هـ/١٣٣٢ م)

المختصر فى اخبار البشر (من الجزء الأول حتى الرابع ، القاهرة ، ١٩٢٥) .

* **أبو يوسف :**

يعقوب بن ابراهيم (١٨٢ هـ — ٧٩٨ م)

الخراج (نشر قصى محب الدين الخطيب ، الطبعة السادسة، القاهرة ١٣٩٧)

* الأســـــدى :

محمد بن محمد بن خليل ت ٨٥٤ هـ/١٤٥٠ م)
التيســـير والاعتبار والتحرير والاختبار (تحقيق عبد القادر أحمد طلبمات ، القاهره ١٩٦٧) .

* الأنصـــــارى :

أبو بحيى زكريا (ت ٩٢٦ هـ)
اللؤلؤ النظيم فى روم التعلم والتعليم (صححه أحمد عمر المحمصانى — مصر ١٣١٩)

* البطليوسى :

أبو عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١ هـ — ١١٢٥ م)
الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب . (القســـم الأول تحقيق مصطفى السقا ، وحامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١) .

* البـــــلاذرى :

أبو الحسن (ت ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م)
فتوح البلدان (راجعه رضوان محمد رضـــــوان ، بيروت ١٩٨٣)

* التلمسانى :

أبو الحسن على بن محمد الخزاعى (ت ق ٧ هـ)
تخريج الدلالات السمعية على ما كان فى عهد الرسول من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية (تحقيق أحمد محمد أبو سلامة ، القاهرة ١٤٥١ هـ — ١٩٨١ م)

* **الجهشياري :**

أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ)
الوزراء والكتاب . (تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، الطبعة الثانية ، مكتبة مصطفى البابى الحلبى ١٤٠١ — ١٩٨٠) .

* **الجوبرى :**

زين الدين عبد الرحيم بن عمر (ق ٨ هـ
المختار فى كشف الأسرار (مصر ١٣٠٢)

* **الحريرى :**

احمد بن على (ق ١٠ هـ)
الاعلام والتبين فى خروج الفرنج الملاعين على ديار المسلمين (تحقيق سهيل زكار ، دمشق ١٩٨١)

* **الخوارزمى :**

محمد بن احمد (٣٨٧ هـ / ٩٩٨ م)
مفاتيح العلوم (الطبعة الأولى ، تحقيق ابراهيم الابيارى ، ببروت ١٩٨٤) .

* **الدواداري :**

* ابو بكر بن عبد الله بن أيبك (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)
كنز الدرر وجامع الغرر
الجزء الثامن ، الدرة الزكية فى أخبار الدولة التركية (تحقيق أولرخ هارمان ، القاهرة ١٩٧١) .

الجزء التاسع ، الدر الفاخر فى سيرة الملك الناصر (تحقيق هانس روبرت رويمر ، القاهرة ١٣٧٩ هـ — ١٩٦٠ م) .

* **الرازى :**
محمد بن أبى بكر
مختار الصحاح (رتبه محمود خاطر ، دار الحديث القاهرة).

* **السبكى :**
تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين على (ت ٧٧١ هـ / ١٣٧٠ م) معيد النعم ومبيد النقم (الطبعة الأولى ، بيروت ١٤٠٧ — ١٩٨٦)

* **السخاوى :**
* على بن أحمد بن عمر بن خلف بن محمود . (ت ٩ هـ)
تحفة الأحباب وبغية الطلاب ، (الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٨٦)

* **السخاوى :**
محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٣ هـ / ١٤٩٨ م)
التبر المسبوك فى ذيل السلوك (مكتبة الكليات الأزهرية — القاهرة)

* **السيوطى :**
جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م)
حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة ، جزءان (المطبعة الشرقية بالقاهرة) .

* **الشـــافعى :**

الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس (ت ٢٠٤ هـ / ٨٢٠ م)،
الأم . (الجزء الرابع ، القاهرة ، ١٩٦٩)

* **الشـــيرازى :**

عبد الرحمن (ت ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م)
نهاية الرتبة فى طلب الحسبة (تحقيق السيد الباز العرينى ،
القاهرة ١٩٤٦) .

* **الصـــابىء :**

أبو الحسن الهلالى بن المحسن بن ابراهيم (ت ٤٤٨ هـ /
١٠٥٦ م) .
تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء (بيروت ١٩٠٤) .

* **الصـــفتى :**

عيسى (ق ١٢ هـ)
عطية الرحمن فى ارصاد الجوامك والأطيان (نشـــر أحمد
أسعد ، ١٣١٤ م) .

* **الطـــبرى :**

أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ / ٩٢١ م)
تاريخ الرسول والملوك ، الجزء الرابع (الطبعة الأولى ،
المطبعة الحسينية المصرية) .

* **العمـــرى :**

شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت ٧٤٩ هـ /
١٣٤٩ م) .

ـــ التعريف بالمصطلح الشريف (مطبعة العاصمة القاهرة ١٣١٢) .

ـــ مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار (الطبعة الأولى ، تحقيق دوروتيا كرافولسكى ، المركز الاسلامى للبحوث ، بيروت ١٩٨٦) .

* **العينى :**

بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ م)

ـــ السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى (تحقيق فهيم محمد شلتوت ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٣٨٧ هـ ـــ ١٩٦٧ م)

ـــ عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (الجزء الأول ، تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٧ هـ ـــ ١٩٨٧ م) .

* **الغـــزولى :**

علاء الدين على بن عبد الله البهائى (ت ٨١٥ هـ/١٤١٢ م)

مطالع البدور فى منازل السرور . (جزءان فى مجلد ، طبع مصر ١٣٠٠ هـ) .

* **القلقشـــندى :**

أبو العباس احمد بن على (ت ٨٢١ هـ/١٤١٨ م)

ـــ صبح الأعشى فى صناعة الانشا ١٤ جزءا ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ، القاهرة)

ـــ ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر ، الطبعة الأولى ، مصر ١٩٠٦) .

* **المـــاوردى :**

على بن محمد بن حبيب البصرى (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٧ م)
الأحكام السلطانية والولايات الاسلامية . (الطبعة الأولى ؛
دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٨٣)

* **المقـــرى :**

أحمد بن محمد بن على (ت ٧٧٠ هـ / ١٣٦٩ م)
المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى الجزء الثانى؛
(الطبعة الثانية ، المطبعة الأميرية ، مصر ١٩٠٩ م)

* **المقـــريزى :**

تقى الدين أبو العباس أحمد بن على (ت ٨٤٥ هـ/١٤٤٢ م) .
ـ اغاثة الأمة بكشف الغمة . (نشره محمد مصطفى زيادة
وجمال الدين محمد الشيال ، القاهرة ١٩٤٠ م)

ـ السلوك لمعرفة دول الملوك . أربعة أجزاء (تحقيق
محمد مصطفى زيادة ، سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة :
١٩٥٦ ـ ١٩٧٢)

ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان (دار
صادر ببروت) .

* **المنصـــورى :**

ركن الدين بيبرس (ت ١٣٢٥/٧٢٥ م)
التحفة الملوكية فى الدولة التركية . (تحقيق عبد الحميد
صالح ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٧) .

* **مؤلف مجهول :**

خزانة السلاح (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، القاهرة ، ١٩٧٨) .

* **النابلسى :**

أبو عثمان بن ابراهيم الصفدى (ت ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م)

* تاريخ الفيوم وبلاده (تحقيق مورتز ، القاهرة ١٨٩٨)

* **النويــــرى :**

شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)
نهاية الأرب فى فنون الأدب ، الجزءان الســادس والثامن (مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٤٢ هـ/١٩٢٣ م)

ثانيــا :المراجــع :

١ ـ المراجع العربية

* **ابراهيم أحمد العدوى (دكتور) :**

تاريخ العالم الاسلامى . (الجزء الأول ، مطبعة جامعــة القاهرة ١٩٨٣)

* **ابراهيم حسن سعيد :**

البحرية فى عصر سلاطين المماليك . (دار المعارف ١٩٨٣)

* **ابراهيم على طرخان (دكتور) :**

* مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (سلسلة الألف كتاب ، كتاب رقم ٢٧٩ ، القاهرة ١٩٦٠) .

* النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٦٨) .

* **أحمد ابراهيم أبو سن (دكتور) :**
الادارة فى الاسلام (الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٤) .

* **أحمد تيمور (باشا) :**
التصوير عند العرب . (أخرجه زكى محمد حسن — القاهرة ١٩٤٢) .

* **أحمد دراج (دكتور) :**
وثائق دير صهيون بالقدس الشريف (القاهرة ١٩٦٨) .

* **أحمد عبد الرازق (دكتور) :**
البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩) .

* **أحمد عبد السلام :**
الشرطة فى مصر الاسلامية . (الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٧) .

* **انستانس مارى الكرملى :**
النقود العربية وعلم النميات . (المطبعة العصرية ، القاهرة ١٩٣٩) .

* **أنطوان خليل ضومط (دكتور) :**
الدولة المملوكية ، التاريخ السياسى والاقتصادى والعسكرى . (الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٢) .

* **بطرس البســـتانى :**

دائرة المعارف ، ج ٨ (بيروت ١٨٨٤) .

* **بول كازانوفا :**

تاريخ ووصف قلعة القاهرة (ترجمة أحمد دراج ، القاهرة ١٩٧٤) .

* **جورجى زيدان :**

تاريخ التمدن الاسلامى (الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، مصر ١٩٢٢) .

* **جوزيف نسيم يوسف (دكتور) :**

ــ علاقات مصر بالمماليك التجارية الايطالية فى ضوء وثائق صبح الأعشى (بحث مقدم فى الندوة التى أعدت عن أبى العباس القلقشندى ، القاهرة ١٩٧٣) .

ــ هزيمة لويس التاسع على ضفاف النيل (سلسلة مع العـــرب ، العدد رقم ٥ ، مؤسسة المطبوعات الحديثة القاهرة) .

* **حسان على حلاق :**

تعريب النقود والدواوين فى العصر الأموى (ط ٢ ، بيروت ١٩٨٦) .

* **حسن ابراهيم حسن (دكتور) :**

تاريخ الدولة الفاطمية (الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦٤)

* **حسن ابراهيم حسن ، على ابراهيم حسن :**
النظم الاسلامية (الطبعة الرابعة ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠) .

* **حسن ابراهيم حسن وآخرون :**
النظم الاسلامية (الطبعة الخامسة ، مصر ١٩٥٢)

* **حســـن الباشا (دكتور) :**
(أ) الألقاب الاسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار (دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٥٧) .

(ب) الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية . (ثلاثة اجزاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ م) .

(جـ) دراسات فى الحضارة الاسلامية . (القاهرة ١٩٧٥) .

* **حسن احمد محمود (دكتور) :**
البعثات الدبلوماسية لدولة سلاطين المماليك . (محاضـــرة القيت فى الندوة التى نظمتها الجمعية المصرية للدراســـات التاريخية عن ابن اياس ، القاهرة ١٩٧٣) .

* **حسن محمود الشافعى (المحامى) :**
النقود بين القديم والحـــــديث . (دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣) .

* **حسنين محمد ربيع (دكتور) :**
النظم المالية فى مصر زمن الايوبيين . (مطبعة جامعـــــة القاهرة ١٩٦٤) .

* **حسين عبد الرحيم عليوة (دكتور) :**

١ ــ دراسة لبعض الصناع والفنانين بمصر فى عصر المماليك . (مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد الاول ، مايو ١٩٧٩) .

٢ ــ المكان والفن الاسلامى . (مجلة كليه الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد الثانى ، ١٩٨١) .

٣ ــ الأسلحة الاسلامية بمتحف قصر المنيل بالقاهرة . (الطبعة الأولى ١٩٨٤) .

٤ ــ الكتابات الأثرية العربية . دراسة فى الشكل والمضمون. (الطبعة الثانية ١٩٨٨) .

* **حسين فوزى النجار :**

الدولة والحكم فى الاسلام . (كتاب الحرية ، العدد الرابع ، ١٩٨٥) .

* **حسين مؤنس (دكتور) :**

المساجد (سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٣٧ ، الكويت ١٩٨١)

* **حكيم أمين عبد السيد (دكتور) :**

قيام دولة المماليك الثانية . (القاهرة ١٩٦٧) .

* **حمدى عبد المنعم (دكتور) :**

ديوان المظالم نشأته وتطوره واختصاصاته مقارنا بالنظم القضائية الحديثة (الطبعة الأولى ، دار الشروق ، بيروت ١٩٨٣) .

* سعود بن محمد بن على النجيدى :

الموارد المالية لمصــرر فى عهد الدولة المملوكية الأولى . (رسالة ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، السعودية ، ١٩٨٤) .

* راســم رشــدى :

مصر والشراكسة . (القاهرة ١٩٤٨) .

* راشد البراوى (دكتور) :

حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين . (الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٨) .

* زاهر رياض (دكتور) :

التجارة البرية عبر الصحراء الكبرى خلال العصر الوسيط . (مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس ، العدد الثانى ، القاهرة ١٩٦٣) .

* زكى صـــالح :

الخط العربى . (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣) .

* زكى محمد حسن (دكتور) :

كنوز الفاطميين . (مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهـــرة ١٩٣٧) .

* زيتر ستين :

تاريخ سلاطين المماليك . (ليدن ١٩١٩) .

* سادى أحمد عبد الحليم (دكتور) :

(أ) مسجد الأمير آق سنقر الناصرى . (مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٨٢) .

(ب) قضاء المظالم فى عصر الدولة العباسية . (مجلة كلية الآداب — جامعة المنصورة العدد الخامس ، مايو ١٩٨٤) .

* سعاد ماهر (دكتورة) :

محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية فى العصر الاسلامى (القاهرة ١٩٦٦) .

* سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) :

١ — المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك (الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٢) .

٢ — كتاب صبح الأعشى مصدر لدراسة تاريخ مصر فى العصور الوسطى (أبحاث الندوة التى أعدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن القلقشندى وكتابه صبح الأعشى ، القاهرة ١٩٧٣) .

٣ — العصر المماليكى فى مصر والشام (الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٦) .

٤ — مصر فى عصر دولة المماليك البحرية . (سلسلة الالف كتاب ، كتاب رقم ٢٢٧ ، ب ت) .

* سليمان محمد الطماوى :

المطول فى مبادىء القانون الادارى . (دار الفكر العربى)

* **ســـهام مصطفى أبو زيد :**
الحســـبة فى مصر الاســـلامية من الفتح العربى الى نهاية العصر المملوكى . (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة القاهرة ١٩٨٦) .

* **السيد عبد العزيز سالم (دكتور) :**
— التاريخ والمؤرخون العرب (الاسكندرية ١٩٨١) .
— محاضرات فى تاريخ الحضارة الاسلامية (الاسكندرية ١٩٨٤) .

* **سيدة اسماعيل الكاشف (دكتورة) :**
— مصر فى عهد الاخشيديين (القاهرة ١٩٥٠)
— مصر فى عصر الولاة (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨) .

* **صوفى أبو طالب (دكتور) :**
تطبيق الشريعة الاسلامية فى البلاد العربية (الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٨٦) .

* **عادل زيتون (دكتور) :**
العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصـــور الوسطى . الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٨٠) .

* **عبد الرحمن فهمى محمد (دكتور) :**
النقود العربية ماضيها وحاضرها (سلسلة المكتبة الثقافية ، رقم ١٠٣ ، القاهرة ١٩٦٤) .

* **عبد الرحمن محمود عبد التواب :**

قايتباى المحمودى (سلسلة الأعلام ، رقم ٢٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .

* **عبد الغنى محمود عبد العاطى (دكتور) :**

التعليم فى مصر زمن الأيوبيين والمماليك . (دار المعارف ، ب ت)

* **عبد اللطيف حمزة (دكتور) :**

الحركة الفكرية فى مصر فى العصريين الأيوبى والمملوكى الأول . (الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٧) .

* **عبد المجيد أبو الفتوح بدوى (دكتور) :**

مصر الاسلامية فى كتابات الرحالة المسلمين . (مجلة كلية الآداب . جامعة المنصورة ، العدد الثانى ، ١٩٨١) .

* **عبد المنعم ماجد (دكتور) :**

نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر (الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٩) .

* **عبد النعيم حسنين (دكتور) :**

قاموس الفارسية . (الطبعة الأولى ، دار الكتاب المصرى واللبنانى ، القاهرة ١٩٨٢) .

* **عبد الوهاب خلاف (الشيخ) :**

السياسة الشرعية . (دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٧٧) .

* **عصام عبد الرءوف (دكتور) :**

تاريخ الاســـلام فى جنوب غرب آسيا فى العصر التركى .
(القاهرة ١٩٧٥) .

* **عفاف سيد صبرة (دكتورة) :**

العلاقات بين الشرق والغرب . (القاهرة ١٩٨٣) .

* **على ابراهيم حسن (دكتور) :**

(أ) مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى الى الفتح العثمانى . (القاهرة ١٩٤٧) .

(ب) دراسات فى تاريخ المماليك البحرية وفى عصر الناصر محمد بوجه خاص (الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٨) .

* **على حسن الخربوطلى (دكتور) :**

— حضارة العالم الاسلامى (معهد الدراسات الاسلامية ، ب ت) .

— مصر العربية الاسلامية (القاهرة ، ب ت) .

* **على محمد الشاذلى الخولى :**

دور المســـاجد التاريخى فى التثقيف العلمى ، (القـــاهرة ١٩٦١) .

* **عمر شريف (المستشار) :**

نظام الحكم والادارة فى الدولة الاسلامية . (معهد الدراسات الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٦) .

* **عمر طوسون (الأمير) :**
مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن (الاسكندرية ١٩٣١).

* **عيسى عبده (دكتور) :**
النظم المالية فى الاسلام (معهد الدراسات الاسلامية ، القاهرة ١٣٩٦) .

* **فاروق عثمان أباظة (دكتور) :**
أثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر . الاسكندرية ١٩٨٨) .

* **فتحية النبراوى (دكتورة) :**
تاريخ النظم والحضارة الاسلامية (الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩) .

* **فون كريمر :**
الحضارة الاسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية . (تعريب مصطفى طه بدر ، دار الفكر العربى ، الجيزة ، ١٩٤٧) .

* **قاسم عبده قاسم (دكتور) :**
ـــ أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى . (الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩) .

ـــ دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى : عصر سلاطين المماليك . (الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٨٣) .

* **قطب ابراهيم محمد :**

النظم المالية فى الاسلام . (القاهره ١٩٨٠) .

* **داود كاهن :**

تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذ ظهور الاسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية (تعريب بدر الدين القاسم ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٨٣) .

* **كمال الدين سامح (دكتور) :**

العمارة الاسلامية فى مصر (الطبعة الثالثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

* **ماير . ل . ا :**

الملابس المملوكية (ترجمة صالح الشيتى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ، ١٩٧٢) .

* **مجمع اللغة العربية :**

المعجم الوجيز . (الطبعة الأولى ، مصـــــر ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) .

* **محمد جمال الدين سرور (دكتور) :**

دولة بنى قلاوون فى مصر — الحالة السياسية الاقتصادية فى عهدها بوجه خاص . (القاهرة ١٩٤٧) .

* **محمد الحبيب الهيلة (دكتور) :**

النظم الادارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى من خلال

كتاب روضة الأديب ونزهة الأريب لمحمد بن ابراهيم بن ظهير الحنفى الحموى (أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، القاهرة ١٩٧١) .

* **محمد حلمى اسماعيل :**

ديوان الجند والجندية فى عهد عمر بن الخطاب . (رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاســــلامية ، القاهرة ، ١٩٨٦) .

* **محمد حمدى المناوى :**

نهر النيل فى المكتبة العربية (القاهره ١٩٦٦) .

* **محمد رمزى :**

القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥ .
(القسم الأول ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٤) .

* **محمد سيد طنطاوى (الدكتور) :**

ضريبة التركات غير شــــرعية . (فتوى بجريدة الأهرام المصرية ، العدد ٣٧٢٥٧ ، السبت ١٩٨٨/١٢/١) .

* **محمد ضياء الريس (دكتور) :**

الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية . (الطبعة الرابعة ، دار الأنصار ، القاهرة ١٩٧٧) .

* **محمد قنديل البقلى :**

التعريف بمصطلحات صبح الأعشى . (القاهرة ١٩٨٤)

* **محمد كامل مرسى (دكتور) :**
الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن . (مطبعة نورى بمصر ١٩٣٦) .

* **محمد محمد أمين (دكتور) :**
الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر . (الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠) .

* **محمود المرسى لاشين :**
التنظيم المحاسبى للأموال العامة فى الدولة الاسلامية . (الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٧) .

* **محيى الدين طرابزونى (دكتور) :**
النظام المالى الاسلامى . (وقائع ندوة النظم الاسلامية بأبو ظبى الجزء الثانى ، أبو ظبى ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٤ م) .

* **مصطفى الشكعة (دكتور) :**
معالم الحضارة الاسلامية (الطبعة الرابعة ، بيروت ١٩٨٢)

* **مصطفى طه بدر (دكتور) :**
مصر الاسلامية ، الجزءان الأول والثانى (مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩) .

* **معبد على الجارحى (دكتور) :**
النظم المالية فى الاسلام . (وقائع ندوة النظم الاسلامية ، الجزء الثانى ، أبو ظبى ١٤٠٥ — ١٩٨٤) .

* **وزارة الأوقاف :**

المنتخب فى تفسير القرآن الكريم (الطبعة الثانية عشرة ، أشرف على اصــداره محمد الأحمدى أبو النور ، القاهرة ١٩٨٦) .

* **وسام عبد العزيز فرج (دكتور) :**

الدولة والتجارة فى العصر البيزنطى الأوسط . (حوليات كلية الآداب . جامعة الكويت ، الحولية التاسعة ، الرسالة ٥٣ ، ١٩٨٨) .

٢ ـ المراجــع الأجنبيــة

1 *Ali, Mohyamed :*
The Religion of Islam. (Cairo U.A.R.).

2. *ᶜAli, Sycd Ameir :*
A short history of the Saracens (London 1949).

3. *Ayalon, David :*
The Wafidiya in the Mamluk Kingdim, in (Islamic Culturs . Vol. XXV. Part 1, Hyderabad - Deccan 1953L.

— Gunppowder and Firearms in the Mamluk Kingdom. (London 1956).

4. *Demombynes :*
La Syrie a l'epoque des Mamelouks. (Paris 1923).

5. *Depping, G.B. :*
Histoire du Commerce entre le levant et l'Europe

depuis les Croisades jusqu'a la fondation des Colonies d'Amérique (Tome 1, Paris 1865).

6. *Dozy, R. :*
Dictionnaire detaillé des noms des vêtements chez les Arabes (Amsterdam 1845).

— Supplements aux Dictionnaires Arabes. (2 Tomes, Paris 1927).

7. The Encyclopjaedia of Islam. (2 Vols, London-Leiden. 1960).

8. *Fisher, H.A.L. :*
A History of Europe. (Vol. 1. 1938).

9. *Grabar, Oleg:*
The Architecture of the Middle Eastern ity from Past to Present in (Middle Eastern Cities, California 1969).

10. *Grohmann :*
Arabic papyri in the Egypt Library. (Vol. 111, 1955).

11. *Hassan, Zaki :*
Les Tulunides; (Paris 1933).

12. *Heyed, W. :*
Histoire du Commerce du Levant au moyen-Age. (2 Tomes, Amesterdam 1967).

13. *Irwin, Robert :*
The Middel East in the Middle Ages. The early Mamluk Sultanate. (London 1986).

14. *Issawi , Charles :*

Egypt. (London 1947).
Economic Change and Urbanization in the Middle East in (Middle Eastern Cities, California 1969).

15. *Jomier, JacWues, O.P. :*
Le Mahmal et la Caravane Egyptienne des Pelerins de la Mesqu- (Le Caire 193).

16. *Kirk, George. E. :*
A short history of the Middle East from the Rise of Islam to modern times. (Fourth Edition. London 1957).

17. *Kromer, Alfred Von :*
Culturgeschichte orients unter den Chalifen (2Vols, Vienna 1875).

18. *Lapidus, Ira. M. :*
Muslim Cities and Islamic Societies. in (Middle Eastern cities, California 1969).

19. *Lehranstalt, K-K Offentlichen :*
Jahresbericht Für orientalische sprachen. (Wien 1884).

20. *Muir. W. :*
The Maneluke or Slave Dynasty of Egypt. (Amesterdam 1968).

21. *Neustadt, David :*
The Flague and its Effects upon the Mamluk Army. in (Journal of the Royal Asiatic, Sociaty, Part 1. London 1946).

22. *Nofal, Abd El Razzak :*
Al Zakat. (Cairo).

23. Poliak, A.N. :
Feudalism in Egypt, Syria, Paestine and Lebanon. (London 1939).

24. *Pool, S.L. :*
The Art of the Saracens in Egypt. (London).
— A history of Egypt in the Middle Ages. (Fourth Edition. London 1925).

25. *Quatremere, M. :*
Histoire des Sultans Mamlouks, de l'Egypt (2 Tomes, Paris 1837).

26. *Rabie, H.M. :*
The Size and Value of the Iqta-in (Cook, ed. M.A. : Studies in the Economic History of the Middle East. Oxford 1970).
— The Financial System of Egypt 564 — 741. (London 1972).

27. *Sadeque, Syedah Fatima :*
Baybars 1 of Egypt. (Oxford. 1956).

28. *Small, R.C. :*
The Crusaders in Syria and the Holy Land. (First Published, Thames and Hudson, 1973).

29. *Toussoun, Omar :*
Etude Sur le Wadi Natroun, ses Moines et ses couvents. (Alexandrie 1931).

30. *Weit, Gaston :*
L'Egypt Arabe de la Conquéte Arabe a la conquéte Musulman (642 — 1517). (Tome 1v, Paris, 1937).
— Les Mosquées du aire. (Paris, 1966).

الفهـــرس

الموضـــوع | **الصفحة**

الموضـــــوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة
٥ ــ ما يتحصل من المعادن	١٧١
٦ ــ آدر الضـــــرب	١٧٧
٧ ــ الثغور	١٧٩
ثانيا : الموارد غير الشرعية	١٨٦
ــ المكوس	١٨٧
ــ المصادرات	٢٠٦
ــ ما يتحصل من بيع املاك بيت المال	٢٠٧
هوامش الفصل الثالث	٢٠٩
الفصل الرابع :	
(نفقات ديوان النظر المملوكى)	٢٣١
١ ــ ديوان الجيش	٢٣٤
٢ ــ ديوان الخزانة	٢٥٧
٣ ــ ديوان بيت المال	٢٦٢
٤ ــ ديوان الأهراء	٢٦٩
٥ ــ ديوان البيوت السلطانية	٢٧٠
٦ ــ ديوان الصندوق	٢٧٤
٧ ــ ديوان الخـــراج	٢٧٤
٨ ــ ديوان الأوقاف	٢٧٧
٩ ــ ديوان الجوالى	٢٨٠
١٠ــ ديوان المواريث الحشرية	٢٨١
١١ ــ ديوان الزكاة	٢٨١
هوامش الفصل الرابع	٢٨٣
الفصل الخامس :	
(ديوان النظر والاقطاعات)	٢٩٩
(أ) لمن تمنح الاقطاعات وسلطة منحها	٣٠٢

الموضـــــوع	الصفحة

صدر فى هذه السلسلة :

١ ـ **مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ،**
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٢ ـ **عـلى مـاهر ،**
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧

٣ ـ **ثورة يوليو والطبقة العاملة :**
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧

٤ ـ **التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة ،**
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧

٥ ـ **غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى ،**
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧

٦ ـ **هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١**
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧

٧ ـ **صـلاح الدين الأيوبى ،**
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧

٨ ـ **رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية ،**
د. على بركات ، ١٩٨٧

٩ ـ **صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،**
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧

١٠ ـ **توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية ،**
محمـود فـوزى ، ١٩٨٧

١١ ـ **مائة شخصية مصرية وشخصية ،**
شكرى القـاضى ، ١٩٨٧

١٢ ـ **هدى شعراوى وعصر التنوير ،**
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ،
د.عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى ،
د. على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ـ ١٩٥٢) ،
د. حلمى احمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨

٢٠ ـ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د. محمد انيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، امام التصوف فى مصر : الشعرانى ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ،**
د. نجـوى كامـل، ١٩٨٩
٢٥ ـ **المجتمع الاســلامى والغرب ،**
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
٢٦ ـ **تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،**
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
٢٧ ـ **فتح العرب لمصر ، ج ١ ،**
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، توجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩
٢٨ ـ **فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،**
تاليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩
٢٩ ـ **مصر فى عصر الاخشــيديين ،**
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
٣٠ ـ **الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،**
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
٣١ ـ **خقمسون شخصية مصرية وشخصية ،**
شــكرى القــاضى ، ١٩٨٩
٣٢ ـ **هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،**
لمعى المطبعى ، ١٩٨٩
٣٣ ـ **مصر وقضـايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضــاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،**
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
٣٤ ـ **تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،**
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ **اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠

٣٦ ـ **المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،**
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠

٣٧ ـ **الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،**
د٠ سليمان صالح ، ١٩٩٠

٣٨ ـ **فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،**
د٠ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

٣٩ ـ **قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) ،**
د٠ جميل عبيد ، ١٩٩٠

٤٠ ـ **الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،**
د٠ عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠

٤١ ـ **محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،**
د٠ رفعت السعيد ، ١٩٩١

٤٢ ـ **تكوين مصر عبر العصور ،**
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

٤٣ ـ **رحلة فى عقول مصرية ،**
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠

٤٤ ـ **الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،**
د٠ محمد عفيفى ، ١٩٩١

٤٥ ـ **الحروب الصليبية ، ج ١ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د٠ حسن حبشى ، ١٩٩١

٤٦ ــ **تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ــ ١٩٥٧)** ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ ــ **تاريخ القضاء المصرى الحديث** ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ ــ **الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاسلامى** ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ ــ **العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ــ ١٩٧٩)** ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ــ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ــ ١٩٥٤)** ،
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ــ **تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية** ،
(أبحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والاثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، فى ابريل ١٩٩١) اعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ ــ **مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر** ،
د. الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢

٥٣ ــ **أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة**،
د. محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ ــ **الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى** ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ــ **الحروب الصليبية ج ٢** ،
تاليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ــ **المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم المنوفية** ،
د. حلمى احمد شلبى : ١٩٩٢

٥٧ ــ **مصر الاســلامية وأهل الذمة ،**
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

٥٨ ــ **أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة**
د. ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣

٥٩ ــ **الرأسمالية الصناعيــة فى مصر ، من التمصــير الى التأميم (١٩٥٧ ــ ١٩٦١) ،**
د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣

٦٠ ــ **المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣

٦١ ــ **تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،**
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٢ ــ **هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،**
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣

٦٣ ــ **موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،**
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٤ ــ **مصر وحقوق الانســان ، بين الحقيقة والافتراء دراســة وثائقيــة ،**
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٤ ــ **مصر وحقوق الانســان ، بين الحقيقة والافتراء دراســة**
ســهام نصــار ، ١٩٩٣

٦٦ ــ **المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى ،**
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ ــ **مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،**
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ ـ **الحروب الصليبية ، ج ٣ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ١٩٩٣

٦٩ ـ **نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١) ،**
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ ـ **أهل الذمة فى الاسلام ،**
تأليف : أ. س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ ـ **مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،**
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ **رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ) ،**
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ ـ **تاريخ جامعة القاهرة ،**
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى**
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ ـ **أهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،**
د. سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥

٧٦ ـ **دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال البريطانى) ،**
د. سعيد اسماعيل على ١٩٩٥

٧٧ ـ **الحروب الصليبية ، ج ٤ ،**
تاليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د٠ حسن حبشي ، ١٩٩٤

٧٨ ـ **تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ـ ١٨٩٩) ،**
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥

٧٩ ـ **تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،**
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ ـ **قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) ،**
د٠ السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ ـ **تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،**
د٠ رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ـ **مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،**
د٠ سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ـ **مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ،**
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ـ **مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،**
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥

٨٥ ـ **تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢) ،**
د٠ حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٥

٨٦ ـ **تاريخ التجارة المصرية فى مصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،**
د٠ أحمد الشربينى ، ١٩٩٥

٨٧ ـ **مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) .**
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د٠ عبد الرؤوف
احمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ **التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ ـ **تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ،**
د٠ عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ **معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،**
د٠ نريمان عبد الكريم احمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ **تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،**
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦)
ج ٢ ،**
نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ **قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) .**
د٠ نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ ـ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤)
ج ٢ ،**
د٠ سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ ـ **مصر وافريقيا ٠٠ الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،**
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د٠ عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠) .
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ ـ العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ،
د٠ ايمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ ـ هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د٠ محمد سيد محمد

٩٩ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) ج ٢ ،
د٠ سمير يحيى الجمال

١٠٠ ـ موسوعة تاريخ مصر عبد العصور : تاريخ مصر القديمة ،
ا٠ د٠ عبد العزيز صالح ، أ٠ د٠ جمال مختار ،
أ٠ د٠ محمد ابراهيم بكر ، أ٠ د٠ ابراهيم نصحى ،
ا٠ د٠ فاروق القاضى ، اعدها للنشر : أ٠ د٠ عبد العظيم رمضان

١٠١ ـ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء/ مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء/ عبد الحميد كفافى ، اللواء/سعد عبد الحفيظ ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢ ،
د٠ تيسير أبو عرجة

١٠٣ ـ رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره ،
د٠ على بركات

١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢) ،
د٠ فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ ـ ١٩٨٧) ،
د. أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ، ج ٢ ،
د. سليمان صالح

١٠٧ ـ الأصولية الاسلامية فى العصر الحديث ،
تأليف : دليب هيرو ، ترجمة : عبد الحميد الجمال

١٠٨ ـ مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش

١١٠ ـ مصادر الأملاك فى الدولة الاسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ١ ،
د. البيومى اسماعيل الشربينى

١١١ ـ مصادر الأملاك فى الدولة الاسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ٢ ،
د. البيومى اسماعيل الشربينى

١١٢ ـ اسماعيل باشا صدقى ،
د. محمد محمد الجوادى

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى) ،
د. اسماعيل عز الدين

١١٤ ـ دراسات اجتماعية فى تاريخ مصر ،
أحمد رشدى صالح